

جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

الفكر الإسلامي

من
دار الافتاء المصرية

الجلد الثامن
١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

إهداء ٢٠٠٦

**المرحوم الدكتور / علي حسين كرار
القاهرة**



جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

الفكر الإسلامي

من

دار الإفتاء المصرية

المجلد الثامن

٢٣

أعلام المفتين

محمد عبده

حسونة النواوى عبد المجيد سليم عبد الرحمن قراعة
محمد بخيت حسنين مخلوف حسن مأمون

يشرف على إصدارها

فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر
فضيلة الشيخ إبراهيم الدسوقي وزير الدولة للأوقاف
فضيلة الشيخ عبد اللطيف حمزة مفتي جمهورية مصر العربية
الدكتور جمال الدين محمد محمود الأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية

القاهرة

١٤٠٣ هـ — ١٩٨٢ م

المرحلة الثالثة

تبدأ من

٢٢ من رمضان سنة ١٣٩٨ هجرية
٢٦ من أغسطس سنة ١٩٧٨ ميلادية

الحى

٨ من ربيع الأول سنة ١٤٠٢ هجرية
٣ من يناير سنة ١٩٨٢ ميلادية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم للمرحلة الثالثة من الفتاوى الإسلامية

أحمد الله سبحانه أن وفق وأعان على إصدار (الفتاوى الإسلامية)
عن دار الافتاء المصرية ، تحيل الى المسلمين ، بل الى الناس جميعا فقه
الاسلام الذى يواجه شواغل الحياة وحوائجها ، وأصلى واسلم على محمد
رسول الله ، الذى جاء بالهدى ودين الحق والشريعة المصطفاة الخاتمة
لشرائع الله ، ولحق بربه بعد أن بلغها واضحة المعالم والحجة ، وبعد أن
علم أصحابه الفقه فيها ، فكانوا دعاة لما حلوا ، دعاة بما كلفوا فكانت
مدارسهم الفقهية ، ومدارسهم للفقه المستنبط من القرآن والسنة مثلا طيبة ،
نقية للدراسة المتأنية الصافية ، لا يصدرون عن حفيظة ، ولا يقتون عن
غرض ، فكان منهم الائمة الهداة ، الذين انفتح بهم فقه الاحكام ، وعدل
الحكام ، فحبروا الصحف بما هداهم الله اليه من علوم استمدوها من
كتابه الكريم ، وتركوا لاجيال المسلمين — الى ما شاء الله — ثروة فقهية
يباهون بها الأمم ، وتغبطهم عليها كل اجناس البشر ، وان خلف من
بعدمهم خلف ركنا الى التفاخر بالأمجاد السالفة ، دون أن يقدموا جديدا
مولودا ، أو يكتشفوا عن علوم أولئك الذين ينتسبون اليهم ، وينفضوا عنها
غبار الزمن ، فيعيدوا عرضها للدارسين ، حتى تزدهر بها الحياة .

ولعل الفتوى والقضاء : كانا الطريقتين اللذين امتد بهما فقه الاسلام
الى مختلف مراحل مع موكب الحياة ، بعد أن احتجب الفقهاء ، وحبس
المتفقهون انفسهم وانفاسهم على ما توارثوا من فروع يتناقلونها ، ويقفون
عندها .

وكان مما فتح الله به على ائمة الفتوى في مصر ، تلك الفتاوى التى
قيمت في السجلات قرابة المائة من السنين ، حتى هيا الله لها أن تنشر
على الناس ، ياخذون منها الحكم ، ويهتدون بها فيما ابهم من الاحكام .

وصدرت منها المرحلتان الأوليان ، وقد حوتا لما من الفتاوى ومائة
وست عشرة فتوى ، انواع شتى من الواقعات ، حملتها اجزاء بلغت اثنين
وعشرين جزءا ، جمعتها مجلدات سبعة .

وها هي ذى المرحلة الثالثة : التي تحتوى المدة من ٢٢ من رمضان
سنة ١٢٩٨ هـ - ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٧٨ م حتى ٨ من ربيع الأول
سنة ١٤٠٢ هـ - ٣ من يناير سنة ١٩٨٢ م وعددها ٢٠٩ غوى .

وانه لحق ان اذكر دائما غاشكر السادة : رجال القضاء والنيابة
القائمين على هذا العمل الجليل في المكتب القى بدار الافتاء - في صحت
يبتغون نفع الناس بهذا العلم المستور في سجلات كانت تدرس فطمس -
لهؤلاء كل التقدير منى ، ومن كل من انتفع وينتفع بثمرات جهودهم ، ومعهم
اولئك الذين يعاونونهم من الصابرين بدار الافتاء ، من باحثين واداريين
وكتابين .

اسال الله لهم دوام التوفيق فيما وكل اليهم ، وادعوهم الى الصبر
والمثابرة لانجاز باقى المراحل المرتقبة ، من فتاوى : الوقف والموارث
فان كل ذلك فقه يدرس ويحفظ وتتوارثه الاجيال .

وبالله التوفيق ، وهو المستعان في الحال والمآل . والصلاة والسلام
على رسول الله ، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ..

جاد الحق على جاد الحق
شيخ الأزهر

فضيلة الامام الاكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق



مولده ونشأته :

هو فضيلة الامام الاكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر
الحالي - حنفى المذهب ولد بجهة بطرة مركز طلخا محافظة الدقهلية .

حفظ القرآن الكريم وجوده بعد أن تعلم القراءة والكتابة بكتاب القرية،
ثم التحق بالجليلج الأحمدى بطنطا في سنة ١٩٢٠ م واستمر فيه حتى حصل
على الشهادة الابتدائية في سنة ١٩٢٤ م وواصل فيه بمضى دراسته الثانوية،
ثم استكملها بمعهد القاهرة الأزهرى حيث حصل على الشهادة الثانوية
سنة ١٩٢٩ م ، بعدها التحق بكلية الشريعة الإسلامية وحصل منها على
الشهادة العالية سنة ١٩٤٣ م ثم التحق بتخصص القضاء الشرعى في هذه
الكلية ، وحصل منها على الشهادة العالية مع الإجازة في القضاء الشرعى
في سنة ١٩٤٥ م .

منصبه :

عين فور تخرجه موظفا بالمحاكم الشرعية في ٢٦ يناير ١٩٤٦ م ، ثم امينا للقنوى بدار الافتاء المصرية بدرجة موظف قضائي في تاريخ ٢٩ اغسطس ١٩٥٣ م ، ثم قاضيا في المحاكم الشرعية في ٢٦ اغسطس ١٩٥٤ م ، ثم قاضيا بالمحاكم من اول يناير ١٩٥٦ م بعد الفاء المحاكم الشرعية ، ثم رئيسا بالحكمة في ٢٦ ديسمبر ١٩٧١ م . وعمل مفتشا قضائيا بالتفتيش القضائي بوزارة العدل اعتبارا من اكتوبر ١٩٧٤ م ، ثم مستشارا بمحاكم الاستئناف في ٩ مارس ١٩٧٦ م ، ثم مفتشا اول بالتفتيش القضائي بوزارة العدل من هذا التاريخ .

تقلده لمنصب الافتاء :

ظل يشغل المنصب المذكور حتى عين مفتيا للديار المصرية في ٢٦ رمضان سنة ١٣٩٨ هـ الموافق ٢٦ اغسطس سنة ١٩٧٨ م .

واستمر فضيلة الامام يشغل منصب الافتاء بهمة ونشاط وقد كرس كل وقته وجهده من اول وهلة شغل فيها هذا المنصب في تنظيم العمل بدار الافتاء وتدوين كل ما يصدر عن الدار من فتاوى في تنظيم دقيق حتى يسهل الاطلاع على اى فتوى منها في اقصر وقت ، واخيرا توج عمله بدار الافتاء باخراج الفتاوى التى صدرت عن الدار في قرابة ثمانين عاما من سجلات دار الافتاء الى يد كل مسلم يريد الاطلاع عليها والاستفادة منها بالمشاركة مع فضيلة وزير الاوقاف وامين عام المجلس الاعلى للشئون الاسلامية . وكان من ثمره هذا الجهد المشترك هذه المجلدات السبعة التى صدرت عن المجلس الاعلى للشئون الاسلامية ، وسيتوالى صدورها ان شاء الله حتى تخرج للناس فقها نافعا ومرشدا لهم في احكام الاسلام .

وزيرا للاوقاف :

وظل فضيلته مفتيا للديار المصرية حتى صدر القرار رقم ٤ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ٤ يناير ١٩٨٢ م بتعيين فضيلته وزير الدولة للاوقاف ، وفور تقلده لمنصب الوزارة عقد العديد من المؤتمرات مع العاملين بحقل الدعوة الاسلامية وغير من العاملين بالوزارة واستمع الى كل المشكل التى تعترضهم وتقف عقبة في سبيل اداء رسالتهم ، ووجه الى حل هذه المشكل وتخطي تلك العقبات حتى يقوم الدعوة الى الله بواجباتهم .

متسيخة الأزهر :

وفي ١٧ من مارس ١٩٨٢ م صدر القرار الجمهورى رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ م بتميين فضيلته شيخا للأزهر .

وهو الآن بصدد النهوض بالأزهر وبال دعوة الإسلامية حتى تصل الى كل أرجاء العالم .

الإنتاج العلمى :

يتمثل هذا الإنتاج فى العديد من الأحكام القضائية التى اشتملت على بحوث واجتهادات فقهية فى التطبيق طوال مدة العمل القضائى من ٢٩ أغسطس ١٩٥٤ م وحتى ٣٠ سبتمبر ١٩٧٤ م وجيمها مثبتة بسجلات المحاكم التى عمل فيها .

ثم البحوث الفقهية والتقارير الفنية فى التنفيذ على أعمال القضاة بالمحاكم فى الفترة من أكتوبر ١٩٧٤ م وحتى ٢٥ أغسطس ١٩٧٨ م واصولها مودعة بالتنفيذ القضائى بوزارة العدل .

وقد تم نشر بعض هذه البحوث والأحكام القضائية فى مجلة المحاماة الشرعية وغيرها من المجلات القانونية والإسلامية فى ما كانت تنشره الصحف اليومية فى حينه كمبادئ قضائية .

أما الفتاوى فثابتة بسجلات دار الإفتاء . وتوجد منها فتاوى بحث فيها بألفاظ ما جد من أمور مستحقة لم تطرح للبحث من قبل .

هذا بخلاف الأبحاث المطولة والتى تريد على ١٣٠ صفحة فوئسكليب وقدمت الى الجهات التى تعنى بالشباب والقشء والتربية القومية والدينية كالمجلس الأعلى للشباب والمجالس المتخصصة ومؤتمرات بكافة المخدرات وغير ذلك . ابده الله بروح من عنده وأدام عليه نعمة التوفيق .

من أحكام القرآن الكريم

الموضوع

(١١١٧) التعريف الاصطلاحي للآية الواحدة ، وعدد آيات الفاتحة ،
وترتيب الآيات ، وعلامات الوقوف

المبادئ

١- إجماع أهل العلم على أن آيات القرآن الكريم رتبت على الوجه
الوارد بالمصحف العثماني بتنزيل من الله تعالى .

٢- لا محل لموضع تعريف اصطلاحى شرعى جامع للآية الواحدة .
فليست هذه الآيات في حاجة إلى توصيف أو تعريف ، وما جاء بتفسير القرطبي
من تعريفات إنما هي تعريفات لغوية .

٣- لا يجوز لمسلم وضع آيات القرآن الكريم موضع القواعد النظرية
العلمية أو القواعد التجريبية ، لأن هذه الآي معجزة بوضعها هذا لمن نزلت
بلفهم في عصرهم .

٤- الاختلاف في عدد آيات سورة الفاتحة ليس اختلافاً في تحديد الآيات
وإنما أساسه احتساب البسملة آية منها أو عدم احتسابها كغيرها من السور .

٥- تميز القرآن عند تلاوته وسماعه عن أى حديث يقرأ أو يسمع من
كلام البشر بإعجازه ، وقد شرح كثير من العلماء إعجازه وارتباط آياته
وترابطها .

٦- لا يحمد في الوقف في القرآن إلا على ما يرتضيه المتنون من أهل
المرية ويتأوله المحققون من الأئمة .

(هـ) المتن : مقبلة الشيخ جده الحق على جده الحق - م ١٠٥ - م ٢٥١ - م
١٦٠ - ١٦٢ - ٢١ ربيع الآخر ١٢٩٩ هـ - ٢٠ مارس ١٩٧٩ م .

سئل :

اطلعنا على كتاب سفارة باكستان بالقاهرة. الوارد رفيق كتاب مكتب الدراسات القانونية والقضائية بمكتب السيد المستشار وزير العدل المؤرخ ٢ يناير سنة ١٩٧٩ وعلى الصورة الضوئية للاستفسار المذيل باسم عبد الرازق الخطيب بالمسجد الجامع في كلكتا من بلاد دولة باكستان . والمقيد برقم ١٩٧٩/٦٩ - وقد حوت تلك الصورة النقاط التالية :

١ - هل يمكن أن يوجد تعريف اصطلاحى شرعى لآية الواحدة من آيات القرآن الكريم .

٢ - اشتهر بين المسلمين أن عدد آيات القرآن الكريم توفى لآمدخل فيه للاجتهاد ، مع أنه يوجد الاختلاف في عدد آيات الفاتحة .

٣ - إن ترتيب الآيات في المصحف هو الترتيب المطابق لما في الوجود المخطوط ، والربط المعنوى بين الآيات واضح في كتب التفسير . أما الربط اللفظى بين كلام الله من أوله إلى آخره ففي حاجة إلى بيان شاف .

٤ ، ٥ - مسألة الوقوف في القرآن الكريم ، وعلامات هذه الوقوف وتقسيماتها ورموزها مما يصير فهمه وتطبيقه في التلاوة - ولا بد لهذه الأمور من بيان واضح ، إذ المعنى يختلف تبعاً للوقوف والوصل في القراءة .

أجاب :

نفيد السائل الموقر عن هذه المسائل بإيجاز على الوجه التالى : أجمع أهل العلم المعتد بهم على أن آيات القرآن الكريم رتبت على الوجه الوارد بالمصحف العثمانى بتنزيل من الله تعالى . إذ كانت الآية إذا نزلت يعلها النبي صلى الله عليه وسلم بتلاوتها على كتاب الوحي وسائر الصحابة ويقول : ضعوها في موضع كذا من سورة كذا ، ولذا وضعت الآيات المكية في السور المكية والمدنية كذلك في السور المدنية ، إلا بعض آيات مدنية وضعت في سور مكية بأمر من رسول الله صلوات الله وسلامه عليه ، وكانت العريضة الأخيرة التى قرأ النبي عليه الصلاة والسلام فيها القرآن على جبريل عليه

السلام بترتيب الآيات على هذا الوجه - ولقد اتفقد إجماع الأمة على هذا منذ لحق الرسول بربه، وأجمع العلماء على أن من أنكر هذا كان منكراً ومعارضاً فيما عرف من الدين بالضرورة، ويخشى عليه الخروج من الدين وملة الإسلام . وإذا كانت الآيات قد وضعت في أماكنها بمعرفة الرسول الذي تلقاها وحياً من جبريل فإنه لا محل لاجتهاد فيها، لأنها نزلت بمعدة بالحمل والكلمات والحروف والبدء والنهاية . وعلى ذلك فهل يجوز وضع تعريف اصطلاحى شرعى جامع للآية الواحدة من آيات القرآن الكريم كما جاء في الفقرة الأولى من ورقة الاستفسار أم لا ؟ . والجواب : إنه متى لوحظ مما سبق من أن بيان الآيات في القرآن الكريم توقيفى . أى أنه منقول من صاحب الرسالة، ومتلقى هذا الكتاب وحياً صلوات الله وسلامه عليه، فإنه لا محل لوضع تعريف اصطلاحى شرعى جامع للآية الواحدة . إذ ليست هذه الآيات في حاجة إلى توصيف أو تعريف . ومع هذا فإن الإمام أباً عبد الله القرطبي ذكر في مقدمة تفسيره للقرآن المسمى بالجامع لأحكام القرآن أن الآية هي العلامة بمعنى أنها علامة لانقطاع الكلام الذى قبلها من الذى بعدها وانفصالها، أى هي بائنة من أختها ومنفردة ، كقول العرب بين وبين فلان آية أى علامة - ومن ذلك قوله تعالى : (إن آية ملكه)^(١) وقيل سميت آية لأنها جماعة حروف من القرآن وطائفة منه . وقيل سميت آية لأنها عجب يعجز البشر عن التكلم بمثله (ص ٦٦ من الجزء الأول بتصرف) وهذه التعاريف كلها تعاريف لغوية، إذ لا تليق ولا تجوز التعاريف الاصطلاحية لأمر عرفناه نقلاً مجمعاً عليه ممن سمعوا القرآن ودونوه وحفظوه عن الرسول الأكرم . ولقد روى قتادة عن ابن مسعود رضى الله عنه قوله (من كان منك متأسياً فليتأس بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوباً وأعمقها علماً وأقلها تكلفاً وأخوفها هدياً وأحسنها حالاً اختارهم الله لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم وإقامة دينه ، فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوهم في آثارهم فإنهم كانوا على الهدى المستقيم) . هذا وليس الأمر فقط توقيفياً في شأن بيان الآيات وترتيبها، بل قال جماعة من أهل العلم إن

(١) الآية ٢٤٨ من سورة البقرة .

ترتيب سور القرآن على ما هو في مصحفنا كان عن توقيف عن النبي صلى الله عليه وسلم ، في الآثار الصحيحة أن الله تعالى أنزل القرآن جملة إلى سماء الدنيا ، ثم فرق على النبي صلى الله عليه وسلم في عشرين سنة ، وكانت السورة تنزل في أمر يحدث والآية جواباً لمستخبر يسأل ، ويوقف جبريل رسول الله صلى الله عليه وسلم على موضع السورة والآية . فأتساق السور كانتساق الآيات والحروف ، فكله عن خاتم النبيين عليه السلام عن رب العالمين . فمن آخر سورة أو قدم أخرى مؤخرة فهو كمن أفسد نظم الآيات وغير الحروف والكلمات (القرطبي ص ٥٩ ، ٦٠ مقلعة الجزء الأول وكتاب لطائف الإشارات لقنون القراءات الجزء الأول ص ٢١ - ٢٥ ثلث سطلاني ومراجعهما) ومن هذا نصل إلى نتيجة حتمية هي أنه لا يجوز لمسلم أن يضع آيات القرآن الكريم موضع القواعد النظرية العلمية أو القواعد التحريية ، فيضع لها تعريفاً منطقياً بمقدمات ونتائج ، لأن هذه الآي جاءت بمعدة البدء والنهاية والكلمات والحروف معجزة بوضعها هذا لمن نزلت بلغتهم في عصرهم وأين نحن الآن مما كانوا عليه من فصاحة وبلاغة ، ومع هذا فقد وقفوا عاجزين عندما نحتاجهم القرآن .

أما عن الاستفسار الثاني : وهو أنه قد اشتهر عند المسلمين أن عدد آيات القرآن توقيفي ، ولازم هذا ألا يقع خلاف في عدد الآيات وتعيينها مع أنه وجد اختلاف في تحديد عدد آيات سورة الفاتحة . والجواب : أن الاختلاف في عدد آيات هذه السورة هل هي سبع أو ست مبناه الاختلاف بين الفقهاء فيما إذا كانت (بسم الله الرحمن الرحيم) آية من سورة الفاتحة أو ليست آية منها بعد أن اتفقوا على أن وضع البسملة في أول كل سورة عدا سورة براءة توقيفي بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ، وبعد أن أجمع الصحابة رضي الله عنهم على وضع (بسم الله الرحمن الرحيم) في جميع المصاحف العثمانية في أوائل السور عدا براءة . بعد هذا وقع الخلاف في احتسابها آية من كل سورة على أقوال أشهرها أربعة هي :

الأول : أن البسملة آية كاملة في أول سورة الفاتحة وأول كل سورة من سور القرآن الكريم عدا براءة ، وهذا مذهب فقهاء مكة والكوفة وقرائهما

ولإيه ذهب عبد الله بن المبارك والإمام الشافعي ، وقد جزم بأنها آية في أول سورة الفاتحة، وأما في غيرها فقد روى عنه ثلاثة أقوال : الأول— أنها بعض آية . الثاني — أنها ليست من القرآن الكريم . الثالث — أنها آية كاملة وهذا هو صحيح مذهبه .

الثاني : أنها آية مفردة وضعت في أول كل سورة من القرآن الفاتحة وغيرها عدا براءة، ولا تعد ضمن آيات كل سورة ، وهذا القول مروى عن داود الظاهري وأحمد بن حنبل وذهب إليه بعض فقهاء المذهب الحنفي منهم أبو بكر الرازي .

الثالث : أنها آية من الفاتحة . وليست قرآنا في غيرها من السور، وهذا مذهب سفيان الثوري وإسحاق والزهرى وأبي عبيد وبعض فقهاء مكة والكوفة وأكثر أهل العراق ورواية عن أحمد وأحد الأقوال المنسوبة للشافعي . الرابع : أنها ليست قرآنا في فواتح السور وإنما وضعت للفصل بين السور ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والأوزاعي ورواية عن أحمد . ولكل رأى من هذه الآراء الأربعة أدلته المبسوطة في كتب الفقه والتفسير والحديث . وظاهر من الآراء الثلاثة الأول : اتفاقها على أن البسملة آية من القرآن، وأن الرأى الثالث اعتبرها آية من سورة الفاتحة دون غيرها ، وهذا الرأى هو المتفق مع إجماع الصحابة رضوان الله عليهم على وضعها في المصحف العتيق على هذا الوجه .

وبعد : فقد وضع أن الاختلاف في عدد آيات سورة الفاتحة ليس اختلافاً في تحديد الآيات، وإنما أساسه احتساب البسملة آية منها أو عدم احتسابها كغيرها من السور .

أما عن ارتباط كلام الله تعالى من أوله إلى آخره ربطاً لفظياً وأنه مشكل — فالجواب : أن هذا الإشكال كان أولى بآثاره أولئك العرب وقت نزوله وتلاوته عليهم . فقد تحدثهم أن يأتوا بحديث مثله أو بعشر سور أو بسورة وهم من بلغوا شأوا لا يجارى ولا يمارى . وقد انفرد القرآن الكريم بالنظم البديع المخالف لكل نظم معهود في لسان العرب، وبالأسلوب المخالف لجميع أساليبهم، وبالجزالة التي لم نصح من مخلوق، ثم بالربط المحكم في كل آية وكل سورة. فهو متميز عند تلاوته وسماعه عن أى حديث يقرأ

أو يسمع من كلام البشر. وقد شرح كثير من العلماء إعجاز القرآن وارتباط آياته وترباطها. فلتراجع مؤلفاتهم في هذا الصدد، منها على سبيل المثال إعجاز القرآن للباقلاني، وإعجاز القرآن لمصطفى صادق الرافعي، والتصوير الفني في القرآن لسيد قطب ، ودلائل الإعجاز لعبد القاهر .

أما عن مسألة الوقوف في القرآن وعلامات الوقوف ورموزه وأقسامه فقد أجهد العلماء أنفسهم واجتهدوا في خدمة القرآن وفي وضع هذه العلامات وتلك الرموز لتسهيل تلاوته تلاوة صحيحة المبني والمعنى مراعين فيها التفسير الصحيح لمعاني الآيات والعبارات والارتباط بينها في السياق والسباق والحقاق، وفي هذا كتب علماء القراءات في الوقف التام والوقف الكافي والوقف الحسن والوقف الناقص وما يجوز الابتداء به في التلاوة وما لا يجوز إلى آخر ما هو مفصل القواعد في كتب القراءات وهي ميسرة ومطبوعة .

وبعد : فإن القرآن كتاب الله لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، تلقاه المسلمون بالقبول جيلا عن جيل أربعة عشر قرناً من الزمان، عكف عليه العلماء بالتفسير وبيان إعجازه في المعنى والمبنى وما حواه من تشريعات ولما يسبروا غوره أو يصلوا إلى مكنون سره، وما زال يغدق عليهم من فيضه ويمدهم من ثمره، فهو كتاب مفتوح مع الزمان يأخذ كل مسلم منه ما يسر له ، وقد وسع الفرق الإسلامية على اختلاف مصادرها في الأصول والفروع ، واتسع الآراء العلمية على اختلاف وسائلها في القديم والحديث . وإنا لننصح الأخ المستفسر عن تلك الأمور المتعلقة بكتاب الله أن يعود لدراستها على مهل ، وسيجد أن بحوث علمائنا الأول قد أوفت واستوفت وأزالت كل شبهة وأدانت كل من حاد عن الجادة . وما أتينا فيها سطرنا بجديد ، ولكنه قبس مما أناروا به الطريق، فعلينا أن نتبع هديهم، فقد بذلوا وسعهم وبلغوا شأومهم ، وقد أحسن قائلهم في شأن الوقوف في التلاوة (لا ينبغي أن يعتمد في الوقف إلا على ما يرتضيه المتقنون من أهل العربية ويتأوله المحققون من الأئمة، فليس كل ما يتعسف به بعض العربيين أو يتكلفه متكلف من المقرئين أو يتناوله محرف من أهل الأهواء المخطلين يعتمد عليه . وبعد : فلإنا نأمل في وعد الله الحق (إننا نحن نزلنا الذكر

وإننا له لحافظون^(١)) صدق الله العظيم وحفظ هذا الذكر بانتباه المسلمين لهذه الأفكار التي بينها أعداء القرآن والإسلام والتي يحاولون بها التشكيك في مصلوى الإسلام - القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة - ولكن الله متم نوره وحافظ دينه ، فقد هيا لمن أرسوا عمدته ومكنوا له في النفوس بالعلم والحكمة . وأخيراً أنصح السيد المستفسر بالاستماع إلى القرآن الكريم ممن اتقنوا النطق به عربياً فصيحاً مقروءاً قراءة صحيحة مروية عن السلف الصالح، فإن القراءة الصحيحة تعين على الفهم الصحيح . هذا ونسأل الله التوفيق للعمل بكتابه الكريم وسنة خاتم المرسلين سبحانه هو الهادي إلى الصراط المستقيم . والله أعلم .

(١) الآية ٦ من سورة الحجر .

الموضوع (١١١٨) المصحف الاملم

المبادئ

١ - الثابت قطعاً أن المصحف الإمام قد كتبه عثمان بن عفان ووزعه على الأمصار ، وأحرق ماعداه من صحف أو مصاحف .

٢ - المقطوع به كذلك أن نزول القرآن قد انتهى بلحق الرسول الكريم بربه ، وبالتالي لانسح ولا تبدل فيه بعد ذلك .

٣ - ماجاء بموطأ الإمام مالك من أن السيدتين عائشة وحفصة من أمهات المؤمنين قد أمرتا كاتبي مصحفيهما عندما بلغا قول الله تعالى (حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى) أن يكتباهما هكذا (حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى و صلاة العصر وقروا الله فانتين) لا يملو أمرين :

(أ) إما أن يكون قد نسخ (ب) . وإما أن تكون كل منهما قد سمعت هذه الزيادة تفسيراً من الرسول صلى الله عليه وسلم فاعتبرتها من لفظ الآية .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٢٨٤ لسنة ١٩٧٩ المقدم من السيد / ع . م . ع
المصري والمقيم بالسعودية - المتضمن أن السائل بينما كان يقرأ كتاب موطأ
الإمام مالك رواية : يحيى بن يحيى الليثي - طبعة دار النقاش - ولما وصل
إلى الحديث رقم ٣١٠ ص ٩٩ تحت عنوان الصلاة الوسطى (عن أبي يونس

(*) المقتنى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٢ - م ٢٥٠ - ص ٢٢٨ -
٢ ذو الحعدة ١٣٩٩ هـ - ٢٥ سبتمبر ١٩٧٩ م .

مولى عائشة أم المؤمنين أنه قال : أمرت عائشة أن أكتب لها مصحفاً ، ثم قالت إذا بلغت هذه الآية فأذني (حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين) فلما بلغها أذنتها فأملت على (حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى و صلاة العصر وقوموا لله قانتين) . قالت عائشة : سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم . وفي نفس الصفحة رقم ٩٩ تحت رقم ٣٩ حديث ثان في هذا المعنى عن عمرو بن رافع أنه قال : كنت أكتب مصحفاً لحفصة أم المؤمنين فقالت : إذا بلغت هذه الآية فأذني (حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين) فلما بلغها أذنتها فأملت على (حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى و صلاة العصر وقوموا لله قانتين) وقرر السائل أنه يقرأ القرآن في مصحف عثمان بن عفان الطبعة المتداولة في مصر والمشرق العربي وليس في هذا المصحف جملة (و صلاة العصر) . وطلب السائل بيان هل هذه الجملة نسخت ؟ وهل النسخ يجوز أن يتم بعد وفاة الرسول وانقطاع الوحي مع أن المعروف أن النسخ جاء على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم وبوحي في حياته ؟ وما هو الرأي في صحة الحديتين ؟ وما هو الرأي في تاريخ كتابة مصحف عائشة وحفصة ؟ وهل كتب قبل انتهاء الرسالة أو بعدها ؟

أجاب :

إن الثابت قطعاً أن سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه وقت خلافته قد كتب المصحف الإمام ووزعه على الأمصار . وأنه قد حرق ما عداه من صحف أو مصاحف . والمقطوع به كذلك أن نزول القرآن قد انتهى بلحق الرسول صلى الله عليه وسلم بربه وبالتالي لا نسخ ولا تبديل فيه بعد ذلك . أما عما ورد في السؤال مما جاء بموجباً الإمام مالك من أن السيدة عائشة والسيدة حفصة من أمهات المؤمنين رضي الله عنهن قد أمرتا كتابتي مصحفيهما عندما بلغا قول الله تعالى (حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى)^(١) أن يكتبوا الآية هكذا (حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى و صلاة العصر وقوموا لله قانتين) بزيادة كلمة (و صلاة العصر) مع أن هذه الزيادة غير واردة في مصحف عثمان . فإن العلامة الشوكاني قد نقل في كتابه

(١) من الآية ٢٣٨ من سورة البقرة .

فتح القدير ص ٢٣٠ بالجزء الأول عند تفسير هذه الآية هاتين القراءتين المتقولتين عن السيدة عائشة والسيدة حفصة ، وأضاف أنه قد ورد ما يدل على نسخ هذه القراءة فيما أخرجه عبيد بن حميد ومسلم وأبو داود في سننه وابن جرير والبيهقي عن البراء بن عازب قال : نزلت (حافظوا على الصلوات وصلاة العصر) فقرأناها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شاء الله ثم نسخها الله فأنزل (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) : هذا ولقد اختلف المفسرون والمحدثون في تحديد الصلاة الوسطى . ونقل القرطبي في هذا عشرة أقوال (ج ٣ ص ٢٠٩ - ٢١٢) ثم انتهى في ص ٢١٣ إلى أن الاختلاف في الصلاة الوسطى يدل على بطلان من أثبت (وصلاة العصر) المذكور في حديث أبي يونس مولى عائشة حين أمرته أن يكتب لها مصحفاً قرآناً وأضاف القرطبي : قال علماؤنا : وإنما ذلك كالتفسير من النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم نقل اختلاف الروايات في هذا عن السيدتين عائشة وحفصة في عبارة (وهى العصر) أو (وصلاة العصر) ونقل عن أبي بكر الانباري تعقياً على تلك الروايات قوله : (وهذا الخلاف في هذا اللفظ المزيد يدل على بطلانه وصحة ما في المصحف الإمام مصحف جماعة المسلمين) وبعد : فإنه من هذه الإشارات الموجزة يتضح للسائل أن ما قرأه في موطأ مالك مروياً عن عائشة وحفصة لا يعلو أن يكون قد نسخ كما روى البراء بن عازب ، ونقله الشوكاني عن مصادره من المحدثين ، ولما أن تكون هذه الزيادة قد سمعها كل منهما تفسيراً من الرسول صلى الله عليه وسلم ، فاعتبرتها كل منهما من لفظ الآية كما جاء في القرطبي . وأميل إلى هذا الرأي الأخير . وعلى السائل أن يلتزم المصحف الإمام مصحف عثمان (فقد تلقته الأمة بالقبول . والله سبحانه وتعالى أعلم .

من أحكام الطهارة وما يتعلق بها

الموضوع

(١١١٩) عبادة الحائض والنفساء

المبادئ

١ - الحائض والنفساء من الأعذار الشرعية التي لا يصح معها الصوم ولا الصلاة .

٢ - الإفطار واجب على الحائض والنفساء وقت نزول الدم ، ولأثواب لها إذا صامت معها وتسقط عنها الصلاة وتقضى الصيام .

٣ - لا بأس بذكر الله من تهليل وتحميد وتكبير وتسييح مع هذه الأعذار ويحرم مس المصحف .

سئل :

بالطلب المقدم من السيد / أمين عام مساعد الشؤون الإسلامية
المقيد برقم ١٩٨١/٢٩٦ الذي يطلب فيه بيان الحكم الشرعي للسؤال الوارد
من ش . ا . ع الذي تقول فيه : نجى أيام على الفتاة المسلمة في شهر رمضان
الكريم لاستطيع الصيام أو الصلاة وتقطع عنهما في هذا الشهر .

فهل يجب عليها الإفطار في تلك الأيام من أول النهار ؟ وهل يجوز لها إذا
لم تصل وتصوم في تلك الأيام أن تذكر الله مثل التهليل والتحميد والتكبير
والتسييح ؟ ومتى يجب عليها أداء تلك الأيام التي أفطرتها ؟

أجاب :

يقول الله تعالى في كتابه الكريم (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر
فعلة من أيام أخر) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة ويستفاد من هذه الآية

(*) الفتى : مفصلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - ص ١٠٥ - م ٢٠٦ - ٤ محرم
١٤٠٢ هـ - ١ نوفمبر ١٩٨١ م .

أن من كان به عذر كالمريض والمسافر ولم يستطع الصيام يفطر ويقضى بدل الأيام التي أفطر فيها بعد زوال هذا العذر على تفصيل بيته السنة الشريفة .

والحيض والنفاس من الأعذار الشرعية التي لا يصح معها الصوم ولا الصلاة . وقد روى عن معاذة قالت : سألت عائشة فقلت : ما بال الحائض تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة ؟ قالت : كان يصينا ذلك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتؤمر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة . رواه الجماعة . (نيل الأوطار للشوكاني ج ١ ص ٢٨٠) .

فإذا نزل بالمرأة المسلمة الحيض أو النفاس وهي تصوم رمضان أو غيره وجب عليها الإفطار من وقت نزول الدم، ولا ثواب لها إذا صامت مع الحيض أو النفاس . أما الصلاة فإذا كان عذرهما الحيض أو النفاس فقد سقطت عنها في مدة كل منهما . ولا تقضى للحديث السابق تخفيفاً عليها لتكرار الحيض كل شهر ، والنفاس يتكرر أيضاً بتكرر الحمل والولادة .

وفقط يجب قضاء الصيام كما مر . ولا بأس بذكر الله من تهليل وتحميد وتكبير وتسيب مع هذه الأعذار ، بل يباح لها فعل ذلك في أى وقت من ليل أو نهار ، ويحرم من المصحف . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموسوع

(١١٢٠) عبادة المستحاضة

المبادئ

١ - الدم النازل من المرأة بعد طهرها من حيضها على جاري عادتها هو دم استحاضة .

٢ - اتفق فقهاء المذاهب على أن حكم المستحاضة أن تتوضأ لكل صلاة وتصلي بهذا الوضوء الفرض الذي توضحأت له في وقته وماشأت من التواكل .
٣ - ينقض وضوء المستحاضة بخروج الوقت الذي توضحأت للصلاة فيه . وهذا بخلاف نواقض الوضوء الأخرى .

سئل :

بالطلب المقدم من السيد / ع . س - المقيد برقم ٣٤٥ لسنة ١٩٨٠
وقد جاء به : زوجتي عادتني الشهرية عشرة أيام ، وبعد انقضاء هذه المدة طهرت وعادت للصلاة ، ثم بعد ثلاثة أيام من الطهر عاد الدم ثانية بنفس عادة الدورة الشهرية . فهل يجزئ هذا حيضاً ، لا تصل في ولا تمس المصحف ولا تصوم ، أو أن هذا شيء آخر ؟

أجاب :

إن النساء أقسام أربعة : طاهر ، وحائض ، ومستحاضة ، وذات الدم الفاسد . فالطاهر ذات النقاء من الدم ، والحائض من ترى دم الحيض في زمنه وبشرطه . والمستحاضة من ترى الدم بعد الحيض على صفة لا يكون حيضاً . وذات الفاسد من الدم من يتلصقها دم لا يكون حيضاً ، كن نزول منها

(*) الفتاوى : لمجلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - ص ١١٥ - م ٨٢ - ص ١٥٤ -
٢٠ صفر ١٤٠١ هـ - ٦ يناير ١٩٨٠ م .

الدم قبل بلوغ سن التاسعة من العمر . والتمييز بين دم الحيض ودم الاستحاضة إنما هو يجارى عادة المرأة في زمن رؤيتها الدم ومدته ، ثم بعلامات مميزة في ذات الدم . وقد وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم دم الحيض في حديث فاطمة بنت حيش الذى روته عائشة رضى الله عنها حيث قال لها (دم الحيض أسود وأن له رائحة فإذا كان ذلك فدعى الصلاة ، وإذا كان الآخر فاغتسلى وصلى) وروى الدارقطني والبيهقي والطبراني من حديث أبى أمامة مرفوعاً (دم الحيض أسود خائر تلوه حمرة ، ودم الاستحاضة أصفر رقيق) وفى رواية (دم الحيض لا يكون إلا أسود غليظاً تلوه حمرة ، ودم الاستحاضة دم رقيق تلوه صفرة)^(١) وروى النسائي وأبو داود عن عائشة (إذا كان دم الحيض فإنه دم أسود يعرف فأمسكى عن الصلاة ، فإذا كان الآخر فتوضئى فلأنما هو عرق) وقال ابن عباس (أما من رأت الدم البحرانى فلأنها تدع الصلاة) وقال : (والله لن ترى الدم الذى هو الدم بعد أيام حيضها إلا كفسالة ماء اللحم)^(٢) . وقد فسر الإمام النووي لون دم الحيض بأنه الأسود وهو ما اشتدت حمرة فصار يميل إلى السواد ، والقائى فى آخره هزة ، هو الذى اشتدت حمرة . وأنه ليس المراد بالأسود فى الحديث الأسود الحالك بل المراد ما تلوه حمرة مجسدة كأنها سواد بسبب تراكم الحمرة . لما كان ذلك : كان ما ينزل من زوجة السائل بعد طهرها من حيضها على جارى عاداتها استحاضة وليس حيضاً ، لأنه لا يتوالى حيضاً بل لابد أن يفصل بينهما طهر تام ، وأقله خمسة عشر يوماً فى فقه الأئمة أبى حنيفة ومالك والشافعى . وثلاثة عشر يوماً فى فقه الإمام أحمد بن حنبل . وقد اتفق فقهاء المذاهب على أن حكم المستحاضة أن تتوضأ لكل صلاة وتصل بهذا الوضوء الفرض الذى توضأت له فى وقته وما شاعت من النوافل وأجاز لها بعض الفقهاء أن تقضى ما فاتها من فروض بذات الوضوء ، ولها كذلك فى ذات الوقت مس المصحف وحمله وسجود التلاوة والشكر .

(١) المجموع للنووى الشافعى والتلخيص للخير فى تفريج احاديث الرافعى الكبير المحلف
ابن حجر المصطفى على نفع العزيز شرح الوجيز ج ٢ فى باب الحيض .
(٢) المغنى لابن قدامة فى كتابي الحيض .

وعليها الصلاة والصوم وغيرها من العبادات المفروضة على الطاهر . ونقل ابن جرير الإجماع على أن لها قراءة القرآن . وروى إبراهيم النخعي أنها لا تمس المصحف وهو أيضاً فقه مذهب الإمام أبي حنيفة ، وفيه أيضاً أنها لا تمس ما فيه آية تامة من القرآن . هذا وينتقض وضوء المستحاضة بخروج الوقت الذي توضع لصلاته، فإذا توضع لصلاة الظهر في وقته فلا تصل بهذا الوضوء العصر . بل عليها أن توضع من جديد متى حان وقت العصر وهذا غير نواقض الوضوء الأخرى التي ينتقض فيها بطروئها . وأميل إلى الأخذ بقول القائلين بأنها متى توضع لوقت الصلاة جاز لها فعل كل عبادة جائزة للمتوضئ من قراءة القرآن ومس المصحف وحمله وصلاة النافلة وسجدة التلاوة وسجدة الشكر . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١١٢١) حكم سلس البول

المبادئ

- ١ - سلس البول من الأعذار التي تبيح لصاحبها الصلاة معه .
 - ٢ - أوجب الفقهاء على صاحب مثل هذا العذر بعد التبول والاستنجاء عصب مخرج البول بما يمنع نزوله بقتل المستطاع . مع خلاف بينهم في حد السلس الذي يصير به مطنوراً .
 - ٣ - حكم المنور في فقه المذهب الحنفي . أن يتوضأ لوقت كل صلاة .
 - ٤ - لا يضره ما يصيب ثوبه أو جسده من تقاطر البول إن لم يمكن حبسه برباط أو غيره .
- سئل :

بالطلب المقدم من السيد / ع . م . أ - السوداني الجنسية المقيم : بمدينة بون بألمانيا الاتحادية - المقيد برقم ٦٧ لسنة ١٩٨١ . المتضمن : أن السائل مسلم متدين يصوم شهر رمضان ولكنه لا يهمل ، لأنه يعتقد أن صلاته لا تصح لأن حالته المرضية تجعله غير أهل للصلاة ، لأن الصلاة يشترط لصحتها طهارة الجسم والثوب وهذا غير متحقق . ذلك لأنه عندما يتبول ويهمل مكان التبول جيداً تنزل منه قطرات من البول على جسمه وملابسه إذ لا يستطيع التحكم في منع هذه القطرات من النزول مهما عمل .

(*) الفتى : فضيلة الشيخ عبد الحق طي جند الحق - س ١١٥ - م ١١٢ - ٢٥ جمادى الأولى ١٤٠١ هـ - ٢١ مارس ١٩٨١ م .

وبالرغم من أنه حاول علاج نفسه من هذه الحالة عند أطباء المسالك البولية دون جدوى أو فائدة . وهو يريد أن يصلح ولكنه يتحرج من الصلاة لهذه الحالة المرضية .

وطلب السائل بيان حكم الشرع في حالته وكيف تصح صلاته ؟

أجابه :

إن من شروط صحة الصلاة في الإسلام طهارة الثوب والجسد من النجاسات نجد هذا واضحاً وصريحاً في قول الله سبحانه : (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين وإن كنتم جنباً فاطهروا وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الفائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون)^(١) . ونجد هذا كذلك في قوله : (وثيابك فطهر)^(٢) .

ولقد أبانت السنة الشريفة أهمية وضرورة التطهر من البول والتزهر عنه في الثوب والجسد وحث على هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه عنه أنس^(٣) (تزهوا من البول) وفيما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما^(٤) من أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بقبرين فقال (لئنهما يعذبان وما يعذبان في كبير ، أما أحدهما فكان لا يستتر من بوله ، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة) وفي رواية لمسلم وأبي داود (يستزهر) .

وأعمالاً لهذه النصوص وغيرها من القرآن والسنة اتفق فقهاء المسلمين على أن الوضوء ينتقض بالخارج من القبل أو الدبر مطلقاً في حال الصحة فإن كان هذا الخارج حال المرض كملس البول ، بمعنى استرساله واستمرار نزوله وعلم استمساكه كان صاحب هذه الحال معذوراً في عرف الفقهاء

(١) الآية ٦ من سورة المائدة .

(٢) الآية ٤ من سورة الحجر .

(٣) نيل الأوطار ج ١ - ص ٩٢ .

(٤) نيل الأوطار ج ١ - ص ٩١ .

وقد أوجبوا على صاحب مثل هذا العذر بقدر التبول والاستنجاء **عصب** مخرج البول ، بما يمنع نزوله بقدر المستطاع ، واحتفظوا في حد التلبس الذي يصير به صاحبه معنوراً . ففي الفقه المالكي : أن يلزم عليه أوقات الصلاة أو نصفها وأن يكون غير منضبط وألا يقدر على رفعه بالتداوى مثلاً وفي الفقه الحنفي : أن من به سلس بول ولا يمكنه إمساكه يقال له معنور ويثبت عنده ابتداء إذا استمر نزول البول وقتاً كاملاً لصلاة مفروضة وفي فقه الإمام أحمد : أنه يصير معنوراً إذا دام الحدث أى نزول البول دون انقطاع وقتاً يتسع للطهارة والصلاة .

وحكم المعنور في فقه المذهب الحنفي وهو ما تميل للفتوى به في هذا الموضوع — أن يتوضأ صاحب هذا العذر لوقت كل صلاة ، ويصلى بوضوئه هذا ما شاء من الفرائض والنوافل ، ومتى خرج الوقت الذي توضأ لفرضه انتقض وضوؤه ، وعلى ذلك فلا يصلى فرض العصر في وقته بوضوئه فرض الظهر في وقته .

لما كان ذلك :

فإذا كانت حالة السائل تجعله معنوراً بمعنى أن البول يتقاطر منه بعد الاستنجاء على جسده وملابسه ويعجز عن حبسه (وهذا ما يظهر من واقعات السؤال) وجب عليه أن يحاول قدر الاستطاعة الإقلال من نزول البول بعد الاستنجاء بربط مخرج البول وحشوه ، ثم يتوضأ لوقت كل صلاة ويصلى بوضوئه ما شاء من الفرائض والنوافل في ذات الوقت ، فإذا خرج الوقت لمحاول وقت صلاة فريضة أخرى انتقض وضوؤه ووجب عليه الوضوء للوقت الجديد .

ولا يضره ما يصيب ثوبه أو جسده من تقاطر البول إن لم يمكن حبسه برباط أو غيره ولا يجب عليه غسله ، مادام مريضاً أو معنوراً بتقاطر البول

أو استمراره . إذ الإسلام يسر لا عسر فيه . قال الله تعالى (وما جعل عليكم
في الدين من حرج)^(١) فاستقم على طاعة الله وتوضأ وصل القرآن
والتواضل واستعن بالله ولا تعجز . فقد قال سبحانه تعليماً بعد الأخذ بالأسباب
(وإذا مرضت فهو يشفين)^(٢) .
والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) الآية ٧٨ من سورة الحج .

(٢) الآية ٨٠ من سورة الشورى .

من أحكام الصلاة وما يتعلق بها

الموضوع (١١٢٢) مواقيت الصلاة

المبادئ

١ - الأسلوب المتبع في حساب مواقيت الصلاة في جمهورية مصر العربية يتفق من الناحية الشرعية والفلكية مع رأى قداى علماء الفلك المسلمين حسبما انتهى إليه رأى المختصين بطولم الفلك .

٢ - المواقيت الحسابية للصلاة والصوم مع مراعاة فروق التوقيت من مكان إلى مكان في مصر صحيحة ، وموافقة للمواقيت الشرعية التى نزل بها جبريل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعلامات الطبيعية الواردة في الأحاديث الشريفة .

٣ - على الذين يقولون في الدين بغير علم أن يتقوا الله حتى لا يضلوا الناس في دينهم .

سئل :

استفسر كثير من المواطنين من دار الإفتاء عما أثارته بعض الجوامع من أن وقت صلاة الفجر بالحساب الفلكي المعمول به في مصر متقدم بنحو العشرين من الدقائق عن دخول الوقت الشرعى بطلوع الفجر الصادق حسب علاماته الشرعية ، وأن انتهاء وقت المغرب ودخول وقت العشاء بلمات الحساب غير صحيح أيضاً ، إذ لا يطابق كل هذا ما جاء في السنة .

وأن بعض هذه الجوامع قد ضللت الناس وأثارت الشك في عبادتهم ، لاسيما في شهر رمضان ، فقد أفتوا بامتداد الإفطار إلى إسفار النهار وظهوره

(*) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١٠٥ - م ٢١١ - ٢٥ محرم ١٤٠٢ هـ ٢٢ نوفمبر ١٩٨١ م .

متجاوزين وقت الفجر المحدد حساباً ، استدلالاً بقول الله سبحانه .
(وكلاوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر
ثم أتموا الصيام إلى الليل) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة .
وأن هؤلاء كانوا يحضرون خطبتين أبيض وأسود ويبيحون الأكل والشرب
حتى يميزون الأبيض من الأسود منهما .

الجواب :

لإزاء كثرة الاستفسارات عن هذا تليفونياً وكتابياً ، فقد عرض المفتي
أمر الحساب الفلكي لمواقيت الصلاة الذي تصدره هيئة المساحة المصرية في
تقومها الرسمي على لجنة من الأساتذة المتخصصين في علوم الفلك والإرصاد
والحسابات الفلكية بأكاديمية البحث العلمي وجامعتي الأزهر والقاهرة
وهيئة المساحة المصرية ، لإبداء الرأي العلمي لمقارنة المواقيت الشرعية على
المواقيت الحسابية الجارية ، وشارك في الفحص السيد / رئيس مجلس إدارة
بنك دبي الإسلامي ، وقد كان واحداً من أولئك الذين أرسلوا لدار الإفتاء
تقريراً عن عدم صحة الحسابات المعمول بها في مصر لأوقات الصلاة ،
خاصة صلاتي العشاء والفجر .

وقد تقدمت هذه اللجنة بتقريرها الذي انتهت فيه (بعد البحث) إلى
أن : (الأسلوب المتبع في حساب مواقيت الصلاة في جمهورية مصر العربية
يتفق من الناحية الشرعية والفلكية مع رأى قدامى علماء الفلك المسلمين) .
وتأكيداً لهذا : اقترحت اللجنة تشكيل لجنة علمية توالى الرصد والمطابقة مع
المواقيت الشرعية في فترات مختلفة من العام ولمدة عامين . ولما كان هذا
الاقتراح جديراً بالأخذ به استيثاقاً لمواقيت العبادة في الصلاة والصوم ،
وأخذاً بما فتح الله به على الإنسان من علم سبحانه (. . علم الإنسان ما لم
يعلم^(١)) . فقد تبادل المفتي الرأي مع السيد الأستاذ الوزير الدكتور إبراهيم
بلدان رئيس أكاديمية البحث العلمي ، لتشكيل اللجنة المقترحة ، وتحديد

(١) الآية ٥ من سورة الطلق .

مهمتها العلمية ، وتيسر ما تتطلبه أبحاثها في الجهات التابعة للأكاديمية ، وتم الاتفاق على كل الخطوات بتوفيق من الله .

والمفتي إذ يبين ذلك للمواطنين جميعاً ، إنما يؤكد لمهمة المواقيت الحسائية للصلاة وشرعية العمل بها ، والالتزام والوقوف عندها في الصوم والصلاة مع مراعاة الفروق الحسائية للمواقيت التي تختلف من مكان إلى مكان ، إذ بذلك تكون المواقيت الحسائية موافقة للمواقيت الشرعية التي نزل بها جبريل عليه السلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعلامات الطبيعية الواردة في الأحاديث الشريفة التي رواها أصحاب السنن في كتاب مواقيت الصلاة .

أما هؤلاء الذين ينظرون إلى الخيط الأبيض والخيط الأسود لتحديد وقت الفجر وبدء الصوم ، فقد سبقهم إلى هذا أعراق في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم . فقد روى البخاري ومسلم عن سهل بن سعد قال : نزلت : (وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود)^(١) ولم ينزل (من الفجر) . وكان رجال إذا أرادوا الصوم ربط أحدهم في رجليه الخيط الأبيض والأسود ، ولا يزال يأكل ويشرب حتى يتبين له رؤيتهما ، فأنزل الله بعد : (من الفجر) فعلموا أنه إنما يعنى بذلك بياض النهار . وعن عدي بن حاتم قال : (قلت : يا رسول الله ما الخيط الأبيض من الخيط الأسود ؟ أما الخيطان ؟ قال : إنك - لعريض القفا إن أبصرت الخيطين . ثم قال : لا . بل سواد الليل وبياض النهار) . أخرجه البخاري ، وسُمي الفجر خيطاً لأن ما يبدو من البياض يرى ممتداً كالخيط .

وقد أوضح الرسول صلى الله عليه وسلم علامة الفجر الصادق في أحاديث المواقيت المشار إليها وعليها يجري حساب المواقيت بالدقة التامة التي أكدها تقرير اللجنة العلمية التي عهد إليها بالفحص .

وبعد :

فإن على هؤلاء الذين يقولون في الدين بغير علم ، أن يتقوا الله ، حتى لا يضلوا الناس في دينهم . ولقد حذر الله سبحانه هؤلاء القائلين في دينه

(١) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

بغير علم فقال : (يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً ولا تبخسوا
خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين ، إنما يأمركم بالسوء والفحشاء وأن
تقولوا على الله ما لا تعلمون) ١٦٨ ، ١٦٩ سورة البقرة .

وبين هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الزهري عن عمرو
ابن شعيب عن أبيه عن جده قال : سمع النبي صلى الله عليه وسلم قوماً
يتأرون في القرآن فقال : (إنما هلك من كان قبلكم بهذا ، ضربوا كتاب
الله بعضه ببعض وإنما نزل كتاب الله يصدق بعضه بعضاً ولا يكذب بعضه
بعضاً فما علمتم منه فقولوا وما جهلتم منه فكلوه إلى عالمه) .

على هؤلاء . أن لا يلبسوا الدين بأغراض أخرى يبتغونها ، لا يريدون
بها وجه الله ولا إقامة دينه ، فإن الحق أحق أن يتبع : (ولا تلبسوا الحق
بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون ، وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا
مع الراكعين) ٤٢ ، ٤٣ سورة البقرة .

والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١١٢٣) صلاة العيد في الشارع أمام المسجد

المبادئ

- ١ - صلاة العيد في الصحراء سنة الرسول صلى الله عليه وسلم . ولم يصلها في المسجد إلا لعذر المطر .
- ٢ - جرى على هذه السنة الخلفاء الراشون وصحت لدى الأئمة عدا الإمام الشافعي الذي رأى أن الأفضل صلاة العيد في المسجد إلا لعذر الزحام في الصلاة .
- ٣ - صلاة العيد في الشارع أمام المسجد لا تعتبر إحياء لسنة بل السنة أن تكون الصلاة في الصحراء .

سئل :

بالطلب المقدم من السيد / رئيس مجلس إدارة جمعية الإصلاح والتعاون الإسلامية - المقيد برقم ١٩٧٨/٣٨١ المتضمن أنه يوجد بحج الشيخ مبارك عصر القديعة بالقاهرة مسجد كبير يتسع لجميع المصلين من أهل الحى كما يوجد مسجدان آخران . وأن جمعية الإصلاح آتفة الذكر تتولى شئون المسجد الكبير وتؤدى فيه صلاة العيدين - وقد طلب بعض المصلين من الجمعية أن تقام صلاة العيد في الشارع أمام المسجد إحياء لسنة النبوية الشريفة - وطلب السائل بيان الحكم الشرعى في هذا الموضوع .

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - ص ١١٢ - م ١٧٥ - ص ١٢٤ -
٢ صفر ١٣٩٦ هـ - ١ يناير ١٩٧٦ م .

أجاب :

جرت سنة رسول الله صلوات الله وسلامه عليه على صلاة العيدين في المصلي ، وقد كان يترك المسجد في هاتين الصلاتين . كما روى أنه - صلى الله عليه وسلم - صلى العيد في المسجد في يوم مطير . وقد جرى الخلفاء الراشدون على هذه السنة . وقد صح هذا في مذهب الإمام أبي حنيفة ومذهب الإمام أحمد بن حنبل . ويرى الإمام مالك أن صلاة العيد مندوبة خارج المسجد . ويكره أدائها في المسجد بغير عذر . أما الإمام الشافعي فيرى أن صلاة العيد في المسجد أفضل إلا لعذر كما إذا ضاق بالمصلين وعندئذ يسن الخروج للفضاء لصلاة العيد . ومن هذا يعلم أن صلاة العيد في الصحراء سنة الرسول صلى الله عليه وسلم وأنه لم يصلها في المسجد إلا لعذر المطر . وقد جرى على هذه السنة الخلفاء الراشدون وصحت هذه السنة لدى الأئمة أبي حنيفة ومالك وأحمد بن حنبل ولم تصح عند الإمام الشافعي ورأى أن الأفضل صلاة العيد في المسجد إلا لعذر الزحام في الصلاة - هذا وقد كانت صلاة الرسول صلى الله عليه وسلم العيدين في الجبابة والمراد بها المصلي العام في الصحراء - وكان من سنته صلى الله عليه وسلم أن يخرج إلى المصلي الذي على باب المدينة الشرق وكانت إذ ذاك لا حائط فيها ولا بناء - وكانت الخربة سترته يضعها أمامه . ومن هنا فإن صلاة العيد في الشارع أمام المسجد كما جاء بالسؤال لا تعتبر إحياء للسنة ، بل السنة أن تكون الصلاة في الصحراء هذا وينبغي للمسلمين ألا يختلفوا في أمر لم فيه سعة سبياً وهو متعلق بالأفضلية لا بصحة الصلاة أو عدم صحتها . وعليهم جميعاً أن يتابعوا عن أسباب الخلاف والتزاع ليتقبل الله العمل (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا)^(١) ومن هنا يعلم الجواب . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) من الآية ١٠٢ من سورة آل عمران .

الموضوع

(١١٢٤) حكم قراءة القرآن في المسجد يوم الجمعة والصلاة

على النبي صلى الله عليه وسلم عقب الأذان

المبادئ

١ - قراءة القرآن يوم الجمعة في المسجد لا بأس بها .

٢ - الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عقب الأذان سنة عند الشافعية والحنابلة بدعة حسنة عند الحنفية والمالكية .

سئل :

بالطلب المتقدم من السيد/ ع . أ . أ - المقيد برقم ١٠٥ سنة ١٩٧٩ المتضمن أنهم يؤذنون في المسجد الأذان الشرعي ، وعقب الأذان يقومون بالصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعترضهم البعض مدعين أن ذلك حرام كما حرموا تلاوة القرآن الكريم قبل صلاة الجمعة . وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في ذلك .

أجاب :

روى مسلم وأحمد وأبو داود والترمذي عن عبد الله بن عمر أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول (إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فإنه من صلى على صلاة صلى الله بها عليه عشرًا . ثم سلوا لي الوسيلة فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله وأرجو أن أكون أنا هو . فمن سأل الله لي الوسيلة حلت عليه شفاعتي) . وفي رواية

(١) الفتاوى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٢ - م ٢٦٢ -
٢ يناير ١٩٨٠ م .

أخرى (إذا سمع المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فإنه من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشراً) . وقد اختلف الفقهاء في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الأذان . هل يشمل المؤذن فيكون مأموراً بالصلاة على النبي بعد الأذان ؟ بالأول قال فقهاء الشافعية والحنابلة . وذهبوا إلى أنه يسن للمؤذن والسماع أن يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الأذان وهو بعمومه يشمل كل أذان . وفي حاشية رد المحتار لابن عابدين من كتب الحنفية والرددير في فقه المالكية . أن التسليم بعد الأذان حدث في سنة ٧٨١ هـ في العشاء ثم في الجمعة ثم في باقي الأوقات إلا المغرب . وأنه بدعة حسنة في فقه المذاهب . ونقل السيوطي في حسن المحاضرة عن السخاوي أنه حدث في سنة ٧٩١ في عهد السلطان الناصر صلاح الدين بأمر منه . والذين لا يرون الصلاة والتسليم على النبي صلى الله عليه وسلم من المؤذن بعد الأذان يلتزمون بما وردت به السنة من ألقاظ الأذان دون زيادة عليها حتى لا تفسر بمضى الأيام بأنها من الأذان . وإلى هذا ذهب الظاهرية والزيدية والزيلعي . والذي أميل إلى الأخذ به هو ما قال به فقهاء المذاهب الأربعة من جواز الصلاة والتسليم على الرسول صلى الله عليه وسلم بعد الأذان بل إن فقهاء الشافعية والحنابلة قد ذهبوا إلى أنه من السنة ، وذلك حرصاً على أن يشهد الجماعة الأولى أكبر عدد من المسلمين الذين قد تشدهم أعمالهم فلا ينتهون لوقت الصلاة إلا بسماع الأذان ولكن على المؤذن أن يفصل بين ألقاظ الأذان وبين الصلاة والتسليم على الرسول صلى الله عليه وسلم بسكتة ليتضح انتهاء الأذان فعلاً . إذ لا شك أن الصحيح هو ما أرشد إليه الرسول صلى الله عليه وسلم في قوله (ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن) وقوله (من سن سنة حسنة فله ثوابها وثواب من عمل بها إلى يوم القيامة ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة) والنطق بالصلاة على رسول الله بعد الأذان مع الفصل بينهما إذا عد في البدع في هذا الموضع كان من أحسنها - أما تلاوة القرآن الكريم في يوم

الجمعة فقد ورد في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضى الله عنه قول الرسول صلى الله عليه وسلم : (ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا أنزلت عليهم السكينة وغشيتهم الرحمة وحفّتهم الملائكة وذكرهم الله فيمن عنده) وذلك الذى يجرى فى المساجد من قراءة القرآن يوم الجمعة فى الوقت الذى يفد فيه المسلمون إلى المساجد من هذا القبيل . واعتياد الناس قراءة سورة الكهف يوم الجمعة لأبأس به ولا حرمة ولا كراهة . وإنما المكروه هو الاختصار على آيات محددة يصلى بها لمن يحفظ غيرها . هذا وننصح السائل وغيره من المسلمين بالبعد عن المشادة فى الدين وأحكامه والتثبت من صحة القول قبل إطلاقه بالتحريم أو التحليل . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١١٢٥) فوائت الصلاة

المبادئ

١ - الصلاة ركن من أركان الإسلام الخمسة ولا تسقط عن المكلف إلا إذا كان امرأة حائضاً أو نفساء .

٢ - يرى الحنفية وجوب الترتيب في قضاء الفوائت إذا لم تبلغ ستاً غير الوتر ، ويرى المالكية والحنابلة وجوب الترتيب مطلقاً ، بينما يرى الشافعية أن ذلك سنة .

٣ - إذا كثرت الفوائت بحيث لا يعرف عددها سقط الترتيب .

ستل :

بالطلب المتقدم من السيد الدكتور / ص . ص - المقيّد برقم ١٦٢ لسنة ١٩٨٠ المتضمن أن السائل منذ سنوات كان يؤدى بعض أوقات الصلاة ويترك كثيراً من الفروض والتي لا يعرف عددها ولا عدد السنوات التي مرت مع العلم بأنه يقوم الآن بأداء الصلاة دون أن يترك أى فرض منها . ويريد أن يعرف الحكم الشرعى بالنسبة لما فاتته من أوقات الصلاة .

أجاب :

الصلاة هى من أفضل أعمال الإسلام وأعظمها شأنًا ، وهى ركن من أركان الإسلام الخمسة ، بل هى عماد الدين من أقامها فقد أقام الدين ومن هلكها فقد هلك الدين . وقد ثبتت فرضيتها بالكتاب والسنة . أما الكتاب فقوله تعالى : (إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتا)

(*) المتن : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٥ - م ٢٢ - ٢٢ رجب ١٤٠٠ هـ - ٧ يونيو ١٩٨٠ م .

من الآية ١٠٣ من سورة النساء - وأما السنة فقولہ صلی اللہ علیہ وسلم :
 (خمس صلوات كتبهن الله على العباد ، فمن جاء بهن ولم يضيع منهن شيئاً
 استخفافاً بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة) وقد وردت أحاديث
 كثيرة في تعظيم شأن الصلاة والحث على أدائها في أوقاتها والنهي عن الاستهانة
 بأمرها والتكاسل عن إقامتها . وقد حذر الرسول صلی اللہ علیہ وسلم من تركها
 والهاون في أدائها : من ذلك قوله صلی اللہ علیہ وسلم (بين الرجل وبين
 الكفر ترك الصلاة) هذا : ولا تسقط الصلاة عن المسلم البالغ العاقل
 إلا إذا كانت المرأة حائضاً أو نفساء . وإذا كان هذا شأنها وكانت أولى
 الفرائض العملية في حديث (بنى الإسلام على خمس . شهادة ألا إله إلا الله
 وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ،
 وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً) لما كان ذلك . كان قضاء الفرائض
 حتماً على كل مسلم . وقد اختلف فقهاء المذاهب الأربعة في حكم ترتيب
 الفوائت مع الحاضرة على النحو التالي .

يرى فقهاء الحنفية أنه يجب الترتيب بين الفوائت إذا لم تبلغ ستاً غير
 الوتر . فمن كانت عليه فوائت أقل من ست صلوات وأراد قضاءها
 يلزمه أن يقضيها مرتبة . فلو صلى الظهر قبل الصبح مثلاً فسدت صلاة
 الظهر ووجب عليه إعادتها بعد قضاء صلاة الصبح . ويسقط الترتيب
 بأحد أمور ثلاثة :

١- أن تصبح الفوائت ستاً غير الوتر .

٢- ضيق الوقت عن أن يسع الوقتية والفائتة .

٣- نسيان الفائتة وقت أداء الحاضرة .

ويرى فقهاء المالكية أنه يجب ترتيب الفوائت في نفسها سواء كانت
 قليلة أو كثيرة بشرطين :

١- أن يكون متذكراً للسابقة .

٢- أن يكون قادراً على الترتيب .

كما يجب ترتيب الفوائت لليسيرة ومقدارها خمس صلوات فأقل مع الصلاة الحاضرة . فلو خالف وقدم الحاضرة عمداً صحت صلاته مع الإثم . أما إن قدم الحاضرة سهواً فلا إثم . ويندب له في الحالتين إعادة الحاضرة بعد قضاء الفائتة .

ويرى فقهاء الحنابلة أن ترتيب الفوائت في نفسها واجب سواء كانت قليلة أو كثيرة ، فإن خالف الترتيب بأن صلى العصر قبل الظهر مثلاً لم تصح المقدمة على محلها إلا إذا كان ناسياً حتى فرغ من الصلاة ، فتصح الصلاة بالنسبة للثانية . أى المقدمة كما يجب ترتيب الفوائت مع الحاضرة إلا إذا خاف فوات وقت الحاضرة فيجب تقديمها على الفوائت ، وإذا قدم الحاضرة على الفوائت ناسياً صحت صلاته .

ويرى فقهاء الشافعية أن ترتيب الفوائت في نفسها سنة سواء كانت قليلة أو كثيرة ، فلو قدم بعضها على بعض صح ذلك . وترتيب الفوائت مع الحاضرة سنة أيضاً بشرطين :

١ - ألا يخشى فوات الحاضرة .

٢ - أن يكون متذكراً للفوائت قبل الشروع في الحاضرة .

وإذا كانت هذه هى أقوال فقهاء المذاهب الأربعة في ترتيب قضاء الفوائت فإن أيسرها هو ما قال به فقه الإمام الشافعى . إذ جعل الترتيب سنة سواء بن الفوائت أو مع الحاضرة ، وتركه لا يمنع صحة القضاء . ولما كان السائل قد كثرت عليه فوائت الصلاة بحيث لا يعرف عددها . وقد زادت فوائته عن ستة فروض على ما هو واضح من سؤاله يكون الترتيب في القضاء ساقطاً عنه ، وأنصحته بقضاء ما يستطيع في وقت كل فرض . فيصل مع الصبح مما فاتته من هذا الفرض ، ومع الظهر كذلك وهكذا بقية الفرائض . ومادام قضاء الفوائت قد اقترن بالتوبة والندم فإن الله يقبل التوبة عن عباده وهو الغفور الرحيم . والمطلوب من المسلم العمل بقدر الاستطاعة امتثالاً لقوله تعالى : (فاتقوا الله ما استطعتم) من الآية ١٦٠ من سورة التغاين . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع (١١٣٦) صلاة العيد في تاحات الله

المبادئ

١ - صلاة العيد سنة في الصحراء عند أبي حنيفة وأحمد بن حنبل ومنذوبة عند المالكية . وعند الشافعية في المسجد أفضل لشرفه إلا لعذر كضيقة .

٢ - من السنة خروج النساء والأطفال لشهود صلاة العيد ولو لم يشتركوا فيها .

٣ - الأماكن المعدة أصلاً للرقص وشرب الخمر منهي عن الصلاة فيها . لما اقرن بالمكان من ملابسات توهن عشوع المصل . ولأنها أماكن يأوي إليها الشيطان ويصد فيها عن ذكر الله وعن الصلاة .

٤ - تنظيف هذه الأماكن وكفها بيزيل عنها النجاسة الحسية لا المعنوية .
٥ - الصلاة في هذه الأماكن لا تدخل في باب الضرورات .

سئل :

من مدير المجلس الإسلامي في كندا - أوتاوا
بالكتاب المخر في ١٢ من شهر ذي القعدة سنة ١٣٩٩ هـ - ٤ من أكتوبر
سنة ١٩٧٩ المقيّد برقم ١٤٤ سنة ١٩٨٠ وقلد جاء به :

إنه منذ سنوات قليلة أدخل بعض المسلمين تقليداً جديداً على صلاة العيد في هذه القارة . ذلك أنهم يهجرون المساجد يوم العيد لفريق المكان، ويستأجرون

(*) المعنى : فضيلة الشيخ جك الحق على جك الحق - س ١١٥ - م ٣٧ - ٩ شمسبان
١٤٠٠ هـ - ٢٢ يونية ١٩٨٠ م .

قاعة أقيمت للهو المحرم تجمعهم في صلاة واحدة ، ويستندون إلى أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يصل العيد خارج المدينة في القلعة إلا لعذر . وبناء على هذا نرجو إجابته على مايلي :

أولاً : هل من شروط صلاة العيد أن يصل الناس في مكان واحد ووقت واحد بصرف النظر عن نوعية المكان ؟ .

ثانياً : هل تجوز الصلاة في قاعة أقيمت للرقص شبه العارى وحفلات النحمر بالرغم من وجود مسجد في المدينة ؟

ثالثاً : هل تنظيف هذه الأماكن يزيل عنها النجاستين الحسية والمعنوية ؟ رابعاً : إن جازت الصلاة فيها ، فهل ذلك يعنى : أن الضرورات تبيح المحظورات ؟ .

خامساً : وإن جازت فأيهما أفضل لوأيا ؟ الصلاة دفعة واحدة ، أم الصلاة في المسجد على دفعتين ؟

أجاب :

إن السنة النبوية الشريفة جرت بأن يصل الناس العيد في المصلى في الصحراء على مشارف المدينة ، ومن هنا قال الإمامان أبو حنيفة وأحمد ابن حنبل بأن صلاة العيد في الصحراء سنة . وقال الإمام مالك إنها مندوبة : وفي فقه الإمام الشافعى : أن صلاة العيد بالمسجد أفضل لشرفه إلا لعذر كضيقة عن استيعاب الناس ووقوع الزحام ، وعندئذ يسن الخروج لصلاة العيد في الصحراء .

وجرت السنة كذلك بأن يخرج لشهود صلاة العيد النساء والأطفال ولو لم يشركوا فيها إظهاراً لكرامة هذا اليوم ، باعتباره عيداً يعقب أداء فريضة الصوم أو فريضة الحج .

وفي شأن مكان الصلاة ، هل تجوز في قاعة مقامة للرقص وغيره من المنكرات المحرمة في الإسلام . نعرض ما جاء في كتاب المهذب للشيخ الرازى وشرحه المجموع للإمام النووي وهما من أئمة فقه مذهب الإمام الشافعى

(ج ٣ ص ١٦١ وما بعدها المطبوع مع كتاب فتح العزيز شرح الوجيز للرافعي) . يكره أن يصلى في مأوى الشيطان . كما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (اخرجوا من هذا الوادى فإن فيه شيطاناً) فلم يصل فيه ، فالصلاة في مأوى الشيطان مكروهة بالاتفاق ، وذلك مثل مواضع الخمر والحانات ونحوها من المعاصى الفاحشة . ثم قال النووي : فإن صلى في شيء من ذلك ولم يماس نجاسة بيده ولا ثوبه صحت صلاته مع الكراهة ، وهذا الحديث المذكور صحيح عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : (عرشنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يستيقظ حتى طلعت الشمس ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ليأخذ كل رجل برأس راحلته فإن هذا موضع حضرنا فيه الشيطان) . رواه مسلم وغيره .

وإذا كان ذلك كانت الصلاة في المكان المعد للرقص والخمر والصخب مكروهة ولكنها جائزة إذا طهر المكان عن ذات النجاسات لتحقق شرط المكان وهو طهارته عن النجس .

هذا : وقد نص فقهاء مذهب الإمام أبي حنيفة على أن الصلاة مكروهة بحضرة كل ما يشغل البال كالزينة ونحوها ، أو يخل بالخشوع كاللهو واللعب .

ونص فقهاء مذهب الإمام الشافعي - كما تقدم - على كراهة الصلاة في محال المعاصي .

ونص فقهاء مذهب الإمام أحمد بن حنبل على أن الصلاة مكروهة إلى مجلس يتحدث فيه الناس ، أو إلى ما يشغل المصلي كحائط منقوش . ومن هذا نستبين - على وجه الإجمال - أن الصلاة مكروهة في مكان يذهب بالخشوع فيها ، وأن تنظيف صالة الرقص والخمر من النجاسة الحسية لا يطهرها من النجاسة المعنوية اللصيقة بها ، والتي عبر عنها الفقهاء ووصفوها بأنها مأوى الشيطان ، إذ فيها تتوارد الخواطر الأنيمة على المصلي فتشغله عن الخشوع والطمأنينة في صلاته فتصبح مجرد حركات وأفعال لا روح فيها .

وإذا كان من واجبات المسلمين اتباع السنة فإنه إذا لم يتيسر لهم صلاة العيد في الصحراء كان عليهم صلاتها في مساجدهم ، كما نص على ذلك فقهاء المذهب الشافعي ، لأن المسجد أشرف مكان للصلاة . لكن لا تجوز صلاة العيد على دفعتين في مسجد واحد ، وإنما تجوز في مسجدين أو في عدة مساجد في وقت واحد كالشأن في صلاة الجمعة يجوز أدائها في أكثر من مسجد ولا تتكرر في مسجد واحد .

لما كان ذلك : كان إجمال الإجابة على تلك الأسئلة كما يلي :

أولا : إن السنة الشريفة تقضى بأن يجتمع المسلمون في أقرب فضاء كالصحراء على مشارف المدن أو القرى لصلاة العيد ، لأن هذه الصلاة لا يجوز تكرارها في مكان واحد وإن جاز تمدها في عدة مساجد كالشأن في صلاة الجمعة .

ثانياً : إن النهي عن الصلاة في الأماكن المعدة أصلاً للرقص وشرب الخمر إنما هو لما اقترن بالمكان من ملايسات توهم خشوع المصل وتطوف به فيما دار في هذا الموضع من أمور ينكرها الإسلام . فهي أماكن كما وصفها الفقهاء أخذاً من الحديث الشريف - يأوى إليها الشيطان ويصد فيها عن ذكر الله وعن الصلاة (ولا يصدنكم الشيطان إنه لكم عدو مبين) الآية ٦٢ من سورة الزخرف . وهذا على مثال النهي عن أداء الصلاة في الدار المفصولة ، فإنه ليس لعدم جواز الصلاة فيها ووقوعها باطلة ، وإنما النهي عن هذا لما اقترن بها من النصب . ومن ثم فإذا تعلدت صلاة العيدين في الصحراء كما هي السنة ، أو في حديقة مثلاً تنسج لجميع المسلمين في هذه الصلاة التي لا تتكرر في العام الواحد كان أدائها في المسجد أحق وأولى ، وإن ضاق المسجد اقتصر الحضور فيه على المصلين فقط دون النساء والأطفال ، وإن تعددت المساجد في المدينة صلى المسلمون صلاة العيد فيها في وقت واحد ثم يتجمعون للتحية والتهاني بالعيد في المكان الذي يختارونه في غير منكر يقر فوته .

ثالثاً : إن تنظيف تلك القاعة وكفها يزيل عنها النجاسة الحسية

الى قد تكون عاقلة بأرضها أو يجدرانها ، ولكنه لا يطهرها من النجاسة المعنوية التي هي رجس الشيطان ، والتي يستفاد لزومها إياها من وصف التقهاء بأن أماكن المعاصي مأوى الشيطان وحكموا بكرامة الصلاة فيها .

رابعاً : الصلاة في هذه القاعة لا تدخل في باب الضرورات لوجود المساجد . وأداء صلاة العيد في المسجد عند تعلق إقامة في الصحراء أو القضاء أحق وأولى وأفضل ثواباً عند الله ، لأن المسجد الذي أسس على التقوى ولذكر الله لا يسكنه الشيطان ولا يأوى إليه ، لكن لا يجوز أداء صلاة العيد في مسجد واحد على دفعتين كالشأن في صلاة الجمعة وإن جاز تعدد أدائها في وقت واحد في عدة مساجد .

وبعد : فإن على الجماعات الإسلامية في كندا وفي غيرها من شتى أنحاء أرض الله أن تحافظ على وحدة الصف بين المسلمين ، وأن تيسر أداء شعائر الإسلام في طهر ويسر متمسكة بمبادئ الإسلام وهدايته ، ملتزمة بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحيد عنها ولا تبغي بها بديلاً . وأن على هذه الجماعات تعويد نساء المسلمين وأولادهم مراعاة آداب الصلاة . فإذا حضرن إلى المساجد فليكن ذلك في وقار وملابس ساترة لا تكشف ولا تتحد ، وليكن معلوماً أن النساء مؤخرات في الصلاة ، فلا يقفن مع الرجال في صف واحد ولا يتقلعن عليهم ، بل يتأخرن عنهم ، ولا ينبغي أن تكون صلاة العيد واجتماع المسلمين فيها تسلية لغير المسلمين لأنه وإن كان دخول غير المسلمين المساجد والمسجد الحرام موضع نقاش وخلاف بين الفقهاء . فقال أهل المدينة (مذهب مالك) يمنع المشركون من دخول سائر المساجد ، وقال الشافعي إنهم يمتنعون من دخول المسجد الحرام ولا يمتنعون من دخول غيره . وقال أبو حنيفة وأصحابه لا يمتنع اليهود والنصارى من دخول المسجد الحرام ولا غيره . ولعل استقبال الرسول صلى الله عليه وسلم لنصارى بني نجران في المسجد يؤيد القائلين بجواز دخول غير المسلمين المساجد ، وما يؤكد هذا أيضاً

ما ثبت من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ربط ثمامة في المسجد وهو مشرك ، وقد قيل إن هذا كان لينظر ثمامة حسن صلاة المسلمين واجتماعهم عليها ، وحسن آدابهم في جلوسهم في المسجد ، فيستأنس بذلك ويسلم وهذا ما كان من ثمامة فعلا .

وحبذا لو أحسن المسلمون تنظيم جموعهم في صلاة العيد كما يتطلب ذلك الإسلام من المسلمين ليكون شهود الفير لم مدعاة لدخولهم في الإسلام كما كان من ثمامة رضى الله تعالى عنه .

وأنصح الأخ صاحب الرسالة بأن يتسع صدره ويجهد في بيان حجته وفي النصيح والإرشاد . إذ ينبغي لنا أن نرفع عن الاختلاف والشقاق ، وأن نبتغي الهدى في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فقد قال : (تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما إن تمسك بهما - كتاب الله وسنتي) هداانا الله وإياكم للتمسك بحبله المتين ودينه القويم ، وأداء شعائره كما أمرنا بها . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١١٢٧) حكم التعمود الأول في الصلاة ورضاع مہرم

المبادئ

١ - اختلف الفقهاء في حكم التعمود الأول في الصلاة الرباعية والثلاثية والتشهد فيه وأثر تركه في الصلاة عمداً أو سهواً :

(أ) القول الصحيح في فقه الإمام أبي حنيفة أن هذا التعمود والتشهد فيه من واجبات الصلاة التي يجبرها بعبود السهو إن ترك سهواً ، فإن ترك عمداً وجبت عليه الإعادة . وإلا كانت صحيحة مع إثمه

(ب) في فقه الإمام أحمد أنه من الواجبات . إن تركه عمداً بطلت صلاته وإن تركه جهلاً أو سهواً لا يبطل وعليه السجود للسهو .

(ج) في فقه الإمامين مالك والشافعي أنه من سنن الصلاة ، وتركه على هذا لا يترتب عليه بطلان الصلاة .

٢ - برضاع بنت خالة السائل من أمه أكثر من سبع رضعات مشبعات في مثله . صارت اختاً له من الرضاع ، ولا يحل له الزواج منها في قول فقهاء المذاهب جميعاً .

سئل :

بالطلب المتقدم من الأستاذ / ج . ص . الخاوي - المقيّد برقم ٣٠٢ سنة ١٩٨٠ م المتضمن :

(*) المتن : مفصلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - ص ١١٥ - م ٦٥ - ٩ مہرم
١٤٠١ هـ - ١٧ نوفمبر ١٩٨٠ م .

أولاً : أن زميلاً له حدثه أن هناك آية في القرآن تقول : يا عبدى أظنى
تكن عبداً ربانياً تقول للشيء كن فيكون . . ويسأل في أى سورة هى ؟

ثانياً : قيل له إن نصف التشهد يقرأ بعد كل ركعتين في الصلاة إذا
كانت أكثر من التنتين كالظهر والعصر والمغرب والعشاء فما هو مصدر ذلك ؟
علماً بأن كنت أصلى المغرب فقط بنصف التشهد بعد ركعتين .

ثالثاً : يقول إن بنت خالته وضعت من أمه رضاعة كاملة مشبعة أكثر
من سبع مرات ، وكانت أمه قد فطمت أختها الشقيقة لمدة ستة أشهر ،
وعندما أرضعت بنت أختها التى هى بنت خالته جاء اللبن من عند الله .
فهل يجوز لى الزواج من بنت خالتي المذكورة أم لا ؟

أجاب :

عن السؤال الأول : لا يوجد في القرآن الكريم آية بهذه العبارة .

وعن السؤال الثاني : اختلف الفقهاء في حكم القعود الأول في الصلاة
الرابعة والثلاثية والتشهد فيه وأثر تركه في الصلاة عمداً أو سهواً .

فالقول الصحيح في فقه الإمام أبى حنيفة أن هذا القعود والتشهد فيه
من واجبات الصلاة التى يجبرها بمجود السهو إذا ترك سهواً . وإن تركه
المصلئ عمداً وجبت عليه إعادة الصلاة وإن لم يعدها كانت صحيحة
مع إثمه .

وفى فقه مذهب الإمام أحمد بن حنبل أن هذا القعود من الواجبات
إذا تركه المصلئ عمداً بطلت صلاته ، وإذا تركه جهلاً أو سهواً لا تبطل
وعليه السجود للسهو .

. وفى فقه الإمامين مالك والشافعى أن هذا القعود والتشهد فيه من سنن
الصلاة ، وتركه على هذا لا يترتب عليه بطلان الصلاة . هذا:وقد ثبت
في الحديث الشريف عن مالك بن الحويرث الذى رواه أحمد والبخارى
قول الرسول صلى الله عليه وسلم (صلوا كما رأيتمونى أصلى) وقد كان
يعلمش في الصلاة الرابعة والثلاثية القعود الأول ويتشهد فيه . فكان علينا

اتباعه بغض النظر عن الخلاف في توصيف هذا التصود بأنه واجب أو سنة
لأن الخلاف مناطه درجة الدليل .

وعن السؤال الثالث : فإنه لما كان الثابت من واقعة السؤال أن أم
السائل قد أرضعت بنت أخيها (خالته) إرضاعاً مشبهاً أكثر من سبع مرات
كانت هذه البنت أختاً للسائل من الرضاع ولا يحل له الزواج منها في
قول فقهاء المذاهب جميعاً ، متى تم هذا الإرضاع في مدته الشرعية . وهي
سنتان قرينتان على الأصح المقتضى به . حيث صدق عليها قول الله سبحانه
في سورة النساء في آية المحرمات رقم ٢٣ (وأنصواتكم من الرضاعة) والله
سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١١٢٨) صلاة الجنائز وستر الجثة عند نقلها

المبادئ

١ - التكبير في صلاة الجنائز قائم مقام الركعات بإجماع الفقهاء وهو أربع ، واعتقلوا في الزيادة عليها ، مع رفع اليدين في التكبيرة الأولى باتفاق واختلفوا فيها بعدها .

٢ - الدعاء الميت بعد التكبيرة الثالثة باتفاق الأئمة ، وبعد الصلاة مشروع في كل وقت

٣ - ستر الميت رجلاً كان أو امرأة عند نقله إلى القبر مستحب .

٤ - المسجد ليس شرطاً في صحة الصلاة مطلقاً فرادى أو جماعة ، والأصح جواز إقامة الصلاة المفروضة جماعة في البيت كإقامتها في المسجد .

٥ - أسقط العلماء وجوب صلاة الجمعة عن الأعشى عند تعلق الوصول بنفسه إلى المسجد بدون مشقة ولم يجد من يقوده إليه ، وأبوحنيفة وفقهاء مذهب الإمام أحمد على سقوطها عنه مطلقاً ، والإمامان مالك والشافعي على وجوبها عليه إن وجد قائلاً ، ويسرى هذا الحكم في شأن الجماعة في المفروض الأخرى مع اختلاف في حكمها بين الوجوب المعنى والكفائي والسنة المؤكدة .

سئل :

بالطلب المقدم من السيد / م . ص . م - من السودان - المقيد برقم ٣٠ سنة ١٩٨١ بالأسئلة التالية :

(*) المتن : نسخة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - ص ١١٥ - م ١٠٠ - ١٠
رجوع الآخر ١٤٠١ هـ - ١٥ فبراير ١٩٨١ م .

من ١ : ما الحكم في مشروعية تكبير المأمومين وراء الإمام في صلاة الجنائزة والدعاء للميت بعد الصلاة ؟

من ٢ : هل في أحكام الشرع نقل الجثة إلى المقابر بدون عمل أى ستره كغطاء - بالملاية مثلاً - وينقل الميت إلى المقابر بكفنه فقط ؟ .

من ٣ : ما الحكم في إقامة صلاة الجماعة في أى مكان بخلاف المسجد ولو كان هناك بعدد في المسافة والناس يسمعون الأذان من المسجد بواسطة مكبر الصوت ؟ .

من ٤ : ماذا يعنى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للرجل الضمير الذى كان معانداً الصلاة في المسجد ، ثم أراد التخلف بحجة أنه لا يجد أحداً يوصله إلى المسجد فرخص له الرسول صلى الله عليه وسلم ، وبعد ماخطأ خطوات ناداه رسول الله صلى الله عليه وسلم وسأله أيسمع النداء فقال نعم . قال فأجب .

وطلب السائل بيان قصد الرسول صلى الله عليه وسلم من كلمة (فأجب) وهل تعبر هذه الكلمة أمراً من الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الرجل الضمير بالحضور إلى المسجد ، أم قصد الرسول صلى الله عليه وسلم بهذه الكلمة شيئاً آخر ؟ .

أجاب :

عن السؤال الأول : التكبير في صلاة الجنائزة قائم مقام الركعات وقد أجمع الفقهاء على أن التكبيرات على الميت أربع ، وأن على المأمومين متابعة الإمام فيها ، واختلفوا فيها إذا زاد الإمام على أربع تكبيرات - فقال الأئمة أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يتابعه المأمومون - وهو رواية عن الإمام أحمد ، وعنه رواية أخرى بالمتابعة في التكبيرة الخامسة . ورواية ثالثة في المتابعة إلى السابعة .

ونميل للعمل بوجوب متابعة المأمومين للإمام في التكبيرات الأربع فقط .

وقد أجمع أهل العلم على أن المصل على الجنازة يرفع يديه في التكبيرة الأولى فقط ، واختلفوا في الثلاثة الأخرى . فقال الإمامان الشافعي وأحمد باستجاب رفع اليد فيها ، ومنع الرفع فيها الإمامان أبو حنيفة ومالك .

أما الدعاء للميت فإنه بعد التكبيرة الثالثة باتفاق الأئمة . أما الدعاء له بعد الصلاة . فالدعاء للميت مشروع في كل وقت أخذاً بالحديث الشريف الذي رواه أبو هريرة عند مسلم وأهل السنن ونصه^(١) (إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له) .

وعن السؤال الثاني : في فقه مذهب الإمام الشافعي : أنه يستحب ستر الميت رجلاً كان أو امرأة عند نقله إلى القبر ، وقال الأئمة أبو حنيفة ومالك وأحمد : يستحب هذا في المرأة فقط .

وما قال به الفقه الشافعي في هذا الموضوع أولى بالعمل به .

وعن السؤال الثالث : إن المسجد ليس شرطاً في صحة الصلاة مطلقاً سواء كانت تؤدى فرادى أو جماعة . لقول الرسول صلى الله عليه وسلم فيما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده^(٢) (جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً فأينما أدركنى الصلاة تمسحت وصليت) رواه البخارى ومسلم .

وقد اختلف العلماء في إقامة الجماعة في الصلاة المفروضة في البيت ، والأصح أنها جائزة كإقامتها في المسجد .

ومن ثم تصح الجماعة في الفروض في أى مكان طاهر غير المسجد ولو كان أهل هذه الجماعة يسمعون الأذان من المسجد سواء عن طريق مكبر للصوت أو بدونه .

(١) نيل الأوطار ج ٤ ص ٦٢ .

(٢) نيل الأوطار ج ١ ص ٢٥٦ .

ولكن الأولى هو تلبية هذا النداء وإقامة الجماعة في المسجد ، لا في ذلك من تكثير جمع المصلين وتعمير المساجد بكثرة روادها والمصلين فيها .

عن السؤال الرابع : أسقط العلماء وجوب صلاة الجمعة عن الأعمى إذا تعلم عليه الوصول بنفسه إلى المسجد بدون مشقة ولم يجد من يقوده إليه - وقال فقهاء مذهب الإمام أحمد بن حنبل : إن الجمعة تسقط عنه حتى إن أمكنه الوصول بنفسه إلى المسجد بدون مشقة - وقال الإمام أبو حنيفة : لا تجب عليه وإن وجد قائداً - وقال الإمام مالك والشافعي : تجب عليه إذا وجد قائداً - هذا في شأن صلاة الجمعة التي قال في شأنها رسول الله صلى الله عليه وسلم (لقد هممت أن أمر رجلاً يصلي بالناس ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم) رواه مسلم .

وفي شأن الجماعة في الفروض الأخرى مع اختلاف الفقهاء في حكمها بين الوجوب العيني والكفائي والسنة المؤكدة الشبهة بالواجب يسرى ذلك الحكم أيضاً .

أما قول الرسول صلى الله عليه وسلم للأعمى الذي استرخص في عدم الذهاب إلى المسجد لأنه لا يجد قائداً : أسمع النداء ؟ - قال : نعم قال : فأجب . فيحمل على أن هذا الأعمى كان في غير حاجة إلى من يقوده إلى المسجد وإنما يبتدى إليه بنفسه .

ويحمل أيضاً على أن المقصود بعبارة : فأجب . أي قل مثل ما يقول المؤذن ، وهذا الاحتمال هو الأول والأقرب ، لأنه بعد الترخيص له بعدم حضور صلاة الجماعة علمه الرسول صلى الله عليه وسلم ما يشارك به ويجب المؤذن .

وعلى هذا يكون الأمر في هذه العبارة للتدب ، ويؤكد الأحاديث الشريفة الواردة في إجابة المؤذن . وقد قال الفقهاء بأن إجابة المؤذن مندوبة على خلاف بينهم في عبارات الإجابة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

صلاة المريض ومن به سلس بول

المبادئ

١ - فقهاء المذاهب متفقون على أن القيام في الصلاة المفروضة في موضعه منها فرض على المستطيع ، وإلا بطلت صلاته .

٢ - من لا يقدر على النهوض للوقوف في الصلاة إلا بمعين ولا يتأذى بالقيام ، لزمه الاستعانة إما بمتبرع ، وإما بأجرة المثل ، أو إن قدر متكئاً على عصا أو مستنداً إلى حائط ، ووجب عليه القيام في صلاة الفرض لأنه صار في حكم القادر ، فإن عجز عن ذلك سقط عنه الوقوف .

٣ - الأصل أن الوضوء ينقض بخروج أى شيء من القبل أو الدبر . وهذا قدر متفق عليه بين فقهاء المذاهب بالنسبة للإنسان الصحيح .

٤ - على الإنسان الصحيح أن يتحقق من صحة طهارته بالاستنجاء وغسل القبل والدبر جيداً ، وألا يتسرع في الفصل بمجرد انقطاع نزول البول . بل يترث ريثماً ينقطع نهائياً وينتفى إحساسه بالحاجة إلى التبول .

٥ - من به سلس بول أو ملئى ، وهو نزول قطرات ماء من القبل في فترات متقطعة لا يتحكم في منع نزولها ، حكمه حكم المستحاضة يغسل ويحشو ويربط ربطاً محكماً ، ثم يتوضأ لكل صلاة مفروضة ويبادر بالصلاة بعد الوضوء .

٦ - من هذا حاله يصلّي بهذا الوضوء ما يشاء من الصلوات ، وينتفض وضوؤه بانتهاء وقت الصلاة المفروضة التي توضأ لها ، ويتوضأ للفرض آخر بدخول وقته .

(*) الفتى : مشيلة الشيخ جلد الحق على جلد الحق - ص ١١٥ - م ١٥٥ - ٢١ فوالحجة
١٤٠١ هـ - ٩ أكتوبر ١٩٨١ م .

٧- عليه التطهر للصلاة بقدر الاستطاعة، إذ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

سئل :

بالطلب المتقدم من السيد / ج. م. م. المقيم بيندر الحلة الكبرى المقيّد برقم
١٩٨١/٢٦٤ المتضمن :

أولاً : أنه قد بلغ من العمر ٧٨ عاماً ومريض بروماتيزم المفاصل
لما لا يمكنه أداء الصلاة قائماً إلا إذا كان مستنداً على حائط أو عصا . ويسأل
عن حكم ذلك شرعاً .

ثانياً : في بعض الأوقات يخرج منه نقطة من البول بدون أى مناسبة
كما يحصل ذلك بعد الوضوء وفي أثناء الصلاة. ويسأل عن تأثير ذلك على صحة
الوضوء والصلاة .

أجاب :

أولاً : اتفق فقه المذاهب على أن القيام في الصلاة المفروضة في
موضعها منها فرض على المستطيع - وأنه متى أدخل المصلّي بالقيام مع
القدرة بطلت صلاته. استدلالاً بقوله تعالى : (وقوموا لله قانتين^(١)) وبحديث^(٢)
عمران بن الحصين رضى الله تعالى عنه قال : كانت في بواسير فسألت
النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال : صل قائماً فإن لم تستطع
فقعاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب) رواه البخارى وأبو داود وزاد
النسائي (فإن لم تستطع فستلقياً) كما اتفق الفقهاء على أن من لم يستطع
القيام في صلاة الفرض كان له أن يؤديها قاعداً كما جاء في هذا الحديث
وأنه إذا لم يقدر على النهوض للوقوف في الصلاة إلا بمعين وكان إذا
نهض لا يتأذى بالقيام لزمه الاستعانة ، إما بمتبرع وإما بأجرة المثل إن وجدها
وكنذلك إن قدر على القيام متكئاً على عصا أو مستنداً إلى حائط من غير
ضرر ولا أذى يلحقه في جسده ، وجب عليه القيام في صلاة الفرض ،

(١) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة .

(٢) رواه البخارى ج ١ ص ١٨٢ وفي سنن أبي داود ج ١ ص ١٥١ .

لأنه صار في حكم القادر . لما كان ذلك : كان للسائل إذا استطاع القيام في صلاة القرض سواء بنفسه أو بأية وسيلة مما تقدم دون ضرر ولا أذى لزمه ذلك ، فإن عجز عن الوقوف بنفسه أو بوسيلة مساعدة كان له أن يصلي قاعداً ، ويسقط عنه الوقوف لقوله تعالى^(١) : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم^(٢) . (فإذا أمرتكم بالشئ فخذوا به ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شئ فاجتنبوه) .

وقد أجمل ابن جزى^(٣) أحوال صلاة المريض اتفاقاً استنباطاً من السنة الشريفة بقوله : صلاة المريض له أحوال — أن يصلي قائماً غير مستند فإن لم يقدر أو قدر بمشقة فادحة صلى قائماً مستنداً ، ثم جالساً مستقلاً ثم جالساً مستنداً ، ثم مضطجماً ، ثم على جنبه الأيمن مستقبل القبلة بوجهه ثم مستلقياً على ظهره مستقبل القبلة برجليه . وقيل يقدم الاستلقاء على الاضطجاع ، ثم مضطجماً على جنبه الأيسر ويؤتى بالكوع والسجود في الاضطجاع والاستلقاء . فإن لم يقدر على شئ نوى الصلاة بقلبه وفقاً للشافعي ، وقيل تسقط عنه وفقاً لأبي حنيفة .

ثانياً : الأصل أن الوضوء ينتقص بخروج أى شئ من القبل أو من الدبر لقوله تعالى^(٤) : (أو جاء أحد منكم من الغائط) وبالسنة المستفيضة والإجماع وبالقياص على الغائط — هذا قدر مقرر متفق عليه بين فقهاء المذاهب بالنسبة للإنسان الصحيح ، إذ عليه أن يتحقق من صحة طهارته بالاستنجاء وغسل القبل والدبر جيداً — وألا يتسرع في الغسل بمجرد انقطاع نزول البول ، بل يريث ريئاً ينقطع نهائياً وينتهي إحساسه بالحاجة إلى التبول .

أما من به مرض مما سماه الفقهاء سلس البول أو سلس الملى ، وهو

(١) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

(٢) رواه أبو هريرة رضي الله عنه في الترمذي ج ٥ ص ١١٠ (بغير الحج) .

(٣) القوانين الفقهية ص ٧٤ تحقيق المرحوم عبد الميزيد سعيد الإمل ج ١ دار العلم

للسالين بيروت .

(٤) من الآية ٦ سورة المائدة .

نزول قطرات ماء من القبل في فترات متقطعة مع العجز عن التحكم في منع نزولها . فقد قال الفقهاء إن من هذا حاله حكمه حكم المرأة المستحاضة التي يسيل منها الدم مرضاً ونزيفاً لا حبساً - ذلك الحكم هو وجوب غسل محل النجاسة ، ثم حشو عضو التبول والربط عليه ربطاً محكماً ، ثم الوضوء لكل وقت صلاة مفروضة والمبادرة بالصلاة بعد الوضوء - ويصلى من هذا حاله بهذا الوضوء ما يشاء من الصلوات وينتقص وضوؤه بانتهاء وقت الصلاة المفروضة التي توضع لها ويتوضأ لفرص آخر بلخول وقته .

والأصل في هذا حديث عدى بن^(١) ثابت عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم في المستحاضة : (تدع الصلاة أيام أقرانها ثم تغتسل وتصوم وتصل وتوضأ عند كل صلاة) وفي الباب أحاديث أخرى لما كان ذلك : كان على السائل المبادرة بالصلاة عقب الوضوء إذا كان نزول نقط الماء منه في أوقات متباعدة ، وأن يريث ولا يسارع إلى الاستنجاء إلا إذا انتهى إحساسه بحاجته للتبول ، فإذا لم يستطع أو كان نزول نقط البول أو المذي اضطراراً ولا يمكن التحكم فيه وقت الصلاة كان عليه بعد الاستنجاء أن يحشو فتحة عضو التبول منه ويربط عليه ربطاً جيداً محكماً ثم يتوضأ لوقت كل صلاة . وبهذا لا تتنجس ثيابه بما ينزل منه ، وليعلم أن عليه التطهر للصلاة بقدر الاستطاعة وفي نطاق ما تقدم إذ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها . وهو القائل في كتابه : (فاتقوا الله ما استطعتم)^(٢) . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) رواه أبو داود والترمذي .
(٢) من الآية ١٦ من سورة النمل .

الموضوع

(١١٣٠) من الأضحية وأوقت الصلاة

المبادئ

١ - نفوذ الحال التي تستيقظها الشركات لديها مودعة في البنوك . إن كانت بفائدة محددة زمناً ومقداراً . كانت هذه الفائدة داخلة في الربا المحرم شرعاً . وإن كان استثمارها عادياً دون تحديد لقيمة الفائدة وزمنها كانت مباحة ، ويطلب العامل الانتفاع بهذا العائد .

٢ - أقل مايجزى في الأضحية من البقر الثنية منها . وهي ماكان لها سنتان ودخلت في الثالثة . وتحديد سن الأضحية توقيف ولا عبرة لكثرة اللحم لأن الاعتبار بلوغ سن التلقيح .

٣ - حديث ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع من غير خوف ولا سفر ومن غير خوف ولا مطر . يرد عليه التأويل ولا يعمل به بإطلاق .

٤ - في أقوال فقهاء مذاهب الأئمة مالك والشافعي وأحمد السعة لمجمع بين الصلايين في اليوم المطير وفي الليلة الباردة مع مراعاة الشروط التي اشترطوها في كل عصر .

٥ - التراويح التي جمع الناس عليها عمر بن الخطاب سنة مؤكدة في قول فقهاء المذاهب عند مالك ، وهي أولى وأحق بالاتباع .

(*) المقتضى : نشيطة للشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٥ - م ١٦١ - ١٢ صدر ١٤٠٢ هـ - ٨ ديسمبر ١٩٨١ .

- ٦ - أوقات الصلوات بدءاً ونهاية حددتها أحاديث المواثيق بعلامات طبيعية هي الأساس في تحديد هذه الأوقات الآن بالنفاذ والساعات حسابياً .
- ٧ - تختلف مدة وقت المغرب بدءاً ونهاية حسابياً من بلد لآخر تبعاً لاختلاف خطوط الطول والعرض .

مضمون السؤال

- ١ - استبقاء الشركة لجزء من مرتب العامل وإيداعه بالبنوك ومضاعفته له بعد خمس سنوات ، وبعد خمس سنوات أخرى تضاعفه له أكثر - هل يعتبر هذا من باب الربا ، أم لا يعتبر ربا . وهل يحل للمسلم الانتفاع به أم لا ؟
- ٢ - هل المعتبر في الأضحية كثرة لحمها ، أم المعتبر هو سنّها الذي حدده الفقهاء ، بحيث إذا نقصت عن السن لا تجوز التضحية بها ؟ .
- ٣ - هل يجوز الجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم في اليوم المطير وفي الليلة المطيرة أو الباردة؟ هل يجوز الجمع بين صلاة المغرب والعشاء حتى ولو لم ينزل مطر ؟ ما هي أقوال الفقه في هذا الموضع ؟ .
- ٤ - كم عدد ركعات صلاة التراويح ؟ .
- ٥ - كم من الوقت بين المغرب والعشاء ؟ هل هو ساعة وأربع دقائق ، أم ساعة وثمان دقائق ، أم ساعة وعشر دقائق ؟ .

سئل :

بالطلب المقدم من السيد / س . د . ص إمام قرية كفر كنا - قضاء الناصرة في إسرائيل - والمفيد برقم ٢٥٤ لسنة ١٩٨١ المتضمن طلب بيان الحكم الشرعي والإجابة عن الأسئلة الآتية .

س ١ : بعض المال عتلتا يشغلون في بعض الشركات ، وعند قبض النقود آخر الشهر تبقى الشركة قسماً من المال لهذا العامل أو لجميع المال

عندنا في البنوك، وبعد خمس سنوات تبلغ الشركة كل عامل أنه يوجد لك عندنا ثمانية آلاف شيكل . وبعد خمس سنوات أخرى تسلم كل عامل ستة عشر ألف شيكل . فهل يطيب للمسلم أخذ هذا المال ولا يعد ربا ، أم كيف يكون الحكم في هذه القضية ؟

س ٢ : بعض الناس عندنا يعتنون بتربية البقر عرباً ويهوداً من الجنس الهولندي . وبعد مضي عشرة أشهر على ولادة رأس البقر من هذا النوع ، يبلغ وزنه (٢٣٠) كيلو فإذا بقي رأس البقر بعد هذه المدة لا يزيد وزنه شيئاً ، ويخسر صاحبه علفه وتربيته بدون فائدة على رأى أهل المعرفة بتربية الأبقار . فهل يجوز الأضحية برأس البقر الذي هذا وزنه وسنه كما ذكرنا بخلاف السن المقررة للأضحية في كتب الفقه، مع العلم بأن البقر البلدي بعد تمام السن المقررة لا يصل إلى هذا الوزن . والناس عندنا يسألون عن حكم الأضحية من هذا النوع من البقر بهذه السن. ولم نرقولاً للفقهاء يرشد إلى الحكم في مثل هذه القضية ؟

س ٣ : نحن نجمع بين الصلوتين في اليوم المطير بين الظهر والعصر جمع تقديم . وفي الليلة المطيرة أو الباردة نجمع بين المغرب والعشاء بدون نزول المطر ولكن الجو يكون بارداً — هذا ما درج عليه الإمام السابق الشيخ م. م. ع. الذي سكن في بلدنا سبع عشرة سنة . وقد سرنا على عمله هذا . وكان يأخذ بحديث ابن عباس رضي الله عنه الذي رواه خمسة من حفاظ الحديث كما ذكر صاحب كتاب التاج في اشهد الأول أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع من غير خوف ولا سفر، ومن غير خوف ولا مطر رواية الإمام مسلم ؟.

س ٤ : نحن نقوم بصلاة التراويح بثان ركعات. لحديث أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يزيد على ثمان ركعات ، وإذا قُنا بصلاة عشرين ركعة فإن المصلين يطلبون

التخفيف كل التخفيف ، والنفس لا تطمن إلى هذا التخفيف الذي يطلبونه ولا تم الأركان به . ونحن نرى أن صلاة التراويح بثمان ركعات بالاطمئنان أولى من التخفيف الذي يطلبونه فما رأيكم ؟ .

ص ٥ : كم الوقت بين المغرب والعشاء - إن صاحب كتاب روضة المحتاجين في الفقه الشافعي يقول : لقد قدروا الوقت بين المغرب والعشاء من ساعة واحدة إلى ساعة وأربع دقائق . وقد قرأنا في رسالة حجمها صغير في الفقه المالكي يقول المؤلف ساعة وثمان دقائق - وأنا رأيت الشفق الأحمر قد غاب في بلدنا بعد ساعة وعشر دقائق ؟ .

أجاب :

عن السؤال الأول : إن الله سبحانه وتعالى دعا إلى العمل وكسب الرزق فقال في القرآن الكريم ^(١) : (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون) وأمر بالإنفاق من طيب الكسب فقال ^(٢) : (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض) . ونهى عن أكل المال بالباطل فقال ^(٣) : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون) وقال ^(٤) : (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً) ومن أكل الأموال بالباطل الربا . وقد نهي الله عنه في آيات كثيرة منها قوله سبحانه ^(٥) : (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون) وقال تعالى ^(٦) : (الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع

(١) الآية ١٠ سورة الجمعة .

(٢) من الآية ٢٦٧ سورة البقرة .

(٣) الآية ١٨٨ سورة البقرة .

(٤) الآية ٢٩ سورة النساء .

(٥) الآية ١٣٠ سورة آل عمران .

(٦) الآية ٢٧٥ سورة البقرة .

وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون (١) . وقال (٢) : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بيني من الربا إن كنتم مؤمنين . فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رموس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون) .

قال أبو بكر الجصاص الحنفى فى كتابه (٣) أحكام القرآن فى تفسير قول الله سبحانه : (الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس) . أصل الربا فى اللغة هو الزيادة ، وهو فى الشرع يقع على التفاضل وعلى التسبب ، فىكون كل من ربا الزيادة وربا التسبب محرماً ، ولا خلاف فى هذا بين فقهاء مذاهب الأئمة الأربعة ، باعتبار أن آيات تحريم الربا فى سورة البقرة هى آخر ما نزل فى شأنه من القرآن ، كما روى ذلك عن عمر وابن عباس ، وسعيد بن جبيرة رضى الله عنهم (٤) .

وجاءت أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مينة ومصدقة . من هذا ما روى عن أبى سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " (الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمالح بالمالح مثلاً بمثل يدا بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى) (٥) .

لما كان ذلك : فإذا كانت نقود العمال التى تسبقها الشركات لديها مودعة فى البنوك للاستثمار بفائدة مقدرة مقدماً زمنياً ومقداراً ، كأن تكون بواقع كذا فى المائة سنوياً ، كانت هذه الفائدة داخلية فى نطاق ربا الزيادة المحرم شرعاً ، لأن ربا الفضل أو ربا الزيادة فى عرف الفقهاء :

(١) الأيتان ٢٧٨ ، سورة البقرة .

(٢) ج ١ ص ٥٥ وما بعدها ط. المطبعة البهية بالقاهرة سنة ١٢٤٧ هـ .

(٣) الدر المنثور فى التفسير بالمأثور للسيوطى ج ١ ص ٣٦٥ وعلى مجلسه التفسير المنسوب لابن عباس .

(٤) رواه البخارى ومسلم - كتاب نيل الأوطار ج ٥ - ص ١٩٠ .

هو زيادة مال في معاوضة مال بـمال دون مقابل ، ولإيداع الأموال لدى البنوك بفائدة محددة مقدماً زمناً ومقداراً من باب القرض بفائدة ، أما إذا كانت هذه الأموال مودعة من الشركة في البنوك للاستثمار العادي ، دون تحديد لقدر الفائدة وزمنها كانت مباحة ، لأنها تدخل في نطاق الاستثمار المشروع ، وعندئذ يطلب للعامل الانتفاع بهذا العائد من أمواله المدخرة والمستثمرة بطريق مشروع في الإسلام .

عن السؤال الثاني : جرى فقهاء أئمة المسلمين على أنه لا يجزئ في الأضحية إلا الأنعام ، وهي الإبل والبقر والغنم ، لقوله تعالى^(١) : (ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام) وأقل ما يجزئ من هذه الأنواع في الأضحية الجذع من الضأن ، والثنية من المعز وغيرها . لما روى جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (لا تذبحوا إلا مسنة ، إلا إن تعسر عليكم ، فاذبحوا جذعة من الضأن) وروى عن علي رضي الله عنه قال : (ولا يجوز في الضحايا إلا الثني من المعز والجذعة من الضأن) وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : (لا تضحوا بالجذع من المعز والإبل والبقر) والثني من البقر والمعز ما كان لها سنتان ودخلت في الثالثة ، ومن الإبل ما كان لها خمس سنوات سنوات ودخلت في السادسة ، وقد جزم الثقات من أهل اللغة بأن الجذع من الضأن والماعز والظباء والبقر ما أتم عاماً كاملاً ودخل في الثاني من أعوامه ، فلا يزال جذعاً حتى يتم عامين ويدخل في الثالث فيكون ثنياً وتحديد سن الأضحية توقيفي ، بمعنى أنه ثابت بالسنة الصحيحة أن الجذع من الضأن كاف تجوز به الأضحية ، أما من غيره فلا تجزئ وليست الحكمة في هذا - والله أعلم - كثرة اللحم مع تلك السن أو قلته

(١) من الآية ٢٨ سورة الحج .

مع هذه ، وإنما الحكمة كما نقل بعض الفقهاء أن الجذع من الضأن يلحق
أنثاه ، ولا يلحق الجذع من غير الضأن أنثاه^(١) .

لما كان ذلك : لم تجزئ الأضحية من البقر المسئول عنه مادام
سنه منذ ولادته عشرة أشهر ، ولا بد لحوازه أضحية مشروعة أن يكون
له عامان ودخل في الثالث على ما تقدم بيانه لأن الاعتبار بلوغ سن
التلقيح لا لكثرة اللحم .

وعن السؤال الثالث : اتفق الفقهاء بوجه عام على أن الحاجاج يجمعون
بعرفات بين الظهر والعصر في وقت الظهر ، وبين المغرب والعشاء
بمزدلفة في وقت العشاء ، وهذا ثابت بالإجماع ، ولا يجوز جمع صلاة الصبح
إلى غيرها ، ولا صلاة المغرب إلى العصر بالإجماع كذلك .

أما في غير هذا — فقد اختلفت كلمة الفقهاء بما موزجه :

في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة : لا يجوز الجمع بين صلاتين في وقت
واحد ، لافي السفر ولا في الحضر . ولجميع في عرفات شروط موضحة في
كتب فقه هذا المذهب .

وفي فقه مذهب الإمام مالك : أن السفر والمرض والمطر والطين مع الظلمة
في آخر الشهر ووجود الحاج بعرفة وبالمزدلفة ، كل أولئك أسباب للجمع .
فيا أجزى الجمع فيه . أى فيما عدا صلاة الصبح ، فلا تجمع إلى غيرها ،
وصلاة المغرب ، فلا تجمع إلى العصر ، والمقصود بالمطر ، الغزير الذى
يحمل أواسط الناس على تغطية الرؤوس ، أو وجد وحل كبير ، يتعلم

(١) المجموع للتووى شرح المذهب للشيرازى اشهدى ج ٨ ص ٢٩٢ — ٢٩٤ — مع فتح
العزيز للرافعى ج ٢ ص ٢٢٨ ومبهمها ومواهب الجليل مع الناج والاكمل شرح مختصر خليل
والمنهى لابن تدامة الحنبلى مع الفرح الكبير ج ١١ ص ٩٩ ومبهمها والروى النضر شرح
مجموع الفقه الكبير ج ٢ و ١٤٢ والفتح الربيعى لترتيب بمسند الإمام أحمد مع شرح بلوغ الأمان
ج ١١ ص ٧١ وما بعدها باب السن الذى يجزى في الأضحية والاختصار شرح المختار في الفقه
الحنبلى ج ١ ص ١٧١ ، وكتاب جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام للفتاوى محمد حسن
بافى في أحكام الهدى والأضحية من كتاب الحج ، وهو الذى نقل بعض الأئمة التى تشير الى أن
تعيين سن الأضحية توفيقى ، وإن ذلك مراعى فيه من التلقيح في كل نوع من التملك .

معه على أواسط الناس السير فيه بالحذاء ، في هذه الحالة يجوز جمع العشاء مع المغرب جمع تقديم محافظة على صلاة العشاء في جماعة من غير مشقة ، وهو خلاف الأولى ، وجوازه على هذا الوجه عند المالكية خاص بالمسجد ولا يمتد الجواز إلى المصلى في غير الجماعة ، وفي غير المسجد .

وفي فقه مذهب الإمام الشافعي : يجوز الجمع بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء جمع تقديم أو تأخير للمسافر مسافة القصر بشروط السفر ، ويجوز جمعها جمع تقديم فقط بسبب نزول المطر للمقيم غير المسافر ، بشرط أن يكون المطر بحيث يبل أعلى الثوب أو أسفل النعل ، ومثل المطر الثلج والبرد الذائبان . ومن الشروط التي شرطها فقهاء المذهب في هذه الحالة أن يكون المطر ونحوه موجوداً عند تكبيرة الإحرام .

وفي فقه مذهب الإمام أحمد : يسن الجمع بين الظهر والعصر تقديماً للحاج بعرفات ، والمغرب والعشاء تأخيراً بالزدلفة . وقد قال ابن قدامة الحنبلي في المغني : إن جملة القول في الجمع بين الصلاتين في السفر في وقت إحداها جائز في قول أكثر أهل العلم ، وفي موضع آخر قال : ويجوز الجمع لأجل المطر بين المغرب والعشاء ، وكذلك بسبب البرد والثلج والوحل والريح الشديدة الباردة ، ويشترط لجمع التقديم استمرار العذر المبيح للجمع إلى فراغ وقت الثانية ، ولجمع التأخير بقاء العذر المبيح للجمع من حين نية الجمع وقت الإحرام للدخول في الأولى إلى دخول وقت الثانية .

أما عن الحديث المشار إليه في السؤال . فقد قال ابن قدامة إنه لا يجوز الجمع لغیر من ذكرنا (يعني أصحاب الأعذار ومنها المطر . .) وقال ابن شبرمة يجوز إذا كانت حاجة أو شيء ما لم يتخذ عادة . لحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر . فقيل لابن عباس - لم فعل ذلك ؟ . قال : أراد ألا يخرج أمته . ثم قال ابن قدامة : ولنا عموم أخبار التوقيت وحديث ابن عباس حملناه على حالة المرض ، ويجوز أن يتناول من عليه مشقة كالمرضع والشيخ الضعيف ، وأشباههما ممن عليه مشقة في ترك الجمع ، ويحتمل أنه صلى

الأولى في آخر وقتها والثانية في أول وقتها ، فإن عمرو بن دينار روى هذا الحديث عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال عمرو : قلت لجابر : أبا الشعثاء : أظنه آخر الظهر وعجل العصر ، وآخر المغرب وعجل العشاء . قال : وأنا أظن ذلك .

وهذا القول يظهر أن التأويل وارد على الحديث الذي أشار إليه السؤال وأنه لا يعمل به إطلاقاً .

هذا : وفي أقوال فقهاء المذاهب الأئمة مالك والشافعي وأحمد السعة لهذا العذر الوارد في السؤال وغيره مع الشروط التي اشترطوها لكل عذر والأقوال في جعلها تسرى على تلك الحالة الموصوفة في السؤال ، وإن كنت أميل إلى القول بأن الأولى مراعاة المواقيت لكل صلاة ، أخذاً بعموم الأدلة وعلى المسلم أن يتحرى وقت العبادة ولو أصابته بعض المشقة ، إلا إذا كانت مشقة معجزة ، فعندئذ تكون الرخصة .

عن السؤال الرابع : الإجماع منعقد منذ عصر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن قيام شهر رمضان مرغوب فيه أكثر من سواء من الأشهر . لقول الرسول عليه الصلاة والسلام : (من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه) رواه البخاري عن أبي هريرة : أما التراويح التي جمع الناس عليها عمر بن الخطاب ، فهي سنة مؤكدة في قول فقهاء المذاهب عدا مالك وقد اختلف الفقهاء في المختار من عدد ركعاتها ، فقال الأئمة أبو حنيفة ومالك في أحد قوليهِ والشافعي وأحمد وداود هي عشرون ركعة سوى الوتر ، وروى عن مالك أنه كان يستحسن ستاً وثلاثين ركعة ، والوتر ثلاث .

وسبب اختلاف الفقهاء في عدد الركعات ، اختلاف الرواية في ذلك ، وقد روى عن أبي حنيفة في هذا قوله^(١) : (التراويح سنة مؤكدة ولم يتخرصه^(٢))

(١) الاختصار شرح المختصر ج ١ ص ٦٧ . . .
(٢) جاء في الفلوس : تخرصه ، الترى عليه .

عمر من تلقاء نفسه ولم يكن فيه مبتدعاً ، ولم يأمر به إلا عن أصل لديه ، وعهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولقد من عمر^(١) هذا والصحابه متوافرون ، وما رد عليه واحد منهم ووافقوه وأمروا بذلك . وعند مالك الراويح مندوبة ندبا أكيداً لكل مصل من الرجال والنساء . هذا ويسن إقامتها في جماعة سنة كفاية ، لو تركها أهل مسجد أثموا ، وإن تخلف عن الجماعة أفراد وصلوا في منازلهم لم يكونوا مسيئين والجماعة مندوبة فيها عند الإمام مالك .

أما حديث عائشة الذي رواه البخارى والمشار إليه في السؤال ، فليس نصاً في عدد ركعات صلاة الراويح ، وإلا لما احتج الإمام أبو حنيفة على أنها عشرون ركعة بما سنه عمر ، ولما خفى عن عمر أيضاً والصحابه متوافرون موافقون على ما سن للناس .

لما كان ذلك : كان ماسه عمر بن الخطاب رضى الله عنه أولى وأحق بالاتباع . هذا : والتخفيف في الصلاة ، لاسيما في الجماعة مطلوب لحديث معاذ المشهور في هذا الموضع ، لكن ليس معنى التخفيف أن لا يحسن الإمام القراءة ولا أن يتمها ، بل يتحرى أقل ما تجوز به صلاة الجماعة مع الاطمئنان والخشوع ، الذى هو الفرض الأصلى في الصلاة ، ومن شقت عليه الجماعة فليغفرد ، لكن لا يخلو مسجد من الجماعة في الراويح .

عن السؤال الخامس : أوقات الصلوات بدءاً ونهاية حددتها أحاديث المواقيت بعلامات طبيعية هذه العلامات هي الأساس في تحديد هذه الأوقات الآن بالدقائق والساعات حساباً .

ووقت المغرب يبدأ من غروب الشمس ، وينتهي بغميب الشفق الأحمر الذى يظهر في الأفق الغربى بعد غروب الشمس ، وهذا قول الأئمة . مالك والشافعى وأحمد وأبى يوسف ومحمد صاحبي الإمام أبى حنيفة ،

(١) معنى مفرين ركعة للراويح هذا ركعتي الوتر الثلاث .

أما الإمام أبو حنيفة فقال إن وقت العشاء يدخل بانتهاء وقت المغرب ، وهذا إنما ينتهي بدخول الظلمة والسواد في الأفق بحيث لا يكون به بياض . وتختلف مدة وقت المغرب بدءاً ونهاية حسابياً من بلد لآخر تبعاً لاختلاف خطوط الطول والعرض ، وهذه حقيقة علمية لم تعد موضع جدل .

لما كان ذلك : كان لكل بلد موقته الحسابي ، ولعل ما جاء في الكتب التي قرأها السائل ، كان بياناً للوقت في بلد المؤلف للكتاب ، ولا يصلح أن يكون وقتاً لكل البلاد لما تقدم من اختلاف التوقيت الحسابي تبعاً لموقع البلد على أرض الله ، فالعلم الذي علمه الله الإنسان آية على امتداد أحكام الإسلام وشموها لكل زمان ومكان .

ولتقرأ قول الله سبحانه لرسوله صلى الله عليه وسلم في القرآن الكريم في مواقيت الصلاة (أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً^(١)) والله سبحانه وتعالى أعلم . . .

(١) الآية ٧٨ سورة الفرقان .

الموضوع

(١١٣١) قضاء الفوائت وبيع الموم وتحديد الأرباح التجارية

المبادئ

- ١ - من ترك صلاة لزمه قضاؤها عمداً كان الترك أو سهواً، ويجب ترتيب قضاؤها عند التمدد ما لم تزد على صلاة يوم وليلة عند الحنفية والمالكية . بينما لا يجب الترتيب عند الشافعية ولكنه مستحب عندهم . ويرى الحنابلة وزفر من الحنفية أنه واجب قلت الصلاة أو كثرت .
- ٢ - لا تسقط الصلاة عن المسلمة إلا إذا كانت حائضاً أو نفساء ولا قضاء عليها لما تركته .
- ٣ - من اتقى بإمام يرى بطلان صلاته حسب مذهبه فصلاته هو صحيحة باعتبار صحة صلاة إمامه في ذاتها .
- ٤ - التأميم شبهة بالوقف في الإسلام ، وقد وقع عملاً بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم ولكن بعنوان (الحمى) فقد حمى أرضاً بالمدينة يقال لها (التقيع) لترعى فيها غيل المسلمين .
- ٥ - التأميم من ولى الأمر لمصلحة عامة تدخل في نطاق المشروع منه صحيح شرعاً ، ويجوز بيع العين المؤتممة شرعاً كما يجوز لكل مسلم شرائها .
- ٦ - التأميم إذا كان بغير وجه حق مشروع بأن كان مصادرة بدون عوض يكون من باب غصب الأموال وهو محرم شرعاً .
- ٧ - بيع الغاصب ما غصبه وإن نفذ شكلاً باعتبار ضمانه على الغاصب إلا أن الأولى ألا يقدم شخص على تملك أموال الغير المقتضية مادام يعلم ذلك .
- ٨ - المغالاة في الربح قصد الإفترار بالناس محرمة شرعاً .

(٥) الحق : تبيلة الشيخ جده الحق على جده الحق - س ١١٧ - م ٤ - ٩ صدر
١٤٠٢ هـ - ١٥ ديسمبر ١٩٨١ .

- ٩- حبس البضائع والأقوات عند التداول احتكراً لما محرم شرعاً .
١٠- إضافة التاجر ما أنفقه على نقل السلعة إلى أصل الثمن دون شطط وتقديره ربحاً بعد ذلك لنفسه بالمعروف وبما لا يضر بالمصلحة العامة للناس جائز شرعاً .

سئل :

بالطلب المقدم المرسل من السيد / م . م . م من مسلمي جزيرة
موزمبيق المرسل من إدارة العلاقات الثقافية قسم أفريقيا بوزارة الخارجية
إلى المجلس الأعلى للشئون الإسلامية وإحال إلينا من مجلة منبر الإسلام المقيد
برقم ٤١٧ سنة ١٩٨١ وقد جاء فيه :

أولاً : إن السائل قرأ في كتاب السنن والملتدعات للسيد / محمد خضر
التقشيري في حكم قضاء المكتوبات الثمانية طول العمر ، أن أقوال الفقهاء في
وجوب قضائها ليس عليه دليل يعول عليه ، بل التوبة من ترك الصلاة
ومداومة أدائها كافية دون حرج . وفيه أيضاً أن من اتهم بمن يرى بطلان
صلاة إمامه حسب مذهبه هو فصلاته صحيحة مادامت صلاة الإمام صحيحة
في مذهبه . فهل هذا صحيح ؟

ثانياً : ما الحكم إذا اشترى المواطن منزلاً مؤمناً مع وجود صاحبه
أو وورثته ؟ فهل هذا البيع صحيح أم لا ؟ .

ثالثاً : يشتري شخص أشياء متنوعة فيبيعها في بلد آخر ، فهل له حد
لا يتعداه في كسب الأرباح ؟ أوله البيع كيفما تطاوعه نفسه طمعاً في استرجاع
مؤن الرحلة مادام المشتري راضياً بذلك ؟

أجاب :

عن السؤال الأول : الصلاة من فروض الإسلام وهي أحد أركانه
الخمس . ففي القرآن الكريم (إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً)^(١)
وفي السنة قوله صلى الله عليه وسلم (خمس صلوات كتبهن الله على العباد

(١) من الآية ١٠٢ مسورة النحسه .

فمن جاء بهن ولم يضع منهن شيئاً استخفافاً بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة (رواه مالك وأبو داود وابن حبان في صحيحه^(١)) وقوله صلى الله عليه وسلم^(٢) (بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة) رواه الجماعة إلا البخارى .

وقد أجمع العلماء الذين يعتد بهم على أن من ترك صلاة عمداً لزمه قضاءها . وخالف في هذا أبو محمد على بن حزم من الظاهرية وقال : لا يقضى بل يكثر من فعل الخير وصلاة التطوع ، وقوله هذا باطل لأنه يخالف للإجماع ، كما نقل الإمام النووى الشافعى في كتابه المجموع . والدليل على ذلك الحديث الصحيح الذى رواه البخارى ومسلم عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكر » ، قال النووى وإذا وجب القضاء على التارك ناسياً ، فالعامة أولى ، ويؤيد هذا ما ورد في حديث الخثعمية حيث قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم (فدين الله أحق أن يقضى) وهو حديث صحيح وفيه من العموم ما يشمل هذا الباب^(٣) .

وبعد اتفاق الفقهاء على العمل بهذا ووجوب قضاء القوائت عمداً أو سهواً أو بعذر اختلفوا في ترتيب أدائها . فقال الإمام أبو حنيفة ومالك يجب الترتيب ما لم تزد القوائت على صلوات يوم وليلة ، وقال الإمام الشافعى لا يجب الترتيب ولكن يستحب وبه قال طاووس والحسن البصرى ومحمد بن الحسن وأبو ثور وأبو داود ، وقال الإمام أحمد وزفر إن الترتيب واجب قلت القوائت أو كثرت . ولكل قول أدلته المبسطة في كتب فقه المذاهب .

لما كان ذلك فإذا كان ما جاء في الكتاب المشار إليه في السؤال صحيحاً . يكون جارياً فيما قال على مذهب داود الظاهرى وهو مالا يفتى به في

(١) الرغبة والرهيب ج ٦ ص ١٦١ ، ١٦٢ .

(٢) نيل الأوطار ج ١ ص ٢٦١ .

(٣) الروضة النيرة شرح العمدة البهية ج ١ ص ١٢٠ و ١٢١ .

هذا الموضع باعتبار أن الصلاة من الفرائض التي لا تسقط عن المسلمة والمسلم البالغ العاقل إلا إذا كانت المسلمة حائضاً أو نفساء فلا صلاة عليها مدة الحيض والنفساء ولا قضاء عليها كذلك . وهذا ثابت بالنصوص الشرعية .

أما من أتم في الصلاة بإمام يرى بطلان صلاته حسب مذهبه ، فصلاة المأموم صحيحة باعتبار صحة صلاة الإمام في ذاتها ، فقد أخرج البخارى وغيره من حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (يصلون بكم فإن أصابوا فلكم ولهم ، وإن أخطأوا فلكم وعليهم) وأخرج ابن ماجه نحوه من حديث سهل بن ساعدة .

وعن السؤال الثانى : فإن التأميم وقع في الإسلام لا بهذا العنوان ففي أحكام الإسلام جواز الوقف وهو شبيه بالتأميم ، ووقع عملاً من الرسول صلى الله عليه وسلم وبعض أصحابه بعنوان (الحمى) إذ أن من المتفق عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حمى أرضاً بالمدينة يقال لها (التقيع) لترعى فيها خيل المسلمين ، وحمى عمر أيضاً بالريدة وجعلها مرعى لجميع المسلمين فجاء أهلها يقولون : يا أمير المؤمنين : إنها بلادنا قاتلنا عليها في الجاهلية ، وأسلمنا عليها في الإسلام علام تحمىها ؟ فأطرق عمر ثم قال : المال مال الله ، والعباد عباد الله والله لولا ما أحمل عليه في سبيل الله ما حميت من الأرض شبراً في شبر^(١) وظاهر أن (الحمى) هو اقتطاع جزء من الأرض لتكون مرعى عاماً لا يملكه أحد ، بل ينفع به سواد الشعب ، وقد روى أيضاً (أنه كان لسمرة بن جندب نخلا في بستان لرجل من الأنصار ، فكان يدخل هو وأهله إلى هذا البستان فيؤذى صاحبه ، فشكا الأنصارى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلقاه من سمرة ، فقال الرسول لسمرة : — بهم فأبى ، قال : فاقلمه ، فأبى . قال : هبه ولك مثله في الجنة فأبى ، ظناً منه أن الرسول يقول له ذلك على

(١) أبو مبيد في الأموال ص ٢٩٨ و ٢٩٩ ويحث الحمى في كتاب الأحكام السلطانية للمووردى ص ١٦٤ وللغنى أبى يعلى ص ٢٠٦ .

سبيل النصح لا على سبيل القضاء والإلزام ، عندئذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسمرة : أنت مضار ، وقال للأتصاري اذهب فاقطع نخلة^(١) .

لما كان ذلك : وكان المستفاد من هذه الآثار وغيرها أن التأميم قد وقع في الإسلام تشريعاً وعملاً وقضاء لرفع الظلم ودفع الضرر كما في قضية سمرة ، فإذا كان المنزل المستول عنه قد أمه ولى الأمر صاحب السلطة الشرعية في ذلك لمصلحة عامة تدخل في النطاق المشروع الوارد بتلك الآثار ، كان التأميم صحيحاً شرعاً ، وجاز لولى الأمر بيعه كما يجوز لأى مسلم شرائه ، أما إذا كان التأميم بغير وجه شرعى ، بأن كان مصادرة لأموال الناس بدون عوض فإنه يقع في باب غصب الأموال وذلك أمر محرم شرعاً . ويبيع الغاصب للمال المغصوب وإن نفذ شكلاً باعتبار أنه مضمون على الغاصب ، إلا أن الأولى بالمسلم ألا يقدم على تملك أموال الغير المغتصبة مادام يعلم بذلك ، غير أنه إذا أقر البيع المالك أو رثته وأجازوه فعندئذ يصح البيع شرعاً وبدون إثم .

وعن السؤال الثالث : فقد اختلفت كلمة فقهاء المذاهب في قدر الربح الذى يحل للبائع اقتضاؤه من المشتري ، كما اختلفوا في جواز إضافة ما تكلفه من مؤنة رحلة التجارة وأجور النقل للبضائع وغيرها ، والذى يستخلص من أقوالهم أن المخالفة في تقدير الربح لإضراراً بالناس أمر محرم منى عنه شرعاً في كثير من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومثله حبس البضائع والأقوات عن التداول في الأسواق احتكاراً لها ، لكن لا بأس من أن يضيف التاجر إلى أصل الثمن ما أنفق على جلب السلعة مما جرت به عادة التجار وعرفهم دون شطط كأموال الحمل والتخزين والسمسار ، ثم يقدر ربحه فوق ذلك بالمعروف ، وبما لا يضر بالمصلحة العامة للناس ، أو يؤدي إلى احتكار وحبس ما يحتاج إليه الناس في معاشهم ، في الحديث الصحيح الذى أخرجه الإمام مسلم من حديث معمر بن

(١) رواه أبو داود وكنزه أبو يعلى في الامتكم السلطانية ص ٢٨٥ .

عبد الله مرفوعاً (لا يحتكر إلا خاطيء) والمحرم هو الاحتكار بقصد إغلاء
الإسعار على الناس كما ورد في حديث أبي هريرة الذي رواه أحمد والحاكم
لما كان ذلك : كان للشخص الذي اشترى أشياء متنوعة من بلد ،
ليبيها في بلد آخر أن يضيف على الثمن الأصلي ما تحمله من نفقات في
جلب هذه السلع حسب عرف التجار المشروع ويضيفه فوق الثمن ، ثم
يحدد ربحه حسبما يقضى به العرف والسعر المتداول في الأسواق دون
شطط أو احتكار بقصد إغلاء الأسعار . والله سبحانه وتعالى أعلم .



من أحكام الصيام وما يتعلق به

الموضوع

(١١٣٢) صوم مريض القلب

المبادئ

١ - مريض القلب أو أى مرض آخر عليه أن يستشير برأى الطب فيما إذا كان الصوم يضره أو يستطيعه دون ضرر .

٢ - المريض الذى يرجى برؤه يقضى أيام فطره ، أما إن كان مرضه مزمناً ولا أمل فى البرء منه فيطعم عن كل يوم مسكيناً .

مثل :

هل يصوم مريض القلب ؟

أجاب :

صوم شهر رمضان من أركان الإسلام . قال الله تعالى فى سورة البقرة (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياماً معدودات فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ..) الآيات رقم ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ وقال رسول الله صلوات الله وسلامه عليه (بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان والحج) ولا خلاف بين المسلمين فى فرض صوم شهر رمضان ووجوب الصوم على المسلم البالغ العاقل المطلق للصوم . وقد وردت الأخبار والأحاديث الصحاح والحسان فى فضل الصوم بأنه عظيم وثوابه كبير من هذا ما ثبت فى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال مخبراً

(*) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق طى جاد الحق - ص ١١٢ - م ١٨٥ -
١١ فبراير ١٩٧٦ م .

عن ربه : (يقول الله تعالى كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به ..) وقد فضل الصوم باقى العبادات بأمرين : أولهما : أن الصوم يمنع من ملاذ النفس وشهواتها ما لا يمنع منه سائر العبادات. والأمر الآخر أن الصوم سر بين الإنسان المسلم وربه لا يطلع عليه سواه، فلذلك صار مختصاً به أما غيره من العبادات فظاهر ، ربما يداخله الرياء والتصنع . والعبادات فى الإسلام مقصود منها تهذيب المسلم وإصلاح شأنه فى الدين والدنيا . ومع أوامر الله تعالى ونواهيه جاءت رحمته بعباده إذا طرأ على المسلم ما يعوقه عن تنفيذ عبادة من العبادات أو اضطر لمقارفة محرم من المحرمات فأباح ما حرم عند الضرورة قال تعالى ه فن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه ^(١) وفى عبادة صوم رمضان بعد أن أمر بصومه بقوله تعالى (فن شهد منكم الشهر فليصمه ^(٢)) أتبع هذا بالترخيص بالفطر لأصحاب الأعذار. فقال جل شأنه (ومن كان مريضاً أو على سفر فعلة من أيام أخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ^(٣)) كما رخص للمتضرر من استعمال الماء فى الطهارة للصلاة بالتيمم بالتراب - وللمريض فى صوم شهر رمضان حالتان - الأولى : أنه يحرم عليه الصوم ويجب عليه الفطر إذا كان لا يطيق الصوم محال أو غلب على ظنه الهلاك أو الضرر الشديد بسبب الصوم . والحالة الأخرى : أنه يستطيع الصوم لكن بضرر ومشقة شديدة ، فإنه يجوز للمريض فى هذه الحالة الفطر وهو غير فى هذا وفقاً لأقوال فقهاء الحنفية والشافعية والمالكية . وفى فقه أحمد بن حنبل أنه يسن له الفطر ويكره له الصوم . هذا إذا كان المسلم مريضاً فعلاً ، أما إذا كان طبيعياً وظن حصول مرض شديد له فقد قال فقهاء المالكية إن الشخص الطبيعى إذا ظن أن يلحقه من صوم شهر رمضان أذى شديد أو هلاك نفسه وجب عليه الفطر كالمريض ، وقال فقهاء الحنابلة إنه يسن له الفطر كالمريض فعلاً ويكره له الصيام وقال فقهاء الحنفية إذا غلب على المسلم أن الصوم يمرضه يباح له الفطر . أما فقهاء

(١) من الآية ١٧٢ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة .

الشافعية فقد قالوا إذا كان الإنسان طبيعياً صحيح الجسم وظن بالصوم حصول المرض فلا يجوز له الفطر ما لم يشرع في الصوم فعلاً ويتيقن من وقوع الضرر منه . من هذا يتضح أن المريض مرخص له في الإفطار في رمضان بالمعايير السابق بيانها . وكذلك الشخص الطبيعي إذا خاف لحوق مرض به بالصيام بالتفصيل المنوه عنه في أقوال فقهاء المذهب . ولكن ما هو المرض الذي يوجب الفطر أو يبيحه ؟ لا جدال في أن نص القرآن الكريم الذي رخص للمريض بالإفطار في شهر رمضان جاء عاماً لوصف المرض ولذلك اختلفت أقوال العلماء في تحديده . فقال الكثيرون إذا كان مرضاً مؤلماً مؤذياً أو يخاف الصائم زيادته أو يتأخر الشفاء منه بسبب الصوم ولا شك أنه لا يدخل في المرض المبيح للفطر المرض اليسير الذي لا يكلفه مشقة في الصيام ، ولذلك قال فريق من الفقهاء إنه لا يفطر بالمرض إلا من دعت ضرورة المرض إلى الفطر ، ومتى احتمل الضرورة معه دون ضرر أو أذى لم يفطر . ومن هذا يمكن أن نقول إن معيار المرض الموجب أو المبيح للفطر بالتفصيل السابق معيار شخصي ، أي أن المريض هو الذي يقدر مدى حاجته إلى الفطر وجوباً أو جوازاً ، وله بل وعليه أن يأخذ برأى طبيب مسلم متدين يتبع نصحه في لزوم الفطر أو أن الصيام لا يضره . ومن هنا نعلم أن مريض القلب أو أى مرض آخر عليه أن يستشير برأى الطب فيما إذا كان الصوم يضره أو يستطيعه دون ضرر وليعلم المسلم أن الله الذي فرض الصوم قد رخص له في الفطر عند المرض . وإذا أفطر المريض وكان يرجى له الشفاء قضى أيام فطره ، وإن كان مرضه مزماً لا أمل في البرء منه أطعم عن كل يوم مسكيناً ، ومن الأعذار المبيحة للفطر بالنسبة للنساء الحمل والإرضاع . ففي فقه المذهب الحنفي أنه إذا خافت الحامل أو المرضع الضرر من الصيام جاز لها الفطر سواء كان الخوف على نفس المرضع والحامل وعلى الولد والحمل جميعاً ، أو كان الخوف على نفس كل منهما فقط ، ويجب على الحامل والمرضع القضاء عند القدرة بلون فدية وبغير تنافع الصوم في القضاء ، ولا فرق في المرضع من أن تكون أمّاً أو مستأجرة للإرضاع ، وكذلك لا فرق بين أن تبصير

للإرضاع أو لا ، لأن الأم واجب عليها الإرضاع ديانة والمستأجرة واجب عليها الإرضاع بحكم العقد . وفي الفقه المالكي أن الحامل والمرضع سواء كانت هذه الأخيرة أما أو مستأجرة إذا خافتا بالصوم مرضاً أو زيادته سواء كان الخوف على نفس كل منهما أو على الولد أو الحمل يجوز لهما الإفطار وعليهما القضاء ولا فدية على الحامل بخلاف الموضع فعلهما الفدية أما إذا خافتا الهلاك أو وقوع ضرر شديد لأنفسهما أو الولد فيجب عليهما الفطر ، وإنما يباح الفطر للمرضع إذا تعينت للإرضاع . وقد أجاز فقهاء الحنابلة للحامل والمرضع الفطر إذا خافتا الضرر على أنفسهما والولد والحمل جميعاً ، أو خافتا على أنفسهما فقط ، وعليهما في هاتين الحالتين القضاء فقط . أما إذا كان الخوف من الصوم على الولد فقط فلهما الفطر وعليهما القضاء والفدية ، وأوجب فقهاء الشافعية على الحامل والمرضع الفطر في رمضان إذا خافتا بالصوم ضرراً لا يحتمل في أنفسهما والولد جميعاً أو على أنفسهما فقط ، وعليهما القضاء فقط في الحالتين الأولين أما في حالة الخوف على الولد فقط فعليهما القضاء والفدية . وبعد : فإن الله قد يرس للمسلمين عبادته فقال سبحانه (فاتقوا الله ما استطعتم)^(١) وإن الله سائل كل مسلم عن أمانة العبادة وغيرها من الأمانات حفظ أو ضيع وهو العليم بالسرائر المحاسب عليها ، فليتق الله كل مسلم وليؤد ما فرض الله عليه ولا يتخلق أعذاراً ليست قائمة بذات نفسه توصلاً للتحلل من تأدية العبادة . والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ، ويوفق للخير والحق .

(١) من الآية ١٦ من سورة البقرة .

الموضوع

(١١٣٣) الفطر في السفر

المبادئ

١- يرى فقهاء المذاهب الثلاثة عدا الحنابلة إباحة الفطر للمسافر بشرط مسافة القصر والشروع في السفر قبل طلوع الفجر ، وأنه يندب له الصوم إن لم يشق عليه ، فإن شق عليه كان الفطر أفضل .

٢- ويرى الشافعية أنه إن أفطر بما يوجب القضاء فقط لزمه القضاء دون الكفارة . وإن أفطر بما يوجب القضاء والكفارة فعليه القضاء والكفارة .

٣- ويرى الحنابلة أنه يسن للمسافر الفطر ويكره له الصوم ولو لم يجد مشقة .

سئل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيد/ ف . ع . ز المقيّد برقم ٢٦٠ سنة ١٩٧٩ المتضمن أنه سافر ذات يوم في تمام الساعة السادسة صباحاً من الإسكندرية إلى القاهرة وهو صائم ، وأثناء سفره قرأ في إحدى الجرائد عن الإفطار أثناء السفر ، وأنه منة من الله وحرصاً منه على أن ينال الأجر والثواب فقد أفطر ابتغاء مرضاة الله تعالى ، وبعد هودته من سفره بدا له أثناء مطالعته لبعض المراجع الدينية أنه يشترط للإفطار أثناء السفر ألا تقل المسافة عن ٨٠ كيلو وأن يبدأ السفر قبل صلاة الفجر . وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في ذلك .

(*) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٢ - م ٢٦٢ -
٢١ سبتمبر ١٩٧٩ م .

اجاب :

يرى فقهاء المذاهب الثلاثة - عدا الحنابلة - أنه يباح الفطر للمسافر بشرطين : أولاً - أن يكون السفر مسافة تبيح القصر وهي أكثر من ٨١ واحد ومائتين كيلو .. ثانياً - أن يشرع في السفر قبل طلوع الفجر . ويرى هؤلاء الأئمة أنه يتنب للمسافر الصوم إن لم يشق عليه لقوله تعالى : « وأن تصوموا خير لكم ^(١) » فإن شق عليه كان الفطر أفضل . وعليه : فإذا شرع الصائم في السفر بعد طلوع الفجر حرم عليه الفطر ، فلو أفطر فعليه القضاء فقط عند فقهاء الحنفية والمالكية ، ويرى الشافعية أنه إذا أفطر بما يوجب القضاء فقط لزمه القضاء دون الكفارة أما لو أفطر بما يوجب القضاء والكفارة فعليه القضاء والكفارة . أما فقهاء الحنابلة فيقولون : إنه يسن للمسافر الفطر ويكره له الصوم ولو لم يجد مشقة لقول النبي صلى الله عليه وسلم (ليس من البر الصيام في السفر) وإذا كان حال السائل وفطره مطابقاً للرأى في فقه الإمام أحمد ابن حنبل . فخرجو ألا يأثم بفطره . وعليه قضاء اليوم الذي أفطره فقط . ولا كفارة عليه . هذا : والأولى مستقبلاً الصوم امتثالاً لقول الله سبحانه (وأن تصوموا خير لكم) والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

الموضوع

(١١٢٤) العمل في نهار رمضان في مائع من الصيام

المبدأ

الصيام لا يعارض مع العمل فكلما عبادة . فإذا تعذر العمل مع الصوم
وجب تقديم العمل باعتباره وسيلة لحفظ الحياة .
سئل :

اطلعنا على السؤال المقيد برقم ٢١٣ لسنة ١٩٨٠ الموجه من الأستاذ / أ. ر
بجريدة الأخبار الصادرة يوم الاثنين ٩ رمضان ١٤٠٠ هـ - ٧/٢١/١٩٨٠ ونصه :
هل يجوز في شهر رمضان المعظم أن تعمل لجنة تقدير الإجازات ؟
أجاب :

إن صوم شهر رمضان فرض على كل بالغ عاقل من المسلمين
والمسلمات قال تعالى : (فن شهد منكم الشهر فليصمه) من الآية ١٨٥
من سورة البقرة .

وهذا الصوم لا يستتبع تعطيل العمل أو إهماله ، فالمسلمون منذ فرض
الصوم عليهم يعملون وهم صائمون ، بل كانوا يحاربون وهم صائمون .
ولأهمية العمل في الإسلام أبيع الفطر لأصحاب الأعمال الشاقة
المضطرين لزاولتها نهاراً ولا مورد لهم سواها ، وتعرضوا بسبب الصوم
مع العمل لظنة حصول المرض أو الضعف المعجز عن مباشرة العمل
الذي يحصل منه قوته ومن تلزمه نفقته .

ومن ثم كان العمل عبادة كالصوم ، وإذا تعذر العمل مع الصوم
وجب تقديم العمل باعتباره وسيلة لحفظ الحياة . والله أعلم .

(*) الفتى : لمجلة الفصحى جلد الحق على جلد الحق - من ١١٥ - م ٤١ - ١٠
رمضان ١٤٠٠ هـ - ٢٢ يولية ١٩٨٠ م .

الموضوع

(١١٣٥) صيام المجهود جسمياً أو ذهنياً

المبادئ

١ - من لامتكنه حالته من الاستمرار في صوم شهر رمضان بسبب جهده جسدي أو ذهني . عليه مجاهدة نفسه وترويضها على الصوم . فإن عجز أو ترب على الصوم غل في دراسته أو تعطيل لها كان عليه قضاء ما يفطره إن كان عجزه مؤقتاً .

٢ - إن كان عجزه ذاتياً مستمراً فعليه التقية ، فإن لم يستطع أدامها فوراً كانت ديناً في ذمته يؤديها وقت استطاعته .

٣ - للمسلم التمتع بأموال زوجته المسيحية والانتفاع بها مادامت قد أحلتها له . واختلاط هذه الأموال بالريا اختلاطاً لا يمكن الفصل بينهما يجعلها مباحة ضرورية .

٤ - له أن يأكل لحوم ذبائح أهل الكتاب ومنهم المسيحيون مع التسمية عند ابتداء الأكل مالم يتأكد أنها ذبحت بطريقة يجعلها ميتة .

٥ - ترك المسلم أداء الصلاة في مواقيتها لأنه عجز عن صوم كل شهر رمضان خطأ في الدين ، وعليه أداء ما استطاع من العبادات وإلا كان تاركاً للصلاة بدون عذر واستحق عقاب الله ، ولعل في مداومته على الصلاة إعانة على التوفيق في الطاعات الأخرى .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٢٨٢ سنة ١٩٨٠ الوارد من إيطاليا من السيد / م .
وخلصته :

(*) المتن : نسخة المصحح جيد الحق على جيد الحق - ١١٥ - م ٦٢ - ٧ محرم
١٤٠١ هـ - ١٥ نوفمبر ١٩٨٠ م -

أولاً : أن السائل مسلم يدرس الطب ولا يتحمل الصوم ، ولقد صام ١٢ يوماً من شهر رمضان الماضي ، ثم لم يستطع إكماله حيث لا يتحمل الصوم إلا لوقت الظهر ، وبعد هذا يشعر بدوخة وآلام وشدة على البطن ويشعر بضعب شديد وإرهاق يمنعه من الدراسة. وأنه يعلم أن الذي لا يقدر على الصوم نجب عليه القدية، وأنه لا يقدر على هذه القدية لأنه يعيش على الصدقة .

ثانياً : أنه متزوج بمسيحية تتولى الإنفاق عليه من مرتبها . ومن مالها المودع في البنك بفائدة .

ثالثاً : أنه يأكل لحماً ملتبوحاً بغير ذبح المسلمين . ولا يستطيع الاستثناء في طعامه عن اللحم .

رابعاً : أنه ترك الصلاة في رمضان خجلاً من الله لفطره .

وطلب في الختام بيان رأى الدين في كل ذلك .

أجاب :

عن السؤال الأول : قال الله سبحانه وتعالى في آيات الصوم : (فن كان منكم مريضاً أو على سفر فعلة من أيام أخر وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فن تطوع خيراً فهو خير له وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة - وفي الآية الأخيرة من هذه السورة قوله تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) .

ومن هذا نرى أن الإسلام دين السهولة واليسر ، لا يكلف الإنسان إلا بما يطيقه، فن كان مريضاً مرضاً يرجى الشفاء منه ، أبيع له الفطر ومتى شفى من مرضه صام ما أفطره من أيام شهر رمضان ، وإن عجز عن الصوم لمرض لا يرجى منه الشفاء أو لضعف جسدى ، أو بسبب تقدم السن كان يقدر عليه بمشقة بالغة أبيع له الفطر ووجبت عليه القدية ، وهى إطعام مسكين عن كل يوم يفطره من شهر رمضان لما كان ذلك : فإذا كانت حالة السائل لا تمكنه من الاستمرار في صوم شهر رمضان بسبب جهد جسدى أو ذهني يبذله كان عليه أن

أن يجاهد نفسه ويروضها على الصوم بقدر استطاعته ، فإن عجز أو تربط على الصوم خلل في دراسته أو تعطيل لما كان عليه الفطر ، وهو في مستقبل عمره عليه قضاء هذه الأيام التي يفطر فيها من رمضان ، إن كان عجزه عن ضعف مؤقت طارئ بسبب العمل أو الدراسة أو المرض ، وإن كان عجزه ذاتياً مستمراً كانت عليه القدية ، فإذا لم يستطع أدائها فوراً كانت ديناً في ذمته يحصبها ليؤديها وقت استطاعته ، واستعن بالله ولا تعجز ، وغالب النفس والشيطان واعصهما ، لأن الله يعلم السر وأخفى فهو العليم بحالك وقدرتك ، وإذا أعسرت الآن بالقدية وفرج الله كربتك ووسع في رزقك فأد ما تراكم في ذمتك من حقوق الله (سيجعل الله بعد عسر يسراً) من الآية رقم ٧ من سورة الطلاق .

عن السؤالين الثاني والثالث : إن زواج المسلم بامرأة مسيحية وأكل طعامهم وذبايحهم جائز بنص القرآن الكريم في قوله تعالى : (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتوهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان) من الآية الخامسة من سورة المائدة . وفي الحديث الشريف الذي رواه البخاري والنسائي وابن ماجه كما جاء في نيل الأوطار ج ٨ ص ١٣٩ عن عائشة (أن قوماً قالوا يا رسول الله إن قوماً يأتوننا باللحم لا ندرى أذكر اسم الله عليه أم لا ؟ - فقال : سموا عليه أنتم وكلوا) .

وفي هذا الدليل الواضح على حل طعام أهل الكتاب وذبايحهم ، وأن على المسلم احتياطاً في الدين أن يذكر اسم الله حين ابتداء الأكل كأمر الرسول صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث ، وهذا ما لم يتأكد المسلم من أن ذبيح غير المسلم وقع بالحق وغيره من الطرق التي تجعل الذبيحة ميتة .

لما كان ذلك : كان للسائل التمتع بأموال زوجته المسيحية مادامت قد أحلتها له وأباحته له الانتفاع منها ، لأنه على ما يبدو من السؤال ليست

كل أموالها ربا وإنما هي مختلطة ، والأموال التي اختلط فيها الحلال والحرام بحيث لا يمكن الفصل بينهما تصير مباحة ضرورة (حاشية رد المحتار لابن عابدين ج ٤ ص ١٣٧ في كتاب البيوع) وكان له أيضاً أكل لحوم ذبائح أهل الكتاب ومنهم المسيحيون مع التسمية عند ابتداء الأكل أخذاً بنص ذلك الحديث الشريف .

عن السؤال الرابع : إن الله فرض فرائض متنوعة لكل منها أوقاتها وشروطها ، وهي في مجموعها أسس الإسلام ، فإذا حال علر دون أداء واحد منها فوراً لم يكن ذلك مدعاة للامتناع عن أداء باقي الفرائض . يدل لللك قول الله سبحانه : (فاتقوا الله ما استطعتم) . من الآية ١٦ من سورة التغابن وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي في سنن ابن ماجه ج ١ ص ٤ ، ٥ ونصه : عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا أمرتكم بشئ فخلوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شئ فانهوا) .

وإذا كان ذلك كان ترك السائل أداء الصلوات في مواقيتها لأنه عجز عن صوم كل شهر رمضان خطأ في الدين ، وعليه أن يؤدي من العبادات ما استطاع وإلا كان تاركاً للصلاة بنون علر واستحق عقاب الله .

ولعله إن داوم على الصلاة وحافظ عليها أعانه الله ووفقه إلى الطاعات والفروض الأخرى كالصوم قال تعالى (إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر) من الآية ٤٥ من سورة النكبات . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١١٣٦) الانططار بدون عذر في نهار رمضان

المبادئ

- ١- من أنكر ما ثبت فرضيته - كالصلاة والصوم . أو حرمة ، كالثقل ، والزنا - بنص شرعي قطعي فهو خارج عن رتبة الإسلام .
 - ٢- الشاب الذي أفطر في نهار رمضان عمداً من غير عذر شرعي إن كان جاهداً لفريضة الصوم منكراً لما كان مردداً عن الإسلام . وإلا كان مسلماً عاصياً فاسقاً يستحق العقاب شرعاً .
 - ٣- يجب عليه قضاء ما فاتته من الصوم باتفاق فقهاء المذاهب ، وليس عليه كفارة في حالة عدم الجحود ، وذلك في فقه الإمام أحمد بن حنبل وقول للإمام الشافعي .
 - ٤- يقضى فقه الإمامين أبي حنيفة ومالك وقول في فقه الإمام الشافعي بوجوب الكفارة عليه إذا ابتلع ما يمتلئ به من طعام أو دواء . وهو الذي مالت إليه الفتوى .
 - ٥- كفارة الفطر عمداً في صوم شهر رمضان هي تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا .
- سئل :

بالطلب المتقدم من السيد / أ. ع. أ. - المقيد برقم ١٦ سنة ١٩٨١ الذي يطلب فيه إفادته عن الحكم الشرعي لشاب في الخامسة والعشرين من عمره وليس عنده أى عذر شرعي من مرض أو سفر أفطر عدة أيام في شهر رمضان المظلم . فهل يجب عليه كفارة أم لا ؟

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق طى جاد الحق - س ١١٥ - م ١٦٩ -
٢ شبين ١٤٠١ هـ - ٢٢ يونيو ١٩٨١ م .

أجابه :

أجمع المسلمون على أن من أنكر ما ثبت فرضيته - كالصلاة والصوم ، أو حرّمته كالقتل والزنا - بنص شرعى قطعى فى ثبوته عن الله تعالى وفى دلالاته على الحكم وتناقله جميع المسلمين كان خارجاً عن رتبة الإسلام لا تجرى عليه أحكامه ولا يعتبر من أهله . قال ابن تيمية فى مختصر فتاويه (ومن جحد وجوب بعض الواجبات الظاهرة المتواترة كالصلاة . أو جحد تحريم المحرمات الظاهرة المتواترة كالزنا والظلم والخمر والزنا والربا . أو جحد حل بعض المباحات المتواترة كالخمر والظلم والنكاح فهو كافر) لما كان ذلك : فالشاب الذى أفطر فى نهار رمضان عمداً من غير عذر شرعى . إذا كان جاحداً لفريضة الصوم منكراً لما كان مرتداً عن الإسلام ، أما إذا أفطر فى شهر رمضان عمداً دون عذر شرعى معتقداً عدم جواز ذلك ، كان مسلماً عاصياً فاسقاً يستحق العقاب شرعاً ، ولا يخرج بذلك عن رتبة الإسلام ، ويجب عليه قضاء ما فاتته من الصوم باتفاق فقهاء المذاهب ، وليس عليه كفارة فى هذه الحالة فى فقه الإمام أحمد بن حنبل وقول للإمام الشافعى ، ويقضى فقه الإمامين أبى حنيفة ومالك ، وقول فى فقه الإمام الشافعى بوجوب الكفارة عليه إذا ابتلع ما يتغذى به من طعام أو دواء أو شراب . وهذا القول هو ما تميل إلى الإفتاء به - وكفارة الفطر عمداً فى صوم شهر رمضان هى كفارة الظهار الميئنة فى قوله تعالى : (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يأتيا ذكركم توعظون به والله بما تعملون خبير - فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يأتيا ذكركم لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً ذلك لثبوتوا بالله ورسوله وتلك حدود الله وللكافرين عذاب أليم) الآيتان ٣ ، ٤ من سورة المجادلة . نسأل الله لنا وللمستول عنه قبول توبتنا وهدايتنا إلى العمل بأحكام الدين . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموسوع بعض الاذكار المبيحة للفطر في رمضان

المبادئ

١- الشيخ الكبير والمرأة العجوز والمريض الذى لا يرجى شفاؤه .
وأصحاب الأعمال الشاقة التى لا بدليل لها . يرخص لهم فى الفطر وعليهم التقية
بشرط عدم القدرة على القضاء .

٢- مريض القرحة المعدية وضغط الدم إذا زاد الصوم مرضهما حلة .
وثبت خطورته على حياتهما إما بالتمرن أو برأى طبيب ثقة كانا ضمن المرخص .
ثم بالإفطار للمرض فى آيات الصوم .

سئل :

بالطلب المقدم من السيد / ج . ف . ف - مدير عام البحوث
بوزارة المالية المقيد برقم ٢٤٦ سنة ١٩٨١ المتضمن أنه يصوم رمضان منذ
صغره ، وأنه بدأ يشعر بالإرهاق الزائد عن الحد منذ العام الماضى بما يفقد
جسمه كل نشاط وحيوية ، ويثور لأسباب مما يؤدى إلى نزاع دائم
فى البيت . كما أنه مصاب بقرحة معدية وارتفاع فى ضغط الدم يعالج منهما
 باستمرار . ؟

وطلب السائل الإفادة عما إذا كان يجوز له الإفطار طبقاً لحالته المرضية

هذه ؟

أجاب :

فرض الله الصيام على كل مسلم - ذكراً كان أو أنثى - بالغ عاقل
قادر على الصوم مقيم غير مسافر - يقول الله تعالى : يا أيها الذين آمنوا

(ج) المتن : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٥ - م ٢٢٤ -
١١ رمضان ١٤٠١ هـ - ١٢ يولية ١٩٨١ م .

كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون . أياماً معلودات فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعلة من أيام آخر وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين . فمن تطوع خيراً فهو خير له وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون . شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان . فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعلة من أيام آخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر . ولتكلوا العلة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون^(١) ، ويقول الرسول فيما رواه البخارى ومسلم عن عبد الله ابن عمر رضى الله عنهما (بنى الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً) .

وقد رخص الله فى الفطر للشيخ الكبير والمرأة العجوز والمريض الذى لا يرجى شفاؤه وأصحاب الأعمال الشاقة التى لا بديل لها . وذلك إذا كان الصوم يجهد هؤلاء ويشق عليهم مشقة شديدة لا تطاق ، وعليهم أن يطعموا عن كل يوم يفطرونه مسكيناً .

ولما كان السائل يشكو إصابته بقرحة معدية وارتفاع فى ضغط الدم يعالج منها باستمرار، فإذا كانت هذه الإصابات المرضية يزيد بها هذا الصوم حدة وتصبح خطراً على حياة السائل وثبت ذلك إما بالتجربة أو برأى طبيب ثقة كان ضمن المرخص لم بالإفطار للمرض فى آيات الصوم . وإذا كانت هذه الأمراض مزمنة بحيث لا يرجى من السائل قضاء ما أفطر فيه من شهر رمضان كان عليه التقية - وهى إطعام مسكين عن كل يوم وجبتين مشبعتين من أوسط ما يأكل السائل هو وأسرته - ويمكن له تقدير قيمة الوجبتين وإخراجهما عن كل يوم أو جملة .

هذا والله سبحانه هو الذى فرض الصوم وهو الذى رخص بالفطر لأصحاب الأعذار . فليقت الله كل مسلم فيما يقدم عليه من رخص لأن الله يعلم السر وأخفى . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) الآية ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٥ من سورة البقرة .

الموضوع
(١١٣٨) إفتار المرأة عمداً في رمضان وكيفية أدائها الكفارة
وحجمها وهي حائض

المبادئ

- ١ - إفتار المرأة عمداً في نهار رمضان موجب للقضاء والكفارة .
- ٢ - إذا بدأت صوم الكفارة شهرين متتابعين وحاضت في خلال ذلك كان عليها أن تفطر للعذر مدة حيضها ، ثم تتابع الصوم بعد ارتفاع الحيض مباشرة حتى تم الشهرين عمداً ، ولا يحجر إفتارها لحيض قطعاً للتتابع .
- ٣ - للمأثني أن تقوم بكل مناسك الحج من إحرام ووقوف بعرفة ورمى جبار وغير ذلك إلا الطواف بالبيت لزوم الطهارة قبله .
- ٤ - إذا اضطرت إلى السفر مع الرفاق وكانت حائضاً يجوز لها أن تطوف طواف الإفاضة بعد أن تعصب مكان نزول الدم، أو تنيب عنها في ذلك من يطوف عنها بشرط أن يطوف هو عن نفسه أولاً .

مثل :

بالمطلب المقدم من السيدة/ى . ح . ي - المقيد برقم ٣٩٢ سنة ١٩٨١
الذي تطلب فيه بيان الحكم الشرعي في الآتي :

أولاً : نقول : إن من أفتقر في نهار رمضان عامداً متعمداً عليه القضاء والكفارة فإذا تعينت الكفارة بالصيام ، فتكون بصيام ستين يوماً متتابعة . فكيف تصوم المرأة هذه الكفارة ؟ مع العلم بأن الدورة الشهرية تأتيها كل اثنين وعشرين يوماً فلا يمكنها أن تصوم ستين يوماً متتابعة .

(هـ) المأني : نسخة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - من ١١٧ - م ١٢ - ٢ ربيع الأول ١٤٠٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ١٩٨١ م .

ثانياً : نقول : نعم أن الحج عرفة . فما الحكم إذا وقعت المرأة بعرفة فنزل عليها دم الحيض ؟ وما حكم حجها ؟

أجاب :

إن الحيض والنفاس أمر خلقى ، كتبه الله على بنات آدم وحواء ومن أجل هذا اختصن الإسلام بأحكام خاصة في الصلاة والصوم والحج .

وفي حديث السيدة عائشة رضى الله تعالى عنها الذى رواه أصحاب السنن أنها قالت (خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذكر إلا الحج حتى جئنا سرف ، فطمثت ، فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنا أبكى ، فقال : مالك ؟ لعلك نفست ، فقالت : . نعم . قال : هذا شئ كتبه الله على بنات آدم ، افعل ما يفعل الحاج غير ألا تطوفى بالبيت حتى تطهرى) وفى صحيح مسلم فى رواية (فاقضى ما يقضى الحاج ، غير ألا تطوفى بالبيت حتى تغتسل) .

لما كان ذلك : فإنه عن السؤال الأول : إذا أفطرت المرأة عدداً فى نهار رمضان وجب عليها قضاء اليوم أو الأيام التى تعمدت الإفطار فيها دون عذر شرعى ، ووجبت عليها الكفارة ، فإذا بدأت صوم الكفارة شهرين متتابعين ، وحاضت فى خلالها ، كان عليها أن تفطر مدة نزول الحيض ، وتتابع الصوم بعد ارتفاعه حتى تم الشهرين عدداً ، ولا يعتبر إفطارها فى خلال صوم مدة الكفارة قطعاً لها ، لأن الحيض عذر شرعى فلا يفسد به تتابع الصوم فى الكفارة .

وعن السؤال الثانى : فإن الحديث الشريف الذى روته السيدة عائشة صريح فى أن للمرأة أن تقوم بكل مناسك الحج من الإحرام والوقوف بعرفة ورمى الجمار وغير هذا وهى حائض ، غير أنها لا تطوف بالبيت لزوم الطهارة ، فإذا اضطرت للسفر مع الرفاق وكانت حائضاً ، كان لها أن تطوف طواف الإفاضة بعد أن تعصب مكان نزول الدم حتى

لا ينزل منها الدم في الطواف حول البيت وفي المسجد أو تتلب من يطوف
عنها على ما اخترناه في الفتوى رقم ١١٧/٥ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٥ .
وبنالك يكون وقوف المرأة الحائضة بعرفات صحيحاً مؤدية به الركن
الأعظم في الحج ، ويكون حجها صحيحاً إذا أتمت باقي المناسك على
وجهها المطلوب شرعاً .
والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١١٣٩) بدء الصيام وانتهاؤه في الترويج

المبادئ

١ - سنة الله في التكليف ترد على غالب الأحوال دون التعرض لبيان حكم ما يخرج على هذا الغالب ، وفي كل تكليف تخفيفات من الله ورحمة.

٢ - الخطاب بفرض الصوم موجه إلى المسلمين أيا كانت مواقعهم على أرض الله ، دون تفرقة في أصل الفرضية بين جهة يطول ليلها ، أو يستمر الليل أو النهار دائماً .

٣ - المسلمون المقيمون في البلاد التي يطول فيها النهار ويقصر الليل محيرون بين أمرين :

(أ) اتخاذ مكة والمدينة معياراً للصوم ، فيصومون قدر الساعات التي يصومها المسلمون في واحدة من هاتين المدينتين .

(ب) حساب وقت الصوم باعتبار زمنه في أقرب البلاد اعتدالاً إليهم . فإن تعذرت المعرفة بالحساب يؤخذ بالساعات التي يصومها المسلمون في مكة والمدينة .

٤ - يبدأ الصوم من طلوع الفجر الصادق حسب موقعهم على الأرض . دون نظر أو اعتداد بمقدار ساعات الليل أو النهار ، ودون توقف في القطر على غروب الشمس أو اختفاء ضوءها بدخول الليل فعلاً .

(*) المتن : نسخة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٨ - م ٢ -
٩ ربيع الأول ١٤٠٢ هـ - ٣ يناير ١٩٨٢ م .

سئل :

من السيد السفير مدير إدارة العلاقات الثقافية - وزارة الخارجية . . .

بالكتاب رقم ٨٠٥٥/١٦٥ - ١٩٨١/٦/١٦ المقيّد برقم ٢١٤

سنة ١٩٨١ قال :

إن سفارتنا في أوسلو أرسلت بوقية بتساؤلات عن أحكام الصيام في النرويج ، باعتبارها بلداً له نظامه الجغرافي الخاص من ناحية استمرار ضوء النهار طوال الأربع والعشرين ساعة تقريباً .

وقد أرفقت ترجمة لصورة هذا الكتاب تخلص في الآتي :

إنه بمناسبة حلول شهر رمضان على الأمة الإسلامية فإن الجالية الإسلامية في النرويج في حاجة إلى أن تعرف - بقدر الإمكان - القواعد التي تتحكم في الآتي :

١ - إذا كانت بداية كل من الشهر المقدس وعيد الفطر معددة على أساس التقويم .

٢ - قدر مدة الصيام اليومي ، أخذاً في الاعتبار ظروف الأحوال الخاصة للنرويج ، وضوء النهار الذي يمتد تقريباً كل الأربع والعشرين ساعة خلال فترة الصيف .

أجاب :

إن الله سبحانه قال : (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياماً معدودات . فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر . وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين . فمن تطوع خيراً فهو خير له . وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون . شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان . فمن شهد منكم الشهر فليصمه . ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ..)^(١)

(١) الآية ١٨٢ و ١٨٤ و ١٨٥ من سورة البقرة .

هذه الآيات فرض الله سبحانه وتعالى صوم شهر رمضان على المسلمين فهو خطاب تكليفي عام موجه إلى كل المسلمين في كل زمان ومكان ولم يقصد الإسلام بتكاليفه للناس عتاً ولا إرهاباً ولا مشقة ، بل قال الله سبحانه : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها)^(١) وقال تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج)^(٢) .

ومن تيسر الله على عباده أنه حرم بعض الأطعمة ، ومع هذا رخص لمن أشرف على الهلاك أو خاف الضرر بجوع أو عطش ، أن يأكل أو يشرب مما حرمه الله بقدر ما يحفظ عليه حياته . قال تعالى : (فن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه . إن الله غفور رحيم)^(٣) . بل إن الله أوجب دفع هذا الضرر بالأكل من المحرم حفظاً للحياة ، وإذا ما أوغل المسلم في التدين في هذه الحال والتزم باجتناب المحرم ، ولم يأكل أو يشرب حتى مرض أو مات بهذا السبب كان آمناً ، لأن الله الذي حرم هو الذي أباح حفظاً للنفس قال تعالى : (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وأحسنوا إن الله يحب المحسنين)^(٤) وكذلك رخص لمن يتضرر أو يخاف الضرر باستعمال الماء في طهارة الصلاة أن يتيمم صعيداً طيباً ، وهكذا نجد في كل تكليف تخفيفات من الله رحمة ورفقاً .

وكان صوم رمضان على هذه السنة الرحيمة ، فهو مفروض على كل مقيم صحيح قادر عليه دون ضرر في بدنه أو كسبه ، وأبيح للمريض والمسافر الإفطار مع وجوب القضاء ، ورخص في الإفطار دون قضاء لمن يشق عليه الصوم لسبب لا يرجي زواله ، ومنه ضعف الشيخوخة والمرض المزمن والعمل الشاق المستمر طوال العام دون بديل له ، على أن يؤدي فدية هي الإطعام عن كل يوم مسكيناً واحداً بما يشبعه في وجبتين طعاماً متوسطاً ، وهي مسألة أمانة ومراقبة لله سبحانه الذي يعلم السر وأخفى .

-
- (١) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .
(٢) من الآية ٧٨ من سورة الحج .
(٣) من الآية ١٧٢ من سورة البقرة .
(٤) من الآية ١٩٥ من سورة البقرة .

وقد جرت سنة الله في التكاليف أن ترد على غالب الأحوال ، دون أن تتعرض لبيان حكم ما يخرج على هذا الغالب .

وحين فرض الله سبحانه صوم شهر رمضان ، بين أيضاً بدء الصوم ونهايته يومياً فقال تعالى : (وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخطيط الأبيض من الخطيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل ..)^(١) حيث جعل الله سبحانه في هذه الآية الليل وقتاً للأكل والشرب واتصال الزوجين ، وجعل النهار وقتاً للصيام ، وبين أحكام الزمانين (الليل والنهار) وغير بينهما فواصل ينتهي إليها كل منهما حيث يبدأ الآخر في أغلب الأحوال والأوقات ، وبهذه العبارة من الآية الكريمة تحدد النهار المفروض صومه وهو من طلوع الفجر الصادق بظهور النور المستطير في الأفق إلى دخول الليل بغروب الشمس ، كما فسره الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه الشيخان^(٢) عن عمر رضى الله عنه أنه قال : (إذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا وغربت الشمس فقد أفطر الصائم ..)

ورمضان شهر قرى له بدء وغاية قرية وفقاً للحديث الشريف^(٣) (صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، وانسكوا لها ، فإن غم عليكم فأتوا ثلاثين يوماً ..)

وإذا كان الصوم موقوتاً هكذا بالشهر وباليوم ، وكان الخطاب بفرضه موجهاً إلى المسلمين أياً كانت مواقعهم على أرض الله ، دون تفرقة في أصل القرصية بين جهة يطول ليلاً ، أو يستمر الليل أو النهار دائماً ، وجب على الجميع صومه ، متى تحققت فيهم شروطه التي بينها الله سبحانه في آيات الصوم^(٤) وأوضحها رسوله صلى الله عليه وسلم في أحاديثه وعمله وتقريره .

(١) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

(٢) رواه الشيخان في كتب الصوم .

(٣) ينقل الأخبار وشرحه نيل الأوطار للشوكلي ج ٤ ص ١٨٩ كتاب الصيام .

(٤) من الآيات ١٨٢ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٧ من سورة البقرة .

ولما ظهر بعد عصر الرسالة أن على الأرض جهات يطول فيها النهار حتى لا يكون ليلاً إلا جزءاً يسيراً ، أو يطول ليلاً حتى لا يكون نهارها إلا جزءاً يسيراً كذلك ، وجهات يستمر فيها الليل نصف العام بينما يستمر النهار النصف الآخر ، وجهات أخرى على العكس من ذلك - لا ظهر هذا - اختلف الفقهاء في مواقيت العبادات في تلك البلاد ، وهل تتوقف على وجود العلامات الشرعية أو يقدر بحسب لها ؟

ففي الفقه الحنفي في شأن الصلاة بأنه إذا فقد الوقت ، كما في بعض البلاد التي يطلع فيها الفجر قبل غروب الشفق يقدر له ، ومعنى التقدير ، أنه إذا طلع الفجر قبل غروب الشفق يكون وقت العشاء قد مضى حيث طلع الفجر من قبل غروب الشفق ، فيعتبر أن وقتها قد وجد تقديرأ ، كما في أيام الدجال ، ويحتمل أن المراد بالتقدير ، هو ما قاله الفقهاء الشافعيون من أنه يكون وقت العشاء في حقهم يقدر ما يغيب فيه الشفق في أقرب البلاد إليهم .

ثم ثار الجدل بين فقهاء هذا المذهب : فيما إذا كان تقدير الوقت الاعتباري الذي تؤدي فيه الصلاة التي لم توجد الدلائل الشرعية على دخوله يكون أداء للصلاة في وقتها أو قضاء باعتبارها فاتتة . وأفاض في نقل أقوالهم ونقاشها العلامة ابن عابدين في حاشيته رد^(١) المختار على الدر المختار في كتاب الصلاة . ثم قال في شأن الصوم : لم أر من تعرض عندنا لحكم صومهم فيما إذا كان يطلع الفجر عندهم كما تغيب الشمس أو بعده بزمان لا يقدر فيه الصائم على أكل ما يقيم بنيته ، ولا يمكن أن يقال بوجوب موالة الصوم عليهم لأنه يؤدي إلى الهلاك ، فإن قلنا بوجوب الصوم ، يلزم القول بالتقدير ، وهل يقدر لهم بأقرب البلاد إليهم كما قال الشافعيون هنا أيضاً ؟ أم يقدر لهم بما يسع الأكل والشرب ؟ أم يجب عليهم القضاء فقط دون الأداء ؟

(١) ج ١ ص ٢٧٤ إلى ص ٢٧٦ عند بيان وقت العشاء ، وفتح التقدير على الجدل ج ١ ص ١٥٦ في ذات الموضع ، وحاشية الطهطاوي على الدر المختار ج ١ ص ١٧٥ - ١٧٧ .

كل محتمل . ولا يمكن القول بعدم وجوب الصوم عليهم أصلاً ، لأن الصوم قد وجد سببه ، وهو شهود جزء من الشهر وطلوع فجر كل يوم .

وفي مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح^(١) وحاشية الطهطاوى من كتب هذا المذهب . ومن لم يجد وقتها أى العشاء والوتر لم يجبا عليه ، لعدم وجود الوقت ، كالبلاد التى يطلع فيها الفجر قبل مغيب الشفق وليس مثل اليوم الذى كسنة من أيام الدجال ، للأمر فيه بتقدير الأوقات ، وكذا الآجال فى البيع والإجارة والصوم والحج والعدة ، حيث ينظر ابتداء اليوم فيقدر كل فصل من الفصول الأربعة بحسب ما يكون لكل يوم من الزيادة والنقص كما فى كتب الشافعية وقواعد المذهب لا تأباه وأضاف فى حاشيته^(٢) على الدر المختار فى ذات الموضوع قوله : ونحن نقول بمثله ، إذ أصل التقدير مقول به إجتماعاً فى الصلوات . وفى فقه الإمام مالك قال الخطاب فى التنبيه الخامس^(٣) ، عند ميقات الظهر : ورد فى صحيح مسلم أن مدة الدجال أربعون يوماً ، وأن فيها يوماً كسنة ويوماً كشهرا ، ويوماً كجمعة ، وسائر أيامه كأيامنا ، فقال الصحابة يارسول الله : فذلك اليوم الذى كسنة أيكفينا فيه صلاة ؟ قال . لا : اقدروا له قدره .

قال القاضى عياض : هذا حكم مخصوص بذلك اليوم شرعه لنا صاحب الشرع .

ثم قال : ونقله عنه النووى وقبله وقال بعده : ومعنى اقدروا له قدره : أنه إذا مضى بعد طلوع الصبح قدر ما يكون بينه وبين ظهر كل يوم فصلوا الظهر ، ثم إذا مضى بعده قدر ما يكون بينها وبين العصر فصلوا العصر ، وهكذا . ثم نقل عن القرافى أن إمام الحرمين قال : لا تصل العشاء حتى يغيب الشفق ، ولا تكون قضاء لبقاء وقتها

(١) ص ٩٦ .

(٢) ص ١٧٥ - ١٧٧ عند بيان وقت العشاء .

(٣) كتف شرح مواهب الجليل على مختصر خليل ج ١ ص ٢٨٨ مع التاج والاكمل للواقط .

ط . أولى دار المسعدة .

ويتحرى بصلاة الصبح فجر من يلهم من البلاد ولا يعتبر الفجر الذى لهم .

وفى فقه الإمام أحمد بن حنبل : جاء فى كتاب مختصر^(١) الدرر المضية من الفتاوى المصرية فى كتاب الصلاة : والمواقيت التى علمها جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم وعلمها النبي صلى الله عليه وسلم لأمته ، حين بين مواقيت الصلاة ، وهى التى ذكرها العلماء فى كتبهم ، هى فى الأيام المعتادة ، فأما ذلك اليوم الذى قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم : (يوم كسنة) قال : (اقدروا له قدره) فله حكم آخر .. ثم قال : والمقصود : أن ذلك اليوم لا يكون وقت العصر فيه إذا صار ظل كل شئ لا مثله ولا مثليه ، بل يكون أول يوم قبل هذا الوقت شئ كثير ، فكما أن وقت الظهر والعصر ذلك اليوم ، هما قبل الزوال ، كذلك صلاة المغرب والعشاء قبل الغروب ، وكذلك صلاة الفجر فيه تكون بقلر الأوقات فى الأيام المعتادة ، ولا ينظر فيها إلى حركة الشمس ، لا بزوال ولا بغروب ولا مغيب شفق ونحو ذلك وهكذا : وقول الصحابة رضى الله عنهم (يا رسول الله أرأيت اليوم كالسنة أيكفينا فيه صلاة يوم ؟ فقال : لا . ولكن اقدروا له . أرادوا اليوم واليلة .

وفى كشف^(٢) القناع للبهوتى على من الإقناع للجاوى قال : ومن أيام الدجال ثلاثة أيام طوال ، يوم كسنة ، فيصل فى صلاة سنة وكذا الصوم ، والزكاة ، والحج ، ويوم كشهر ، فيصل فى صلاة شهر ويوم كجمعة ، فيصل فى صلاة جمعة ، فيقدر للصلاة فى تلك الأيام بقدر ما كان فى الأيام المعتادة لا أنه للظهر مثلا بالزوال ، وانصاف النهار ، ولا للعصر بمصير ظل الشئ مثله ، بل يقدر الوقت بزمان

(١) المختصر ليدر الدين البعلبى الحنبلى للفتاوى تلى الدين بن هبة الحنبلى ص ٢٨ ، ٢٩ ط. محمد حفيد الفتى ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٦ م .
(٢) ج ١ ص ٢٢٢ و ٢٢٤ آخره بلفظ شروط الصلاة ط. انصار السنة المحمدية ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م .

يساوى الزمن الذى كان فى الأيام المعتادة ، أشار إلى ذلك الشيخ تقي الدين فى الفتاوى المصرية ، واليلة فى ذلك كاليوم ، فإذا كان الطول يحصل فى الليل ، كان للصلاة فى الليل ما يكون لها فى النهار .

وفى كتب فقه المذهب الشافعى . جاء فى كتاب المجموع للنووى^(١) شرح المذهب للشيرازى فى مواقيت الصلاة : فرع : ثبت فى صحيح مسلم عن التوامس بن سمعان رضى الله عنه قال : ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدجال ، قلنا يا رسول الله وما ليته . ؟ قال : أربعون يوماً يوم كسنة ، ويوم كشهر ، ويوم كجمعة ، وسائر أيامه كأيامكم . قلنا : يا رسول الله : فذلك اليوم الذى كسنة أتكتفينا فيه صلاة يوم ؟ قال : لا . اقلروا له قدره .

ثم قال النووى . فهذه مسألة سيحتاج إليها نهت عليها ليعلم حكمها بنص كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح وبالله التوفيق .

وفى تحفة^(٢) المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر الهيئى وحاشيتى الشروانى والعبادى عليها فى مواضع متفرقة : أنه لو عدم وقت العشاء ، كأن طلع الفجر كما غربت الشمس وجب قضاؤها على الأوجه مع اختلاف فيه بين المتأخرين ، ولو لم تغب إلا بقدر ما بين العشاءين ، فأطلق الشيخ أبو حامد : أنه يعتبر حالهم بأقرب بلد إليهم ، وفرع عليه الزركشى وابن العماد : أنهم يقدرون فى الصوم ليطلبهم بأقرب بلد إليهم ، ثم يسكنون إلى الغروب بأقرب بلد إليهم ، وما قالوا إنما يظهر إن لم تسع مدة غيبتها أكل ما يقيم بنية الصائم ، لتعذر العمل بما عندهم ، فاضطررنا إلى ذلك التفسير بخلاف ما إذا وسع ذلك ، وليس هذا حينئذ كأيام الدجال لوجود الليل هنا ، وإن قصر ولم يسع ذلك إلا قدر المغرب أو أكل الصائم قدر أكله وقضى المغرب فيما يظهر . وفى معنى^(٣) المحتاج بشرح

(١) ج ٢ ص ٤٧ مع تلح العزيز شرح الوجيز للرافعى ، والطخيس الجيد بتفريخ أحدث الرافعى الكبير لابن حجر المصطفى ط . الطباعة المصرية بالقاهرة .

(٢) ج ١ فى أوائل الصلاة بالمصنف ص ٤١٩ الى ٤٢٥ .

(٣) ج ١ ص ١٢٢ و ١٢٤ و ١٢٥ .

المنهاج : فى كتاب الصلاة : ومن لا عشاء لهم بأن يكونوا بنواح لا يغيب فيها شفقهم ، يقدرون قدر ما يغيب فيه الشفق بأقرب البلاد إليهم ، كمدام القوت المجزئ فى الفطرة فى بلده ، أى فإن كان شفقهم يغيب عند ربع ليلهم مثلاً اعتبر من ليل هؤلاء بالنسبة . واستطرد فى الشرح إلى أن قال : فائدة : ثم نقل حديث مسلم عن النّوّاس بن سميان . وقال : قال الأسنوى : فيستثنى هذا اليوم مما ذكره فى المواقيت ، ويقاس عليه اليومان التاليان .

وفى نهاية المحتاج^(١) بشرح المنهاج : ومن لا عشاء لهم لكونهم فى نواح تقصر ليلهم ولا يغيب عنهم الشفق ، تكون العشاء فى حقهم بمضى زمن يغيب فيه الشفق فى أقرب البلاد إليهم . وفى الحاوى للفتاوى^(٢) للمافظ جلال الدين السيوطى فى باب المواقيت ، نقل حديث الدجال الذى رواه مسلم عن النّوّاس بن سميان ، وبطريق آخر عند ابن ماجه والطبرانى وقال إن أحصها حديث مسلم . ثم تحدث عن أقوال فقهاء المذهب الشافعى فى التقدير لأوقات الصلاة التى طالت فيها الأيام والتى قصرت وفى صدد الصوم قال : وأما الصوم فى اليوم الذى كسنة يعتبر قدر مجئ رمضان بالحساب ، ويصوم من النهار جزءاً بقدر نهار بالحساب أيضاً ويفطر ثم يصوم ، وهكذا ، وفى اليوم الذى كسهر ، يصوم اليوم كله عن الشهر ، ويفطر فيه بقدر ما كان مجئ الليل بالحساب ، وفى الأيام القصار ، يصوم النهار فقط ويحسب عن يوم كامل . وإن قصر جداً ويفطر إذا غربت الشمس ، ويمسك إذا طلع الفجر ، وهكذا ، ولا يضره قصره ، ويقاس بذلك سائر الأحكام المتعلقة بالأيام من الاعتكاف ، والعدد والأجبال ونحوها .

وفى تفسير المنار^(٣) لقوله تعالى : (فن شهد منكم الشهر فليصمه ...) قال الأستاذ الإمام : وإنما عبر بهذه العبارة ولم يقل : (فصوموه) :

(١) ج ١ ص ٢٥١ ط. الطبع سنة ١٢٥٧ هـ - ١٩٣٨ م .

(٢) ج ١ ص ٤٠ - ٤٤ .

(٣) ج ٢ ص ١٦٢ و ١٦٣ ط. ثغية مطبعة المنار .

لمثل الحكمة التي لم يحدد القرآن مواقيت الصلاة لأجلها ، وذلك أن القرآن خطاب الله العام لجميع البشر ، وهو يعلم أن من المواقع ما لا شهور فيها ولا أيام معتدلة ، بل السنة كلها قد تكون فيها يوماً وليلة قريباً كالجبهات القطبية ، فالمدة التي يكون فيها القطب الشمالى في ليل ، وهى نصف السنة ، يكون القطب الجنوبي في نهار وبالعكس ، ويقصر الليل والنهار ويطولان على نسبة القرب والبعد من القطبين ، ويستويان في خط الاستواء وهو وسط الأرض ، فهل يكلف الله تعالى من يقيم في جهة أى القطبين وما يقرب منهما أن يصلى في يومه (وهو مقدار سنة أو عدة أشهر خمس صلوات ، إحداها حين يطلع الفجر ، والثانية بعد زوال الشمس وهكذا ، ويكلفه كذلك أن يصوم شهر رمضان بالتعيين ولا رمضان له ، ولا شهور . كلا . لأن من الآيات الكبرى على أن هذا القرآن من عند الله المحيط علمه بكل شئ ، ما نراه فيه من الاكتفاء بالخطاب العام الذى لا يتقيد بزمان من جاء به ولا بمكانه . فنزل القرآن وهو علام الغيوب وخالق الأرض والأفلاك خاطب الناس كافة بما يمكن أن يمتثلوه ، فأطلق الأمر بالصلاة والرسول بين أوقاتها بما يناسب حال البلاد المعتدلة ، التي هي القسم الأعظم من الأرض ، حتى إذا ما وصل الإسلام إلى أهل البلاد التي يطول فيها النهار والليل عن المعتاد في البلاد المعتدلة ، يمكن لهم أن يقدروا للصلوات باجتهادهم وبالقياس على ما بينه النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذلك الصيام ما أوجب رمضان إلا على من شهد الشهر أى حضره ، والذين ليس لهم شهر مثله يسهل عليهم أن يقدروا له قدره ، وقد ذكر الفقهاء مسألة التقدير بعد ما عرفوا بعض البلاد التي يطول ليلها ويقصر نهارها ، والبلاد التي يطول نهارها ويقصر ليلها ، واختلفوا في التقدير على أى البلاد يكون ؟

ف قيل على البلاد المعتدلة التي وقع فيها التشريع ، كمكة والمدينة وقيل على أقرب بلاد معتدلة إليهم ، وكل منهم جائز ، فإنه اجتهدى لانص فيه .

وفي كتاب المحرر^(١) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية النرناطى في تفسير قوله تعالى : (ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ) قال : هذا : أمر يقتضى الوجوب وإلى غاية ، وإذا كان ما بعدها من جنس ما قبلها ، فهو داخل في حكمه كقولك : اشتريت الفدان إلى حاشيته . وإذا كان من غير جنسه ، كما تقول : اشتريت الفدان إلى الدار ، لم يدخل في المخلود ما بعد إلى .

ورأت عائشة رضى الله عنها أن قوله : (إلى الليل) نهي عن الوصال . ثم قال : والليل الذى يتم به الصيام مغيب قرص الشمس . وهذا الذى قالت به السيدة عائشة رضى الله عنها إنما يجرى على الغالب أى في البلاد المعتدلة ، وليس في الأحوال النادرة أو المحصورة في جهات القطبين وما قرب منها كما ظهر بعد عصر التشريع .

لما كان ذلك : وكان استقراء أقوال فقهاء هذه المذاهب على نحو ما سبق يشير إلى وجوب الصوم على المسلمين المقيمين في تلك البلاد التى يطول فيها النهار ويقصر الليل على الوجه المستول عنه ، وأن هؤلاء المسلمين بالخيار بين أمرين لا ثالث لهما :

أحدهما : أن يتخللوا من مواقيت البلاد المعتدلة التى نزل فيها التشريع الإسلامى (مكة والمدينة) ميالاً للصوم ، فيصومون قدر الساعات التى يصومها المسلمون في واحدة من هاتين المدينتين .

والأمر الآخر : أن يحسبوا وقت الصوم باعتبار زمنه في أقرب البلاد اعتدالاً إليهم ، وهى تلك التى تفترض فيها الأوقات ، ويتسع فيها كل من الليل والنهار لما فرضه الله من صلاة وصوم على الوجه الذى ينادى به التكليف ، وتتحقق حكمته دون مشقة أو إرهاق ، وقد يتعلم معرفة الحساب الدقيق لأقرب البلاد اعتدالاً إلى الترويج . ومن ثم أميل إلى دعوة المسلمين المقيمين في هذه البلاد إلى صوم عدد الساعات التى يصومها

(١) ج ١ ص ٥٢٧ ط - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

المسلمون في مكة أو المدينة ، على أن يبدأ الصوم من طلوع الفجر الصادق حسب موقعهم على الأرض ، دون نظر أو اعتداد بمقدار ساعات الليل أو النهار ، ودون توقف في الفطر على غروب الشمس أو اختفاء ضوءها بدخول الليل فصلاً . وذلك اتباعاً لما أخذ به الفقهاء في تقدير وقت الصلاة والصوم ، استنباطاً من حديث الدجال سالف الذكر ، وامتنالاً لأوامر الله ولإرشاده في القرآن الكريم رحمة بعباده ، فقد قال : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون)^(١) وقال تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها)^(٢) . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة .
(٢) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

من أحكام الزكاة وما يتعلق بها

المبادئ

(١١٤٠) دفع الزكاة

الموضوع

١ - يجوز دفع الزكاة بأنواعها إلى صندوق الخدمات الاجتماعية للعاملين المدنيين بالدولة .

٢ - على المزكى في هذه الحالة أن ينوى عند الدفع إلى الصندوق أنه يؤدي زكاة ماله أو فطره حتى تقع موقعها شرعاً .

٣ - على الصندوق ألا يعطى مما يدفع إليه من الزكاة إلا لمن يشملته قوله تعالى (والغارمين وفى سبيل الله) .

سئل :

طلبت وزارة الخارجية - مكتب السفير الأمين العام بكتابها رقم ٦٩/١٤٥ المؤرخ ١٩٧٩/١/٣١ المقيّد برقم ٥٢ لسنة ١٩٧٩ - المضمن أن القرار الوزارى رقم ٩٦٠ لسنة ١٩٧٤ الصادر بتنظيم الخدمات الاجتماعية للعاملين المدنيين بالدولة تنفيذاً للقانون ، قد نص على أن من أغراض هذا الصندوق « صرف إعانات مالية للمذكورين فى حالات الوفاة أو المرض الذى يستلزم علاجه نفقات تتجاوز إمكانيات العامل ، وكذلك صرف إعانات فى حالات الكوارث الأخرى وفى سواها من الحالات التى تستدعى ذلك . كما تحدت موارد الصندوق ومن بينها : مايقدر فى موازنة الوزارة من اعتمادات لهذا الغرض - وكذلك مايقدم إلى الصندوق من الهبات والتبرعات ، وأن البعض قد رغب فى أداء مايجب عليهم من الزكاة الشرعية سواء كانت زكاة مال أو زكاة فطر إلى هذا الصندوق . وقد انتهى كتاب الوزارة إلى طلب الإفادة

(*) انتهى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١٠٥ - م ٢٤٩ -
٨ ربيع الآخر ١٣٩٩ هـ - ٧ مارس ١٩٧٩ م .

عن حكم الشريعة الإسلامية في هذا الشأن . وهل يجوز أن تؤدي الزكاة للصندوق المذكور ويسقط بذلك القرض عن مؤديها ؟

أجاب :

نفيد بأن مصارف الزكاة أيًا كان نوعها مبنية في قوله تعالى : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) . الآية ٦٠ من سورة التوبة . ولما كان الثابت أن من أغراض صندوق الخدمات الاجتماعية للعاملين بالوزارة صرف إعانات مالية للمريض الذي يستلزم علاجه نفقات تجاوز إمكانياته ، وفي حالات الكوارث الأخرى وحالات الوفاة . وكان من المصارف المبنية في تلك الآية (الغارمين) أي المدينين (وفي سبيل الله) وتشمل جميع أوجه الخير جرياً على تفسير لبعض فقهاء المذهب الحنفي ، لما كان ذلك : يجوز دفع الزكاة بأنواعها إلى هذا الصندوق باعتباره وكيلاً عن المزكين الدافعين إليه في توزيع زكواتهم في مصارفها الشرعية وعلى المزكي في هذه الحالة أن ينوي عند الدفع إلى الصندوق أنه يؤدي زكاة ماله أو فطره حتى تقع موقعها شرعاً ، ويعتبر بها مؤدياً ما فرض عليه . وعلى الصندوق ألا يعطى مما يدفع إليه من الزكاة مدينياً بسبب شرب الخمر أو لعب القمار أو أي فعل محرم شرعاً ، وبالجملية يراعى في الصرف من حصيلة الزكاة المعنى السابق لإيضاحه في تفسير (والغارمين) وفي سبيل الله) فلا يعطى ورة المتوفى من العاملين إلا إذا تحقق فيهم المعنى السابق ، أو دخلوا في معنى الفقراء والمساكين ، أو ضاقت مواردهم عن الوفاء بضرورات حياة أمثالهم على الوجه المشروع . والله الموفق وهو سبحانه أعلم بالصواب .

الموضوع

(١١٤١) دفع الزكاة لمشروع إنشاء معهد أمراض الكبد

المبادئ

- ١ - الدعوة إلى التلاوى واطمئنة صريحة في السنة النبوية الشريفة .
- ٢ - عجز موارد كثير من الناس عن مواجهة نفقات العلاج المتخصص يوجب على المجتمع أن يتساند ويتكافل .
- ٣ - الزكاة مفروضة في أموال الأغنياء لتعود إلى الفقراء . ومصارفها محللة في قوله تعالى « إنما الصدقات » الآية
- ٤ - يجوز للمسلمين دفع جزء من زكاة أموالهم للمعونة في إقامة المعاهد العلمية التي تعين على الدراسة واستحداث الوسائل للعلاج ومكافحة الأمراض .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٢٢٨ سنة ١٩٨٠ المقدم من مجلس إدارة مشروع إنشاء معهد أمراض الكبد ، المطلوب به بيان ما إذا كان يجوز شرعاً دفع الزكاة أو جزء منها لهذا المشروع أم لا يجوز ؟ .

وبعد الاطلاع على الكتيب الذي حوى فكرة المشروع ، وتقدير تكاليف إنشائه وضرورته بسبب انتشار أمراض الكبد انتشاراً كبيراً في مصر وباقي الأقطار العربية ، وفي مراحل العمر المختلفة . وأن الجمعية القائمة على المشروع قد تم شهورها وتسجيلها في ١٩٧٩/١٢/٩ برقم ٢٦٨١ بالشئون الاجتماعية جنوب القاهرة . وأن المعهد سيلحق به مستشفى لعلاج القاندين بأجر في حدود

(*) الخلفى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١٠٥ - م ٢٨٢ - م ٢٥٢ -
٢ ذو الحجة ١٤٠٠ هـ - ١٢ أكتوبر ١٩٨٠ م .

نسبة معينة من المرضى ، وذلك كورود لتشغيل المعهد ومؤسساته بالإضافة إلى الموارد الأخرى الميينة بالكتيب .

أجابه :

إن فقهاء المسلمين قد استنبطوا من القرآن الكريم والسنة الشريفة أن لأحكام الشريعة الإسلامية مقاصد ضرورية كانت هي الغاية من تشريعاتها وقد أطلقوا عليها الضروريات الخمس هي : حفظ الدين ، وحفظ النفس ، وحفظ العقل ، وحفظ النسل ، وحفظ المال .

ومن أوضح الأدلة في القرآن على الأمر بحفظ النفس قول الله سبحانه^(١) (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) وقوله (ولا تقتلوا أنفسكم)^(٢) .

وفي السنة الشريفة الدعوة الواضحة الصريحة إلى التداوى . فقد روى أحمد عن أسامة بن شريك قال : جاء أعرابي . فقال : يا رسول الله ألا تتداوى ؟ قال : نعم . فإن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء ، علمه من علمه وجهله من جهله ، وفي لفظ قالت الأعراب يا رسول الله ألا تتداوى ؟ قال : نعم . عباد الله تداووا ، فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء أو دواء ، إلا داء واحداً . قالوا يا رسول الله وما هو . ؟ قال : الهرم . رواه ابن ماجه وأبو داود والترمذي ومصححه^(٣) وفي سنن ابن ماجه^(٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير) .

وقوة المؤمن في عقيدته وفي بدنه وفي كل شيء يحتاج إلى العزم والعزيمة والمبالدة .

(١) من الآية ١٦٥ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٩ من سورة النساء .

(٣) ٨ من منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأنهار زين نبيه وشرحه نيل الأوطار للشيخ محمد ص ٢٠٠ في باب الطب .

(٤) ج ١ ص ٤١ مع حاشية السندى .

ومن هذه النصوص - من القرآن والسنة - نرى أن الإسلام قد حث الناس على المحافظة على أنفسهم صحيحة قوية قادرة على أداء واجبات الدين والدنيا. وإذا كان التداوى من المرض مطلوباً ليشفى المريض ، ويصير عضواً نافعاً في مجتمعه الإسلامى والإنسانى .

وإذا كانت أمراض الحضارة قد انتشرت واستشرت ، تقوض بناء الإنسان بعد أن تسرى في دماائه وأوصاله .

وإذا كان العلم الذى علمه الله الإنسان ، قد وقف محارباً لهذه الأمراض والأوبئة فى صورة معاهد ومستشفيات متخصصة فى نوعيات من المرض فى بعض أعضاء الإنسان .

وإذا كان الكثيرون من الناس قد تعجز مواردهم عن مواجهة نفقات العلاج المتخصص .

إذا كان كل ذلك : وجب على المجتمع أن يتساند ويتكافل ، كما هو فرض الإسلام ، وكما تدعو إليه غريزة حب البقاء مع النقاء والتكافل والتعاون بين الناس فى درء المفاسد والأمراض يدعو إليه حديث الرسول صلى الله عليه وسلم^(١) (مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم كمثل الجسد إذا اشتكى عضو منه تداعى سائرُه بالحمى والمهر) .

وإذا كانت الزكاة قد فرضها الله فى أموال الأغنياء لتعود إلى الفقراء ، فإنه لم يترك أمر صرفها وتوزيعها دون تحديد ، وإنما بينا فى قوله تعالى : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم)^(٢) .

وها نحن نجد أن أول الأصناف المستحقين للزكاة بترتيب الله سبحانه الفقراء ، وتحديد معنى الفقر وإن تناقش فيه الفقهاء وتنوع أقوالهم ، كما تنوع رأى فى حد المطاء ، ولكننا هنا سنأخذ الفقير والمسكين .

(١) من حديث النضر بن بصرى رضى الله عنه عن طيبة .
(٢) الآية ٦٠ من سورة التوبة .

بمعنى صاحب الحاجة التي لا يد منها ولا يستطيع الحصول عليها . ومن ثم ينبغي أن تكون من الحاجات تيسر سبل العلاج إذا مرض الفقير أو المسكين ، هو أو أحد أفراد أسرته الذين تلزمهم نفقته ، ولا يترك المريض الفقير أو المسكين للمرض يفترسه ويقضى عليه ، لأن تركه على هذه الحال وإلى هذا المال ، قتل للنفس وإلقاء باليد إلى الهلكة ، وذلك حرم طبعاً وشرعاً بالآيات الكريمة ، وبالأحاديث الشريفة ، ومنها ما سبق التنويه عنه .

وإذا أمعنا النظر في باقي مصارف الصدقات نجد منها (وفي سبيل الله) . وقد تحدث المفسرون والفقهاء في بيان هذا الصنف ، واختلفت أقوالهم في مداه . والذي أستخلصه وأميل للإخذ به أن سبيل الله ينصرف — والله أعلم — إلى المصالح العامة التي عليها وبها قوام أمر الدين والدولة والتي لا ملك فيها لأحد ، ولا يختص بالانتفاع بها شخص محدد ، وإنما ينفع بها خلق الله ، فهي ملك لله سبحانه ، ومن ثم يدخل في نطاقها إعداد المعاهد والمستشفيات الصحية التي يلجأ إليها المرضى ، والإنفاق عليها ودوام تشغيلها وإمدادها بالجلود من الأدوات والأدوية وكل ما يسفر عنه العلم من وسائل .

وهذا المعنى هو مؤدى ما قال به الإمام^(١) الرازى في تفسيره من : أن ظاهر اللفظ في قوله تعالى : (وفي سبيل الله) لا يوجب القصر على كل الفزاة ، ثم قال : نقل القفال في تفسيره عن بعض الفقهاء أنهم أجازوا صرف الصدقات إلى جميع وجوه الخير من تكفين الموتى وبناء الحصون وعمارة المساجد . لأن قوله (وفي سبيل الله) عام في الكل ، وبهذا قال غير الرازى أيضاً^(٢) ولا مراة في أن هذه وجوه عامة لا تعتبر تكراراً للأصناف المحددة قبلاً في آية المصارف^(٣) .

(١) ج ٤ ص ٤٦٤ .
(٢) مجلس التوكيل للعالمى ج ٧ ص ٢١٨١ وتفسير القفال لرحمته رشا ج ٢٠ ص ٥٨٥ و ٥٨٧ .
(٣) الآية ٦٠ من سورة التوبة .

وإذ كان ذلك : وكان من أهداف إنشاء المعهد والمستشفى المستول
عليهما إيجاد مكان للدراسة نوع خطير من الأمراض وعلاجه بالمتابعة
العلمية ، ويمتد إلى علاج الفقراء الذين تعجز مواردهم عن تحمل نفقات
العلاج المتخصص ، أصبح إنشاءه ومستلزماته وتوابعه من المصالح العامة
التي تدخل في وجوه الخير التي ليست موجهة لفرد بذاته وإنما لعمل
عام ، بالإضافة إلى توافر صفة الفقر أو المسكنة فيمن ينتفعون بالعلاج
فيه بالمجان في الأهم الأغلب .

لما كان ذلك : يجوز للمسلمين الذين وجب في أموالهم حق للسائل
والمحروم ، أن يلفخوا جزءاً من زكاة هذه الأموال للمعاونة في إقامة المعاهد
العلمية التي تعين على الدرس واستحداث الوسائل والأدوية الناجمة
للعلاج ومكافحة الأمراض ، والإرشاد إلى طرق الوقاية منها ، لأن في سلامة
البدن قوة للمسلمين . والمؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف
وفي كل خير .

وهذا متى كانت غايته دفع شرور الأمراض عن المسلمين ولا سيما
الفقراء والمساكين منهم . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١١٤٢) زكاة الفطر لا تسقط إلا بالأداء

المبادئ

- ١ - زكاة الفطر تجب بطلوع فجر يوم عيد الفطر ، ويستحب إخراجها قبل صلاة العيد إغناء للفقراء والمساكين .
- ٢ - إن قدمت قبل يوم الفطر جاز ، وإن أخرت لم تسقط إلا بالأداء .
- ٣ - من تأخر في إخراجها لعذر لا يائمه إن شاء الله .

سئل :

بالطلب المقدم من السيد / أ . م . ع - المصري الذى يعمل بالسعودية .
والقييد برقم ٢٧٠ لسنة ١٩٧٨ المتضمن أن السائل صام شهر رمضان الماضى بالسعودية ، وذهب فى الأسبوع الأخير منه إلى مكة وقام بأداء العمرة - وأراد إخراج زكاة الفطر . فسأل أحد السعوديين عن كيفية إخراجها فقال له أخرجها ليلة العيد ، وقبل العيد بيوم ذهب السائل إلى الرياض لقضاء عطلة العيد مع صديق له مصرى سبقة بعام للمملكة السعودية ، وفى الساعة الثانية عشر مساء ليلة العيد علم السائل أن العيد سيكون صباح اليوم التالى فسأل صديقه المصرى أين يخرج الزكاة ؟ فقال له عند ذهابنا للصلاة العيد فى الخلاء متجدين كثيرين جالسين فى الطريق لأخذ الزكاة من الناس فتعطى منهم من نشاء . وفى الصباح ذهب للصلاة ولكنه فوجئ بعدم وجود أحد فى الطريق إطلاقاً ، ونتج عن هذا عدم إخراج الزكاة المقررة . وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فى هذا الموضوع . وهل يخرج الزكاة أم أنها أسقطت عنه ؟ وهل تجب كفارة عليه أم ماذا يصنع ؟

(هـ) الفتى : تنبلة الشيخ جسد الحق على جسد الحق - ص ١١٢ - م ٢١١ -
٢٤ جدى الأولى ١٣٦٦ هـ - ٢١ أبريل ١٩٧٦ م .

أجاب :

المقرر في فقه الحنفية أن زكاة الفطر تجب بطلوع فجر يوم العيد- (عيد الفطر) ويستحب للناس أن يخرجوا هذه الزكاة صباح يوم الفطر قبل صلاة العيد ، إغناء للفقراء والمساكين في يوم العيد عن السؤال ، فإن قلعوها قبل يوم الفطر جاز ، وإن أخروها عن يوم الفطر لم تسقط عنهم وكان واجباً عليهم إخراجها ، لأنها قرينة مالية تثبت باللمة فلا تسقط بعد الوجوب إلا بأداء كالزكاة ، وهذا باتفاق فقهاء المذاهب . وعلى هذا فيجب على السائل شرعاً أن يخرج زكاة الفطر الواجبة عليه ، لأنها صارت ديناً في ذمته . والظاهر من السؤال أن تأخيرها في دفعها لمستحقها كان بعذر فخرجوا ألا يأتى في ذلك . ومن هذا يعلم الجواب إذا كان الحال كما ورد بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

زكاة المال المدخر لمساعدة البنت عند زواجها متى بلغ النصاب

المبدأ

تجب الزكاة في المال المدخر لمساعدة البنت عند زواجها متى بلغ النصاب وتوفرت فيه الشروط الواجبة .

مثل :

بالطلبن المقيمين من السيد / م . ر . ل - المقيدين برقم ٣٧٠ سنة ١٩٧٨ ، ١٧ لسنة ١٩٧٩ المتضمنين أن السائل له بنت في سن الزواج - وأنه قد ادخر هذه البنت مبلغاً من المال ، وذلك بغرض مساعدتها في تجهيز وشراء آلات منزل الزوجية إذا ما تقدم لهذه البنت من يرغب في الزواج بها - وأن هذا المبلغ مودع باسمها في دفتر بريد - وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في هذا المال المدخر لهذا الغرض المعين - وهل تجب فيه الزكاة أيا كان مقداره ، أم لا تجب فيه الزكاة شرعاً ؟ وإذا وجبت فيه الزكاة فما حكم ما يودع أثناء العام نفسه ولم يحل عليه حول . وما هو المقدار الواجب فيه الزكاة شرعاً .

أجاب :

نصاب زكاة المال عشرون مثقالاً من الذهب وزنها الآن ٨٥ جراماً - ويشترط لوجوب الزكاة في هذا القدر وما فوقه أن يكون فاضلاً عن الحاجات الأصلية للملك كالنفقة والسكنى والزياد بالمعروف ، وحاجة من تجب نفقته عليه شرعاً ، وأن يحول عليه الحول ، وألا يكون المالك

(١) الفتاوى : مجلة الشيخ عبد الحق طي جلد الحق - س ١١٢ - م ٢١٩ -
١٢ - مايو ١٩٧٩ م

مدينياً بما يستغرق المال المدخر أو ينقصه عن هذا النصاب . ويختصب النصاب بالعملة المصرية وفق سعر الذهب في نهاية كل عام . ثم تختصب الزكاة على الحملة بواقع ربع العشر (٢,٥٪) ولا عبء شرعاً بالغرض المدخر من أجله المال ، مادامت قد توافرت فيه الشروط المشار إليها . وعلى هذا ففي واقعة السؤال : إذا بلغ المبلغ المستول عنه قيمة النصاب الواجب فيه الزكاة بالقدر والشروط المتوهم بها وفق سعر الذهب الخالص عيار ٢٣,٥ بالعملة المصرية - وجبت فيه الزكاة عن كل حول مضى دون اعتبار للغرض المدخر من أجله وهو تزويج البنت . ومثال للإيضاح ٨٥ جراماً في ٦٢٦ قرشاً سعر الجرام (وهذا السعر المنشور اليوم الأربعاء ٧٩/٥/٩ بجريدة الأهرام المصرية) يساوى ٥٣٢١٠ قرشاً - ويلاحظ عند احتساب النصاب وقيمة الزكاة المستحقة سعر يومه . فإذا بلغ المال المدخر هذا القدر أو جاوزه وجبت فيه الزكاة بمقدار ربع العشر ، وإذا نقص عن ذلك فلا زكاة فيه . والاعتبار دائماً لوزن النصاب ذهباً ٨٥ جراماً عيار ٢٣,٥ إذ قد يزيد السعر أو ينقص . والعبء بالسعر آخر كل عام منذ يوم الادخار الذي كمل فيه النصاب . ولا يشترط استمرار توافر النصاب طول العام ، بل هذا الشرط لازم في أول العام وآخره . ولا عبء للزيادة والتقصان في وسط العام . وبذلك فإن ما يودع متوفراً وسط العام يستحق عنه الزكاة إذا استمر إلى نهاية العام . وبهذا علم الجواب إذا كان الحال كما ورد بالسؤال والله أعلم .

الموضوع

(١١٤٤) دفع زكاة الأموال لبناء وعمارة المساجد

المبادئ

١ - فقهاء المذاهب الأربعة متفقون على أن المقصود بقوله تعالى (وفي سبيل الله) الجهاد والقتال . على اختلاف بينهم في ماهية الجهاد وأفراد المجاهدين وشروط الاستحقاق في هذا الباب .

٢ - نقل الفخر الرازي عن بعض الفقهاء أنهم أجازوا صرف الزكوات إلى جميع وجوه الخير .

٣ - إن كان المسجد الذي يراد إنشاؤه أو تعميره هو الوحيد في البلدة أو كان بها غيره ولكنه لا يتسع للمصلين من أهلها ويحتاجون إلى آخر جاز شرعاً صرف الزكاة في إنشائه أو تعميره .

٤ - إذا لم تكن البلدة في حاجة إلى المسجد على هذا الوجه . كان الصرف إلى غيره من الأصناف المبينة في الآية الكريمة أحق وأولى .

سئل :

بالطلب المقدم من السيد / ع . أ . ج - المقيد برقم ٣٢٩ سنة ١٩٧٩ قال : « هل يجوز دفع زكاة الأموال لبناء وعمارة المساجد أو المساجد فيها . وإذا كان جائزاً شرعاً فما هو الدليل من القرآن والسنة ؟ »

أجاب :

إن مصارف الزكاة بينها القرآن الكريم في قوله سبحانه : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب

(*) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٢ - م ٢٨٩ - ص ٢٠٤ - ١١ صفر ١٤٠٠ هـ - ٣٠ ديسمبر ١٩٧٩ م .

والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم (الآية ٦٠ من سورة التوبة . ومن بين جهات الصرف الواردة في هذه الآية قول الله سبحانه (وفي سبيل الله) ولقد اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على أن المقصود بها الجهاد والقتال على اختلاف بينهم في ماهية الجهاد وأفراد المجاهدين وشروط الاستحقاق في هذا الباب . ونقل القنبر الرازي في تفسيره لهذه الآية عن الثعالبي عن بعض الفقهاء أنهم أجازوا صرف الزكوات إلى جميع وجوه الخير من تكفين الموتى وبناء الحصون وعمارة المساجد . لعنوم قول الله سبحانه (وفي سبيل الله) كما نقل ابن قدامة في المغني مثل هذا القول ، ونسب إلى أنس بن مالك والحسن البصري أنهما قالوا : « ما أعطيت في الجسور والطرق فهي صدقة ماضية » وفي مذهب الإمامية الجعفرية مثل هذا القول أيضاً . ورجع بعض فقهاء الزيدية العموم في هذا الصنف (وفي سبيل الله) وعلى ذلك . فإنه إذا كان المسجد الذي يراد إنشاؤه أو تعميره هو الوحيد في البلدة ، أو كان بها غيره ولكن لا يتسع للمصلين من أهلها ، بل يحتاجون إلى مسجد آخر جاز شرعاً صرف الزكاة في إقامة المسجد أو عمارته ، ويكون الصرف على المسجد في هذه الحالة من المصارف المحددة في صنف (وفي سبيل الله) من آية (إنما الصدقات) من سورة التوبة . أما إذا لم تكن البلدة في حاجة إلى المسجد على هذا الوجه ، كان الصرف إلى غيره من الأصناف المبينة في الآية الكريمة أحق وأولى . وعلى السائل أن يتحرى الجهة الأولى بصرف زكاته إليها . وليضع في اعتباره أن إطعام الخائض وكسوة العارى وتفريج كرب المسلمين في المقام الأول . فقد بدأ الله سبحانه في هذه الآية بالفقراء والمساكين . وهذا يشير إلى أنهم أولى الأصناف الذين تصرف لهم الزكاة ويرشدنا إلى هذا قول الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث معاذ رضي الله عنه وغيره في شأن الزكاة (تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم) وبهذا يعلم جواب السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١١٤٥) الزكاة وعقود التأمين على الحياة

المبادئ

- ١- العلل بين الأولاد من واجب الآباء ، حتى لا يزرعوا الخلق والكرامية بين أولادهم .
- ٢- لا يحاسب ما يؤديه الشخص لوالديه أو أحدهما من مصاريف . من زكاة المال .
- ٣- له احتساب ما يؤديه للأخ أو الأخت من مصاريف من مال الزكاة إن لم تكن نفقتهما واجبة عليه .
- ٤- له احتساب ما يدفعه مساعدة للمحتاج من الزكاة .
- ٥- له احتساب تبرعه لبناء جامع من الزكاة إن كانت الجهة في حاجة إلى هذا المسجد . وذلك كله بشرط أن تكون نيته وقت الدفع احتساب المدفوع من زكاة المال في الأحوال التي أجاز فيها .
- ٦- صدقة الفطر وزكاتها تجب على رب الأسرة عن كل من يعوله ويقوم في معيشته - سواء كان من الصائمين أو المفطرين . ومن أجل هذا تسمى في عرف بعض الفقهاء زكاة الرعوس .
- ٧- عقود التأمين بوصفها السائد ذات القسط المحدد غير التعاوني من العقود الاحتمالية تحوى مغامرة ومخاطرة ومراهنه . فتكون فاسدة وتحرم شرعاً .

(*) المتن : مذيعة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٢ - م ٢٢٧ -
٨ ربيع الأول ١٤٠٠ هـ - ٢٦ يناير ١٩٨٠ م .

سئل :

بالطلب المقدم من السيد / م.م.م - الموظف النولى بيتنا لأم المتحلة
بمكتب داج هرشلد - المقيد برقم ٢٥٨ لسنة ١٩٧٩ المتضمن أن السائل
يطلب الإجابة على الأسئلة الآتية :

١- هل يجوز أن أعطى أولادى ما لدى من نقود كما أريد ، يعنى
واحداً أكثر من الآخر ، علماً بأن عندى ثلاث بنات متزوجات وولد
متزوج وعنده ابن صغير وثلاثة أولاد غير متزوجين فى الدراسة ؟

٢- أنا أقوم بتقديم مصاريف شهرية لوالدى ووالدى وأخى وأختى
هل هذه المصاريف تخصم من زكاة المال - وأيضاً إذا تبرعت لأعمال
خيرية مثل بناء جامع أو مساعدة محتاج ؟

٣- عندى أولاد يصومون رمضان وأولاد لا يصومون رمضان .
هل يجوز إخراج الزكاة على الذين لا يصومون رمضان ؟ .

٤- يخضع منى شهرياً من مرتبى مبلغ للتأمين على الحياة من مدة
١٣ سنة . فما حكم الشرع فى هذا ؟

أجاب :

عن السؤال الأول : ورد فى كتاب نيل الأقطار للإمام الشوكافى
ج ٦ ص ٦ ما نصه :

١ - عن النعمان بن بشير قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم
(اعدلوا بين أبنائكم . اعدلوا بين أبنائكم . اعدلوا بين أبنائكم) رواه أحمد
وأبو داود والنسائى .

٢ - وعن جابر قال (قالت امرأة بشير أنحل ابنى غلاما وأشهد
لى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال إن ابنة فلان سألتنى أن أنحل ابنها غلامى . فقال : له إخوة ؟ قال
نعم . قال فكلهم أعطيت مثل ما أعطيته ؟ قال : لا . قال : فليس يصلح
هذا وإننى لا أشهد إلا على حق) رواه أحمد ومسلم وأبو داود ورواه

أبو داود من حديث النعمان بن بشير وقال فيه (لا تشهدني على جور إن لبنيك عليك من الحق أن تعدل بينهم) .

وعلى ذلك يكون العدل بين الأولاد من واجب الآباء حتى لا يزرعوا الحقد والكراهية بين أولادهم . ومن أجل ذلك فقد امتنع رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشهادة على منحة أحد أصحابه لأحد أولاده بعد أن علم منه أنه لم يمنح باقي الأولاد مثلها . وقال صلى الله عليه وسلم في هذا (لا تشهدني على جور إن لبنيك عليك من الحق أن تعدل بينهم) .

عن السؤال الثاني : أجمع أهل العلم على أن الزكاة لا يجوز دفعها إلى الوالدين في الحال التي يجبر فيها الدافع إليهم على الإنفاق عليهم . لأنه إذا وجبت النفقة عليه يكون دفع الزكاة إليهم إغناء لهم عن النفقة فيعود النفع إليه ، فكأنه دفعها إلى نفسه ، فلم تجز كما لو قضى بها دينه ولأن مال الولد مال لوالديه . لحديث (أنت ومالك لأبيك) وكذلك لا يجوز دفع الزكاة للأولاد لأنهم جزء الأب . والدفع منه إليهم يكون كاللطف لنفسه . وأيضاً الزوجة لأن نفقتها واجبة عليه . وما يدفع للأخ أو الأخت يجوز أن يكون من الزكاة إذا كانت نفقتهما لا تلزم الدافع شرعاً إذ أن من وجبت نفقته على قريبه لم يجز دفع زكاته إليه عند أكثر العلماء . والتبرع لمساعدة المحتاج يجوز احتسابها من الزكاة إذا كانت النية وقت التبرع متعلقة لاحتسابها من الزكاة ، ولا تجزئ النية اللاحقة . والتبرع لبناء جامع يجوز احتسابه من الزكاة إذا كانت الجهة التي يبني فيها في حاجة إليه بمعنى أنه لا يوجد مسجد يتسع للمسلمين الموجودين فيها . أما إذا وجد المسجد الذي يتسع ، فلا يجوز وفقاً لما جربنا عليه في تفسير قوله تعالى : (وفي سبيل الله) على أن تقارن نية احتساب التبرع للمسجد من الزكاة وقت الدفع للجهة التي تقوم على بنائه بالمعنى مالف الذكر .

لما كان ذلك فإنه ليس للسائل أن يحتسب ما يؤديه لوالديه أو لأحدهما من مصاريف ، من زكاة ماله ، وله احتساب ما يؤديه لأخيه أو أخته إن لم تكن نفقتهما أو أحدهما واجبة عليه شرعاً في الحال ، وله احتساب

ما يدفعه مساعدة لاحتاج من الزكاة . وكذا احتساب تبرعه لبناء جامع من الزكاة ، إن كانت الجهة في حاجة إلى هذا المسجد . وذلك كله بشرط أن تكون نيته وقت الدفع فيما يجوز احتساب المدفوع من زكاة المال في الأحوال التي أجاز فيها هذا على ذلك الوجه .

عن السؤال الثالث : صدقة الفطر وزكاتها يجب على رب الأسرة عن كل من يعوله ويقم في معيشته ، سواء كان من الصائمين أو من المفطرين . ومن أجل هذا تسمى في عرف بعض الفقهاء زكاة الرعوس أي لأنها يجب عن كل إنسان يؤمنه رب الأسرة ويتولى أمره .

عن السؤال الرابع : إنه بتتبع قواعد الشريعة الإسلامية وأحكامها يثبت أنه لا يجب على أحد ضمان مال لغيره بالمثل أو بالقيمة ، إلا إذا كان قد استولى على هذا المال بغير حق ، أو أضاعه على صاحبه ، أو أفسد عليه الانتفاع به بطريق مباشر أو بالتسبب ، وأسباب الضمان المشروع في هذه الأوجه لا يتحقق في شركة التأمين على الحياة ذات القسط المحدد . وهي في الواقع شركة ضمان لسلامة الأنفس ، وهو ما لا يجوز الضمان فيه شرعاً ، ولأن في عقد التأمين على الحياة غرراً ، بمعنى أنه لا يمكن لأحد المتعاقدين أو كلاهما وقت العقد معرفة مدى ما يعطى أو يأخذ بمقتضى هذا العقد وانفرج والمخاطرة مبطللة للعقود في الإسلام لما كان ذلك : فإن عقود التأمين على الحياة بوضعها السائد — ذات القسط المحدد غير التعاوني : من العقود الاحتمالية تحوى مقامرة ومخاطرة ومراهنه وبهذا تكون من العقود الفاسدة بمعايير العقود في فقه الشريعة الإسلامية والعقد الفاسد يحرم شرعاً على المسلم التعامل بمقتضاه ، وكل كسب جاء عن طريق خيبي فهو حرام . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١١٤٦) الضريبة والزكاة

المبادئ

١- الزكاة تجب فيما فضل عن حاجة المسلم ومن يعوله متى بلغ هذا الفائض نصاباً ، وهو ما يساوى (٨٥) جواً من الذهب مع حوران الحول عليه ، وأن تكون ذمته بريئة من الديون الى للعباد .

٢- مقدار الزكاة من النقود ربع العشر ٢,٥ ٪ وتصرف للأصناف المينة في قوله تعالى (إنما الصدقات) الآية .

٣- الضرائب تقررها الدولة على أفراد الشعب لاستخدامها في خدمة أفراد المجتمع ، وهي حق لولى الأمر المسلم شرعاً .

٤- لا تدخل بين الزكاة والضرائب ، ولكل أساسه ودوره ومصارفه ، ولا يفنى أحدهما عن الآخر .

٥- يجوز احتساب الضرائب من رأس المال الذى تجب فيه الزكاة باعتبارها ديناً وجب في ذمة صاحب المال للدولة لا من القدر الخارج زكاة .

٦- الربا بقسميه . ربا النسبة و ربا الزيادة . محرم في الإسلام بنص القرآن والسنة وإجماع المسلمين .

٧- القرض أو الاستدانة من البنوك أو المؤسسة الى تملكها الدولة مقابل فائدة محددة مقدماً . قلت أو كثرت . تدخل هذه الفوائد المحددة في ربا الزيادة المحرم شرعاً .

(*) المتن : مفضلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٢ - م ٢٥٦ -
١٨ ربيع الأول ١٤٠٠ هـ - ٥ مارس ١٩٨٠ م .

٨- يجب على الشخص المصدق بمثل هذه الفوائد التي تعامل بها بنية رفع هذا الإثم .

٩- لا تعتبر هذه الصلقة من الزكاة المفروضة ، بل هي تطيب لمال بحيث حرمة الانتفاع به في حاجته الخاصة ، وله أن يخرجها على دفعات حسب استطاعته وظروفه .

١٠- للمسلم أن يخرج زكاة أمواله مقدماً وعلى أقساط ، بشرط النية المقارنة وقت إخراج كل مبلغ أنه من الزكاة .

١١- لا يلزم إعلام المدفوع إليه أن ما دفعه من الزكاة ، بل يكره لما فيه من إذلاله والإساءة إليه .

١٢- ما يدفعه الشخص لوادئته لا يحتسب من الزكاة شرعاً .

سئل :

بالطلب المقدم من السيد / م . ع . س - المقيّد برقم ١٨ لسنة ١٩٨٠ الذي يتلمس فيه بيان الحكم الشرعي فيما يلي :

١- إن السائل أثبت شقته التي يستأجرها ثم أجراها مفروشة، وأنه يدفع عنها ضرائب دفاع وأمن وغيره ما يعادل ١٩,٨٥٪ من قيمة كل الإيجار للشقة المفروشة إلى جانب ٢٥٪ من قيمة الإيجار الأصلي يدفعه للمالك بالإضافة إلى ضريبة الإيراد العام . فهل يمكن اعتبار هذه الضريبة من الزكاة ؟

٢- إنه مملك نصف بيت عبارة عن شقق ودكاكين وجراج، وكلها مؤجرة إيجاراً عادياً، ويحصل إيجارها وتخضع المصاريف ويوزع الصافي بنسبة نصيب كل من في البيت هو وإخوته . ويحصل الحكومة ضريبة عقارات ودفاع وأمن إلى جانب ضريبة الإيراد العام . فهل تعتبر هذه الضريبة من الزكاة ؟

٣- إن السائل حصل من مؤسسة التعاون الإسكاني التي تملكها الدولة ١٠٠٪ على قرض بفائدة ٣٪ على عشرين سنة . ودفعت أقساط الدين والفائدة لمدة ثلاث سنوات ، ثم سدد كل باقي الدين بفائدة ٣٪ فهل هذا ربا؟ وكيف يمكن الكفارة عنه .

٤ - إنه استدان من بنك مصر مبلغ ألفى جنيه بمائة ٨ ٪ وسدد الدين المذكور وفوائده في خلال ثلاث سنوات . وهذا البنك ملك للدولة . فهل يعتبر هذا ربا ؟ وكيف يمكن الكفارة عنه ؟ وهل يمكن الحج من صافي إيرادات هذا البيت ؟

٥ - إنه يخصص لبعض العائلات مبالغ شهرية يدفعها لهم ، لأنهم في ميسر الحاجة إليها ، كما يخرج في بعض المناسبات نقوداً ، ويقرر في نفسه أن ذلك من الزكاة المفروضة دون أن يعلن ذلك لمن يعطيه منها . فهل هي فعلاً من الزكاة ؟

أجاب :

عن السؤالين الأول والثاني : الزكاة فريضة وركن من أركان الإسلام الخمسة . تجب في مال المسلم متى بلغ النصاب المقرر شرعاً . وقد تكرر الأمر بها في القرآن الكريم غير مرة ، وجاءت السنة الشريفة مبينة لمقدارها في أنواع المال المختلفة . وهي باب عظيم من أبواب التكافل الاجتماعي تطهراً للأموال وتركية للنفوس . وإعانة للمحتاجين قال الله تعالى : (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها) من الآية ١٠٣ من سورة التوبة . وقال جل شأنه : (وفي أموالهم حق للسائل والمحروم) الآية ٢٠ من سورة الذاريات . وتصرف الزكاة للأصناف المبينة في قوله تعالى : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله) من الآية ٦٠ من سورة التوبة . ولقد حارب الخليفة الأول أبو بكر الصديق المرتدين حينما منعوا الزكاة وقال : والله لو منعوني عقال بعير كانوا يؤدونه لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه حتى يؤدونه ولولى الأمر في المسلمين جباية الزكاة وإخراجها في مصارفها المحددة في هذه الآية الكريمة .

أما الضرائب : فإن الدولة تقررها على أفراد الشعب لاستخدامها فيما تؤديه من مهام إدارية ودفاعية ولإنشاء المستشفيات وغيرها من المنشآت العامة

التي تقوم بها الدولة لخدمة أفراد المجتمع . وفرض الضرائب حتى لولى الأمر المسلم تجيزه أحكام الشريعة الإسلامية باعتبار أنه المنوط به القيام على مصالح الأمة التي تستلزم نفقات لا مورد لها إلا تلك الضرائب .

ومن هذا يظهر أنه لا تدخل بين الزكاة والضرائب وأن لكل أساسه ودوره ومصارفه ، فلا تغنى الزكاة عن الضرائب ولا الضرائب عن الزكاة ، لاسيما في هذا العصر الذي كثرت فيه مهام الدولة واتسعت مراقفها . ومن ثم يجوز احتساب الضرائب من رأس المال الذي يجب فيه الزكاة باعتبارها ديناً وجب في ذمة صاحب المال للدولة والزكاة لا تجب إلا إذا بلغ المال نصيباً محدداً . ومن شروط وجوبها براءة الذمة من ديون العباد ، وعلى هذا يجوز احتساب الضرائب من رأس المال الذي يجب فيه الزكاة لا من القدر الخارج زكاة .

وعن السؤالين الثالث والرابع : يقول الله سبحانه وتعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة) من الآية ١٣٠ من سورة آل عمران . ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم فيما رواه الإمام مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : (الذهب بالذهب وزناً مثلاً بمثل . والفضة بالفضة وزناً مثلاً بمثل . فمن زاد أو استزاد فهو ربا) وأجمع المسلمون على تحريم الربا . ومن هذا يظهر أن الربا يقسمه ، ربا النسيئة وربا الزيادة محرم في الإسلام بنص القرآن والسنة وإجماع المسلمين . ولما كان القرض أو الاستدانة من البنوك أو المؤسسة التي تملكها الدولة مقابل فائدة محددة مقدماً مثل ٣٪ أو ٨٪ هو قرض بفائدة . ومن ثم تدخل هذه الفوائد المحددة في ربا الزيادة المحرم شرعاً بمقتضى تلك النصوص الشرعية لما كان ذلك : يكون اقتراض السائل من مؤسسة التعاون الإسكاني ومن بنك ناصر بالفائدة المذكورة داخلاً في نطاق ربا الزيادة المحرم شرعاً . وإذ كان ذلك : وكان الظاهر من السؤال أن الاقتراض كان بفائدة اعتبرت من باب الربا شرعاً . فإن على السائل أن يتصدق بمثل هذه الفوائد التي تعامل بها بنية رفع هذا الإثم والتوبة إلى الله والتندم على الوقوع في هذا الإثم الكبير . يقول الله تعالى : (فإن تبتم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون

ولا تظلمون) من الآية رقم ٢٧٩ من سورة البقرة . ولا تعتبر هذه الصدقة من الزكاة المفروضة ، بل هي تطهير لمال خيبت انتفع به في حاجته الخاصة . وله أن يخرجها على دفعات حسب استطاعته وظروفه . وعن السؤال الخامس : أن للمسلم أن يخرج زكاة أمواله مقدماً وعلى أقساط بشرط النية المقارنة وقت إخراج كل مبلغ أنه من الزكاة ، ولا يلزمه إعلام المدفوع إليه أن مادفعه من الزكاة ، بل إن هذا مكروه لما فيه من إذلاله والإساءة إليه . وما يدفعه السائل لوالدته لا يحتسب من الزكاة شرعاً هذا : والزكاة إنما تجب فيما فضل عن حاجة المسلم ومن يعوله متى بلغ هذا الفائض نصاباً ، وهو ما يساوى قيمة (٥٨) جراماً من الذهب ، ويكون قد مضى عليه حول كامل ، وأن تكون ذمته بريئة من الديون التي للعباد ، ومقدار الزكاة من النقود ربع العشر (٢,٥٪) وما يذكر يعلم الجواب عما ورد بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

زكاة المال (١١٤٧)

المبادئ

- ١- زكاة المال ركن من أركان الإسلام ، وفرض عين على كل من توافرت فيه شروط الزكاة .
- ٢- أجمع المسلمون على فرضية الزكاة ، وأنها تجب في كل أنواع الأموال بشروط ومقادير محددة لكل نوع .
- ٣- انصباب الشرعى للمال النقدي الذي تجب فيه الزكاة بعد استيفاء باقي الشروط هو ما تقابل قيمته بالنقود الحالية قيمة (٨٥) جراماً من الذهب عيار ٢١ - والواجب فيه ربع العشر ٢,٥ ٪ متى تحققت سائر الشروط .
- ٤- تؤدى الزكاة في مصارفها الثمانية الى حدودها الله تعالى في آية (إنما الصدقات) الخ .

سئل :

بالطلب المقدم من السيد / ن . ح . ع - المصرى الجنسية المقيم بالعراق والمقيم برقم ٥٢ لسنة ١٩٨٠ المتضمن أن السائل يعمل بالعراق ، وأن لديه مبلغاً من النقود يريد أن يخرج زكاته ، ويود أن يعرف المقدار الواجب عليه زكاة لماله المتوفر لديه ؟

أجاب :

زكاة المال ركن من أركان الإسلام ، وفرض عين على كل من توافرت فيه شروط الزكاة . ودليل فرضيتها ثابت بالكتاب والسنة والإجماع .

(*) الفتى : فضيلة الشيخ جواد الحق طي جواد الحق - م ١١٥ - م ١٤ -
٢٩ جمادى الاولى ١٤٠٠ هـ - ١٥ فبراير ١٩٨٠ م .

من هذا قوله تعالى : (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين) الآية ٤٣ من سورة البقرة . وقوله تعالى : « وفي أموالهم حق للسائل والمحروم » الآية ١٩ من سورة الذاريات . وما رواه ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذاً إلى اليمن كان مما أوصاه بإبلاغه للناس (إن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم . تؤخذ من أغنيائهم وترد إلى فقرائهم) متفق عليه . واللفظ للبخارى .

وقد أجمع المسلمون على فرضية الزكاة وأنها تجب في كل أنواع الأموال بشروط ومقادير محددة لكل نوع . وأهم شروط وجوب الزكاة في الأموال النقدية أن يبلغ المال النصاب الشرعي ، وأن تكون ذمة مالكة خالية من الدين ، وأن يكون فائضاً عن حاجته المعيشية وحاجة من يعوله . وأن تمضي عليه سنة . والنصاب الشرعي — أي الحد الأدنى للمال النقدي الذي تجب فيه الزكاة بعد استيفاء باقي الشروط — هو ما يقابل قيمته بالنقد الحالية قيمة (٨٥) جراماً من الذهب عيار (٧١) . فإذا ملك المسلم هذا النصاب أو أكثر منه وجبت فيه الزكاة بمقدار ربع العشر أي ٢,٥٪ .

وفي واقعة السؤال يكون الواجب على السائل إذا ما توافر لديه هذا النصاب وتحققت سائر الشروط . أن يخرج زكاة ماله بمقدار ٢,٥٪ أي ربع العشر فقط . وأن يؤدي الزكاة في مصارفها الثمانية التي حددها الله تعالى في قوله : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل) من الآية ٦٠ من سورة التوبة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

زكاة مال المجنون (١١٤٨)

المبادئ

- ١ - الزكاة ركن من أركان الإسلام ، وفرض عين على كل من توافرت في أمواله شروطها .
 - ٢ - الحد الأدنى للمال التقدي الذي يجب فيه الزكاة ، هو ما تقابل قيمته بالنقود الحالية قيمة ٨٥ جراماً من الذهب عيار ٢١ مع مراعاة سعر الذهب وقت وجوب الزكاة وحتى الوفاة لا السعر الحالي .
 - ٣ - اختلف الفقهاء في وجوب الزكاة في مال المجنون : فقال الأئمة مالك والشافعي وأحمد إنها يجب وعلى الولي إخراجها . وقال الإمام أبو حنيفة إنها لا يجب في ماله ولا يطالب الولي بإخراجها .
 - ٤ - يجب على ولي المجنون عليه إخراج زكاة أمواله المودعة في البنك متى توافرت شروطها من صافي المال مجرداً عن الفوائد لدخولها في ربا الزيادة المحرم شرعاً ، وعلى الورثة التخلص منها بالتبرع بها لجهات البر .
 - ٥ - طريقة توزيع الزكاة هي ما بينته الآية الكريمة (إنما الصدقات للفقراء) الخ ولا يتحتم استرقاق جميع هذه الأصناف عند توزيع الزكاة .
- سئل :

بالطلب المقدم من السيد / ف . م . أ المقيد برقم ١٤٠ سنة ١٩٨١ المتضمن أن رجلاً كان معجوراً عليه لمرض عقل ، وكان له مبلغ من المال ، وقد أودع هذا المبلغ أحد البنوك باسمه ، حتى وصل هذا

(*) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٥ - م ١٤٠ - م ٢٧٦ -
٢٦ رمضان ١٤٠١ هـ - ٢٧ يولية ١٩٨١ م

المبلغ - مضافاً إليه أرباحه السنوية - إلى مبلغ ٣,٥٠٠ ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه . ونظراً لأن القيم لا يمكنه صرف أى مبلغ من البنك إلا بإذن المحكمة المختصة فلم يؤد زكاة هذا المال . وقد توفى المخرجور عليه في يناير سنة ١٩٧٩ .

ويسأل الطالب :

أولاً : ما حكم الشرع في موضوع الزكاة ، هل تدفع من يوم وضع المبلغ في البنك ، أم من يوم آل المبلغ إلى الورثة بعد وفاة المخرجور عليه ؟
ثانياً : ما هي طريقة توزيع الزكاة ؟

ثالثاً : هل يمكن توزيع جزء من زكاة هذا المال على الفقراء والمحتاجين من أقارب المتوفى ؟

أجاب :

الزكاة ركن من أركان الإسلام ، وفرض عين على كل من توافرت في أمواله شروط الزكاة . ودليل فرضيتها ثابت بالكتاب والسنة والإجماع . من هذا قوله تعالى (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين) الآية ٤٣ سورة البقرة . وما رواه ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذاً إلى اليمن كان مما أوصاه بإبلاغه للناس (إن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم ، تؤخذ من أغنيائهم وترد إلى فقرائهم) . متفق عليه واللفظ للبخارى .

وقد أجمع المسلمون على فريضة الزكاة ، وأنها تجب في كل أنواع المال بشروط ومقادير محددة لكل نوع . وأهمها أن يبلغ المال النصاب الشرعى ، وأن تكون ذمة مالكة خالية من الدين ، وأن يكون فائضاً عن حاجته المعيشية وحاجة من يعوله ، وأن تمضى عليه سنة ، والنصاب الشرعى - أى الحد الأدنى للمال التقدى الذى تجب فيه الزكاة بعد استيفاء باقى الشروط - هو ما تقابل قيمته بالنقود الحالية قيمة (٨٥) جراماً من الذهب عيار (٢١) ويلزم مراعاة سعر الذهب وقت وجوب الزكاة وحين الوفاة لا السعر الحالى . فإذا ملك المسلم هذا النصاب أو أكثر منه وجبت فيه الزكاة بمقدار ربع العشر أى

٢,٥ ٪ هذا : وقد تحدث الفقهاء في شروط وجوب الزكاة وقالوا إن منها العقل ، واختلفوا في وجوبها في مال المحنون. فقال الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد بن حنبل . إنها تجب في ماله ، ويجب على الولي إخراجها من ماله — ويرى الإمام أبو حنيفة أنها لا تجب في ماله ولا يطالب الولي بإخراجها .
ونميل إلى الأخذ برأى الأئمة الثلاثة القائلين بإخراج الزكاة من المال لقوة أدلتهم .

وفي واقعة السؤال . إذا ما تحققت شروط زكاة المال وتوافر النصاب الشرعي في المبلغ المذكور وقت إيداعه البنك وتام الحول عليه ، يجب على ولي هذا المحجور أن يخرج عنه زكاة رأس المال المودع مجرداً عن الأرباح لأن الفوائد المحددة بسعر معين والتي يعطيها البنك مقابل الإيداع تعتبر من قبيل القرض بفائدة ، ومن ثم تلحق هذه الفوائد في ربا الزيادة المحرم شرعاً بمقتضى الكتاب والسنة والإجماع وتصرف جملة هذه الفوائد إلى الفقراء والمساكين .

أما عن طريقة توزيع الزكاة فقد بينتها الآية الكريمة في قوله تعالى في سورة التوبة (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله) من الآية ٦٠ — وإذا كان لهذا المحجور عليه المتوفى أقارب فقراء محتاجون جاز إعطاؤهم من زكاة هذا المال . بل هو الأفضل ، ولا يتحتم استغراق جميع هذه الأصناف عند توزيع الزكاة وإنما يقدم المحتاج ، والأولى مراعاة الترتيب الوارد في الآية . هذا : والقيم هو المستول أمام الله سبحانه عن زكاة أموال محجوره إذا استحققت عليها الزكاة ، وعليه أن يعرض الأمر على المحكمة المختصة للإذن بإخراج ما وجب من الزكاة قبل تقسيم التركة على الورثة . والله سبحانه وتعالى أعلم . . .

الموضوع

(١١٤٩) إعطاء الأرض الزراعية للاخ للانتفاع بها دون مقال صدقة

المبادئ

- ١- الأرض التي تركها مالكيها لأخيه لزراعتها يعتبر إيرادها صدقة تطوعية ، ولا تحتسب من الزكاة إذا وجبت عليه زكاة أموال أخرى .
- ٢- له أن يحسب إيجارها وعند سداد أخيه لهذا الإيجار يعطيه إياه نواياً الزكاة إذا وجبت عليه .
- ٣- لا زكاة على البيوت والمنازل المخصصة للسكنى . فإن استغل المالك جزءاً منها زائداً عن حاجته وجبت فيه الزكاة بشروطها .
- ٤- نصاب النقد الذي تجب فيه الزكاة هو ما يقابل ٨٥ جراماً من الذهب .
- ٥- البنك الذي يستثمر أمواله في مضاربات عالمية ، ثم يقسم الربح دون نسبة محددة مقدماً يختلف من وقت لآخر . يكون هذا العائد من تعامل مباح .

سئل :

بالطلب المقدم من السيد الدكتور / م . خ المقيد برقم ٣٠٦ سنة ١٩٨١ م وقد جاء به :

أولاً : (أ) إنه ورث قطعة أرض زراعية عن والده حوالي ثلاثين قيراطاً وأنه في سعة من العيش ، وقد ترك هذه القرايط لأخيه الأكبر الذي يعمل بالزراعة ، وعنده أطفال كثيرون ليستغلها لنفسه منذ وفاة

(*) الفتى : مفصلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - ص ١١٥ - م ١٨٨ - ٩ صفر ١٤٠٢ هـ - ٢ ديسمبر ١٩٨١ م .

واللهما ولم يحاسبه على إيرادها . ثم قال السائل : فهل يجوز احتساب هذا زكاة غنى وعن أولادى علماً بأنى لا أملك سوى مرتبى ؟

(ب) إنه بنى بيتاً لم يحصل منه على إيراد بعد ، فإذا دخل منه إيراد فما هو الموقف بالنسبة للزكاة ؟

ثانياً : إن هناك بنكاً تجارياً سعودياً يعمل بالفائدة القصيرة للدولار أى أن الشخص يودع فيه أى مبلغ وبعد يومين يدخل فى حساب الأرباح ويمكن للشخص المودع معرفة الأرباح فى أى يوم ، وأن هذا البنك يدخل هذه الأموال فى مضاربات عالمية ، ثم يحصل على جزء من الربح ويوزع الباقي على العملاء . مع العلم بأن هذه المبالغ لا يعرف بالضبط فيما تستثمر وأنه لا توجد نسبة محددة مقدماً للربح وإنما تختلف من يوم إلى آخر . فهل هذا حلال ؟

أجاب :

إن الزكاة بوجه عام من فروض الإسلام وأساسه . فى القرآن الكريم قول الله سبحانه (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها) من الآية ١٠٣ سورة التوبة وقوله تعالى (وآتوا حقّه يوم حصّاه) من الآية ١٤١ سورة الأنعام . وفى الحديث الذى أخرجه الشيخان عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم سئل عن الإسلام فقال (الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة المكتوبة، وتؤتى الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان) الحديث وكل نوع من الأموال حدد له رسول الله صلى الله عليه وسلم نصيباً أى قدرأ معيناً لا يجب الزكاة إلا إذا بلغه وما فوقه — فإذا نقص المال عن النصاب فلا زكاة — مع شروط أخرى فى كل نوع من الأموال . وبعد هذا فإنه :

عن السؤال الأول : (١) إن زكاة الزرع على مالك ما يخرج من الأرض ملكاً تاماً وقصد بزراعته استغلالها عادة ، على خلاف بين الفقهاء فيما يجب فيه الزكاة من المزروعات . وجمهور الفقهاء يشترطون النصاب فى زكاة الزرع عملاً بحديث أبى سعيد الخدرى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال (ليس فيما دون خمسة أوسق تمر ولا حب صدقة) أخرجه مسلم وغيره . وقد نقل ابن المنذر

وغيره الإجماع على أن الوسق ستون صاعاً . كما جاء في المجموع للنووي ج ٥ ص ٤٤٧ أى أن النصاب ثلاثمائة صاع ، وهى تساوى بالكيل المصرى خمسين كيلة . لما كان ذلك لم يكن على السائل زكاة الزرع لأنه لا يزرع وإنما أخوه هو الزارع . فإذا كان قد ترك الأرض التى ورثها لأخيه متبرعاً . فليرادها صدقة تطوعية ولا تحتسب من الزكاة إذا وجبت عليه زكاة أموال أخرى غير الزراعة . على أن له أن يحسب إيجارها ، وعند سداد أخيه لهذا الإيجار يعطيه إياه ناوياً الزكاة إذا وجبت عليه ، لأن النية يجب أن تقارن بإخراج الزكاة (ب) إن البيوت والمنازل التى خصصها المسلم لسكنائه ، وسكنى أسرته لازكاة عليها بشرط أن تكون فى حلود سكنى أمثاله . فإذا ما استغل جزءاً منها بالإيجار للغير . فإن كان ليس فى حاجة إلى هذا الإيجار للاتفاق منه على نفسه وأسرته كان مالا مدخراً تسرى عليه شروط نصاب الأموال السائلة المدخرة وهى فى الجملة : بلوغه النصاب وحولان الحول عليه بمعنى توافر النصاب فى أول الحول وفى آخره ، وزيادته عن حاجته وحاجة من يعولهم ، وخلو ذمة مالكة من الدين . فإذا توافرت هذه الشروط وغيرها مما نص عليه الفقهاء وجبت الزكاة فى إيراد هذا العقار منفرداً أو يضمه إلى مدخرات أخرى توافرت فيها شروط وجوب الزكاة ، ونصاب النقد الذى تجب فيه الزكاة هو مقابل ٨٥ جراماً ذهباً - بمعنى أن ينقص النقود المدخرة - فإذا بلغت قيمة هذا الوزن من الذهب كان النصاب متوفراً وإلا لم يتحقق أهم شرط وهو النصاب فلا تجب الزكاة .

عن السؤال الثانى : يقول الله تعالى فى كتابه الكريم (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة) من الآية ١٣٠ سورة آل عمران ، وروى الإمام مسلم من حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الذهب بالذهب ووزناً مثلاً بمثل ، والفضة بالفضة ووزناً بوزن مثلاً بمثل فمن زاد أو استزاد فهو ربا) وأجمع المسلمون على تحريم الربا بقسميه ربا التسيئة وربا الزيادة . ومن ثم يكون الربا بإطلاق محرماً بنص القرآن والسنة وإجماع المسلمين . هذا والاستبصار الجائر

في الشريعة هو ما كان من غير تحديد فائدة مقدماً . بل يكون خاضعاً لواقع
الربح والخسارة . كما هو حكم عقد المضاربة الشرعية وكما بينه الرسول
صلى الله عليه وسلم في أحكام المزارعة والمساواة . وعلى مقتضى هذا يكون
إيداع الأموال في البنوك بفائدة محددة قدرها وزمناً مقدماً من باب القرض
بفائدة ويدخل في ربا الزيادة المحرم شرعاً . ولما كان الظاهر من واقعة السؤال
أن البنك المشار إليه يستثمر الأموال المودعة لديه في مضاربات عالمية، ثم يقسم
الربح العائد مع العملاء بدون نسبة محددة مقدماً بل يختلف من وقت لآخر
يكون هذا العائد من تعامل مباح لانتفاء التحديد لقدر الربح وزمته مقدماً
بشرط أن تكون تلك المضاربات من المعاملات المباحة شرعاً . هذا: وإذا كان
السائل يشك في أن هذه الأموال تستثمر في محرم فعليه أن يتجنب مثل هذا
البنك حتى تطمئن نفسه إلى دخول حلال من كسب حلال من استثمار حلال .
امتنالاً للحديث الشريف (دع ما يريبك إلى ما لا يريبك) والله سبحانه وتعالى
أعلم ...



الموضوع

(١١٥٠) بيان بنك ناصر في الزكاة ورأى دار الافتاء فيه

المبادئ

- ١- الأصل في النصاب النقدي لزكاة هو الذهب والفضة ، ومقدار الواجب إخراجه هو ربع العشر .
- ٢- نصاب الذهب عشرون مثقالاً ، ونصاب الفضة مائتا درهم .
- ٣- الدينار أو المثقال الشرعى وزنه ٤,٢٥ جراماً ، والنصاب منه وزنه ٨٥ جراماً .
- ٤- الدرهم الشرعى وزنه ٢,٩٧٥ جراماً ، والنصاب منه وزنه ٥٩٥ جراماً .
- ٥- تحسب قيمة النصاب بالعملة الورقية بضرب عدد الجرامات في سعر السوق لكل جرام مع مراعاة أن يكون التقدير في يوم اكتمال النصاب مستوفياً شرطه .
- ٦- حولان الحول شرط في وجوب الزكاة .
- ٧- كمال النصاب معتبر في جميع الحول عند الأئمة الثلاثة . ويرى الحنفية أن المحتر هو أول الحول وآخره ، فلو نقص النصاب في أثناء الحول ثم كمل في آخره نجب الزكاة .
- ٨- ما حرم على النساء استعماله من الذهب والفضة نجب فيه الزكاة متى تحققت شروطها .

(*) المبنى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - ص ١١٧ - م ٢ - ١٨ سفر ١٤٠٢ هـ - ١٤ ديسمبر ١٩٨١ م .

٩ - اتخاذ الرجل حلياً من الذهب أو الفضة فيما عدا الخاتم من الفضة
يجب فيه الزكاة متى بلغت قيمته نصاباً ولو كان استعماله محرماً شرعاً .

١٠ - ما أبيح للرجال استعماله من الذهب والفضة لا زكاة فيه
كقبض السيف والسن - وما أبيح للنساء التحلي به من الجواهر وغيرها
لا زكاة فيه ما لم تتخذ كنزاً أو للادخار .

١١ - من يرى من الأئمة إعفاء حلى النساء من الزكاة لم يحدد لذلك
حدوداً معينة أو نصاباً معيناً لذلك .

١٢ - أسهم الشركات الصناعية لا زكاة فيها، ولكن يضم الربح الناتج
عنها إلى أموال المساهمين ويزكى معها زكاة المال متى تحققت شرائط
الوجوب .

١٣ - أسهم الشركات التجارية أو المزدوجة يجب فيها الزكاة متى
تحققت شروطها وتقدر قيمتها الحالية عند إخراج زكاتها لا قيمتها الاسمية .

١٤ - يضم رأس المال إلى الأرباح والمدخرات والديون الفورية
المأمول سدادهما وقيمة البضائع المخزنة في وقتها، وتؤخذ الزكاة على مجموع
ذلك بواقع ربع العشر .

١٥ - يخصم الديون والنفقات من ناتج الأرض الزراعية ، وما بقي
يجب زكاته بواقع العشر متى بلغ نصاباً .

١٦ - الخراج (الضريبة العقارية على الأرض) يخصم من الناتج
وما بقي يجب زكاته .

١٧ - زكاة الزرع في الأرض المؤجرة على المستأجر بعد خصم أجرها

١٨ - لا زكاة في قيمة العقارات المبنية ذات الإيراد ، ولكن يجب
الزكاة في إيرادها الصافي بعد الصيانة والضرائب، وذلك بعد ضمه إلى باقي
أوعية الممول إن كانت له أموال أخرى ويخرج عن الجميع ربع العشر .

١٩ - زكاة الماشية في السوائم منها لا المعلوفة ولا يعتد بالصغار منها
وحلها في النصاب إلا إذا كان معها كبار متى بلغت نصاباً .

٢٠- لا تنقل الزكاة من بلد إلى آخر إلا إذا لم يوجد في بلدها مستحق لها من الأصناف الثمانية .

٢١- لولى الأمر في فقه الإمام مالك نقل الزكاة من مكان إلى آخر إذا رأى أن في ذلك مصلحة للمسلمين ، وذلك بعد أخذ رأى أهل الشورى في ذلك .

سئل :

بكتاب مجلة منبر الإسلام المقيد برقم ٢٤٧ سنة ١٩٨١ وقد جاء معه ملاحظات باسم : عالم المدينة المنورة على موجز في التطبيق المعاصر لزكاة المال الصادر عن الإدارة العامة للزكاة ببنك ناصر الاجتماعي . وقد جاء في هذا الموجز ما يلى :

أولاً :

زكاة النقود الورقية أو المعدنية والذهب والفضة :

تجب فيها الزكاة بمقدار (٢,٥ ٪) إذا حال عليها الحول ، وبلغت في أول العام ما قيمته عشرون ديناراً (الدينار الشرعى يقلر وزنه بـ ٤,٤٦) جراماً من الذهب ، ولتقدير ما يساويه الدينار الشرعى من أى عملة نضرب ٤,٤٦ في القيمة السوقية للجرام من الذهب الخالص من تلك العملة ، ولذا يختلف النصاب من مكان لآخر ، ومن عملة لأخرى حسب القيمة السوقية للعملة المتداولة .

ثانياً :

نصاب الزكاة :

ويقدر هذا النصاب بضرب ٤,٤٦ جراماً في ٢٠ ديناراً في سعر السوق للجرام من الذهب . وتقضان النصاب في خلال العام لا يضر إن كل في طريقه ، ويستوى كون النقود في يد مالكةا ، أو في خزائنه ، أو مودعة باسمه في البنوك ، أو في صناديق التوفير .

ثالثاً :

زكاة الخل :

لا زكاة لخل المعدة للاستعمال والزينة واللباس ، وذلك لعدم تحقق النماء أو نيته بشرط ألا تزيد قيمته على ألف جنيه ، وفي نسخة أخرى من هذا الموجز ، بشرط ألا تزيد قيمته عن خمسة جنيه .

والخل من الذهب والفضة تعد من عروض التجارة التي تجب في قيمتها الزكاة بالنسبة لمن يتجر فيها .

رابعاً :

زكاة الأوراق المالية :

الأسهم والسندات وشهادات الاستثمار التي يفتتها مالكيها لغرد الحصول على دخل منها ، تجب فيها الزكاة بمقدار ١٠ ٪ من قيمة الكوبون فقط .

وتجب الزكاة في الأسهم والسندات التي يبتنى بها مالكيها التعامل في سوق الأوراق المالية بالبيع والشراء بنسبة ٢,٥ ٪ من قيمتها السوقية . وإذا ظهر كسبها في يد مالكيها ، فتجب زكاته بنسبة ١٠ ٪ من قيمة الكوبون .

خامساً :

زكاة التجارة والصناعة بمفهوم عالمنا المعاصر :

تجب الزكاة في عروض التجارة ، وهي العروض المعدة لبيع ، وبلغت اشخاصة : الأصول المتداولة : متى بلغت نصيباً وحال عليها الحول . ولا تجب الزكاة في قيمة الأصول الثابتة كالأرض والمباني والآلات والمعدات والأثاث ووسائل النقل والآلات .

والديون المرجوة حكمها حكم عروض التجارة .

والديون غير المرجوة ، أو المشكوك فيها لا تركى حتى قبض ، فإذا قبضت زكيت زكاة عن الماضي .

وتقوم عروض التجارة بسعر البيع الحاضر في نهاية العام ، وتجبر قيمتها في البلد الذي فيه المال وتضم بعض العروض إلى بعض وإن اختلفت أجناسها .

وتضم عروض التجارة وديون التجارة المرجوة إلى الأموال النقدية لتحديد جملة الأصول المتداولة ، أو المال العامل ، ويخصم منها ديون التجارة التي على الممول (كالدائنين والموردين وأوراق الدفع) . لتحديد صافي الأصول المتداولة ، أو صافي المال العامل الذي ينحصر للزكاة في تمام الحول .

سادساً :

زكاة الزروع والثمار :

تجب الزكاة في كل ما تخرجه الأرض ، ويستثبته الإنسان من المحاصيل الزراعية المختلفة متى بلغت نصاباً .

وتجب زكاة الزروع والثمار بسعر ١٠ ٪ من الناتج الصافي بعد خصم جميع النفقات ، والتكاليف المختلفة من الناتج المجمل .

وتخصم الأموال الأميرية من الناتج المجمل قبل احتساب الزكاة .
ومن استأجر أرضاً فزرعها يوزع عبء الزكاة بينه وبين المالك فيؤدي المستأجر زكاة الزرع بعد خصم قيمة الإيجار . ويؤدي المالك زكاة الزرع عن قيمة الإيجار ، وبذلك لا يضيع شيء من زكاة الزروع والثمار . ويجوز الأداء التقديري لزكاة الزروع والثمار .

سابعاً :

زكاة العقارات المبنية ذات الإيراد :

لا تجب الزكاة في النور والمباني المعدة للسكن الخاص .
العقارات المبنية ذات الإيراد يرضى بها مالكيها الاستثمار ، يحقق فيها السبب الذي تجب من أجله الزكاة في المال وهو الثناء ، لذلك

يتمن إخضاعها لزكاة المال ، وإذا كانت الزكاة لم تؤخذ عن النور في صدر الإسلام ، فلذلك لأن هذه النور كانت مخصصة للسكنى ، أما الآن فإن تعتبر الأموال ابتغاء نفعها في قطاع التشييد والإسكان للغير أصبح من أهم أنواع الاستثمارات المنجزة .

وتؤدى زكاة العقارات المبنية بسعر ١٠ ٪ من صافي الإيراد قياساً على زكاة الزروع والثمار ، فكلاهما إيراد من أموال عقارية .

ثامناً :

زكاة الماشية :

تجب الزكاة في الإبل والبقر والغنم المعدة للتربية والنسل والتماء بشرط حولان الحول - الذى يكتمل فيه النسل - على النصاب ، وهو خمس من الإبل ، أو ثلاثون من البقر ، أو أربعون من الغنم ، وإن كانت معلوفة حيث إن علفها في الوقت الحاضر لا يستغرق أكثر نعامها .

والخيل التى تتخذ للتربية والنسل والتماء تخضع لزكاة الماشية تشبهاً بها .

ولا زكاة في الإبل والبقر العوامل ، كلواب الحمل والركوب ، لافتنائها للاستعمال لا للتماء . واختلاف أسنان الماشية لا يؤثر في مقادير الزكاة ، والزكاة واجبة على صغارها كوجوبها على كبارها .

ولا ازدواج في الزكاة ، ولا تجمع في الماشية المعدة للتجارة زكاة التجارة وزكاة الماشية ، إننا نخضع لزكاة التجارة كسائر أموال التجارة . ويجوز الأداء التقضى لزكاة الماشية .

تاسماً :

مصارف الزكاة :

لا يجوز بالإجماع صرف الزكاة إلى غير من ذكر الله تعالى في مصارفها الشرعية الثمانية .

(إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم
وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم
حكيم)^(١) .

وإن أعطيت الزكاة فى صنف واحد أجزأت .

وأهل كل بلد أولى بزكاتهم ، حتى يستغنوا عنها ، ولا تحمل من أهل
بلد إلى غيره ، إلا أن تكون فضلا عن حاجتهم ، أو فى سبيل الله .

ولا تحمل الزكاة للقوى القادر على الاكتساب ، إلا إذا لم يعطه المجتمع
فرصة عمل كافية تحقق له دخلا يغطى حد الكفاية ويسد حاجاته الأساسية
للحياة .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من سأل من غير فقر فإنما
يأكل الجمر) .

وقال صلوات الله وسلامه عليه (لا تحمل الصدقة لغنى ولا لقوى
مكتسب) .

وكانت الاعتراضات الواردة على هذا الموضع كما يلي :

أولاً :

(نقصان النصاب فى خلال العام لا يضر إن كمل فى طريقه) فإنه
إذا وقع ذلك سقطت الزكاة وعندما يتكامل النصاب يبدأ الحول من هذا
التاريخ ، فإذا بقي النصاب حولاً كاملاً ، وجبت الزكاة فى نهايته على
النصاب ، وعلى ما زاد عليه أثناء الحول مع خلاف لبعض المذاهب فى
هذا الزائد .

ثانياً :

(لا زكاة فى الحلى المعدة للاستعمال والزينة واللباس ، وذلك لعدم
تحقق الثناء أو نيته بشرط ألا تزيد على ٥٠٠ جنيه) .

(١) من الآية ٦٠ من سورة التوبة .

وموضوع زكاة الخلى محل خلاف بين الفقهاء والصحيح هو وجوبها على الخلى إذا بلغت النصاب . للحديث الذى أخرجه الحاكم وغيره عن عائشة (أنها دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى فى يدها فصخت^(١) من ورق (فضة) فقال : ما هذا يا عائشة ؟ . قالت : صنعتن لأتزين لك بهن يا رسول الله ، فقال : أتودين زكأتين ؟ . قالت : لا . قال : هن حسبك من النار) . قال الحاكم : إسناده على شرط الشيخين والأحاديث فى ذلك كثيرة . وتحديد قيمة الخلى بالألأ تزيد على ٥٠٠ جنيه من أين جاء هذا التحديد ؟

وهل هو اليوم أو فيما مضى أو ما يأتى ؟ . لاختلاف قيمة الجنيه الذهب من وقت لآخر ارتفاعاً وانخفاضاً .

ثالثاً :

قياس (هذا الموجز) زكاة الأوراق المالية ، كالأسمم والسندات . وشهادات الاستثمار على المباني والأراضى الزراعية يجعل الزكاة عليها ١٠ ٪ من قيمة دخلها فقط غير صحيح لأنها أموال سائلة ، فضلاً عن أن تقدير زكاتها بواقع ١٠ ٪ من الدخل فقط لا سند له ، وإن كان قياساً على ناتج الأرض التى يسقىها المطر ، إذ فيه العشر ، فهو قياس لا يطابق الحقيقة .

رابعاً :

جعل (هذا الموجز) زكاة المحاصيل الزراعية المختلفة بواقع ١٠ ٪ من صافى الناتج بعد خصم جميع النفقات والأموال الأمبرية والإيجارات وهذا غير دقيق ، لأن النصوص فرق بين المحاصيل التى لا يتكلف لها قدرات زكاتها بالعشر وإلى يتكلف لها كثيراً فقدرت زكاتها بنصف العشر . . . وقد طلبت مجلة منبر الإسلام إيضاح ما إذا كانت هذه الاعترافات صواباً . أم لا . ؟ وبيان الرأى الشرعى فيما جاء بهذا الموجز الصادر عن بنك ناصر الاجتماعى . الإدارة العامة للزكاة .

(١) فتح : جمع تحفة ، وهى القلم بلا نص .

أجابه :

إن الزكاة من فروض الإسلام ثبتت فرضيتها بالقرآن الكريم وبالسنة النبوية الشريفة التي بينت أنواع الأموال التي تجب فيها ومقاديرها وشروط الوجوب ، وهي فريضة ذات أثر بعيد في المجتمع من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية والمالية ، فوق أنها عبادة تقوم على النية ، والعبادات في الإسلام ينبغي التوقف عند نصوصها ، دون تجاوز إلا بقدر الضرورات التشريعية وبالقواعد الأصولية المقررة .

وبعد :

فلإننا نقب على موجز أحكام الزكاة الصادر من بنك ناصر الاجتماعي ، وعلى الاعراضات التي أبدت عليه على النحو السالف فيما يلي :

• • •

أولاً : عن البتدين أولاً وثانياً :

إن الأصل في النصاب التقدي للزكاة شرعاً هو الذهب والفضة ، ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال (مامن صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمى عليها في نار جهنم ، فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره ، كلما بردت أعيدت له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى نار)^(١) .

وقد أجمع المسلمون على وجوب الزكاة في النقود وعلى المقدار الواجب فيها . قال ابن قدامة في المغني : لانعلم خلافاً بين أهل العلم : أن زكاة الذهب والفضة ربع عشرهما (٢،٥٪) وقد ثبت هذا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (في الرقة ربع العشر)^(٢) .

نصاب النقود :

جاء في الحديث الشريف المتفق عليه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(١) أخرجه البخاري أيضاً وآخرون ج ٢ ص ١٢٦ سبل السلام للمنعمي .
(٢) المغني : ج ١ ص ٥٦٦ مع الشرح الكبير طبع دار أولى سنة ١٢٤٥ هـ . الرقة : الفضة الخسنة .

(ليس فيها دون خمس أواق من الورق صلقة)^(١) وأجمع المسلمون على أن الأوقية أربعون درهماً وثبت ذلك أيضاً بالنصوص المشهورة ، فالخمس الأواقي تقابل مائتي درهم^(٢) .

ولم يختلف علماء المسلمين في أن نصاب القضة للزكاة بهذا القدر كما لم يختلفوا في مقدار الواجب فيه ، وذلك لأن استعمال النقود القضية كان شائعاً وكثير الاستعمال عند العرب وفي عصر النبي صلى الله عليه وسلم^(٣) .

ولكن القول قد اختلف في نصاب الذهب ، حيث قال أكثر الفقهاء إن النصاب عشرون ديناراً . بينما روى عن الحسن البصري أن نصاب الذهب أربعون ديناراً ، كما روى عنه مثل قول الجمهور ، وهل يعتبر بنفسه كما ذهب الجمهور أيضاً أو مقوم بالقضة بحيث يعتبر فيه نصابها السالف كما روى عن عطاء والزهرى^(٤) .

هذا وقد استدلل الجمهور على قولهم في نصاب الذهب بأحاديث يقوى بعضها بعضاً ، وقد استقر عمل الصحابة على أن النصاب عشرون ديناراً وانعقد الإجماع على ذلك بعد عصر الحسن البصري^(٥) .

تقدير الدرهم والدينار بالجرام المعمول به الآن :

يدل استقراء النقود الإسلامية وبحوث المؤرخين في ذلك على ما حققه الباحثون في هذا ومنهم على باشا مبارك في الخطط التوفيقية أن الدينار أو المتقال الشرعى زين ٤,٢٥ جراماً . ويكون نصاب الذهب على هذا — ٢٠ مثقالاً في ٤,٢٥ جراماً يساوى ٨٥ جراماً ، وأن الدرهم الشرعى زين ٢,٩٧٥ جراماً في ٢٠٠ درهم قدر نصاب الزكاة شرعاً يساوى ٥٩٥ جراماً . وبهذا يكون نصاب

(١) المرجع السابق — والورق بكسر الراء ويشتقها الفضة المخروبة دراهم ، وما كان غير مخروب لا يسمى ورقاً ولا يسمى ورقة بكسر الراء وتخليف القاء كما جاء في لسان العرب والقلوس في مادة « ورق » .

(٢) المجموع للنووى ج ٦ ص ٥٠ .

(٣) المغنى ج ٢ ص ٥٦٦ وما بعدها .

(٤) نيل الأوطار للشوكنى ج ٤ ص ١٣٦ .

(٥) المحلى ج ٦ ص ٦٦ — ٧٠ والموطأ للأئمة ملك ج ١ ص ٢٤٦ والام للأئمة الشافعى ج ٢ ص ٢٤ والأموال لابن مبيد ص ٤٠٦ .

الفضة وزناً بالجرام ٥٩٥ جراماً، ونصاب الذهب وزناً بالجرام ٨٥ جراماً . وقد أقر ذلك مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف^(١) .

فن ملك من الفضة الخالصة أو الذهب الخالص نقوداً أو مبالغ ما يبلغ هذا الوزن من كل نوع وجبت عليه فيه الزكاة بواقع ٢,٥ ٪ - ربع العشر . ومن ثم يكون ماجاء في البندين الأول والثاني عن قدر النصاب من الذهب غير دقيق ، وينبغي العمل بهذا التقدير ٤,٢٥ جراماً للدينار أو المثلث ، وأن جملة وزن النصاب من الذهب ٨٥ جراماً لا غير .

أما احتساب قيمة هذا النصاب بالعملة المالية الورقية المصرية ، فيكون بضرب ٨٥ جراماً في سعر السوق للجرام الخالص من الذهب في اليوم الذي اكتمل فيه هذا النصاب مستوفياً باقى شروط وجوب الزكاة لاتخاذ مبدأ لانقاده ، كما يحتسب كذلك في نهاية العام لانقاده وجوب الزكاة في المال والنصاب بهذا الاعتبار متحرك السعر أو القيمة غير ثابت تبعاً لارتفاع ثمن الجرام من الذهب أو انخفاضه .

هل يشترط استمرار كمال النصاب مدة الحول . ؟ .

اتفق الفقهاء على أن من شروط وجوب الزكاة في النقود بعد أن بلغت النصاب أن يحول عليها الحول ، بمعنى : أن الزكاة لا تجب في النقود إلا مرة واحدة ، فلا تتكرر الزكاة على ذات المال الذي زكى إلا بعد مرور حول . لكن فقهاء مذهب الإمام أبى حنيفة لم يشترطوا كمال النصاب طوال الحول بل اشترطوا هذا في أول الحول للانقضاء ، وفي آخر الحول للوجوب وقالوا إنه لا يضر نقصان النصاب فيما بين ابتداء الحول وانتهائه ، فلو أن النصاب هلك كله في أثناء الحول بطل الحول ، فإذا طرأ مال جديد بلغ نصاباً استأنف حولاً جديداً^(٢) .

(١) دائرة المعارف الإسلامية وتقرير لجنة البحوث العلمية لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر ٢٢ شوال ١٣٦٦ هـ - ١٧ أكتوبر ١٩٤٦ م .
(٢) الدر المختار وحاشيته رد المحتار لابن عابدين ج ٢ ص ٤٥ .

هذا بينما قال فقهاء مذاهب الأئمة مالك والشافعي وأحمد أن كمال النصاب معتبر في جميع الأحوال^(١) .

ولكل من الفريقين أدلته المبسطة في كتبه ، لكن وجهة المذهب الحنفي أولى بالقبول وأميل للأخذ بها ، لأنها تقطع الكثير من الحيل والتحايل لإسقاط الزكاة ، وهو ما قال به موزر أحكام الزكاة ، ومن ثم فلا محل لتخطئه في هذا الحكم ، لاتباعه مذهباً صحيحاً في مسألة هي محل اجتهاد لم يرد فيها دليل صحيح أما حديث (لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول) فقد تحدث فيه حفاظ الحديث وقالوا إنه ضعيف^(٢) على أنه متى كان الحكم اتباعاً للمذهب من مذاهب الفقه التي تلقىها الأمة بالقبول لم يعترض عليه بالخطأ لمخالفته مذهباً آخر ، وفقاً لما قرره علماء الفقه وأصوله في آداب الفتوى والمفتين .

ثانياً : عن البند ثالثاً في زكاة حل النساء :

لم يختلف أهل العلم بفقه الإسلام في أن ما حرم استعماله واتخاذ من الذهب والفضة يجب فيه الزكاة متى بلغ النصاب لأى منهما ، وترتيباً على هذا يجب الزكاة في الأواني المتخذة من الذهب أو الفضة ، والتماثيل ، والنصاب هنا معتبر بالوزن ، أو يضم لغيره من جنسه^(٣) .

حلى الرجال من هليين المعلمين :

ومثل تلك التحف والأواني المحرمة في وجوب الزكاة متى بلغت قيمتها قيمة نصاب الذهب أو من الفضة ما يتخذ الرجال حلماً منها ، فيما عدا التخنم بالفضة للرجال دون إصراف . فإذا اتخذ بعض الرجال حلماً من الذهب كما يفعل بعض الناس في عصرنا ، وبلغت قيمته نصاب الذهب (٨٥ جراماً) وجبت فيه الزكاة وإن كان استعماله عليه محرماً ، أما ما أبيع استعماله للرجال من الذهب فلا زكاة عليه كقبض السيف والسن .

(١) المنى لابن عديم مع الشرح الكبير ج ٢ ص ٤٩٩ والمجموع للنسوى شرح المنصبي للشريرازي ج ٦ ص ١٩ و ٢٠ والشرح الكبير بمطبعة النسوى ج ١ ص ٥٠٦ .

(٢) تلخيص المستدرک للحافظ الذهبي ص ١٧٥ وبداية المجتهد لابن رشد ج ١ ص ٢٤٢ - ٢٤٧ في وقت الزكاة .

(٣) المنى لابن عديم ج ٢ ص ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ مع الشرح الكبير .

حلى النساء من الجواهر وأمثالها لا زكاة فيها :

ذلك لأن اللآلئ والجواهر كالمرجان والزر جرد والماس ليست من المال الثامى ، بل هو حلية ومتاع للنساء ، وإن خالف فى هذا بعض الشيعة واعتبروه من الأموال النفيسة وأوجبوا فيه الزكاة لكن جمهور الفقهاء على غير هذا ، لأن علة وجوب الزكاة فى المال هى النماء الحقيقى أو التقديرى لانقاسه المال على ما تدل عليه الأحاديث الشريفة التى أوردتها الفقهاء فى محلها من كتبهم^(١) .

وهذا ما لم تتخذ كنزاً أو للاختار فإن الحكم التالى فى حلى النساء يتناولها .
حلى النساء من الذهب ومن الفضة وهل فيهما الزكاة . ؟ .

لم يصح فى هذا الشأن نص بوجوب الزكاة فى هذه الحلى أو نفيه وقد وردت أحاديث اختلفت كلمة الفقهاء فى ثبوتها وفى دلالتها ، فكانوا فريقين فى الجملة :

أحدهما : قال بوجوب الزكاة فى حلى النساء من الذهب والفضة . ومن هذا الفريق الإمام أبو حنيفة وأصحابه والأوزاعى والثورى وعطاء ومجاهد وابن شبرمة^(٢) وقد ساقوا أدلتهم على هذا القول آثاراً مروية لم يحل بعضها عن مقال .

والفريق الآخر : قالوا بعدم وجوب الزكاة فى حلى النساء — ذهب أو فضة — ومن القائلين به الإمامان مالك وأحمد ، وهو أظهر قولين عن الإمام الشافعى^(٣) .

وبيان ذلك : فى الفقه الحنفى : أن الزكاة واجبة فى الحلى مطلقاً سواء أكان للرجال أو للنساء ، تبرأ كان أو سبيكة ، آتية كان أو غيرها ، ويعتبر فى زكاته الوزن لا القيمة^(٤) .

(١) الروض النضر فى فقه الزعبدية مع القارنة بالمذاهب الأخرى ج ٢ ص ٤١٥ و ٤١٦ .
(٢) المحلى لابن حزم ج ٦ ص ٧٥ — ٧٨ والمضى لابن عذابة ج ٢ ص ٦٠٥ و ٦٠٦ .
(٣) المجموع للنووى ج ٦ ص ٢٢ وما بعدها والموطأ ج ١ ص ٢٥٠ والأموال لأبى مبيد ص ٤٢٢ والأم للشافعى ج ٢ ص ٤١ وفتح البىبرى ج ٢ ص ٢١٠ و ٢١١ والمضى لابن عذابة ج ٢ ص ٦٠٥ .
(٤) الدر المختار وحاشيته رد المحتار لابن عابدين ج ٢ ص ٤١ .

وفي الفقه المالكي : أن الحلل المباح كالسوار للمرأة ، وقبضة السيف
المعد للجهاد ، والسن والأنف للرجل لا زكاة فيه إلا في الأحوال الآتية :

- ١ - أن يتكسر بحيث لا يرجى عوده إلا بسبكه مرة أخرى .
- ٢ - أن يتكسر بحيث يمكن عوده بدون سبك ولكن ماله لم ينو إصلاحه .
- ٣ - أن يكون مدخراً لمفاجآت الدهر لا للاستعمال .
- ٤ - أن يكون معداً ليثول إلى زوجة أو بنت .
- ٥ - أن يكون معداً لصداق من يريد أن يتزوجها أو يزوجه لولده .
- ٦ - أن ينوي به التجارة ^(١) .

وفي الفقه الشافعي : لا تجب الزكاة في الحلل المباح الذي حال عليه الحول مع ماله العالم به ، أما الحلل المحرم كالذهب للرجل ، فإنه تجب فيه الزكاة ومثله إذا كان فيه إسراف كخلخال المرأة إذا بلغ مائتي مثقال ، فإنه تجب فيه الزكاة ، كما تجب في آنية الذهب والفضة ^(٢) .

وفي الفقه الحنبلي : أنه لا زكاة في الحلل المباح المعد للاستعمال أو للاعارة لمن يباح له استعماله ، فإن كان غير معد للاستعمال فتجب فيه الزكاة إذا بلغ النصاب وزناً . أما الحلل المحرم فتجب فيه الزكاة ، كما في آنية الذهب والفضة البالغة نصاباً وزناً ^(٣) .

ومن هذا الإجمال لأحوال الفقهاء نرى أنهم في الجملة - كما تقدم -
فرقان في شأن إيجاب الزكاة في حلل النساء من الذهب أو من الفضة .
وبالمقارنة بين أدلة الفريقين نرى أن قول الجمهور القائلين بعدم الوجوب أقوى وأدلت أولى بالقبول ^(٤) .

(١) الشرح الكبير بمطبعة السورى ج ١ ص ٥١٠ و ٥١١ .

(٢) المجموع للنووي ج ٦ ص ٢٢ حتى ٤١ .

(٣) المغني لابن قدامة ج ٢ ص ٦٠٥ حتى ٦١٢ .

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ١١٦ ط: عيسى الطباع ، والأموال لابن مبيد
ص ٤٤٢ - ٤٤٦ ، وشرح الترمذي لابن العربي ج ٢ ص ١٢١ ، والميزان للذهبي ج ٢ ص ٢٨٢ .

حل النساء المتخذ للادخل :

هذا الاختلاف إنما يجري في الحل الذي اتخذ للزينة والمتاع وفقاً لما يجري به العرف والعادة ، ولكل واحدة قدرها الجاري عرفاً. أما ما اتخذ مادة للدخار واعتبر بمنزلة الدنانير والدرهم المكتنزة ، فحل هذا يجب أن يزكى ، ولذا روى عن سعيد بن المسيب : الحل إذا لبس وانتفع به فلا زكاة فيه وإذا لم يلبس ولم ينفع به ففيه الزكاة ، وهذا ما جرى عليه فقه الإمام مالك فيها سلف بيانه ، والصحيح المعتمد في فقه الإمام الشافعي ، والليث بن سعد وصرح الفقه الحنبلي بأن ما اتخذ حلياً فراراً من الزكاة لا تسقط عنه الزكاة وكذلك من أسرف في اتخاذ الحل ، ذهباً أو فضة ، مجاوزة لحد المعتاد لملئها كما تقدمت الإشارة إليه ، فتجب الزكاة فيها ليس معتاداً ولا جرى به العرف المستقر ، وهذا هو مقتضى قول الله سبحانه (وكلوا واشربوا ولا تسرفوا)^(١).

لما كان ذلك : كان ما جاء في موجز أحكام الزكاة المعروض من أنه لا زكاة في الحل الملعنة للاستعمال والزينة واللباس ، لعدم تحقق النماء أو نيته بشرط ألا تزيد قيمته على ألف جنيه أو على خمسمائة جنيه على اختلاف بين النسختين المعروضتين من هذا الموجز في تقدير هذا المبلغ . هذا القول غير صحيح في الجملة ، ولا يستند لدليل شرعي صحيح .

ذلك : أن مذاهب الأئمة مالك والشافعي وأحمد التي قالت بعدم وجوب الزكاة فيها اتخذ من الذهب ومن الفضة حلياً للنساء لم تتحد قدرأ يجب الزكاة فيها تعداه . والقول بوجوبها على الإطلاق هو فقه المذهب الحنفي . ومن ثم كان الحكم الذي تقياً به الموجز حداً أعلى للحل المعنى من الزكاة غير صحيح فقد اختلف مع المذاهب جميعاً ومع أدلتها فيما ذهب إليه على هذا الوجه .

(١) من الآية ٢١ من سورة الاحراف تفسير بن كثير عليها ج ٢ ص ٢٠٦ و ٢١٠ طبع سنة ١٣٧٢ هـ - ١٩٤٨ م ، والاموال لابن مبيد ص ٤٤٢ ، والوطأ بشرح الفتاوى ج ٢ ص ١٠٧ ، ولبنة السلك ج ١ ص ١٦ والمجموع للنووي ج ٦ ص ٣٦ و ٤٠ والمطى ج ٦ ص ٧٦ ولجدها والفرح الكبير مع المفتي ج ٢ ص ٦٠٩٦٠٨ ، ونهية المحتاج للرمي ج ٢ ص ١١٩١٠٢ حيث جعل المتحد في ضبط وزن خاتم الرجل من الفضة بالمعرف لا بالوزن على ما تقر في خلاف المرأة وكالاتيس .

والذي أميل إلى الفتوى به في حل النساء من الذهب والفضة هو ما قال به فقه هؤلاء الأئمة الثلاثة من عدم وجوب الزكاة فيه مادام لم يقصده الادخار ولم يتجاوز حد الاعتدال ، وما ذكره فقه الإمام مالك من الأحوال الخمس السالفة إنما هو تعداد للحالات اتخذت قرائن وأمارات على ترك الزين به فوجبت فيه الزكاة .

أما اعتبار الحلّى من عروض التجارة لمن يتجر فيها ، فذلك موافق للصواب . أما بالنسبة لمن اتخذها ادخاراً فتسرى عليها شروط زكاة الأموال المدخرة من الذهب والفضة .

خلاصة :

ويمكن أن نخلص من هذا إلى أنه :

١ - من كان يملك مصوغاً من الذهب أو الفضة ، فإن كان لمجرد الاقتناء والادخار وجبت فيه الزكاة كغيره من السبائك والنقود ، لأنه نام تقديرأ ، أما إن كان معداً للزينة والاستعمال الشخصي ، فإن كان هذا الاستعمال محرماً كأواني الذهب والفضة والمائيل والتحف منها وما يتخذ به بعض الرجال حلية من أطواق أو سوار أو خاتم من الذهب وجبت فيه الزكاة ، لأنه ليس مباحاً التحلّي بهذا المعدن للرجال المسلمين .

فلا اعتبار باستعماله غير المباح ، وبقيت مالهية المدخرة ، ويلحق بهذا الاستعمال غير المباح ما كان فيه إسراف ظاهر من حلّي النساء والمعيار العرف والعادة قياساً على أمثالها في عصرها فما كان فيه السرف ولو كان حلية للنساء وجبت فيه الزكاة .

٢ - أما الحلّى المعد لاستعمال مباح كحلّي النساء دون إسراف وخاتم الرجال من الفضة لم تجب فيه الزكاة ، لأنه بهذا مال غير نام وهو زينة لها فصار كتبها ومتاعها وهذا مما لا تجب فيه الزكاة باعتباره اتخذ لاستعمال أباحه الشارع ، ويدخل في هذا أن تلبسه المرأة التي تملكه أو تديره للغير للتحلّي به إعاره مباحة شرعاً .

٣ - ما وجبت فيه الزكاة من الحلّى والتحف والآنية تقلد بزكاة التقدين ، الذهب والفضة . فيخرج مالكها ربع العشر (٢,٥٪) كل حول .

سواء كان له مال غيره أم لا ، إذ لكل حكمه وزكاته . وذلك بشرط أن يبلغ هذا الحلّى أو الأواني والتحف نصاباً وهو ٨٥ جراماً من الذهب . والاعتبار هنا للقيمة لا للوزن ، إذ الصناعة التى دخلت على الحلّى أو الأواني ذات أثر فى القيمة .

ثالثاً : عن البند رابعاً زكاة الأوراق المالية :

جاء فى هذا البند الحديث عن حكم زكاة الأسهم والسندات وشهادات الاستثمار على الوجه المتقدم قياساً - فيما يبدو - على زكاة الزروع فى بعض صورها . وقد وجه إلى هذا المسلك الاعتراض الوارد تحت البند ثالثاً . وهو اعتراض وجهه ، ذلك : لأن علماء الاقتصاد قد فرقوا بين الأسهم وبين السندات ، بأن الأولى صكوك ملكية جزئية لرأس مال الشركة المساهمة ، أو التوصية بالأسهم حيث ينقسم رأس مال الشركة إلى أجزاء متساوية كل جزء منها يقابله سهم . أما السند : فهو تعهد مكتوب من البنك أو الحكومة أو الشركة لحامله بسداد مبلغ محدد فى تاريخ معين نظير فائدة معينة .

هذا الفرق بين الملامح الأساسية لكل من الأسهم والسندات ، وهناك فروق أخرى سبقت فى محلها من كتب المال والاقتصاد .

كيف ترمى الأسهم والسندات وأشباههما ؟

لما كانت هذه النوعية من التعامل قد جدت ، فقد انجبه الباحثون فى فقه الإسلام حديثاً إلى طريقين لتحديد الزكاة على هذه الأنواع .

أحدهما : ينظر لنوع نشاط الشركة صاحبة الأسهم ، هل هى صناعية أو تجارية أو خليط منهما . فإن كانت الشركة صناعية فقط - لاتمارس عملاً تجارياً كشرركات الصباغة والتجهيز وشركات النقل فلا زكاة فى أسهمها ولكن ما ينتج ربحاً لهذه الأسهم ، يضم لأموال المساهمين ، ويزكى معها زكاة المال ، بمعنى أن مابقى منه إلى الحول ، وبلغ مع غيره من أموال المعول نصاباً بشروطه وجبت الزكاة فيه .

وإن كانت الشركة تجارية خالصة كشركات التصدير والاستيراد أو كانت تزاول الصناعة والتجارة كشركات النسيج والغزل وجبت الزكاة في أسهم هذه الشركات ، فقدر وجوب الزكاة في أسهم هذا النوع من الشركات ، أن تمارس الشركة عملاً تجارياً سواء معه صناعة أم لا ، وعندئذ تقدر الأسهم بالقيمة الحالية وليس بالقيمة الاسمية ، ويخصم قيمة المباني والآلات والأدوات المملوكة للشركة ، ونجيب الزكاة في الباقي مع الأرباح .

الطريق الآخر : اعتبار الأسهم عروض تجارة ، دون نظر إلى نوعية الشركة ونشاطها ، ذلك لأن الأسهم والسندات أموال اتخذت للتجارة ، ولها أسواقها (البورصة) ومن يتجر فيها بالبيع والشراء قد يكسب منها أو يخسر فيها ، فيلاحظ فيها ما يلاحظ في عروض التجارة وزكاتها .

وهذا ما أميل إلى الأخذ به في زكاة الأسهم والسندات ، فتعتبر بالنسبة للمتجر فيها رؤوس أموال تجارية ، وتخضع لأحكام زكاة عروض التجارة أما الشركات ذاتها كهيئة فتؤخذ الزكاة منها على اعتبار أن أموالها أموال نامية بالصناعة أو نحوها ، لأنها رأس مال ووسيلة للاستثمار ، وليست أدوات صناعة شخصية كقصور التجار .

وما ذهب إليه موجز أحكام الزكاة المعروض قال به بعض الباحثين ولكنه لا سند له ، ولا أصل يخرج عليه تحريماً صحيحاً ، ومن الحق في استنباط الأحكام أن نرد الأشياء غير المنصوصة لأشبابها ابتغاء الوصول إلى حكمها .

رابعاً : عن البند خامساً :

زكاة التجارة والصناعة بالمفهوم المعاصر وكيف تحسب ؟ .

يقول فقهاء الشريعة إن ماعدا التقدين — الذهب والفضة — مما يعد للتجارة عروض تجارة . ويشمل هذا الاصطلاح المأكولات والثياب والأمتعة والحلى والجواهر والحيوانات والآلات والمنتجات الزراعية والأرض والدور وغير هذا مما يجد من مستحدثات تعد للبيع والانجار بقصد الربح .

وزكاة عروض التجارة ثابتة بالقرآن الكريم وبالسنة الشريفة وبالإجماع^(١).

وقد تداول الفقهاء نقل آثار في طريقة إخراج التاجر المسلم زكاة ثروته التجارية. فقد نقل أبو عبيد في كتابه الأموال عن بعض التابعين قوله: إذا حلت عليك الزكاة فانظر ما كان عندك من نقد أو عرض فقومه وما كان من دين في مائة (أى على غنى موسى قادر على سداده) فاحسبه، ثم اطرح ما كان عليك من دين، ثم زك ما بقى.

ونقل عن إبراهيم النخعي قوله: يقوم الرجل متاعه إذا كان للتجارة إذا حلت عليه الزكاة فزكه مع ماله.

وعن الحسن البصري قوله: إذا حضر الشهر الذى وقت الرجل أن يؤدي فيه زكاته أدى عن كل مال تقضى له، وكل ما ابتاع من التجارة وكل دين، إلا ما كان منه ضاراً لا يرجوه^(٢). ومن هذه الأقوال وأمثالها مما حفلت به كتب الفقه يقرر أن على المسلم التاجر، عند حلول موعد زكاة أمواله، أن يضم ماله، رأس المال والأرباح، والمخدرات، والديون القوية المأمول سدادهما فيقوم بمجرد تجارته، ويقوم البضائع بقيمتها يوم الجرد، ويضم هذا إلى ماله من نقد، مستغلة تجارياً، أو غير مستغلة، وماله من ديون غير ميثوس من قبضها، ويخرج من مجموع كل ذلك ربع العشر (٢,٥٪).

أما ديونه غير المأمول قبضها، أو غير المرجوة كتعبير فقه بعض المذاهب فلا زكاة عاجلة فيها، وإنما يزكى ما يقبضه فقط عن عام واحد فانت كما هو مذهب الإمام مالك الذى أميل إليه في الفتوى في تركية الديون.

أما الديون التى عليه للغير، فإنه يطرحها من جملة أمواله، ثم يزكى ما بقى إن بلغ نصيباً وحال عليه الحول بشروطه كما نقل آنفاً^(٣).

(١) تفسر أحكام القرآن للجليل ج ١ ص ٥٤٢ عند تفسير الآية ١٦٧ سورة البقرة ولحكم القرآن لابن العربي ج ١ ص ٢٢٥ في ذات الموضع والتريفي ج ٢ ص ١١ و ١٠٤ أول كتاب الزكاة والأموال لأبي عبيد ص ٤٢٥ و ٤٢٦ و ص ٤٢٦، والمفتي ابن عدالة ج ٢ ص ٦٢٢ مع الشرح الكبير في ذات الموضع والمجموع للنووي ج ٦ ص ٤٧ - ٥٥.

(٢) الأموال لأبي عبيد ص ٤٢٦.

(٣) بداية المجتهد لابن رشد ج ١ ص ٢٦٠ و ٢٦١.

ووفقاً لمعنى عروض التجارة السالف بيانه لا يدخل في رأس مال التجارة الواجب فيه الزكاة كل حول المبانى والأثاث المحلات التجارية ونحوه مما لا يباع ، ولم يعد للإنتاج ولا للبيع ، فلا يحتسب عند التقويم للزكاة . فقد قال الفقهاء — كما سلف — إن المراد بعروض التجارة هو ما يعد للبيع والشراء قصداً للربح يدل له حديث سمرة :

(كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نخرج الصدقة مما نعدمه للبيع)^(١) .

ومن ثم كان ما جاء في موجز أحكام الزكاة في هذا الموضع في نطاق ما قال به جمهور الفقهاء في الجملة فيعتمد به .

خامساً : عن البند سادساً ويقابله في الملاحظات البند رابعاً :

وهما فيما يتعلق بزكاة المحاصيل الزراعية بواقع ١٠ ٪ من صافي الناتج . على الوجه المبين في السؤال :

وما أثير ليس موجهاً إلى مقدار الزكاة الواجبة في الزروع ، وإلى نوع ما يجب فيه الزكاة بقدر ما هو موجه إلى أن قدر الزكاة بحسب من جملة الناتج أو من صافيه بعد المصاريف والأموال والإيجار .

وإذا تبين أن الموجز المعروض قد جاء به :

تجب الزكاة في كل ما يخرج من الأرض ويستنتبه الإنسان من المحاصيل الزراعية المختلفة متى بلغت نصاباً .

كان هذا القدر من الحكم جارياً على قول جمهور الفقهاء^(٢) .

أما ما جاء به من أن الزكاة تجب بواقع ١٠ ٪ أى العشر من صافي الناتج بعد خصم جميع النفقات والتكاليف المختلفة من الناتج المجهل . فقد اختلفت كلمة

(١) فتح القدير للكمال بن الهمام ج ١ ص ٥٢٧ ، ولفظه السالك بحسبة المسوى ج ١ ص ٤٧٩ — ٤٨٠ ، والمنهاى لابن عداسة ج ٢ ص ٦٣١ و ٦٤٠ والمجموع للنووى ج ١ — ص ٢١ و ٢٢ ، والمواضع السليقة في بيان عروض التجارة من المراجع المبينة تحت البند الرابع . (٢) المنهاى لابن عداسة ج ٢ ص ٦٩٥ ، والمنهاى لابن حزم ج ٥ ص ١١٢ و ١١٣ .

الفقهاء في ذلك حسبما قال ابن العربي في شرحه على الترمذى قال: اختلفت كلمة علمائنا هل تحط المؤنة من المال المزكى ، وحيث تجب الزكاة في الصافي فقط ، أو تكون مؤنة المال وخطمته ، حتى يصير حاصلها في حصة رب المال وتتخذ الزكاة من الرأس ، أى من إجمالى الناتج ، وقد ذهب ابن العربي إلى أن تحط وترفع من المحاصيل ، وأن الباقي يؤخذ عشرة ، واستدل لذلك بحديث النبي صلى الله عليه وسلم (دعوا الثلث أو الربع^(١)) .

كما ثار الخلاف فيما إذا كان على رب الزرع والثمر ديون ، قد تكون لأجل الإيفاق على الزرع ، كالاستدانة لثمن البنور والسماد وأجرة العمال ونحو ذلك ، وقد تكون ديوناً على رب الزرع استفدها على نفسه وأهله ، فهل ينضم النوعان من الزرع ؟ . أو أحدهما ؟ . أولاً تنضم الديون من الزرع ؟ . روى أبو عبيد في الأموال^(٢) عن جابر بن زيد قال في الرجل يستدين فينق على أهله وأرضه . قال : قال ابن عباس : يقضى ما أنفق على أرضه وقال ابن عمر : يقضى ما أنفق على أرضه وأهله ، وروى مثله يحيى بن آدم في كتابه الخراج .

وفى المتن عن الإمام أحمد روايتان : إحداهما : أن من استدان ما أنفق على زرعه ، واستدان ما أنفق على أهله ، احتسب ما أنفق على زرعه دون ما أنفق على أهله ، لأنه من مؤنة الزرع .

والرواية الأخرى أن الدين كله بمنع الزكاة ، كزكاة الأموال الباطنة ، وعلى هذه الرواية يحسب الزارع كل دين عليه ، ثم يخرج العشر مما بقى إن بلغ نصاباً ، فإن لم يبلغ الباقي نصاباً فلا عشر^(٣) فيه .

أما الخراج : وهو مقابل الضريبة العقارية المفروضة على الأرض الزراعية فهل يخرج مقداره من الناتج المحمل ثم يزكى الباقي ؟ .

إلى هنا ذهب عمر بن عبد العزيز ، وإلى نحوه ذهب الإمام أحمد^(٤)

(١) شرح الترمذى ج ٢ ص ١٤٢ .

(٢) ص ٥٠٩ .

(٣) المتن ج ٢ ص ٥٦١ و ٥٦٢ مع الشرح الكبير طبعة أولى سنة ١٢٤٥ هـ .

(٤) المرجع السابق والأموال لابن مهدي ص ٨٨ والخراج ليعلى بن آدم ص ١٦٢ .

ويمكن أن يقاس على مسألة الخراج مسألة أجرة الأرض المستأجرة، وقد نقل ذلك أيضاً يحيى بن آدم في كتابه الخراج قال : سألت شريكاً عن الرجل يستأجر أرضاً بيضاء من أرض العشر ، بطعام مسمى ، فزرعها طعاماً . قال : يعزل ما عليه من الطعام ثم يزكى ما بقى العشر أو نصف العشر . ثم قال : كما يعزل الرجل ما عليه من الدين ، ثم يزكى ما بقى من ماله^(١) .

وهل إذا لم تكن النفقة على الزرع ديناً ولا خراجاً ، كأن أنفق من ماله هو على البنور والحراث والرى والسداد والتقية والحصاد ، هل ترفع هذه النفقات من جملة النتائج ثم يزكى الباقي ؟

قال ابن حزم : لا يجوز رفع هذه النفقات وإسقاطها من الزكاة سواء استدان في ذلك أو لم يستدن ، أتت النفقات على جميع قيمة المزروع أو الثمر أو لم تأت ، وهذا مكان قد اختلف السلف فيه ، ثم نقل ابن حزم بسنده عن ابن عباس وابن عمر في الرجل ينفق على ثمرته فقال أحدهما : يزكيا . وقال الآخر : يرفع النفقة ويزكى الباقي ، وعن عطاء : أنه يسقط بما أصاب النفقة . فإن بقي مقدار ما فيه الزكاة زكى ، وإلا فلا^(٢) .

وقد رد ابن حزم على هذا القول : بأنه لا يجوز إسقاط حق أوجه الله تعالى بغير نص قرآني ولا سنة ثابتة ثم قال : وهذا قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابنا . كما رد على هذا الرأي أيضاً الكمال بن الهمام الحنفي بأن الشارع حكم بضاوت الواجب ، لتفاوت المؤنة ، فلو رفضت المؤنة كان الواجب واحداً وهو العشر دائماً في الباقي ، لكن الواجب قد تفاوت شرعاً مرة العشر ومرة نصفه بسبب المؤنة ، فعلمنا أنه لم يعتبر شرعاً عدم عشر بعض الخراج ، وهو القدر المساوي للمؤنة أصلاً^(٣) .

وهل زكاة الزرع في الأرض المستأجرة على المستأجر أو على المالك ؟ .

(١) المرجع الآخر السابق ص ١٦١ .

(٢) المطب ج ٥ ص ٢٥٨ .

(٣) تلخيص الكبير ج ٢ ص ٨ و ٩ .

قال الرافعي في الشرح الكبير : إنه لا فرق بين ماتنته الأرض المملوكة والأرض المكتراه في وجوب العشر ، ويجمع على المكثري العشر والأجرة كما لو اكثري حانوتاً للتجارة ، يجب عليه الأجرة وزكاة التجارة جميعاً .

ومثل هذا قال ابن قدامة في المفنى وقالوا : إن هذا القول لملك والثوري وشريك وابن المبارك والشافعي وابن المنذر - وقال أبو حنيفة هو على ملك الأرض لكنه من موتها أشبه الخراج . وفي المجموع للنووي شرح المهذب للشيرازي : قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله يجب العشر في الثمر والحب المستخرج من أرض مستأجرة أو من أرض عليها خراج ، فيجب على المستأجر العشر مع الأجرة ، وكذا مع الخراج في أرض الخراج^(١) .

وأميل هنا لفتوى بما نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما من أن الزكاة تجب بمقدار العشر أو نصفه بعد قضاء الدين على الأرض ، الذي استدانه الزارع كثمن البذور والسياد والمالة الزائدة لا المالة العادية التي يقوم بها الزارع عادة ، وكذلك قيمة أجرة الأرض تدخل في هذا ، وهو ما قال به القاضي ابن العربي في الموضع السابق وهو إحدى الروايات عن الإمام أحمد^(٢) .

ومن ثم ينبغي تقييد الحكم المطلق الوارد في هذا الموجز بأن ما ينضم هو الديون التي استدينت للزرع ومنها أجرة الأرض ، ولا تدخل فيها النفقات العادية التي يجريها الزارع بنفسه أو أهله ، لأن مقابل ذلك قد قدره الشارع وأدخله في الاعتبار عندما أوجب العشر فيها يروى دون تكلفة ، ونصف العشر فيما يروى بتكلفة ، وبمعنى آخر يستبعد من جملة المحصول قبل الزكاة كل ما قضت الضرورة باستدانته ، من بنور وسياد وأجرة عمال ، أما ما جرت به العادة والعرف من أن الزارع يعملون بأنفسهم كما يحتفظون بالبنور من زراعة سابقة فلا يستبعد مما يجب عليه الزكاة .

(١) ج ٢ ص ٥٧٤ مع المتن لابن قدامة ص ٥١٢ ، والمجموع للنووي ج ٥ ص ٥٢٢ - ٥٢٥ مع تلح العزيز للرافعي .
(٢) شرح القمزي ج ٢ ص ١٤٢ ، والمتن لابن قدامة ج ٢ ص ٥١١ و ٥١٢ .

سادساً : من البند سابقاً : زكاة المقارنات المبنية ذات الإيراد :

ذهب الموجز المعروض - إلى أن المقارنات المبنية للاستثمار تؤدي الزكاة عن صافي إيرادها بـ ١٠ ٪ قياساً على زكاة الزروع والخمار ، باعتبار أن كلا منهما إيراد من أموال عقارية . وهذا القياس في واقعته وجملته وما انتهى عليه غير مسلم به من أهل العلم بفقهاء الأئمة أبي حنيفة ومالك والشافعي ورواية عن الإمام أحمد ، إذ هؤلاء لم يقرؤا جعل زكاة الزرع العشر بعد رفع المصاريف والديون ومنها الإيجار .

والذي أميل إليه أن المقارنات المبنية يضم إيرادها الصافي بعد نفقات الصيانة والضرائب ، إلى حصيلة باقى وعاء الزكاة للممول إن كانت له أموال أخرى تجب فيها الزكاة ، وتعتبر مالا مستفاداً خلال الحول وتخرج عنه الزكاة بواقع ربع العشر (٢,٥ ٪) .

وهو ما أميل إليه أيضاً في شأن إيجار الأرض الزراعية نقداً ، ذلك لأنه لا يوجد في النصوص الشرعية ، من القرآن والسنة في الزكاة ، ما يساعد على ما ذهب إليه الموجز في حكم الزكاة على إيراد المقارنات المبنية وقياسها على الأراضي الزراعية بإيجاب عشر الصافي ، لأن هذا في الأراضي الزراعية غير مسلم به إطلاقاً ، وإنما تعتبر هذه المقارنات كالأراضي الزراعية من حيث وجوب الزكاة في غلتها ، ولما كانت غلتها نقوداً في الأعم الأغلب فإنه تجرى عليها زكاة النقود ، فإذا كان لدى صاحبها نصاب الزكاة نقوداً ضمت إليه وأخذت حكمه .

وهذا هو المقول عن بعض الأئمة المجتهدين ، فقد روى عن الإمام أحمد ابن حنبل فيمن أجر داره وقبض كرها ، أن عليه زكاته إذا قبضه^(١) .

وفي قه المالكية خلاف في حكم زكاة الأشياء التي تتخذ للانتفاع بغلتها كاللوز الملعلة للكراء ، والقم للصوف ، واليساتين للثقة ، فقد ذهب هذا الفقه إلى قولين في زكاة هذه الأشياء أحدهما أنه يزكى عند قبضه^(٢) .

(١) المنقذ ج ٢ ص ٤٩٧ في المال المسكوك و ص ٦٢٦ في زكاة الديون .
(٢) الرسالة وشرحها للملازمة لدوق ج ١ ص ٢٢٦ المطبوع مع شرح العلامة فليس التدوخي .
بطلية الجمالية سنة ١٢٢٢ هـ - ١٩١٤ م .

هذا : والمال المستفاد قد اختلف الفقهاء في زكاته اختلافاً بيناً ، وقد أشار إلى أقوالهم ابن قدامة في المغني ، وقال إن المال المستفاد ثلاثة أقسام : ثم قال : القسم الثالث : أن يستفيد مالا من جنس نصاب عنده قد انعقد عليه حول الزكاة بسبب مستقل ، مثل أن يكون عنده أربعون من الغنم مضى عليها بعض الحول ، فيشتري أو يتهب مائة ، فهذا لا تجب فيه زكاة حتى يمضي عليه حول أيضاً وبهذا قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة بضمه إلى ما عنده في الحول فزكيهما جميعاً عند تمام حول المال الذي كان عنده إلا أن يكون عوضاً عن مال مزكى ، لأنه يضم إلى جنسه في النصاب فوجب ضمه إليه في الحول كالتاج ، ولأنه إذا ضم في النصاب وهو صيب فضمه إليه في الحول الذي هو شرط أولى .

ثم ساق أدلة الرايين^(١) .

وعلى مقتضى فقه مذهب الإمام أبي حنيفة في المال المستفاد من^(٢) جنس نصاب قائم تجرى الزكاة في الدور والمقارن المستقلة بالإيجار كما تقدم - فيضم صافي إيرادها إلى ما لدى مالكها من نصاب النقود التي وجبت فيه الزكاة ، ويزكى معه جرياً على قواعد التلقيق في الأحكام أو التخير من أحكام المذاهب في العبادات وغيرها ، وقد ارتضى هذه الطريقة في الاتباع للمذاهب جمهور علماء الفقه وأصوله^(٣) .

سابعاً : عن البند ثامناً زكاة الماشية .

ويلاحظ على هذا البند أمران :

أولهما : ما جاء في الموجز المعروض من أن : الزكاة تجب في هذه الماشية وإن كانت مطوفة حيث إن علفها في الوقت الحاضر لا يستغرق أكثر نعامها .

(١) ج ٢ ص ٤٦٦ - ٤٦٨ مع الفهرست الكبير .

(٢) الدر المختار وحاشيته رد المحتار لابن عابدين ج ٢ ص ٥٠ .

(٣) جميع الجوامع للسبكي في أصول الفقه بشرح الجلال الحلبي وحاشيته البني ج ٢ ص ٢٥٦ الطبعة الأولى بالطبعة الثانية بالقاهرة سنة ١٢٠٨ هـ ويحوت المؤتمر الأول لجميع البحوث الإسلامية شوال ١٢٨٢ هـ - مارس ١٩٦٤ م بحث الطفيق بين أحكام المذاهب للرحوم الشيخ محمد أحمد نرج السنهوري ص ٦٧ وما بعدها وبحث الطفيق بين أقوال المذاهب لفيلة الشيخ عبد الرحمن اللطوف ص ٩١ وما بعدها .

ثانيهما : ما جاء فيه من أن اختلاف أستان المشية لا يؤثر في بمقادير الزكاة ، والزكاة واجبة على صفاتها كوجوبها على كبارها .

عن الأمر الأول : إن من شروط وجوب الزكاة في المشية أن تكون سائمة ، بأن ترعى في المباح أكثر العام ، ومقصود منها الفر والتسل والزيادة والسمن ، ويقابلها المعلوفة وهي التي يتكلف صاحبها علفها .

والحكمة في اشتراط السوم أن الزكاة إنما وجبت فيما يسهل على النفوس إخراجها ، وهو العفو الزائد كما قال الله سبحانه^(١) : (خذ العفو . .) وقوله^(٢) : (ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو) وذلك إنما يكون فيما قلت مؤنته وكثر نماؤه ، وهذا إنما يتفق ويوجد في السائمة وليس في المعلوفة .

ودليل هذا الشرط ما رواه الترمذي وأحمد وأبو داود عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : في كل إبل سائمة في كل أربعين ابنة لبون . . .) ووصف السائمة يدل مفهومه على أن المعلوفة لا زكاة فيها .

وروى البخاري في صحيحه وغيره من حديث أنس : (. . وفي صدقة الغنم في سائمها إذا كانت أربعين فيها شاة . .) .

وما ورد من أحاديث مطلقة عن وصف السوم تحمل على هذه الأحاديث المقيدة بهذا الوصف^(٣) .

هذا ما ذهب إليه جمهور الفقهاء ، وإن خالف هذا ربيعة ومالك والليث عملا بالأحاديث المطلقة وأوجبوا الزكاة في المعلوفة كالسائمة^(٤) .

ولا شك أن الأخذ بقول الجمهور أولى لأن المأموس في عصرنا ارتفاع تكاليف الأعلاف ، وبالتالي قد ارتفعت أسعار الحوم والألبان ومشتقاتها .

(١) من الآية ١٦٦ من سورة الاحزاب .

(٢) من الآية ٢١٦ من سورة البقرة .

(٣) الروض النضر ج ٢ ص ٣٦٦ و ٤٠٠ .

وما تزال في صمود ، فإيجاب الزكاة في الماشية المعلوفة كما جاء في هذا الموجز وإن وافق رأى الإمام مالك لكنه خلاف الأولى ، ولا يوافق الواقع فيما ادعاه من أن علقها في الوقت الحاضر لا يستغرق أكثر نمتها .

وعن الأمر الثاني : فإن احتساب صغار الماشية فيما يجب عليه الزكاة ذهب إليه بعض الفقهاء مستندين لبعض الآثار المروية عن عمر^(١) . وذهب فريق آخر إلى عدم الاعتماد بالصغار لخبر رواه أحمد والنسائي وأبو داود^(٢) .

وفريق ثالث لم يوجب الزكاة في الصغار إذا كانت وحدها توفيقاً بين الرأيين السابقين ، ويعتد بها في النصاب إذا كانت معها أمهاتها . وقد اشترط فريق آخر أن تبلغ الأمهات نصاباً ، فما زاد عن النصاب من الصغار اعتد به ، وهذا قول أبي حنيفة والشافعي وابن حزم وآخرين لحديث سويد بن غفلة قال (أتانا مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلست إليه فسمعت يقول إن في عهدي ألا آخذ من راضع لبن) قال ابن حزم لما منع من أخذ الزكاة من راضع لبن - وراضع لبن اسم للجنس - صح بذلك ألا تعد الراضع فيما تؤخذ منه الزكاة^(٣) . وهذا القول هو الأحق والأولى بالاعتبار والأخذ به .

فما جاء في الموجز وإن وافق بعض الأقوال ، إلا أن الأوفق الاعتداد بقول الإمامين أبي حنيفة والشافعي ومن وافقهما ، فلا يعتد بالصغار من الماشية نصاباً إلا إذا كان معها كبار بلغت نصاباً .

ثامناً عن البند تاسماً : في مصارف الزكاة وتقلها ، والتحليل لغير المستحق من طلبها والاستيلاء عليها

الأصل في الإسلام أن تؤخذ الزكاة من الأغنياء وترد على الفقراء

(١) الموطأ ج ١ ص ٢٦٥ ونيل الأوطار للشوكلي ج ٤ ص ١٢٤ .

(٢) المرجع السابق ج ٤ ص ١٢٢ .

(٣) المطى ج ٥ ص ٢٧٤ إلى ٢٧٦ .

ومقتضى النصوص الواردة في هذا ألا تنقل أموال الزكاة من المحل الذي أخذت منه ، بل توزع فيه^(١) .

أما إذا كان أهل البلد قد استغنوا عن الزكاة ، بمعنى أنه لم يوجد فيهم مستحق لها من الأصناف الثمانية ، جاز نقلها إلى المستحقين في بلد آخر إجماعاً^(٢) .

أما نقل الزكاة عند عدم استغناء أهل البلد فقد اختلف فيه الفقهاء :

ففي الفقه الحنفي : يكره نقل الزكاة ، إلا أن ينقلها إلى قرابته المحتاجين لما في ذلك من صلة الرحم ، أو إلى فرد أو جماعة أخرج إليها من أهل بلده أو كان نقلها أصح للمسلمين ، أو من دار الحرب إلى دار الإسلام . وهناك صور أخرى قالوا فيها بجواز النقل إلى غير البلد التي وجبت فيها الزكاة^(٣)

وفي الفقه المالكي : يجب تفرقة الزكاة بموضع وجوبها أو قربة وهو ما دون مسافة القصر ، فإن لم يوجد بمحل الوجوب أو قربة مستحق فأنها تنقل كلها وجوباً إلى محل فيه مستحق ، وفصلوا في ذلك بما يراجع في موضعه من كتبهم^(٤) .

وفي الفقه الشافعي : أنه لا يجوز نقل الزكاة من بلد إلى غيره ويجب صرفها في البلد الذي فيه المال ، إلا إذا فقد فيه من يستحق الزكاة وعندئذ توجه إلى غيره ، بتفصيل جاء في كتب فقه المذهب^(٥) .

وفي الفقه الحنبلي : مثل قول الفقه الشافعي ، وفيه أيضاً : فإذا نقلها مع وجود المستحق لها في موضع الوجوب أثم وأجزأته باعتبار أنه دفع الحق إلى مستحقه ، وقال بعضهم لا تجزئه لمخالفة النص^(٦) .

(١) (٢) الأحوال لأبي عبيد ص ٥٩٥ و ٥٩٦ .

(٣) الدر المختار وحاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٩٢ و ٩٤ .

(٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ١ ص ٥٠١ ، ومواهب الجليل للصلب والتاج والاكمل للمواهب ج ٢ ص ٢٥٧ و ٢٥٨ .

(٥) الأحكام السلطانية للبرودي ص ١١٩ و ١٢٠ ، المجموع للنووي ج ١ ص ٢٢١-٢٢٢ .

(٦) المغني لابن قدامة ج ٦ ص ٥٢١ و ٥٢٢ .

وأجاز مالك لولى الأمر نقل الزكاة إذا رأى مصلحة في ذلك للمسلمين بعد مشورة أهل الشورى^(١) . وبهذا قال الفقه الشافعى أيضاً^(٢) .

ومن أقوال الفقه الحنفى والمالكي تؤخذ الإجازة للأفراد في نقل زكواتهم إلى غير بلد الوجوب لمصلحة معتبرة مماثلة لما قال به فقهاء المذهبين .
يخلص مما تقدم :

أن موجز أحكام الزكاة المعروض قد خالف الفقه والنصوص الشرعية فيما يلي :

١ - في البندين الأول والثاني : حيث قدر النصاب من الذهب على أساس أن الدينار الشرعى يقدر وزنه بـ ٤,٤٦ جرام ذهب ، وهذا غير دقيق . وينبغى العمل بالتقدير ٤,٢٥ جراماً للدينار أو المفضل . وبذلك تكون جملة وزن النصاب من الذهب ٨٥ جراماً لا غير .

٢ - في البند الثالث : الخاص بزكاة الحلى . من أنه لا تجب في المعد منها للاستعمال والزينة واللباس زكاة إلا فيما زاد على ٥٠٠ جنيه أو ١٠٠٠ جنيه على اختلاف بين التسخين المعروضين . . وهو قول غير صحيح في الجملة ولا يستند لدليل شرعى .

٣ - في البند الرابع : بشأن زكاة الأسهم والسندات وشهادات الاستثمار حيث قاسها فيما يسدو على زكاة الزروع في بعض صورها . وهذا لا سند له ولا أصل يخرج عليه تحريجاً صحيحاً ، فهى تعتبر رؤوس أموال تجارية وتخضع لأحكام زكاة عروض التجارة بالنسبة لمن يتجر فيها .

٤ - ما جاء في البند السادس : وهو الخاص بزكاة الزروع والثمار . من أن الزكاة تجب بواقع ١٠٪ العشر من صافي الناتج بعد خصم جميع النفقات والتكاليف المختلفة من الناتج المجمل ، وهذا حكم مطلق يجب تقييده بأن ما يستبعد من جملة المحصول قبل التزكية هو كل ما قصت الضرورة

(١) المدونة ج ٢ ص ٤٦ و ٤٧ طبع دار السعادة أولى سنة ١٢٢٢ هـ .

(٢) المجموع للنووى ج ٦ ص ١٧٢ و ١٧٥ .

بإستدانتة . أما ماجرت به العادة والعرف من عمل الزارع بنفسه واحتفاظه بالبنور من زراعته السابقة فلا يستبعد مما يجب عليه ، لأن الشارع أدخلها في الاعتبار عندما أوجب العشر فيها ليس فيه تكلفة ونصف العشر فيها فيه تكلفة .

٥ - ما جاء في البند السابع : من أداء زكاة العقارات المبنية ذات الإيراد عن صافي إيرادها بواقع ١٠٪ قياساً على زكاة الثروع . هو قياس في واقعه وجملة وما اتبنى عليه غير مسلم به من أهل العلم بفقهاء الأئمة أبي حنيفة ومالك والشافعي ورواية عن الإمام أحمد ، والذي يقتضيه فقه هذه المذاهب . أن العقارات المبنية يضم لإيرادها الصافي بعد نفقات الصيانة والضرائب إلى حصيلة باقي وعاء الزكاة للممول إن كانت له أموال أخرى تجب فيها الزكاة . وتعتبر مالا مستفاداً خلال الحول وتخرج عنه الزكاة بواقع ربع العشر (٢,٥٪) .

٦ - ما جاء في البند الثامن : من أن الزكاة تجب في الماشية المملوكة . مخالف لما ذهب إليه جمهور الفقهاء . من أن المملوكة لا زكاة فيها طبقاً للأحاديث الصريحة الواردة في ذلك . إذ لا اجتihad مع النص . حيث حملت الأحاديث المطلقة عن قيد الساعة على الأحاديث التي جاء بها هذا القيد . وما جاء به من أن الزكاة واجبة على صغار الماشية كوجوبها على كبارها فهو وإن وافق بعض الأقوال ، إلا أن الأوفق الاعتداد بقول الإمامين أبي حنيفة والشافعي ومن وافقهما ، من أنه لا يعتد بالصغار نصاباً إلا إذا كان معها كبار بلغت نصاباً للغير الذي أورده ابن حزم في هذا الموضع على نحو ما سبق .

٧ - وما جاء في البندين الخامس : الخاص بزكاة التجارة والصناعة - والتاسع : الخاص بمصاريف الزكاة . هو في نطاق ما قال به جمهور الفقهاء في الجملة . أما الاعتراضات على موجز أحكام الزكاة فهي كما يلي : -

٨ - الاعتراض الأول : على أن نقصان النصاب في خلال العام لا يضر إن كل في طرفيه : لا محل له في تخطيط الحكم الذي جاء به الموجز لاتباعه

مذهباً صحيحاً هو مذهب الإمام أبي حنيفة في مسألة هي محل اجتهاد ولم يرد فيها دليل . وفي الأخذ بمذهب أبي حنيفة احتياط ويسر في حساب الزكاة .

٩ - الاعتراض الثاني : على الحكم الذي تفيا به الموجز حداً أعلى للحل المعنى من الزكاة اعتراض صحيح .

١٠ - الاعتراض الثالث : على قياس الموجز لزكاة الأوراق المالية على زكاة الزروع في بعض صورها اعتراض وجيه . إذ ليس لهذا القياس سند شرعي ولا نص فقهي يتخرج عليه .

١١ - الاعتراض الرابع : وهو جعل الموجز زكاة المحاصيل الزراعية المختلفة بواقع ١٠٪ من صافي الناتج بعد خصم جميع النفقات والأموال الأميرية والإيجارات بإطلاق اعتراض صحيح ، ويؤخذ في هذا الموضع بما بينته الفتوى . والله سبحانه وتعالى أعلم . . .



من أحكام الحج وما يتعلق به

الموضوع الحج بمال فيه شبهة (١١٥١)

المبادئ

١- فقهاء الإسلام متفقون على أنه إذا لم يكن للمكلف مال لم يلزمه الحج . وإن وهب له أجنبي مالا يحج منه لم يلزمه قبوله إجهاً .

٢- من تكلف الحج وهو لا يلزمه وأمكنه ذلك من غير ضرر بنفسه ولا بغيره استحب له الحج ، لما في ذلك من إظهار الطاعة والمبادرة لأداء الفرائض .

٣- فقهاء مذاهب الأئمة أبي حنيفة ومالك والشافعي على أن الحج بمال حرام أو مفسوب أو فيه شبهة الحرام يقع صحباً ، وتسقط به الفريضة ، وإن كان على الحاج إثم إنفاقه في طاعة الله .

٤- فقهاء مذهب الإمام أحمد بن حنبل على أن الحج بالمال الحرام أو المفسوب لا يسقط الفريضة .

٥- الإعانة التي تصرفها جمعية تبسّر الحج لأعضائها إذا خلت مواردها من الشبهات المحرمة فهي مشروعة ، وإلا فإن الحج لا يكون خالصاً للمثوبة وإن سقط الفرض ، بل مذهب الإمام أحمد أنه لا يسقط الحج بالمال الحرام وأنه لا أبواب له .

سئل :

من السيد المهتمس / وكيل الجهاز المركزي للمحاسبات ورئيس جمعية تبسّر الحج للعاملين به .

(*) الفتى : مقبلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - ص ١٠٥ - م ٢٧٥ - ص ٢١٦ -
١ جندى الآخرة ١٤٠٠ هـ - ٢٤ أبريل ١٩٨٠ م .

بكتاب الجمعية المقيد برقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ ، قال : إن عدد أعضائها الآن خمسة وتسعون عضواً ، وأن من أهم ما تهدف إليه تيسر الحج للعاملين المشتركين وأسرهم ، حيث تقوم الجمعية بصرف مجموع مدخرات العضو الذي تصفيه القرعة لفترة خمس سنوات ، ويقوم العضو بسداد ماتم صرفه مقدماً على أقساط شهرية قدرها جنيان ، وأن حصيله الأقساط الشهرية للأعضاء تضيق عن الوفاء بتفقات سفرهم ، وأنه يوجد بالجهاز صندوق للنفقات الطيبة والرعاية الاجتماعية وهو صندوق تأميني تعاوني لا يرى إلى الكسب ، وموارد هذا الصندوق تتكون وفقاً للمادة ١٣ من لائحة إنشائه من :

أولاً : ما يسدده العاملون بالجهاز من رسوم وتكاليف علاج وفقاً للائحة الأساسية للصندوق .

ثانياً : الإعانة التي تخصص للصندوق سنوياً من موازنة الجهاز .

ثالثاً : ريع استثمار أمواله وهي مودعة حالياً ببنك ناصر الاجتماعي .

رابعاً : ما يقرر مجلس الإدارة قبوله من الهبات والتبرعات .

خامساً : حصيله الجزاءات المنصوص عليها للائحة العاملين بالجهاز .

سادساً : القروض التي يحصل عليها من البنوك .

وأن مجلس إدارة جمعية تيسر الحج بالجهاز طلب إعانة من هذا الصندوق لإمكان تيسر الحج للعاملين بمنحهم إعانة مضافة إلى مدخراتهم ويسأل المجلس عن مدى شرعية هذه الإعانة ، وهل تقص من ثواب فريضة الحج خاصة أنه سيتم صرفها لكافة الأعضاء الراغبين في أداء فريضة الحج ولن يقتصر الصرف على غير القادرين ؟ .

أجاب :

إن الله سبحانه قال في فريضة الحج (وقف على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

والاستطاعة : أن يكون المسلم مستطيعاً بيده واجداً من ماله ما يبلغه الحج فاضلاً عن نفقة من تلزمه نفقته لحين عودته .

وقد اتفق فقهاء الإسلام على أنه إذا لم يكن للمكلف مال لم يلزمه الحج وإن وهب له أجنبي مالا ليحج به لم يلزمه قبوله إجمالاً .

ونص الفقهاء كذلك على أن من تكلف الحج وهو لا يلزمه وأمكنه ذلك من غير ضرر بنفسه ولا بغيره استحباب له الحج ، لما في هذا من إظهار الطاعة لله سبحانه والمبادرة لأداء القرائن .

وفي شأن مصدر نفقات الحج ، وهل يجوز أن يؤدي بمال حرام أو مفسوب أو فيه شبهة الحرام ؟ قال فقهاء مذاهب الأئمة أبي حنيفة ومالك والشافعي إن الحج بمال حرام أو مفسوب أو فيه شبهة الحرام يقع صحيحاً وتسقط به القرينة ، وإن كان على الحاج بالمال الحرام ثم إنفاقه في طاعة الله ، لأن الله سبحانه طيب يقبل الطيب كما تشير إلى ذلك الآية الكريمة « ولا تيمموا الخيث منه تنفقون » .. من الآية رقم ٢٦٧ من سورة البقرة . ولكن فقهاء مذهب الإمام أحمد بن حنبل قالوا في هذا الموضع إن الحج بالمال الحرام أو المفسوب لا يسقط القرينة .

لما كان ذلك وكانت جمعية تيسير الحج بالجهاز المركزي للمحاسبات قد طلبت إعانة من صندوق الخدمات الطبية بالجهاز ، لإمكان تيسير الحج للعاملين بمنحهم الإعانة بالإضافة إلى مدخراتهم ، تعيد النظر في مصادر تمويل هذا الصندوق المينة بالمادة ١٣ من لائحته والمشار إليها بالسؤال على الوجه السابق ومدى انطباق وصف المال الحلال شرعاً عليها .

ولما كان البادئ من هذه الموارد أن ما يخص منها من كل شبهة الحرام هو الإعانة التي تخصص للصندوق سنوياً من موازنة الجهاز ، وما يقبله مجلس الإدارة من الهبات والتبرعات . أما باقي الموارد فتشوبه الحرمات .

وإذ كان ذلك : تكون الإعانة التي قد تصرف لجمعية تيسير الحج من صندوق الخدمات الطبية بالجهاز مشروعة في نطاق هذا المال الحلال الذي

لا تبدو فيه شبهات محرمة إذا تقرر من ذات الإعانة المخصصة للصندوق من موازنة الجهاز ومن الهبات والتبرعات التي يقرر مجلس الإدارة قبولها بشرط ألا تضر هذه الإعانة أو تستتبع الإخلال بالأهداف الأصلية للصندوق الخدمات الطبية باعتبار أن خدماته للجميع أعم وأشمل .

أما إذا تقرر الإعانة من جملة موارد الصندوق وفي بعضها شبهة الحرام، فإنه وفقاً لنصوص الفقهاء المشار إليها لا يكون الحج خالص المثلوبة وإن سقط الفرض ، بل إن مذهب الإمام أحمد بن حنبل أنه لا يسقط الحج بالمال الحرام ولا ثواب له .

هذا وإذا كان الانتفاع بخدمات هذا الصندوق الاجتماعية تم طبقاً لما يقرره مجلس إدارته الذي يختص بتحديد أنواع الأنشطة الاجتماعية ، فإذا تقرر من هذا المجلس الإعانة لجمعية تيسير الحج من هذين الموردين اللذين ابتعدت عنهما شبهة الحرام كان صرفها لكافة الأعضاء الراغبين في أداء الحج جائزاً شرعاً بشرط اعتبار أن الجميع منتفعون أصلاً بمال هذا الصندوق دون تمييز . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١١٥٢) أعمال الحج والعمرة

الخصائص

- ١ - على من نوى الحج إخلاص التوبة ، ورد المظالم .
- ٢ - ملابس الإحرام للرجال والنساء .
- ٣ - من الامتناع المشروطة القدرة على تحمل نفقات السفر .
- ٤ - ما يفضله المتوجه للمدينة للزيارة ، وإحرامه ، وإحرام المسافرين بالطائرات والبواخر .
- ٥ - جملة ما يحرم فعله بعد الإحرام ، وما يجب على المحرم بالركاب شيء من المظنورات .
- ٦ - جملة ما يجوز للمحرم فعله .
- ٧ - ما يبيح فعله على المحرم عند دخول مكة وما يبيح ذلك .
- ٨ - ما يجب على من أحرم بالحج فقط . أو بالحج والعمرة معاً عند دخول مكة .
- ٩ - المتمتع وما يفعله للإحرام بالحج من مكة .
- ١٠ - الوقوف بعرفة وموعده وما يجزئ في الوقوف .
- ١١ - جمع فريضتي الظهر والعصر قصر اجمع تقديم وولته ومكاته .
- ١٢ - التوجه للمزدلفة ، موعده ، جمع المغرب والمشاء جمع تأخير النقاط الحصىات .

(*) المتن : مشيئة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - من ١٠٥ - م ٢٨١ -
١٧ سوال ١٢٠٠ - م ٢٧ أغسطس ١٩٨٠ م .

١٣ - جمرة العقبة وموعد رميها ، وما يفعل بعدها من التحلل ومناه وطواف الإفاضة .

١٤ - رمى باقي الجمرات ومواعيدها ، وتسميتها ، وجواز الإنابة فيها .

١٥ - حكم المرأة إذا فاجأها الحيض أو النفاس ، قبل طواف الإفاضة ، وتعذر بقائها حتى ارتفاعه .

١٦ - طواف الوداع مشروع ، واختلاف الفقهاء في حكمه .

١٧ - آداب زيارة الرسول صلى الله عليه وسلم .

مثل :

كثير من الناس يسألون عن الأعمال المتعلقة بالحج والعمرة وماذا يفعلون .

أجاب :

نحمدك الله ونستعينك ونستبديك الخير والترقيق في القول والعمل ، ونصل ونسلم على رسولاك الأمين محمد خاتم الأنبياء والمرسلين .

وبعد :

فهذه ورقة عمل أضفها بين يدي من كتب الله لهم حج بينته الحرام وأداء الركن الخامس في الإسلام ، يسترشدون بها في تأدية المناسك في سر الإسلام وسماحته امتثالاً لقول الله سبحانه (وما جعل عليكم في الدين من حرج) ^(١) أبتغى بها ثواب الله تعالى ورضوانه ، وصالح الدعاء في مواطن القبول والإجابة من وفد الحجاج والعمار الذين تفضل الله عليهم فأعطاهم سؤالهم .

ربنا ظلمنا أنفسنا فاغفر لنا وارحمنا ، فإنك أهل التقوى وأهل المغفرة ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

الحج : قصد مكة لأداء عبادة الطواف، وسائر المناسك استجابة لأمر الله وابتغاء مرضاته .

وهو أحد أركان الإسلام الخمسة ، وفرض معلوم من الدين بالضرورة .

(١) من الآية ٧٨ من سورة الحج .

قال الله تعالى : (. . . والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) . سورة آل عمران - ٩٧ - وقال سبحانه (وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق . لبشهودا منافع لهم ويدكروا اسم الله في أيام معلومات) . سورة الحج ٢٧ ، ٢٨ .

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه فيما رواه البخاري وأحمد والتسائي وابن ماجه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه) .

وروى الطبراني في الأوسط عن عبد الله بن جرادة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (حجوا فإن الحج يغسل الذنوب كما يغسل الماء الدرن) . وروى التسائي وابن ماجه وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الحججاج والعمار وفد الله إن دعوه أجابهم وإن استغفروه غفر لهم) .

وفي فضل الإنفاق في الحج روى أحمد والبيهقي وغيرهما عن بريدة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (النفقة في الحج كالنفقة في سبيل الله : الدرهم بسبعائة ضعف) .

وهو فرض على كل مسلمة ومسلم بالغ عاقل مستطيع ، ويستحب المبادرة بأداء هذه الفريضة متى توافرت الاستطاعة .

نصائح وتوجيهات

١ - على كل مسلمة ومسلم دعاء الله لحج بيته وعمرته أن يخلص التوبة إلى الله سبحانه ، ويسأله غفران ذنوبه ليبدأ عهداً جديداً مع ربه ، ويعقد معه صلحاً لا يحنث فيه .

٢ - من علامات الإخلاص أن يعد نفقة الحج من أطيب كسبه وحلاله ، فإن الله طيب لا يقبل إلا طيباً ، ومن حج من مال غير حلال ولبي (ليك) اللهم لييك . قال الله سبحانه له - كما جاء في الحديث الشريف - لا لييك . ولا سمديك حتى ترد ما في يديك) .

٣- من مظاهر التوبة وصلح الإخلاص فيها أن تظهر المسلمة والمسلم نفسه ويخلص رقبته من المظالم وحقوق الغير ، فيرد المظالم إلى أصحابها متى استطاع إلى ذلك سبيلا ، ويتوب إلى الله ويستغفره فيما عجز عن رده وأن يصل أرحامه ويبر والديه ويترضى لإخوانه وجيرانه .

٤- من الاستطاعة المشروطة لوجوب الحج القدرة على تحمل أعباء السفر ومشقاته ، فلا عليك أيها المسلم إذا تعد بك عجزك الجسدى عن الحج ، فإن الحج مفروض على القادر المستطيع .

٥- حافظ على نظافتك في الملبس والمأكل والمشرب وعلى نظافة الأماكن الشريفة التي تردد عليها ، لأن الإسلام دين النظافة ، ألا ترى أنك لا تدخل الصلاة إلا بعد النظافة بالوضوء أو الاغتسال .

٦- لا تكلف نفسك فوق طاقتها في المال أو الجهد الجسدى واحرص على راحة غيرك ، كما تحرص على راحة نفسك وعامل الناس بما تحب أن يعاملوك به - كما جاء في الحديث الشريف .

٧- قال تعالى : (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ^(١)) وقال (ولا تقتلوا أنفسكم ^(٢)) فلا تعرض نفسك للخطر بالصعود إلى قمم الجبال ، أو الدأب على السهر ولو في العبادة فإن خير الأعمال أدومها وإن قل .

٨- احرص على التواجد في الحرم أكبر وقت ممكن ، والنظر إلى الكعبة ، وقراءة القرآن الكريم ، والطواف حول البيت كلما وجدت القدرة على ذلك .

٩- عليك أن تحب أقرب الناس إليك بما لك أو عليك، وحث الأبناء والبنات والأهل والإخوان على تقوى الله والتمسك بأداب الدين والمحافظة على أداء فرائضه .

ها أنت أيها الحاج قد هيأت نفسك لبدا الرحلة المباركة ، وقد أعددت ما يلزم لها ومن هذا اللازم :

(١) من الآية ١٩٥ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٩ من سورة النساء .

ملابس الإحرام :

(أ) لذار: وهو ثوب من قاش تلفه على وسطك تستر به جسدك ما بين سرتك إلى ما دون ركبتيك وغيره الحديد الأبيض الذي لا يشف عن العورة (بشكير) .

(ب) رداء : وهو ثوب كلك تستر به ما فوق سرتك إلى كفتيك فيما عدا رأسك ووجهك وغيره أيضاً الحديد الأبيض (بشكير) .

واحذر أن تلبس في مدة الإحرام فائلة أو جوربا أو جلباباً أو شيئاً مما اعتدت لبسه من الثياب المفصلة المحيطة إلا إذا كنت مضطراً فلك أن تلبس ذلك مع القدية . فقد قال الله تعالى (فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه فدية من صيام أو صدقة أو نسك^(١)) .

(ج) نعل تلبسه في رجليك يظهر منه الكعب من كل رجل والمراد بالكعب هنا العظم المرتفع بظاهر القدم .

كل هذا لحاج الرجل ، أما للمرأة الحاجة فتلبس ملابسها المعتادة الساترة لجميع جسدتها من شعر رأسها حتى قلميها ولا تكشف إلا وجهها وعلبها ألا تراحم الرجال ، وأن تكون ملابسها واسعة لا تبرز تفاصيل الجسد وتلفت النظر والمستحب الأبيض .

منى محمد موعده السفر بحمد الله ووسيلته :

فإذا كنت متوجها إلى المدينة المنورة أولا فلا تحرم ولا تلبس ملابس الإحرام ، بل تبقى بملابسك العادية إلى أن تم زيارة الرسول صلى الله عليه وسلم وتنتهي إقامتك بالمدينة . وعندما تشرع في التوجه منها إلى مكة فإن عليك أن تحرم بالعمرة فقط أو بالحج فقط أو بهما معا حسبما تريد من المدينة ذاتها أو من ميقاتها (ذى الحليفة) وهو المكان المعروف الآن (بآبار على) قرب المدينة في الطريق منها إلى مكة أو من رابع .

(١) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة .

وإذا كنت ممن يسافرون في الأفراج المتأخرة الذاهبة من جدة إلى مكة مباشرة ، فلك أن تتوى الحج والعمرة معا وتسمى (قارناً) أى جامعاً بينهما ولك أن تحرم بالعمرة فقط ، أو أن تحرم بالحج فقط .

فلذا ركبت الباخرة واقتربت بك من الميقات وهو (الجحفة) قرب رابغ بالنسبة للمصريين وأهل الشام فتياً للإحرام بخلق شعرك وقص أظافرك ثم اغتسل في الباخرة استعداداً للإحرام وهو غسل للنظافة لا للفريضة ، أو توضأ إن لم يتيسر لك الاغتسال وضع على جسدك شيئاً من الرائحة الطيبة المباحة والبس ملابس الإحرام الموصوفة آنفاً ومنى لبست ثياب الإحرام على هذا الوجه أى بعد التطهر بالاغتسال أو الوضوء ، صل ركعتين سنة وانو في قلبك عقب الفراغ من أدائهما ما تريد من العمرة فقط أو الحج فقط أو هما معاً إذا نويت القران بينهما وقل : اللهم إني نويت (كلذا) فيسره لي وتقبله مني .

ثم قل (ليكن اللهم ليكن، ليكن لاشريك لك ليكن . إن الحمد والنعمة لك والملك . لاشريك لك) وبهذا القول بعد تلك النية تصير محرماً بما نويت وقصدت (العمرة فقط أو الحج فقط أو هما معاً) لأن هذه التلبية بمثابة تكبيرة الإحرام للدخول في الصلاة .

ومنى صرت محرماً على هذا الوجه فلا تفعل ، بل ولا تقرب مما صار محرماً عليك بهذا الإحرام وهو : تغطية الرأس ، وحلق الشعر أو شده من أى جزء من الجسد ، ولا تقص الأظافر ولا تستخدم الطيب والروائح العطرية ، ولا تخالط زوجتك أو تفعل معها دواعى المخالطة كاللمس والتقبيل بالشهوة ولا تلبس أى غيظ ولا تتعرض لصيد البر الوحشى أو لشجر الحرم ، وإذا فعل المحرم واحداً من هذه المحظورات قبل رمى جرة العقبة في عاشر ذى الحجة صح حجه وصحت عمرته ولكن عليه أن يذبح شاة أو يطعم ستة مساكين أو يصوم ثلاثة أيام : أما الجماع قبل رمى جرة العقبة (التحلل الأول) فإنه يفسد الحج وعلى من فعل ذلك أن يعيد الحج مرة أخرى في عام قادم ويحرم على المرأة تغطية الوجه واليدين .

وعظور على المسلمة وعلى المسلم الخاصة والجدال بالباطل مع الرفقة
لقول الله سبحانه (فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال
في الحج) (١) .

وإذا كنت مسافراً بالطائرة فاستعد بالإحرام وأنت في بيتك أو في
المطار أو في داخل الطائرة واللبس ملابس الإحرام إن لم يكن بك عذر
مانع من لبسها ثم انو ما تريد من عمرة أو حج ولب بالعبارة السابقة بعد
ارتداء ملابس الإحرام أو عند استقرارك في الطائرة أو عقب تحركها
وذلك كما تقدم متى كنت متوجهاً إلى مكة مباشرة من جدة أما إذا كنت
متوجهاً إلى المدينة أولاً فكن عادياً في كل شيء .

ومنى أحرمت ونويت ولييت - كما سبق - صار محظوراً عليك الوقوع
في شيء من تلك المحظورات .

ما يباح للمحرم :

بعد الإحرام يباح الاغتسال وتغيير ملابس الإحرام واستعمال الصابون
للتنظيف ولو كانت له رائحة . وللرأفة غسل شعرها ونقصه وامتشاطه فقد
أذن الرسول صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله عنها في ذلك بقوله :
(انقصي رأسك وامتشطي) رواه مسلم .

ويباح أيضاً - الحجامة وفقء اللمل وتزج الضرس وقطع العرق وحك
الرأس والجسد دون شد الشعر ، ويباح النظر في المرأة والتداوى أما شم
الروائح الطيبة فدائر بين الكراهة والتحريم ومن ثم يستحب أن يمتنع
الحاج عن استعمالها قصداً أما ما يحدث من الجلوس أو المرور في مكان
طيب الرائحة فلا كراهة فيه ولا يحرم .

ويباح التظلل بمظلة أو خيمة أو سقف والاكتمال والخضاب بالحناء
للتداوى لا للزينة ويباح قتل الذباب والقتل والقراد والغراب والحدأة والقارة
والعقرب والكلب العقور وكل ما من شأنه الأذى .

(١) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة .

أما حشرات جسد الآدى كالبرغوث والغمل فله محرم إلقاءها وله قتلها ولا شيء عليه وإن كان إلقاءها أهون من قتلها ، وإذا احتلم المحرم أو فكر أو نظر فأنزله فلا شيء عليه عند الشافعية .

ها أنت أيها الحاج أو المعتمر على مشارف مكة محرماً ، فتي دخلتها بعون الله وتوفيقه اطمئن أولاً على أمتعتك في مكان إقامتك ، ثم اغتسل إن استطعت أو توضأ ثم توجه إلى البيت الحرام لتطوف طواف العمرة إن نويتها أو طواف القدوم إن كنت قد نويت الحج وكبر وهلل عند رؤية الكعبة المشرفة وقل : (الحمد لله الذى بلغنى بيته الحرام ، اللهم افتح لى أبواب رحمتك ومغفرتك ، اللهم زد بيتك هذا تشريفاً وتطيئاً وتكريماً ومهابة وزد من شرفه وكرمه من حجه أو اعتمره تشريفاً وتكريماً وتعظيماً وبراً اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام وأدخلنا دار السلام) ثم ادع بما يفتح الله به عليك فالدعاء في هذا المقام مقبول بإذن الله . وإذا لم تحفظ شيئاً من الأدعية المأثورة فادع بما شئت وبما يملكه عليك قلبك ولا تشغل نفسك بالقراءة من كتاب غير القرآن فهو الذى تقرأه وتكرر من تلاوته .

ثم اقصد إلى مكان الطواف لتبدأه وأنت متطهر ، واستقبل الكعبة المشرفة تجاه الحجر الأسود واجعله على يمينك نمر أمامه بكل بدتك ، واستقبله بوجهك وصلبك ، وارفع يديك حين استقباله كما ترفعها في تكبيرة الإحرام للدخول في الصلاة نائياً الطواف مكبراً مهللاً معلناً شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ، ثم اجعل الكعبة على يسارك مبتدئاً من قبالة الحجر الأسود ، وصر في المطاف مع الطائفين حتى تتم سبعة أشواط بادئاً بالحجر الأسود ومنياً إليه في كل شوط ، ولا تشتغل في الطواف بغير ذكر الله والاستغفار والدعاء وقراءة ما تحفظ من القرآن مع الخضوع والتذلل لله ومن أفضل الدعاء ما جاء في القرآن الكريم كقوله تعالى (ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار)^(١)

(١) من الآية ٢٠١ من سورة البقرة .

ولا ترفع صوتك ولا تؤذ غيرك واستشعر الإخلاص فاقه يقول (ادعوا ربكم تضرعاً وخفية إنه لا يحب المعتدين)^(١) .

ركعتا الطواف :

فإذا فرغت من أشواط الطواف السبعة . فتوجه إلى المكان المعروف بمقام إبراهيم وصل فيه متفرداً ركعتين خفيفتين ناوياً بهما سنة الطواف أو صلهما في أى مكان في المسجد إن لم تجد متسعاً في مقام إبراهيم وادع الله بما تشاء وما يفتح به عليك ، ثم توجه إلى الملتزم وهو المكان الذى بين باب الكعبة والحجر الأسود ، وإذا استطعت الوصول إليه فضع صدرك عليه ماداً ذراعيك متعلقاً بأستار الكعبة، واسأل الله من فضله لنفسك ولغيرك فإن الدعاء هنا مرجو الإجابة إن شاء الله .

اشرب من ماء زمزم :

ثم توجه إلى صنبير مياه زمزم واشرب منها ما استطعت ، فإن ماءها لما شرب له كما في الحديث الشريف .

السعى بين الصفا والمروة :

ثم ارجع بعد شربك من ماء زمزم أو بعد وقوفك بالملتزم واسع بين الصفا والمروة بادئاً بما بدأ الله تعالى به في قوله (إن الصفا والمروة من شعائر الله)^(٢) ومتى صعدت إلى الصفا فهلل وكبر واستقبل الكعبة المشرفة وصل على النبي المصطفى ، وادع لنفسك ولمن تحب ولنا معك بما يشرح الله به صدرك ، ثم ابدأ أشواط السعى سيراً عادياً من الصفا إلى المروة في المسار المعد لذلك مراعيًا النظام والابتعاد عن الإيلاء ، وأسرع قليلاً في سيرك بين الميلين الأخضرين (في المسعى علامة تدل عليهما) وهذا الإمراع هو ما يسمى (هرولة) وهى خاصة بالرجال دون النساء ، فإذا بلغت المروة قف عليها قليلاً مكبراً مهلاً مصلياً على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، جاعلاً الكعبة تجاه وجهك داعياً الله بما تشاء من خيرى الدنيا والآخرة لك ولغيرك ، وبهذا تم شوط واحد ، ثم تابع الأشواط السبعة على هذا النوال

(١) الآية ٥٥ من سورة الأعراف .

(٢) الآية ١٥٨ من سورة البقرة .

مع الخشوع والإخلاص والذكر والاستغفار وردد ما ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم في هذا الموطن (رب اغفر وارحم واعف عما تعلم أنت الأكرم ، رب اغفر وارحم واهدني السبيل الأقوم) .

وبانتهاك من أشواط السبع تكون قد آتممت العمرة التي نويتها حين الإحرام .

وبعدها احلق رأسك بالمومى أو قص شعرك كله أو بعضه ، والحلق أفضل للرجال وحرام على النساء ، وبهذا الحلق أو التقصير للشعر يتحلل المحرم من إحرام العمرة رجلاً كان أو امرأة ، ويحل له ما كان محظوراً عليه ، فيلبس ما شاء ويتمتع بكل الحلال الطيب إلى أن يحين وقت الإحرام بالحج حين العزم على الذهاب إلى عرفات ومنى ، ومتى تمتعت على هذا الوجه بالتحلل من إحرام العمرة قبل الإحرام بالحج فقد وجب عليك ذبح هدى امتثالا لقول الله تعالى (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) (١) .

وهذا الهدى يجوز ذبحه بمكة عقب الانتهاء من التحلل من العمرة كما يجوز ذبحه بمنى في يوم العيد أو في أيام التشريق التالية له أو في مكة بعد عودتك من منى ، ولك أن تأكل منه .

أما من أحرم بالحج فقط أو كان محرماً قارناً بين الحج والعمرة ، فإن عليه حين وصوله إلى مكة محرماً وبعد أن يضع متاعه ويطمئن على مكان إقامته أن يطوف بالكعبة طواف القدوم سبعة أشواط ، وله أن يسمى بين الصفا والمروة ، حسبما تقدم ، وله تأجيل السعى إلى ما بعد طواف الإفاضة ولا يتحلل من إحرامه ، بل يظل محرماً حتى يؤدي مناسك الحج والعمرة ويقف على عرفات ، ثم يبدأ التحلل الأول ثم الأخير بطواف الإفاضة .

إعادة الإحرام للحج :

إذا كنت متمتعاً في اليوم الثامن من شهر ذي الحجة ويسمى (يوم التروية) تيمناً للإحرام بالحج على نحو ما سبق بيانه في الإحرام حين بله

(١) من الآية ١٦٦ من سورة البقرة .

الرحلة ، واليس ملابس الإحرام الموصوفة على الطهارة غسلأ أو وضوءاً ثم صل ركعتين بالمسجد الحرام إن استطعت وانو الحج وقل إن شئت : اللهم إني أردت الحج فيسره لى وتقبله منى . ثم قل (ليك اللهم ليك ، ليك لا شريك لك ليك ، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك) ومنى قلت ذلك بعد تلك النية صرت محرماً بالحج ورددها كلما استطعت فى سرك ووقوفك وجلوسك وارفع بها صوتك دون إيذاء لغيرك والمرأة تلبي فى سرها ، ودأوم عليها وأنت فى الطريق إلى منى وإلى عرفات وفى عرفات وحين الإفاضة من عرفة إلى المزدلفة وفى هذه الأخيرة وعند وصولك إلى منى يوم النحر ولا تقطعها حتى تبدأ فى رمى جمرة العقبة .

الحج عرفة :

ثم استعد للوقوف بعرفة يوم التاسع من ذى الحجة ، لأن هذا الوقوف هو الركن الأعظم للحج كما جاء فى الحديث الشريف (الحج عرفة) فمن فاته الوقوف فقد فاته الحج . ويتحقق هذا الوقوف بوجود الحاج وحضوره أى لحظة ولو مقدار سجدين واقفاً أو جالساً أو ماشياً أو راكباً فى أى وقت من بعد ظهر يوم التاسع إلى فجر يوم العاشر ، والأفضل الجمع بين جزء من النهار فى آخره وأول جزء من ليلة العاشر منه أى قبيل غروب شمس يوم التاسع إلى ما بعد الغروب بقليل ويحسن أن تكون على طهارة ، وأفضل الدعاء على عرفة ما جاء فى الحديث الشريف (أفضل الدعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلى : لا إله إلا الله وحده لا شريك له . له الملك وله الحمد وهو على كل شىء قدير) واخشع وتذل لربك نادماً على ذنبك وخطاياك راجياً عفوه طامعاً فى رحمته ورضوانه متمثلاً يوم الحشر الأكبر فإن عرفة صورة منه فقد حشر فيه الخلق من كل جوانب الأرض حجاجاً .

الصلاة بمسجد نمرة :

صل الظهر والعصر يوم التاسع مقصورتين (ركعتين) مجموعتين جمع تقديم أى صلتهما فى وقت الظهر مع الإمام فى مسجد نمرة إذا استطعت

ولا تفصل بينهما بنافلة ، وإلا فصلهما حيث كنت في خيمتك كلا منهما
في وقتها أو جمعاً في وقت الظهر .

إلى مزدلفة :

وعقب غروب شمس يوم التاسع يتوجه الحجاج إلى مزدلفة وعند
الوصول إليها يؤدي الحاج فرض المغرب وفرض العشاء جمع تأخير في
وقت العشاء ولك أن تبيت بمزدلفة حتى تصلي بها الصبح ثم تتوجه إلى منى
وهذا متوقف على استطاعة المبيت بمزدلفة وكلها موقف وهي المشعر الحرام .
وفيها أكثر من الذكر والدعاء والاستغفار والطلب من الله واجمع من
أرضها الحصيات التي سترى بها جمرة العقبة صباح يوم النحر بمنى وهي
سبع حصيات كل واحدة منها في حجم حبة الفول ، ولك أن تجمعها من
أى مكان غير مزدلفة ، ولك أن تجمع جميع حصيات الرى في الأيام
الثلاثة ومجموعها ٤٩ حصاة . سبع منها لجمرة العقبة يوم النحر وإحدى وعشرون
للجمرات الثلاث في ثاني أيام العيد ومثلها في ثالث أيامه ومن بقى بمنى
إلى رابع أيام العيد فعليه رى الجمرات الثلاث كل واحدة بسبع حصيات
كما فعل في اليومين الثاني والثالث .

الذهاب إلى منى :

بعد المبيت وصلاة الفجر في منى اقصد إلى جمرة العقبة وارمها
بالحصيات السبع ، واحدة بعد الأخرى على التوالي وارم بقوة وقل :
بسم الله والله أكبر رغما للشيطان وحزبه ، اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً
مغفوراً . واقطع التلبية التي التزمها منذ أحرمت ، ولأنك ورى هذه
الجمرات أو غيرها بالحجارة الكبيرة أو العصي أو الزجاج أو الأحذية كما
يفعل بعض الناس لأن كل هذا مخالف للسنة الشريفة ، ولك أن تؤجل
الرى لآخر النهار ولا حرج عليك .

الإتابة في الرى :

إذا عجز الحاج عن الرى بنفسه لمرض أو لعذر مانع في وقته جاز أن
يوكل غيره في الرى عنه بعد رى الوكيل لنفسه .

التحلل من إحرام الحج :

بعد رمى جمرة العقبة هذه يخلق الحاج رأسه أو يقصر من شعره وتقصر الحاجة من أطراف شعرها ولا تحلق وبهذا الخلق أو التقصير يحصل التحلل من إحرام الحج ويحل ما كان محرماً ما عدا الاتصال الجنسي بين الزوجين فإن هذا لا يحل إلا بعد طواف الإفاضة الذي قال الله في شأنه (وليطوفوا بالبيت العتيق) (١).

طواف الإفاضة :

بعد رمى جمرة العقبة والتحلل بالخلق أو التقصير يذهب الحاج إلى مكة للطواف بالكعبة سبعة أشواط هي طواف الفرض ويسمى طواف الإفاضة أو طواف الزيارة وقد سبق بيان أحكام الطواف ، ثم يصل ركعتين في مقام إبراهيم ويشرب من ماء زمزم ويسمى بين الصفا والمروة على ما تقدم بيانه .

المبيت بمنى ورمي باقي الجمرات :

بعد طواف الإفاضة عد إلى منى في نفس اليوم وبث فيها ليلة الحادى عشر والثاني عشر من ذى الحجة ، ويجوز أن تبقى في مكة ثم تم الليلة بمنى كما يجوز أن تستمر في منى وتم الليل بمكة ، ولك ألا تبيت بمنى وإن كره ذلك لغير عذر ومن الأعداء عدم تيسر مكان المبيت ولكن يلزمك إذا لم تبيت في منى أن تحضر إليها لرمي الجمرات .

أماكن رمي الجمرات الثلاث ووقته :

الصغرى وهي القرية من مسجد الخيف ثم الوسطى وهي التي تليها وعلى مقربة منها ثم العقبة وهي الأخيرة ارم هذه الجمرات في كل من يومى ثاني وثالث أيام العيد كل واحدة بسبع حصيات كما فعلت حين رميت جمرة العقبة في يوم العيد . ووقت رمي هذه الجمرات من الزوال إلى الغروب وبعد الغروب أيضاً ولكن الأفضل عقب الزوال لموافقتها فعل الرسول صلى الله عليه وسلم متى كان هذا ميسوراً دون حرج .

(١) من الآية ٢٦ من سورة الحج .

وقد أجاز الرى قبل الظهر عطاء وطاؤوس وغيرها من الفقهاء .

وأجاز الرافعى من الشافعية رى هذه الجمرات من القجر وهذا كله موافق لإحدى الروايات عن الإمام أبى حنيفة .

قال تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر)^(١) .

وقال سبحانه (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها)^(٢) .

حيض المرأة قبل طواف الإفاضة :

للرأة إذا فاجأها الحيض قبل طواف الإفاضة ولم يمكنها التخلف حتى انقطاعه أن تستعمل دواء لوقفه وتغتسل وتطوف ، أو إذا كان الدم لا يستمر نزوله طوال أيام الحيض بل ينقطع فى بعض أيام مدته عندئذ يكون لها أن تطوف فى أيام الانقطاع عملاً بأحد قولى الإمام الشافعى القائل : إن التقاء فى أيام انقطاع الحيض طهر وهذا القول أيضاً يوافق مذهب الإمامين مالك وأحمد .

وأجاز بعض فقهاء الحنابلة والشافعية للحائض دخول المسجد للطواف بعد إحكام الشد والمصّب وبعد الفسل حتى لا يسقط منها ما يؤذى الناس ويلوث المسجد ولا فدية عليها فى هذه الحال باعتبار حيضها — مع ضيق الوقت والاضطرار للسفر — من الأعذار الشرعية .

وقد أفقّى كل من الإمام ابن تيمية والإمام ابن القيم بصحة طواف الحائض طواف الإفاضة إذا اضطرت للسفر مع مصبتها ثم إن النفساء حكها كالحائض فى هذا الموضع .

طواف الوداع :

اسمه يدل على الفرض منه لأنه توديع للبيت الحرام وهو آخر ما يفعله الحاج قبيل سفره من مكة بعد انتهاء المناسك وقد اتفق العلماء على أنه مشروع متى فعله الحاج سافر بعده فوراً ثم اختلف العلماء فى حكم هذا الطواف هل هو واجب أو سنة بالأول قال فقهاء الأحناف والحنابلة

(١) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

ورواية عن الشافعي وبالقول الآخر قال مالك ودلود وابن المنذر وهو أحد قول الشافعي .

يستحب تعجيل العودة :

فيما رواه الدارقطني عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (إذا قضى أحدكم حجه فليتعجل إلى أهله فإنه أعظم لأجره) .

زيارة المدينة المنورة :

إذا لم تكن أيها الحاج قد بدأت هذه الرحلة المباركة بزيارة الرسول صلى الله عليه وسلم ، فن السنة وقد فرغت من مناسك الحج أن تقوم بها فلأنها من أعظم الطاعات وأفضل القربات وفي فضلها أحاديث شريفة كثيرة ، ولتقص من الزيارة الصلاة في حرمه الآمن تحصيلاً للثواب فقد ورد في الحديث الشريف عن صاحب هذا الحرم صلى الله عليه وسلم (صلاة في مسجدى خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام) .. رواه أحمد في مسنده عن عبد الله بن الزبير .

خطة هذه الزيارة وأدبها :

يسن للزائر - بعد أن يطمئن على أمتعته ومحل إقامته - أن يغتسل وأن يلبس أحسن ثيابه ويتطيب وإذا لم يتيسر الاغتسال اكتفى بالوضوء .

ثم يتوجه إلى الحرم النبوى متواضعاً في سكينته ووقار فإذا دخل من باب المسجد قصد إلى الروضة الشريفة وهي بين القبر الشريف والمنبر النبوى ، وصلى فيها ركعتين تحية المسجد - ويدعو الله مجتهداً في الدعاء لأنه في روضة من رياض الجنة وفي مهبط الرحمة وموطن الإجابة إن شاء الله .

فإذا انتهى الزائر من تحية المسجد والجلوس في الروضة الشريفة ، توجه إلى قبر الرسول عليه الصلاة والسلام ، ووقف قبالة موضع الرأس الشريف في أدب واحترام، ويسلم على الرسول في صوت خفيض، ويقول: السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته ، السلام عليك يا نبي الله ، السلام عليك

يا خيرة الله من خلقه ، السلام عليك يا سيد المرسلين وإمام المتقين ، أشهد أنك بلغت الرسالة - وأدبت الأمانة ونصحت الأمة ، وجاهدت في الله حتى جهاده .

ثم يصلى الزائر على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويبلغ إليه سلامنا وسلام من أوصوه .

ثم يترك هذا الموضع إلى اليمين قليلاً بما يساوى ذراعاً (أقل من المتر) ليجد نفسه واقفاً قبالة رأس الصديق أبي بكر رضى الله عنه ، فيسلم عليه بقوله : السلام عليك يا خليفة رسول الله ، السلام عليك يا صاحب رسول الله فى الغار ، السلام عليك يا أمينه فى الأسرار جزاك الله عنا أفضل ما جزى إماماً عن أمة نبيه .

ثم يتجاوز مكانه إلى اليمين قدر ذراع أيضاً ليجد نفسه واقفاً قبالة رأس عمر بن الخطاب رضى الله عنه فيقول : السلام عليك يا أمير المؤمنين السلام عليك يا مظهر الإسلام السلام عليك يا مكسر الأصنام ، جزاك الله عنا أفضل الجزاء .

وبعد هذا يستقبل الزائر القبلة ويدعو بما شاء لنفسه ولوالديه وأهله ولمن أوصاه بالدعاء شاملاً لجميع المسلمين .

وينبى للزائر ألا يلمس حجرة الرسول صلى الله عليه وسلم ولا يقبل الحواجز ولا الحيطان ولا يطوف حولها ، لأن هذا منهى عنه فى أحاديث وفيرة عن الرسول عليه الصلاة والسلام .

وينبى للزائر كذلك أن يقتنم مدة وجوده فى المدينة فيصلب فى مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم الصلوات الخمس ، وعليه أن يكثر من التواضع فى الروضة الشريفة ، وأن يكثر من تلاوة القرآن الكريم فيها ومن الدعاء والاستغفار والتسبيح .

ومن المستحب زيارة أهل البقيع حيث دفن أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم من المهاجرين والأنصار والصالحين ، كما يزور شهداء أحد وقبر سيد الشهداء الحمزة عم الرسول صلى الله عليه وسلم ومسجد قباء أول مسجد بناه الرسول .

وفي ختام الإقامة بالمدينة لا تفارقها أبدا الزائر إلا بعد أن تصلي ركعتين في مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وتزور الرسول وصاحبيه ، وتسأل الله تيسير العودة لهذه الزيارة وتكرارها .

خلاصة

١ - إذا أردت العمرة فقط أو الحج فقط أو هما معاً فلا تجاوز الميقات إلا محرماً بالشروط المقدمة .

٢ - للمحرم أن يلبس النظارة وساعة اليد والخاتم المباح ، وأن يشد على وسطه الخزام ونحوه . وللمرأة أن تلبس الحلي المعتادة والحرير والحوارب وما تشاء من ألوان دون تبرج ، وإن كان الأولى البعد عن الألوان الملفتة والزينة والاكتفاء ببعض الثياب .

٣ - لا بأس باستخدام الصابون ولو كانت له رائحة لأنه ليس من الطيب المحظور .

٤ - المنوع على الرجال لبس المخيط المفصل على البدن والثياب التي تحيط به وتتمسك بنفسها ولو لم تكن بها خياطة كالجوارب والفانلات والكسونات والشروز .

٥ - الحاج بعد الإحرام إصلاح الإزار والرداء وجمع قطعها على بعض للارتداء وتشبيكها لسر العورة ولا يعتبر مخيطاً ولا محيطاً .

٦ - الحيض أو النفاس لا يمنع من الإحرام ، وللمائض والنفاس عند الإحرام أن تأتى بكل أعمال الحج من الوقوف بعرفة ورمى الجمرات وما إليهما ، لكنها لا تطوف ولا تسعى لأنها ممنوعة من الدخول في المسجد . إلا في طواف الإفاضة إذا ضاق وقتها عن المكث في مكة إلى أن ينقطع

دمها ، فلها أن تفضل الموضع وتعصبه حتى لا يسقط الدم وتطوف حسماً
تقدم بيان وجهه . وليس لها ذلك في طواف الوداع ، إذ لو فاجأها الحيض
فيه أو قبله تركته وسافرت مع فوجها ولا شيء عليها .

٧ - كشف الكتف الأيمن للرجال في الإحرام لا محل له وهو مندوب
فقط للرجال عند بدء طواف بعده سعى ، ولو تركه المحرم في طوافه فلا
شيء في تركه .

٨ - تحية البيت الحرام الطواف لمن أراده عند دخوله ، ومن لم يرده
فليصل ركعتين تحية المسجد قبل الجلوس والأولى الطواف للمستطيع .

٩ - يكره للرجال المزاحمة على استلام الحجر الأسود ، ويحرم هذا
على النساء منعاً من التصاقهن بالرجال .

١٠ - إذا أقيمت الصلاة أثناء الطواف أو السعى فصل مع الإمام جماعة
لتحصيل ثوابها ، ثم أكمل الطواف والسعى من حيث توقفت ، ويجوز لمن
يعجز عن موالاة الطواف أو السعى أن يسريح بين الأشواط بقدر ما يستعيد
نشاطه .

١١ - الوضوء شرط في طواف الركن للحج أو العمرة وليس شرطاً في
السعى ولكن الأفضل أن يكون الساعي متوضئاً .

١٢ - كل من لزمه هدى قران أو تمتع أو جزاء ، إذا لم يجده
أو لم يجد ثمنه ، أو كان محتاجاً إلى ثمنه في ضرورات سفره أو احتياجاً
شريعياً لنفقته في حجه وجب عليه بديله وهو صوم ثلاثة أيام متتابعة في
الحج بعد إحرامه له لا يتجاوز بها يوم عرفه والأولى ألا يصوم يوم عرفه .
ثم سبعة أيام متتابعة بعد رجوعه إلى وطنه وإذا فاتته صوم الثلاثة في الحج
أو عجز عنها هناك صام العشرة جميعاً بعد العودة إلى أهله .

١٣- إذا دخلت المرأة مكة محرمة بالعمرة فقط ثم فاجأها الحيض وخشيت امتداده وفوات وقت الإحرام بالحج (يوم الثامن من ذى الحجة) أحرمت بالحج وصارت قارئة ، وعليها دم القران .

١٤- لا حرج في المرور بين يدي المصلين في الحرم وصلاة النفل جائزة فيه في كل وقت بمعنى أنها غير ممنوعة في الأوقات المكروهة .
والله سبحانه وتعالى الموفق للصواب .

ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم واغفر لنا ، ربنا إنك أنت الغفور الرحيم .

وصلى الله على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن تبع دينه ووالاه .



الموضوع

(١١٥٣) فائدة أموال جماعة الحج في البنك لا يجوز صرفها في وجوه الخير

المبادئ

- ١ - الزيادة التي تحصل عليها جماعة الحج من البنك بوصفها فائدة محددة قلنا وزمنا على ودائعها من باب ربا الزيادة ومن كبائر المحرمات .
- ٢ - لا يحل أخذ هذه الفائدة بحجة صرفها في وجوه الخير ، لأن الغاية لا تبرر الوسيلة المحرمة .

سئل :

بالطلب المتقدم من جماعة الحج التعاوني المقيد برقم ٢٤٠ سنة ١٩٨١ الذي تلتزم فيه حكم الدين في أموال الجمعية التي تتجمع طول العام بصفة اشتراكات شهرية ، وتودعها الجمعية أولاً بأول في أحداً بنوك بصفة أمانة بنون فائدة . وقد طلب أعضاء الجماعة أن تحصل الجمعية على فائدة مقابل هذه المبالغ للاستفادة منها في أعمال الخير ، كترميم المساجد وتصليح دورات المياه وغير ذلك من الأعمال الخيرية ، ولكن الجماعة ترفض الحصول على أي فائدة من البنك المودع به أموال الجماعة، وتطلب الجماعة الإفادة عما إذا كان يجوز الحصول على الفائدة للاستفادة بها في أوجه الخير الموضحة أعلاه أم لا يجوز الحصول عليها ؟ ويان الحكم الشرعي في ذلك .

أجاب :

جرى اصطلاح فقهاء الشريعة الإسلامية على أن الربا : هو زيادة مال بلا مقابل في معاوضة مال بمال . وقد حرم الله سبحانه وتعالى الربا بالآيات

(*) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق م ١٠٥ م ٢٨ - التاريخ ١٢ محرم ١٤٠٢ هـ - ٩ نوفمبر ١٩٨١ م .

الكثيرة في القرآن الكريم . وكان من آخرها نزولاً على ما صبح عن ابن عباس رضي الله عنهما قول الله سبحانه وتعالى (الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون - يحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يجب كل كفار أثيم) الآيتان ٢٧٥ ، ٢٧٦ من سورة البقرة . ومحرم كذلك بما ورد في الحديث الشريف الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الذهب بالذهب والفضة بالفضة . والر بالبر . والشعر بالشعر . والتمر بالتمر . والملح بالملح . مثلاً بمثل يبدأ بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى الآخذ والمعطى فيه سواء) .

ولما كان مقتضى هذه النصوص أن كل زيادة مشروطة في القرض قدرأ وزمناً تعتبر من ربا الزيادة المحرم قطعاً . كانت الزيادة التي تحصل عليها الجمعية بوصفها فائدة محددة قدرأ وزمناً على ودائعها من باب ربا الزيادة، والتعامل بالربا أخذاً وعطاءً من كبائر المحرمات في الإسلام . فلا يحل أخذ فائدة من البنك على أموال جماعة الحج المودعة لديه بحجة صرفها في وجوه الخير ، لأن الغاية لا تبرر الوسيلة المحرمة والله طيب لا يقبل إلا طيباً كما ورد في الحديث الشريف . والله سبحانه وتعالى يقول (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا الخيل من تنفقون ولستم بأخذيه إلا أن تغمضوا فيه واعلموا أن الله غني حميد) الآية ٢٦٧ من سورة البقرة والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١١٥٤) تأجيل الهدى غير جائز

المبادئ

١ - من حج قارناً أو متمتعاً وجب عليه أداء الفدية (الهدى) في أوقات الحج بمنى ولا يجوز له تأجيلها لحين عودته إلى بلده .

٢ - إن عجز عن ذلك فعليه صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله .

سئل :

بالطلب المتقيد برقم ٢٧٤ سنة ١٩٧٨ المتضمن أن السائل قد اعتزم أداء فريضة الحج والعمرة ومنها الفدية . ويطلب الإفادة بالحكم الشرعى عما إذا كان يجوز له تأجيل الفدية لحين عودته إلى بلده ليقوم بتوزيعها على فقرائها وهم كثيرون ؟
أجاب :

يظهر من السؤال أن السائل يريد أداء الفريضة قارناً الحج والعمرة معاً . أو متمتعاً بالعمرة إلى الحج فإذا كان كذلك فإنه يجب عليه أداء الفدية « الهدى » في أوقات الحج بمنى . ولا يجوز له تأجيلها لحين عودته إلى بلده . فإن كان عاجزاً عن شراء ما يفدى به فعليه صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى بلده ، لقوله تعالى « فن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى . فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك تلك عشرة كاملة^(١) » الخ الآية ، وما ذكر يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) المتن : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - من ١١٢ - م ١٢٥ - من ١١٧ -
١٦ ذو القعدة ١٣٩٨ هـ - ١٨ أكتوبر ١٩٧٨ م .
(١) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة .

الموضوع

(١١٥٥) مكلة الحج في الاسلام

المبادئ

- ١ - الحج فريضة وهو الركن الخامس من أركان الإسلام ، ولا يجب إلا مرة في العمر .
- ٢ - يشترط لوجوب الحج . الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والامتطاعة على خلاف في تحديد هذه الامتطاعة بوجه عام .
- ٣ - نفقات الحج يجب أن تكون من مال حلال طيب . فإن الله لا يقبل إلا طيبا .
- ٤ - يجزئ الحج بطريق جهة العمل التي تبرع بنفقاته كلها أو بعضها لصبرورة المال المتبرع به ملكا لحاج فكأنه حج بماله .
- ٥ - القرعة من الطرق المشروعة في الإسلام لاختيار أمر من اثنين لم يبين أيهما الأولى ، ويجوز الخروج للحج عن طريقها بمعرفة الجهات المستولة أو جهات العمل .
- ٦ - لا يجوز الاستئانة للحج لأن قضاء الدين من الخواتج الأصلية .
- ٧ - ليس للزوج منع زوجته من فريضة الحج متى تيسر لها السفر مع محرم أو رفقة ثقة .
- ٨ - تفرق العمرة عن الحج في أن الأخير من أركانه الوقوف بعرفة وله وقت معين ، أما العمرة فليس لها وقت معين وليس لها وقوف بعرفة وهناك فروق أخرى في الملبأب .

(*) المتن : مضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٢ - م ١٩١ - ١١ ربيع الآخر ١٣٦٩ هـ - ١٠ مارس ١٩٧٩ م .

٩ - الإنابة في الحج غير جائزة عند المالكية مطلقاً ، ويرى فقهاء المذاهب الثلاثة الأخرى أن الحج مما تقبل فيه الإنابة بشروط .

١٠ - أركان الحج اثنان عند الحنفية وأربعة عند باقي المذاهب الأربعة وزاد عليها الشاغية ركبتين ، وللإحرام ميقات مكانى يختلف باختلاف الجهات ، على تفصيل في كل ذلك بالمذاهب .

١١- إذا فقد الحاج الماء أثناء الرحلة تيمم لكل صلاة ، ولو وجدته وكان في حاجة إليه للشرب له ولرفاقه ، أو لحيوان محترم عليه الوضوء به .

سئل :

بحث إلينا إحدى الصحف اليومية تسأل عن هذه الموضوعات .

س ١ : ما مكانة الحج في الإسلام ؟

أجاب :

قال الله تعالى : « إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركاً وهدي للعالمين . فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمناً والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فإن الله غفي عن العالمين » الآيتان ٩٦ ، ٩٧ من سورة آل عمران وهذه الفريضة من أركان الإسلام الخمسة التي بينها الرسول صلوات الله وسلامه عليه في حديث (نبي الإسلام على خمس) ، وقد فرض مرة واحدة في العمر على كل مسلم ومسلمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا أيها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل : أكل عام يا رسول الله ؟ فسكت صلى الله عليه وسلم حتى قلما ثلاثاً ثم قال رسول الله عليه الصلاة والسلام : لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم » .

والحج هجرة إلى الله تعالى استجابة لدعوته وموسماً دورياً يلتقي فيه المسلمون كل عام على أصنى العلاقات وأتقاهما ليشهدوا منافع لهم على أكرم بقعة شرفها الله .

وعبادات الإسلام وشعائره تهدف كلها إلى خير المسلمين في الدنيا والآخرة ، ومن هنا كان الحج عبادة يتقرب بها المسلمون إلى خالقهم فتصفوا نفوسهم وتشف قلوبهم فيلتقون على المودة ويربط الإيمان والإسلام بينهم رغم تباعد الأقطار واختلاف الديار إذ أن من أهداف الإسلام جمع الكلمة وتوجيه المسلمين إلى التدارس فيما بينهم من شئون الحياة ومشاكلها الاقتصادية وسياسية واجتماعية . والقرآن والسنة يرشدان المسلم إلى أن يجعل حجه لله وحده امتثالاً لأمره وأداء لحقه ووفاء لعهده وتصديقاً بكتابه . ومن أجل هذا وجب على الحاج أن يخلص النية لربه فيما يقصد إليه ، وألا يبتغى بحجه إلا وجه الله تعالى . ومن مظاهر الإخلاص في الحج وحسن النية أن يرد ما عليه من حقوق لأصحابها إن استطاع والثوبة إلى الله بإخلاص مع الاستغفار ، وتسليم الأمر إليه إن عجز عن الرد ، وأن يرضى أهله ويصل رحمه وير والدته قال تعالى : (وما تفعلوا من خير يعلمه الله وتزودوا فإن خير الزاد التقوى واتقون يا أولى الألباب) (١) .

ص ٢ - ما هي شروط وجوب الحج ؟

ج - يشترط لوجوب الحج : الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والاستطاعة . ويستدل الفقهاء على اشتراط البلوغ والحرية بقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه (أيما صبي حج ثم بلغ فعليه حجة الإسلام وأيما عبد حج ثم عتق فعليه حجة الإسلام) .

ص ٣ - ما مدى الاستطاعة الموجبة للحج ؟

ج - دلت نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة على أن فريضة الحج إنما تلزم المستطيع ولا تجب على غيره . وقد اختلف الفقهاء في تحديد هذه الاستطاعة بوجه عام فقال فقهاء المذهب الحنفي : الاستطاعة هي القدرة على الزاد والراحلة بشرط أن يكونا فاضلين عن حاجياته الأصلية كالدين الذي عليه للغير والمسكن والملبس وما يلزمه لعمله أو حرفته من أدوات ، وأن يكونا كذلك زائدين عن نفقة من يلزمه

(١) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة .

الإتفاق عليهم مدة غيبته وإلى أن يعود ، والمعتد في كل ذلك ما يليق بالشخص عادة وعرفاً وهذا يختلف باختلاف أحوال الناس ، ثم اشتراط ما تقدم إنما هو بالنسبة لمن كان بعيداً عن مكة مسيرة ثلاثة أيام فأكثر أما من كان قريباً منها فإن الحج واجب عليه ، وإن لم يقدر على الرحلة متى قدر على المشى وعلى باقي النفقات التي يعبر عنها الفقهاء بالزاد .

كما يشترط فقهاء الحنفية كذلك لوجوب الأداء : سلامة البدن فلا يجب أداء الحج على مقعد أو مشلول أو من يعجز عن تحمل مشقات السفر وعنايه ، كما لا يجب على أحد من هؤلاء تكليف غيرهم بالحج عنهم . أما الأعمى الذي يقدر على الزاد والراحة فإن وجد قائداً للطريق وجب عليه أن يكلف غيره بالحج عنه وإن لم يجد قائداً فلا يجب عليه الحج بنفسه أو بإذنابة الغير عنه . كما يشترط أمن الطريق بأن يكون الغالب فيه السلامة سواء كان السفر براً أو بحراً أو جواً .

وقال فقهاء المالكية : إن الاستطاعة هي إمكان الوصول إلى مكة ومواضع النسك إمكاناً عادياً سواء كان ماشياً أو راكباً بشرط ألا يلحقه مشقة عظيمة وإلا فلا يجب عليه الحج .

ويرى فقهاء الحنابلة : أن الاستطاعة في الحج هي القدرة على الزاد والراحة الصالحة للملئ ، وبشرط أن يكونا فاضلين عما يحتاجه من كتب علم ومسكن وخادم ونفقته ونفقة عياله على الدوام .

وقال فقهاء الشافعية : الاستطاعة بالنفس تتحقق بالقدرة على الزاد والراحة ، وأن تكون نفقات الحج فاضلة عن دين ولو لم يحل أجله ، وعن نفقة من تلزمه نفقته حتى يعود ، وعن مسكنه المناسب وآلات صناعته ومهنته وأمن الطريق .

س ٤ - ما هي الشروط الواجب توافرها في نفقات الحج ؟

ج - يجب أن تكون نفقات الحج من مال حلال طيب فإن الله لا يقبل إلا طيباً . وليكن معلوماً أن من حج بمال غير حلال ثم قال : لييك اللهم

ليك قال الله عز وجل له - كما ورد في الحديث الشريف - لا ليك ولا سعديك حتى ترد ما في يديك .

س ٥ - هل يجوز الحج الذي يتم بطريق جهة العمل حيث تتحمل جميع النفقات أو بعضها ؟

ج - مادامت جهة العمل متبرعة بنفقات الحج كلها أو بعضها أجزأت وتمت حجة الإسلام ، لأنه يتبرع هذه الجهة بالنفقات صار المتبرع له مالاً كاملاً ، فكانه حج بماله وفقاً لما قرر الفقهاء في ملكية الصدقة والزكاة .

س ٦ - هل يجوز الخروج للحج بطريق القرعة التي تتم بمعرفة الجهات المسئولة أو جهات العمل ؟

ج - القرعة من الطرق المشروعة في الإسلام لاختيار أمر من اثنين يتبين أيهما الأولى ، وقد فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم مراراً لاختيار من تسافر معه من نسائه في النزول وغيره . فإذا اقتضت الظروف الاقتصادية للدولة تحديد عدد الحجاج المسافرين كل عام وكثر عدد الراغبين وزاد عن العدد المقرر ، فإن للجهات المسئولة إجراء القرعة لاختيار المسافرين للحج من بين المتقدمين ، وكذلك الحال بالنسبة لجهات العمل .

س ٧ - هل تجوز الاستدانة للحج ؟

ج - عن عبد الله بن أبي أوفى قال (سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل لم يحج أيستقرض للحج : قال : لا) .

ومن أجل هذا قال الفقهاء إن قضاء الدين من الحوائج الأصلية وبهذا الاعتبار أكد من الحج بل ومن الزكاة وقالوا إن احتياج المسلم إلى الزواج وخاف العنت وخشى على نفسه الوقوع في المحرم قدم الزوج لأنه بهذا الاعتبار واجب كالتفقه ، وإن لم يخف قلم الحج لأن الزواج في هذه الحالة تطوع .

س ٨ - ومتى يجب على المسلمة الحج ، وهل للزوج منع زوجته من أداء هذه الفريضة .

ج - وجوب أداء فريضة الحج على المرأة المسلمة إذا استطاعت بمحد

الاستطاعة سالف الذكر وبشرط وجود زوجها معها في سفر الحج أو محرم من النسب أو المصاهرة أو الرضاع لا فرق في هذا بين الشابة ومن تقدم بها السن إذا كان بينها وبين مكة سفر ثلاثة أيام فأكثر ، أما إذا كانت المسافة أقل من ذلك فيجب عليها أداء الحج وإن لم يكن معها محرم ولا زوج وبشرط أن يكون المحرم في حالة وجوده عاقلاً بالغاً مأموناً ، وألا تكون معتدة فعلاً من طلاق أو وفاة وهذا مذهب الحنفية . أما المالكية : فقالوا إنه إذا لم يسافر معها زوجها أو محرم لها فيجوز سفرها مع رفقة مأمونين عليها وإلا لم يجب عليها أداء الحج ولو توفرت القدرة المالية بل وبشرط المالكية أن يكون ركوب المرأة ميسوراً لها إذا كانت المسافة بعيدة وقال فقهاء الحنابلة : إن الحج لا يجب أدائه على المرأة إلا إذا كان معها زوجها أو أحد محارمها . ويرى فقهاء الشافعية : أنه إذا لم يتيسر للمرأة خروج زوجها معها أو أحد محارمها فإن لها أن تحج مع نوسة يوثق بهن (اثنتان فأكثر) ولو وجلت امرأة واحدة فلا يجب عليها الحج وإن جاز لها أن تحج معها حجة القرينة ، بل أجازوا لها أن تخرج لحج القرينة وحدها عند الأمن ، أما في النفل فلا يجوز الخروج مع النسوة ولو كثرن . وإذا لم تجد المرأة رجلاً محرماً أو زوجاً يخرج معها للحج إلا بأجرة لزمها إن كانت قادرة عليها . وليس للزوج منع زوجته من فريضة الحج متى تيسر لها السفر مع محرم لها أو رفقة ثقة على ما تقدم بيانه في مذهبي المالكية والشافعية ، لأن حج القرينة من الواجبات ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، وله منعها من حج التطوع كما له منعها من صوم وصلاة النفل .

س ٩ - ما الفرق بين الحج والعمرة ؟

ج - العمرة فرض في العمر مرة فوراً في مذهب الإمام أحمد بن حنبل وفرض كذلك على التراخي في مذهب الإمام الشافعي ، وسنة مؤكدة لدى فقهاء المذاهب الحنفي والمالكي ، وتفرق العمرة عن الحج في أن الأخير من أركانه الوقوف بعرفة والحج وقت معين هو أول شهر شوال حتى

فجر العاشر من ذى الحجة ، أما العمرة فليس لها وقت معين ولا تفوت وليس فيها وقوف بعرفات ، ولا نزول بمزدلفة ومنى ، ولا ميّت بها وليس فيها رمى جمار ، ولا جمع بين صلاتين بسبب الحج عند الأئمة الثلاثة ولا بسبب سفر عند الشافعى ولا خطية فيها ، وليس فيها طواف قديم وتعارق الحج فوق هذا عند فقهاء المذهب الحنفى بأنه لا تجب بدنة بنفساها ولا بطوافهاجنباً بخلاف الحج ، وإنما تجب بذلك شاة فى العمرة وكذلك ليس فيها طواف وداع كما فى الحج .

س ١٠ - هل تجوز الإنابة فى الحج ؟

ج - قال فقهاء المالكية : إن الحج لا تجوز فيه الإنابة سواء فى حال الصحة أو المرض ، وإن الإجارة عليه فاسدة ، وإن الوصية بالحج مكروهة ويرى فقهاء المذاهب الثلاثة الأخرى أن الحج مما تقبل فيه الإنابة فمن عجز عن الحج بنفسه وجب عليه أن ينيب غيره ليحج عنه بشروط منها : أن يكون النيب عاجزاً عجزاً مستمراً إلى الموت عادة كالمرضى الذى لا يرجى شفاؤه وكالأعمى والزمن ولا تجوز الإجارة على الحج وهذا فقه المذهب الحنفى ، وكذلك فى مذهب الإمام الشافعى غير أنه يجز الاستئجار على الحج بشرط معرفة العاقدین لأعمال الحج فرضاً ونفلاً وفى الجملة كذلك مذهب الحنابلة ، ويشترط أن يكون النائب قد أدى فرض الحج .

س ١١ - ما هى أركان الحج ومن أين يحرم الحاج ؟

ج - أركان الحج لدى فقهاء المالكية والشافعية والحنابلة أربعة : الإحرام وطواف الزيارة أو الإفاضة والسعى بين الصفا والمروة والوقوف بعرفة ، لو نقص واحد منها بطل الحج باتفاق هذه المذاهب . أما فى مذهب الإمام أبى حنيفة فلان للحج ركبتين فقط هى الوقوف بعرفة وأربعة أشواط من طواف الزيارة ، أما الثلاثة الباقية فواجب ، وأما الإحرام فهو من شروط صحة الحج والسعى بين الصفا والمروة من الواجبات ، وزاد الشافعية ركبتين

على الأربعة سالفة الذكر هما إزالة الشعر بشرط أن يزال ثلاث شعرات من الرأس لا من غيره بعد الوقوف بعرفة وبعد انتصاف ليلة النحر في الحج وترتيب معظم الأركان الخمسة بأن يقدم الإحرام ثم الوقوف بعرفة ثم الحلقي .

والإحرام: نية الدخول في الحج والعمرة ، ولا يشترط في تحققه اقترانه بتلبية أو غيرها في مذهب الشافعية والحنابلة . وعند المالكية يتحقق بالنية فقط ، ويسن اقترانه بقول كالتلبية أو التهليل أو فعل متعلق بالحج ، وعند الحنفية يتحقق الإحرام بالنية مقرونة بالتلبية أو ما يقوم مقامها كالذكر مثلاً .

وللإحرام ميقات مكافئ يختلف باختلاف الجهات . فأهل مصر والشام والمغرب إحرامهم الآن من المكان المسمى (رابغ) عند محاذاته إذا كان السفر بحراً . وسكان العراق وسائر بلاد المشرق ميقاتهم (ذات عرق) وأهل المدينة ميقاتهم (ذو الحليفة) وميقات أهل اليمن والمند (يللم) وأهل نجد (قرن) ومن جاوز هذه المواقيت دون إحرام وجب عليه الرجوع إليها والإحرام منها فإن لم يرجع لزمه الهدى .

ومن أراد الإحرام كان عليه أن يتحلّى بالصبر وسعة الصدر وأن يتجاوز عن هفوات الناس وأن يصون عينه ولسانه وجميع أعضاء جسمه عن المفوات التي تغضب الله وتؤذى الناس امتثالاً لقول الرسول عليه الصلاة والسلام (من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه) وإذا كان السفر بالطائرة فعليه الإحرام من بيته ، وإذا كان بالباخرة فالإحرام من الميقات سالف الذكر ، ويسن قبله الاغتسال والوضوء ولبس ملابس الإحرام المكونة من قطعتين . الأولى يغطي بها النصف الأسفل من الجسد والأخرى يغطي بها الجزء الأعلى مع كشف الرأس وهذا للرجل (أما السيدة فإنها تلبس ملابسها العادية وتكشف وجهها ، ويستحب بعد الإحرام صلاة ركعتين سنة الإحرام ، وقد يكون الإحرام بالعمرة فقط أو بالحج فقط أو بهما معاً ، ويرفع الحاج صوته بالتلبية ، ومتى تم الإحرام

فإنه يحرم لبس المخيط للرجل ، وكذلك تغطية الرأس ، كما تحرم المعاشرة الزوجية ، والتعرض لصيد البر الوحشى أو لشجر الحرم ، والحلق وقص شيء من الشعر والأظافر واستعمال العطور .

س ١٢ - ما حكم فقد الماء أثناء رحلة الحج ؟

ج - إذا فقد الماء نيمم الحاج لوقت كل صلاة ، ولو وجد الماء وكان فى حاجة إليه للشرب سواء له ولرفقائه أو لحيوان محترم يحرم عليه الوضوء لأن حياة النفوس أكد ولا بديل للشرب ، أما الماء فبديله للوضوء والاغتسال التيمم . وهذا يكون بصريتين على التراب الطاهر . إحداهما لمسح الوجه والأخرى لمسح اليدين إلى المرفقين . ولا تلزمه الإعادة ولو وجد الماء بعد الصلاة بالتيمم .

س ١٣ - هل يجوز الحج عن المتوفى قريباً أو غير قريب ؟

ج - روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (من حج عن أبيه أو قضى عنهما مغرمًا بعث يوم القيامة من الأبرار) وقوله : (من حج عن ميت كتبت له حجة والحاج سبع) وفى رواية : (والحاج براءة من النار) ويشترط فيمن يحج عن الغير حياً أو ميتاً أن يكون قد حج لنفسه الفريضة .. والله سبحانه أعلم بالصواب .



الموضوع

(١١٥٦) حج وزكاة دين

المبادئ

١- من أحرم بالحج والعمرة قارناً ولم يود أركان الحج وجب عليه الإحرام به في وقته من ميقاته وأداء أركانه وشروطه .

٢- متى بلغ الدين نصاباً وتحققت شروط زكاته، وجبت الزكاة فيما يقبضه منه عند الصاحبين قليلاً كان أو كثيراً .

٣- في حالة علم القبض تخرج الزكاة احتياطاً عن جميع السنوات التي ظل فيها في ذمة المدين على ما هو المختار من منحبه الشافعية .

ستل :

بالطلب المتقدم من السيد / ف . أ . أ - العراق الجنسية - المقيم بالقاهرة - المقيّد برقم ١٩٧٧/١٤٥ المتضمن أن السائل وقعت منه الأمور التالية :

١- نوى الحج والعمرة قارناً - وقد طاف وسمى للعمرة صباحاً - وبعد التزوال طاف وسمى للحج .

٢- وفي السنة التالية أحرم السائل للحج والعمرة قارناً، وطاف وسمى للعمرة ولم يطف ولم يسع للحج حتى الآن .

٣- لسائل أموال ومبالغ نقدية في ذمة أخيه ، وهذه المبالغ مضمونة وغير مجحودة . وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في الأمور الثلاثة . وهل يجب عليه شرعاً نسلك قرانه الأول وقرانه الثاني أم لا ؟ وإذا كان يجب عليه

(هـ) الفتى : نسخة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٣ - م ٢١٢ - ص ١٩٢ -
٢٥ جمادى الأولى ١٣٦٦ هـ - ٢٢ أيلول ١٩٧٦ م .

نسك لكل منهما لما الحكم الشرعى فى ذلك - وهل تجب عليه الزكاة فى المسألة الثالثة فى المبلغ الذى بلغة أخيه . ومن أى تاريخ تجب الزكاة فيه ؟ .

أجاب :

عن الحج : الظاهر من السؤال أن السائل أحرم بالحج والعمرة قارنا ولم يؤد أركان الحج فى المرتين ، وإذا كان الأمر كذلك وجب عليه أن يحرم بالحج فى وقته ومن ميقاته بمراعاة أداء أركانه وشروطه .

عن الزكاة عن الدين : فإنه إذا بلغ الدين نصاباً يساوى ٢٠ مثقالاً ذهباً وزن الآن ٨٥ جراماً أو مائتى درهم من الفضة وزن الآن ٥٩٥ جراماً ، وحال عليه الحول ، وكان فائضاً عن الحوائج الأصلية للدائن وعن تجب عليه نفقته وكان المدين مقراً بهذا الدين فإنه وفقاً لقول الإمامين أبى يوسف ومحمد يؤدى زكاة ما يقبضه من هذا الدين قليلاً كان المقبوض أو كثيراً متى كانت جملة الدين مستحقاً فيها الزكاة . وإذا لم يقبض شيئاً فمن باب الاحتياط فى الدين أختار ما قال به فقهاء مذهب الشافعى إخراج الزكاة عن الدين عن جميع السنوات التى ظل فيها فى ذمة المدين .
والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١١٥٧) الاستطاعة الصحية والحج من الغير

المبادئ

١ - من لا يتحمل السفر لكبر سنه واعتلال صحته لا يعتبر مستطيعاً بلنيا
الحج ، إلا إذا كانت لديه استطاعة مالية فتتولد تحب عليه إنابة الغير
لحج عنه .

٢ - الاقراض للحج غير جائز شرعاً ، ولا يعتبر الإنسان مستطيعاً
برأس ماله في التجارة ، ولا يتبرع غير ولده بنفقات الحج .

٣ - تبرع الابن بالحج نيابة عن أبيه جائز بشرط الإحرام وأداء المناسك
جميعها بوصفه نائباً عنه ، فإن كانت نفقات الحج ستكون ديناً له على أبيه
وهو غير مستطيع فالحج بهذه الوسيلة غير واجب على الأب .

٤ - للأب بيع ما يستغنى عنه في نفقته ونفقة من يعوله إلى ولده الذي
يحج عنه بما يقابل نفقات الحج من عقار أو أرض زراعية يبعأ صحباً بعنه
لجميع أولاده .

٥ - حج الابن عن والدته المتوفاة يعتبر من قبيل التبرع ، ولا يلزم والده
بنفقائه إلا إذا كان لها تركة وأوصت بالحج عنها ، فتكون نفقات الحج من
تركته في حدود الثلث .

سئل :

بالطلب المتقدم من السيد / م . أ . م المقيد برقم ٢٦٢ سنة ١٩٧٨
المضمن أن لسائل ابناً يعمل مدرساً بالملكة العربية السعودية ، وأن ابنة

(هـ) المبنى : نخيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - ص ١١٢ - م ٢٢٦ - ١٢ رمضان
١٣٩٩ هـ - ٦ أغسطس ١٩٧٩ م .

هذا يريد أن يدعوه لتأدية فريضة الحج والعمرة هذا العام وأن حالة السائل الصحية لا تسمح له بتحمل مشاق السفر والقيام بشعائر الحج . وهو يريد بيان حكم الشرع فيما إذا كان يجوز لابنه هذا أن ينوب عنه ويقوم بشعائر الحج نيابة عنه ، مع الإحاطة بأن هذا الابن سبق له أن أدى فريضة الحج عن نفسه - وهل يكون مايتفقه في قيامه بالحج عنه يعتبر ديناً على السائل يصعب عليه القيام بسداده لابنه المذكور أم لا ؟ وبيان الصيغة التي يقولها أثناء قيامه بتأدية شعائر الحج عن السائل .

أجاب :

إن الحج إلى بيت الله الحرام من فرائض الإسلام الخمسة تجب على كل مسلم ومسلمة مستطيع امتثالاً لقوله تعالى : (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فإن الله غنى عن العالمين)^(١) ومن شروط وجوب الحج : الاستطاعة - ومما تتحقق به أن يكون المكلف صحيح البدن ، فإن عجز عن الحج لشيخوخة أو زمانة أو مرض لا يرجى شفاؤه لزمه إحجاج غيره عنه إن كان له مال ، أى يملك ما يكفيه مما يصح به بدنه ويكفى من يعول كفاية فاضلة عن حوائجه الأصلية من مطعم وملبس ومسكن ومركب وآلة حرفة حتى يؤدي الفرض ويعود . والإنابة في الحج أجازها فقهاء مذاهب الحنفية والشافعية والحنابلة بشروط محددة في كل مذهب . ولم يجزها فقهاء المذهب المالكي - ومما يشترط فيمن يجب عن غيره عند من أجاز ذلك ، أن يكون قد سبق له الحج عن نفسه ، وأن يحرم بحجة واحدة ناوياً الأصل في إحرامه وتليته وفي كل مناسك الحج وللتأنيب الإحرام من الميقات الذي يوجد فيه في أشهر الحج ، ولا يشترط الإحرام من ميقات المحجوج عنه .

وفي الافتراض الحج : روى البيهقي بسنده عن عبد الله بن أبي أوفى : (سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل لم يحج أبستقرض للحج ؟ قال : لا) . ولا يعتبر مستطيعاً مالياً برأسماله في التجارة لأنه محتاج إليه للنفقة - ولا يتبرع غير

(١) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

ولده بنفقات الحج، وعلى ذلك : ففي واقعة السؤال مادام السائل لا يتحمل مشاق السفر بسبب كبر سنه واعتلال صحته فلا يعتبر مستطيعاً بدنياً للحج إلا إذا كانت لديه الاستطاعة المالية ، عندئذ تجب عليه إتيان الغير للحج عنه كما هو فقه المذاهب الثلاثة غير المالكية . وإذا كان ابن السائل المقيم في المملكة السعودية متبرعاً بالحج نيابة عنه جاز ذلك بشرط الإحرام وأداء المناسك جميعها بوصفه نائباً عن والده ، وينوى ذلك ويظهره في كل مناسك الحج . أما إذا كانت نفقات الحج ستكون ديناً على السائل لابنه وهو غير مستطيع مالياً فالحج بهذه الوسيلة غير واجب عليه إذا كان في حاجة لعقاراته وأرضه الزراعية للسكن والاستغلال للمعيشة لأنها حينئذ بمثابة رأس مال التجارة — وإذا كان مستغنياً عنها في نفقته ونفقة من يعوله فله أن يبيع إلى ولده الذي يحج عنه ما يقابل نفقات الحج من عقار أو أرض زراعية يبعاً صحيحاً يعلنه لجميع أولاده حتى لا يوقع بينهم البغضاء بسبب اختصاص واحد منهم بشيء من أمواله دون الآخرين . وأما حج ابن السائل عن والدته المتوفاة فهو على سبيل التبرع . ولا يلزم السائل بنفقته إلا إذا كان لها تركة وأوصت بالحج عنها فعندئذ لمن يحج عنها أن يقتضى نفقات الحج من تركتها في حدود الثلث وبهذا علم جواب السائل . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١١٥٨) حج المرأة وهي في عدة الوفاة

المبادئ

١ - الحج فرض على المستطيع من الرجال ، وعلى المستطية من النساء مع خلاف بين الفقهاء في حقيقة الاستطاعة .

٢ - من أذن لها زوجها في السفر إلى الحج ، ثم توفي بعد أن سددت رسومه وأخرجتها القرعة كانت في حالة اضطرار ، وكان ذلك بمثابة وفاة الزوج وهي في الحج . وجاز لها السفر لأداء فريضة الحج لاسيما وقد دخلت في مقلعاته في حياة الزوج وإذنه .

سئل :

بالطلب المتقدم من السيد / ع . ح المقيد برقم ٢٧٨ سنة ١٩٨١ وقد جاء به :

أن امرأة توفي زوجها من مدة قريبة ، وما تزال في عدة الوفاة للآن وكانت قبل وفاته قد تقنعت بطلب لأداء فريضة الحج بموافقة الزوج كتابياً على سفرها لأداء هذه الفريضة ، وقد أخرجتها القرعة ضمن المقبولين للسفر في موسم العام الحالي سنة ١٤٠١ هـ ، وسددت الرسوم المطلوبة .
والسؤال : ما حكم الشرع في سفرها ، وهي في عدة الوفاة ، إلى أداء فريضة الحج ، مع الاعتبارات السابقة ؟ .

(هـ) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٥ - م ١٤٨ - م ٢٦٠ -
أ ذو القعدة ١٤٠١ هـ - ٦ سبتمبر ١٩٨١ م .

أجابه :

إن الحج من فرائض الإسلام ، التي فرضها الله سبحانه وتعالى على المستطيع من الرجال وعلى المستطيعه من النساء ، ففي القرآن الكريم قول الله تعالى : (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا)^(١) .

وهو من العبادات الأساسية . ففي السنة الشريفة قول الرسول صلى الله عليه وسلم في بيان حقيقة الإسلام والإيمان^(٢) : (الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتصوم رمضان ، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا ، والإيمان أن تؤمن بالله وملائكته ، وكتبه ، ورسوله ، واليوم الآخر ، وتؤمن بالقدر خيره وشره) ووجوب الحج مشروط بالاستطاعة ، كما هو صريح القرآن والسنة وإجماع المسلمين ، غير أن الفقهاء اختلفوا في حقيقتها وفي شروطها بوجه عام . كما اختلفوا فيها بالنسبة للمرأة .

ففي مذهب الإمام أبي حنيفة : إن من الاستطاعة : أن يكون معها زوجها ، أو محرم لها من النسب ، أو من المصاهرة ، أو من الرضاع ، إذا كان بينها وبين مكة سفر ثلاثة أيام فأكثر ، أما إذا كانت مسافة السفر دون هذه المدة ، وتوافرت لها باقي عناصر الاستطاعة كان عليها أداء الحج ولو بغير زوج ولا محرم ، لا فرق في كل هذا بين الشابة والمستهة ، ويشترط في المحرم أن يكون بالغاً ، عاقلاً ، مأموناً^(٣) .

وفي فقه الإمام مالك : إنه لا يشترط لسفر المرأة أن تكون مع زوجها ،

(١) الآية ٩٧ سورة آل عمران .

(٢) اشرح صحيح مسلم للنووي على هدي ارشاد السري بشرح صحيح البيهقي الجزء الأول ، الطبعة السادسة بالطبعة الثانية بيروت سنة ١٣٠٤ هـ في كتاب الإيمان ص ١٨٥ ، ٢١٩ في باب السؤال عن أركان الإسلام .

(٣) الاختصار شرح المختار ج ١ ص ١٣٦ - ١٤٠ طبعة للطبع لسنة ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م .

أو مع محرم ، وأنه يجوز لها السفر لأداء هذه الفريضة ، إذا وجدت رفقة مأمونة^(١) .

وفى فقه الإمام الشافعى : إنه إذا لم يتيسر للمرأة الخروج للحج مع زوجها أو أحد عارمها ، كان لها أن تحج مع رفقة مأمونة ، فيهم جمع من النساء موثوق بهن (اثنتان فأكثر) ويجوز مع امرأة واحدة في حج الفرض ، بل صرح فقهاء المذهب للمرأة أن تخرج وحدها عند الأمن في حج الفريضة ، أما في حج النفل ، فليس لها الخروج مع نسوة ، ولو كنّ ، ولا تسافر في النفل إلا مع زوج أوذى رحم لأنه سفر غير واجب^(٢) .

وفى فقه الإمام أحمد بن حنبل : إنه يشترط لوجوب الحج فوراً على المرأة مع باقى عناصر الاستطاعة أن يسافر معها زوجها ، أو من محرم عليه على التأيد ينسب ، أو سبب مباح كالرضاع والمصاهرة^(٣) ومن ثم يكون فقه الإمامين مالك والشافعى قد أجازا للمرأة ، متى توافرت لديها باقى عناصر الاستطاعة أن تسافر لأداء فريضة الحج ، دون اشتراط أن تكون بصحبة زوجها أو محرم لها ، وإنما تكفى رفقة مأمونة مطلقاً كما هو فقه الإمام مالك ، أو رفقة مأمونة فيها جمع من النساء الثقات ، كما فى فقه الإمام الشافعى ، وامرأة واحدة تكفى ، بل وعند الأمن والأمان تخرج وحدها فى حج الفرض . ذلك شأن المرأة المتزوجة ، والى ليست ذات زوج . أما المعتدة من طلاق بائن أو من وفاة : فقد جرى فقه مذهب الإمام أبى حنيفة ، على أن كلا منهما تقضيان مدة العدة فى البيت الذى كانت تقم فيه وقت وقوع القرقة بالموت أو بالطلاق البائن ، ولا يحل للمطلقة الخروج منه إلا للضرورة ، ويحل للمتوفى عنها زوجها الخروج نهائراً لقضاء حوائجها ويحرم عليها الخروج ليلاً خوفاً الفساد ودرماً

(١) بداية المصنف لابن رشد ج ١ ص ١٨٦ و ١٩٠ طبعة الطبى .

(٢) المجموع للنووى شرح المذهب للشمساذى ج ٧ ص ٨٦ و ٨٧ وبمه نصح المصنف للرسمى شرح الوجيز ص ٢٢ و ٢٢ .

(٣) الروض المربع للدهوتى شرح زاد المستنقع للمجلى ص ١٩٤ طبعة دار المشرق .

للقيل والقال . ونص فقهاء هذا المذهب على أنه إن انتهت الزوجية بوفاة الزوج ، أو بطلانه إياها بائناً وهي مسافرة ، فإن كان بينها وبين مصرها (محل إقامتها) مدة سفر ، أى ثلاثة أيام فأكثر ، رجعت إلى بيتها لقضاء مدة العدة ، وإن كان بينها وبين مقصدها ، أقل من سفر ثلاثة أيام مضت إلى مقصدها ، ولم يميزوا للمعتلة من وفاة أو طلاق السفر للحج أو غيره إلا في نطاق هذه القاعدة^(١) .

وقفه مذهب الإمام مالك جاءت عبارته : وسكنت الممتدة مطلقة أو متوفى عنها زوجها على ما كانت تسكن مع زوجها في حياته صيفاً وشتاء ، ورجعت إن نقلها منه مطلقاً ، أو مات من مرضه ورجعت وجوباً لتعتد بمنزلها إن بقى شيء من العدة لو كانت قد خرجت لحجة الإسلام إن كان بعدها عن منزلها أربعة أيام فأقل ، فإن زاد على هذا لم ترجع بل تستمر ، كما لو دخلت في الإحرام^(٢) .

وفي كتاب الأم المروى عن الإمام الشافعي في باب العدة — تحت عنوان : مقام المتوفى عنها زوجها والمطلقة في بيتها . دلت السنة على أن على المتوفى عنها زوجها ، أن تمكث في بيتها حتى يبلغ الكتاب أجله إلى أن قال : وإن أذن لها بالسفر فخرجت ، أو خرج بها مسافراً إلى حج ، أو بلد من البلدان فمات عنها ، أو طلقها طلاقاً لا يملك الرجعة فسواء ، ولها الخيار في أن تمضي في سفرها ذاهبة أو جاثية وليس عليها أن ترجع إلى بيته قبل أن ينقضي سفرها^(٣) .

وفي مختصر المازني تحت ذات العنوان السابق :

ولو خرج مسافراً بها أو أذن لها في الحج ، فزائلت منزله فمات أو طلقها ثلاثاً فسواء . لها الخيار في أن تمضي لسفرها ذاهبة وجاثية وليس عليها أن ترجع إلى بيته قبل أن تقضى سفرها^(٤) .

(١) آخر باب العدة في الدر المختار وحاشية رد المحتار لابن عابدين ج ٢ ص ١٧٩ وما بعدها . وذات الموضع في كتب هذه المذاهب الأخرى .

(٢) الشرح الكبير للدردير مع حاشية السنوسي ج ٢ ص ٥٤٨ و ٥٤٩ . باب العدة والنساج والأكليل للدواقي مع مواهب الجليل للخطيب ج ٤ ص ١٦٢ و ١٦٣ في باب العدة .

(٣) ج ٥ طبعة الآمرية يولاي ١٢٢٢ هـ ص ٢٠٨ و ٢١٠ .

(٤) مايش المرجع السابق ص ٣٢ ، ومثله في تحفة المحتاج وحواشيتها ج ٨ ص ٢٦٤ و ٢٦٥ ، وفي حاشية البيهقي على شرح منوع الطلاب ج ٤ ص ٦١ ، وفي حاشية البيهقي على تحفة العبيب شرح الخطيب ج ٤ ص ٥١ و ٥٢ .

وفي فقه مذهب الإمام أحمد بن حنبل قال ابن قدامة في المغني :

ولو كانت عليها حجة الإسلام ، فمات زوجها لزمها العدة في منزلها وإن فاتها الحج ، لأن العدة في المنزل تفوت ولا بد لها والحج يمكن الإتيان به في غير هذا العام . وإن مات زوجها بعد إحرامها بحج القرض ، أو بحج أذن لها فيه نظرت : فإن كان وقت الحج متسماً لا تخاف فواته ، ولا فوت الرفقة ، لزمها الاعتداد في منزلها ، لأنه أمكن الجمع بين الحقيقتين ، فلم يجوز إسقاط أحدهما ، وإن خشيت فواتها الحج لزمها المضي فيه ، وهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة يلزمها المقام وإن فاتها الحج ، لأنها معتدة فلم يجوز لها أن تنشئ سفراً ، كما لو أحرمت بعد وجوب العدة عليها . ولنا : أنهما عبادتان استوتا في الوجوب وضيق الوقت ، فوجب تقديم الأسبق منهما ، كما لو كانت العدة أسبق ، ولأن الحج أكد لأنه أحد أركان الإسلام ، والمشقة بتفويته تعظم فوجب تقديمه ، كما لو مات زوجها بعد أن بعد سفرها إليه^(١) .

ونقل ابن هبيرة الحنبلي في كتابه الإفصاح عن معاني الصحاح في باب العدة : أن الفقهاء اختلفوا في المتوفى عنها زوجها وهي في الحج . فقال أبو حنيفة : تلزمها الإقامة على كل حال إن كانت في بلد أو ما يقاربه ، وقال مالك والشافعي وأحمد : إذا خافت فواته إن جلست لقضاء العدة جاز لها المضي فيه^(٢) .

لما كان ذلك : وكان الظاهر من السؤال أن السيدة المستول عنها قد أذن لها زوجها في السفر للحج ثم توفي وأنها ما تزال في علة وفاته وأنها إن قعدت للعدة في منزلها فاتها الحج ، مع أنها قد سددت رسومه ومصرفاته بعد أن أخرجتها القرعة ، وأنه لم يسبق لها أداء هذه الفريضة وكان معلوماً بالعلم العام أن السفر للحج في عصرنا ، قد اقتضت مصلحة الدولة العامة تقييده بقيود ، وتحديد عدد المسافرين بالقرعة ، وقد يتعذر على هذه السيدة أداء هذه الفريضة فيما بعد بسبب تلك القيود .

(١) ج ١ من المتن مع الشرح الكبير ص ١٨٥ طبعة المطر .
(٢) ص ٣٦٤ و ٣٦٥ طبعة المطبعة العلمية بحطب لسنة ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م .

وإذا كان هنا حال المستول عنها ، وهو حال اضطراب واعتذار
ومنوح فرصة قلما يتيسر الحصول عليها ، لاسيما وقد أذنت لها سلطات
الدولة بالسفر للحج ، كان ذلك بمثابة وفاة الزوج وهي في الحج فعلا
يجرى عليه ما قال به ابن قدامة^(١) واحتج له بالحجة القوية المقبولة في النص
الآنف . وما نقله ابن هبيرة عن الأئمة مالك والشافعي وأحمد من أنه إذا
خافت فوات الحج إن جلست لقضاء العدة جاز لها المضي فيه^(٢) .

لما كان ذلك : كان جائزاً للسيدة المستول عنها السفر لأداء فريضة
الحج ، وإن كانت في عدة وفاة زوجها ، لأن الحج أكد باعتباره أحد
أركان الإسلام ، والمشقة بتفويته تعظم فوجب تقديمه ، لاسيما وقد دخلت
في مقدماته في حياة الزوج وبإذنه ، وذلك تخرجاً على تلك النصوص من
فقه الأئمة مالك والشافعي وأحمد .
والله سبحانه وتعالى أعلم .

(٢٠١) المرجعان السابقان .

الموضوع

(١١٥٩) مفاجأة الحيض للمرأة أثناء الحج وقبل طواف الإفاضة

المبادئ

١ - يجوز لمن فاجأها الحيض قبل طواف الإفاضة ولم يمكنها البقاء في مكة إلى حين انقطاعه إتيانها غيرها فيه ، على أن يطوف عنها بعد طوافها عن نفسه ، وأن ينوى الطواف عنها مؤدياً طوافها بكل شروطه .

٢ - يجوز لها استعمال دواء لوقف الحيض ، فإن توقف لها أن تغتسل وتطوف .

٣ - إذا كان دم الحيض غير مستمر طوال أيام الحيض ، يجوز لها الطواف أيام انقطاعه عملاً بقول في مذهب الشافعية القائل (النقاء في أيام الحيض طهر) وهذا موافق لرأى الإمامين مالك وأحمد .

٤ - لا يجوز للمأفوض والنفساء دخول المسجد الحرام ، فإن دخلت ثم طالت أثمت وصح الطواف وعليها ذبح بدنه .

٥ - ترتيب روى الجمرات أيام التشريق شرط بالنسبة للمكان عند الأئمة الثلاثة . فإن لم يرتب الراى أعاد . ويرى الحنفية أن الترتيب ليس شرطاً ولكنه سنة ، فإذا لم يرتب أعاد فإن لم يعد أجزاء ذلك متى فات الوقت .

٦ - من شرط الاستطاعة بالنسبة للمرأة أن تكون مع محرم لها أو مع زوجها . وأجاز الشافعية خروجها لذلك مع جمع من النسوة يوثق بهن . وزاد المالكية أن تكون مع رفقة مأمونة ، فإذا فقد هذا الشرط لا يجب عليها الحج لعدم الاستطاعة .

(*) انتهى : مشيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - ص ١١٧ - م ٥ - ٦ ص ١٤٠٢ - ١٥ ديسمبر ١٩٨١ م .

٧ - إذا توفر الأمن للمرأة جاز أن تخرج وحدها عند بعض الشافعية
ويكون حجها صحيحاً ولا شيء فيه

سئل :

بـالطلب المقدم من السيد / م . ع . ح . المدرس بالثانوية التجارية
بمكة المكرمة - المقيد برقم ٢٥٩ سنة ١٩٨١ قال : إنه يطلب بيان حكم
الشرع في المسائل الآتية :

١ - امرأة حاضت قبل طواف الإفاضة (وهو ركن) وليس لديها
وقت لأنها مرتبطة بأفواج ومواعيد الطائرات . وليس لديها ما تعيش عليه
إن هي تأخرت عن الفوج ، وليس لديها ثمن بدنة - فإذا تصنع ؟ -
أطوف وهي حائض ؟ أم تتيب عنها من يطوف بدلا منها ؟

٢ - رى الحاج الجمرات أيام التشريق بعكس ترتيبها ، وكان موكلا
في هذا عن آخرين ، فبدلا من أن يرى ابتداء من الجمرة التي تلى مسجد
الحيف ، رى ابتداء من الجمرة تجاه مكة .

٣ - ما حكم المرأة التي حضرت إلى الحج مع أفواج السياحة أو
المؤسسات وليس معها زوج أو محرم ، علماً بأن هذه هي الفرصة الوحيدة
التي سنحت لها من سنوات بعد أن فشلت في الحج بالقرعة . البعض يقول :
إنها آثمة ؟ .

٤ - بعض الحاج يكونون لارينين أو متمتعين وبالطبع عليهم هدى
وقد لا يكون في الاستطاعة لتبديل ثمنه فيستدين أو يقتر على نفسه .

أجاب :

عن السؤال الأول : جاء في كتاب فتح العزيز للرافعي الكبير الشافعي في
القصل التاسع في الرى من كتاب الحج (إن العاجز عن الرى بنفسه لمرض
أو حبس ينتب غيره لرى عنه ، لأن الإناة جائزة في أصل الحج فكل ذلك في
أبعاضه وكما أن الإناة في الحج إنما تجوز عند العلة التي لا يرجى زوالها فكل ذلك

الإقامة في الرمي ، لكن النظر هنا إلى دوامها إلى آخر وقت الرمي . وكذا أن التائب في أصل الحج لا ينجح عن المنيب إلا بعد حجه عن نفسه ، فالتائب في الرمي لا يرمى عن المنيب إلا بعد أن يرمى عن نفسه) .
وتخرجاً على هذا :

يجوز للمرأة إذا فاجأها الحيض قبل طواف الإفاضة ، ولم يمكنها البقاء في مكة إلى حين انقطاعه أن تنيب غيرها في هذا الطواف على أن يطوف عنها بعد طوافه عن نفسه ، وأن ينوي الطواف عنها نائباً مؤدياً طوافها بكل شروطه ، أو أن تستعمل دواء لوقفه وتغتسل وتطوف . أو إذا كان الدم لا يستمر نزوله طوال أيام الحيض بل ينقطع في بعض أيام مدته عندئذ يكون لها أن تطوف في أيام الانقطاع عملاً بأحد قولي الإمام الشافعي القائل : إن النقاء في أيام انقطاع الحيض طهر - وهذا القول أيضاً يوافق مذهب الإمامين مالك وأحمد .

هذا : وقد أجاز بعض فقهاء الحنابلة والشافعية^(١) للمحائض دخول المسجد للطواف بعد إحكام الشد والعصب وبعد الغسل . حتى لا يسقط منها ما يؤذى الناس ويلوث المسجد ولا فدية عليها في هذه الحال باعتبار حيضها - مع ضيق الوقت والاضطرار للسفر - من الأعذار الشرعية ، وقد أفق كل من الإمام ابن تيمية وابن القيم بصحة طواف المحائض طواف الإفاضة إذا اضطرت للسفر مع محبتها ، بشرط أن تعصب موضع خروج دم الحيض حتى لا ينزل منها شيء منه في المسجد وقت الطواف .

هذا : وفي فقه مذهب أبي حنيفة^(٢) أن المحائض والنفساء لا يحل لها دخول المسجد ، وإن دخلت ثم طافت أثمت وصح الطواف ، وعليها ذبح بدنة ، وفي موضع آخر : وتطوف الركن ثم تعيله .

لما كان ذلك : فللمرأة الحاجة التي يفاجئها الحيض والنفساء ويحول بينها وبين طواف الإفاضة مع تملر البقاء بمكة حتى يرتفع عندها أن تسلك أي طريق من هذه الطرق التي قال بها الفقهاء .

(١) ج ٧ تبج المجموع للتوحي ص ٤٠٠ وما بعدها .

ج ١ ص ٢٦٦ و ٢٦٧ وفي باب الحج ج ٢ ص ٢٨٢ .

(٢) حاشية رد المختار لابن مابدين على الدر المختار في باب الحيض في مسائل القيمة

عن السؤال الثاني : جاء في المرجع السابق^(١) : إنه يشترط في رمي أيام التشريق الترتيب في المكان ، وهو أن يرمى أولاً إلى الجمرة التي على مسجد الخيف وهي أقرب الجمرات من منى وأبعدها من مكة ، ثم إلى الجمرة الوسطى ، ثم إلى الجمرة الصغرى وهي جمرة العقبة . فلا يعتد برمي الثانية قبل تمام الأولى ولا بالثالثة قبل تمام الأولتين .

وعن أبي حنيفة رحمه الله : لو نكسها ، (أى فعلها على غير ترتيبها) أعاد فإن لم يفعل أجزأه ، لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم (من قدم نسكاً بين يدي نسك فلا حرج) . ولأنها مناسك متكررة في أمكنة متفرقة في وقت واحد ليس بعضها تابِعاً لبعض ، فلم يشترط الترتيب فيها كالرمي والذبيح^(٢) .

لما كان ذلك : فإذا كان وقت الرمي باقياً فالأولى إعادته مع الترتيب . اتباعاً لفقه الأئمة الثلاثة وباعتباره عمل الرسول صلى الله عليه وسلم ، وإن كان الوقت قد فات أو ضاق لمواعيد الارتحال الجماعية أجزأه ما فعل اتباعاً لقول فقه الإمام أبي حنيفة الذي يرى الترتيب سنة لا يترتب على مخالفتها شيء إعمالاً للحديث السابق .

عن السؤال الثالث : تكاد كلمة الفقهاء تكون قد توافقت على أن من استطاعة في الحج بالنسبة للمرأة أن تكون مع زوجها أو محرم لها . غير أن بعضهم كالشافعية أجازوا خروجها للحج مع نسوة يوثق بهن (اثنتان فأكثر) وأضاف فقه المالكية أو رقة مأمونة . واتفقوا جميعاً على أنه إذا فقدت هذه الشروط كلها فلا يجب الحج على المرأة لعدم الاستطاعة .

وفي فقه الإمام الشافعي أيضاً يجوز للمرأة أن تؤدي فريضة الحج مع امرأة واحدة . وأجازوا للمرأة أن تخرج وحدها لأداء هذه الفريضة عند الأمن . وهذا ما نميل للإخذ به في حق المرأة المسئول عنها ويكون حجها

(١) ص ٤٠٤ و ٤٠٥ من كتاب فتح العزيز للرازي الكبير مع المجموع للنووي ج ٧ .
(٢) المنى لابن عذابة ج ٢ ص ٤٧٧ مع الفرج الكبير ، لأدر المختار وحاشية رده المحتار لابن عابدين في كتاب الحج ج ٢ ص ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ .

بحالتها هذه صحيحاً شرعاً ولا إثم عليها ، لاسيما مع ما جاء بالسؤال من أن هذه هي الفرصة الوحيدة التي سئحت لها منذ سنوات بعد أن فشلت في الخروج للحج بالقرعة - وهذا يتشبه مع قول الله سبحانه^(١) في التيسير (.. يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر..)

عن السؤال الرابع : شرع الحج على المستطيع (وقف على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً)^(٢) وجاءت السنة الشريفة مبينة ومؤكدة على هذه الاستطاعة ، فأوضحت أن للحاج أن يفرد الإحرام بالحج فقط أو يقرن في الإحرام الحج والعمرة معاً ، أو يحرم بالعمرة ثم يحل من إحرامه ثم يحرم بالحج وهو المتمتع ، وعلى هذين الأخيرين تجب القدية . ولكل مسلم ومسلمة اختيار ما في وسعه وقدرته . فمن قدر عليه رزقه كان له أن يحرم بالحج فقط حتى لا يثقل بنفقات القدية ، فإذا اتسع وقته للإحرام بالعمرة أداها بعد أن يتم جميع مناسك الحج ، وعندئذ لا هدى عليه وجوباً ، ذلك هدى الله وقوله في القرآن^(٣) : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

(٣) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

من أحكام الزواج وما يتعلق به

الموضوع

(١١٦٠) زواج الكاثوليكي باطل اذا لم يتم على يد رجل الدين

المبادئ

- ١ - تلقى الشريعة الإسلامية بوصولها للقانون العام للأحوال الشخصية في مصر بترك غير المسلمين وما يدينون حسب مقتضيات عقائدهم .
 - ٢ - المادة رقم ٨٥ من الإرادة الرسولية المنظمة لقواعد الكاثوليك في الزواج تقضى ببطان الزواج إذا لم يعقد برتبة دينية أمام رجل الدين وأمام شاهدين على الأقل ، وضمن حدود ولاية رجل الدين المباشر للعقد .
 - ٣ - الزواج الباطل بسبب نقصان الصيغة المشروعة لا يصحح إلا بعقده ثانية بموجب هذه الصيغة وفقاً للمادة ١٢٦ من ذات الإرادة .
 - ٤ - عقد الزواج الذي لم يستوف شروط انعقاده صحيحاً طبقاً للمادة ٨٥ وما بعدها يكون باطلاً حتى باقراض جريانه بحضور الراعي الإنجيلي .
 - ٥ - الزواج الذي لم تكتمل أركانه وشروطه معلوم ، ولا يحول دون زواج كل من الطرفين بغير الآخر في نطاق القانون المصري .
- سئل :

طلبت وزارة العدل - مكتب الوزير - بكتابها الرقم ١٣٥٩ في ٢٠/١٠/٧٩ والأوراق المرافقة له المقدمة من السيد / ج . م والتي جاء بها أنه كان يعيش في القاهرة سنة ١٩٤٦ م مشتتاً بالرسم ، وأنه كاثوليكي المذهب وعديم الجنسية . وقد جمعت الظروف ولتلك في القاهرة بسيلة كاثوليكية إيطالية الجنسية تعرف عليها في نواحي الليل ، وأنه ساكنها في الفنادق

(هـ) الفتى : نسخة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١٠٥ - م ٦٦٢ - م ١٨٥ -
٢ ذو القعدة ١٣٦٦ هـ - ٢٢ أكتوبر ١٩٧٦ م .

والبنسبونات وتلحق م - ج وقد حصلت هذه السيلة على ورقة من راعى إحدى الكنائس الإنجيلية في مصر . ألبت فيها تزوج المذكور بالمذكورة . وبهذه الورقة قدم الشاكي وزوجه الشرعية لحكمة الجنابات بإيطاليا بنهمة تعدد الزوجات ، وأنه في حاجة إلى مستند مصرى يقرر بأن زواج - ج - س بالمذكورة في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٦ م حسبما جاء في هذا المستند غير القائم بالنسبة للقانون المصرى .

أجاب :

إنه لما كان ظاهر أقوال الشاكي في هذه الأوراق أنه والمذكورة ينتميان للمذهب الكاثوليكي ، وأنه عديم الجنسية بينما هى إيطالية الجنسية وأنه لم يعقد زواجه عليها وإنما تعارفا وكان يساكنها في الفنادق والبنسبونات وكان من مقتضيات هذه المساكنة أن توجد ورقة تبرر اجتماعهما في غرفة واحدة تظاهراً بمراعاة الآداب . ولما كان الزواج المعقود في مصر إنما يعتبر صحيحاً إذا تم وفقاً للشكل المقرر في قانون الأحوال الشخصية في مصر ، لأنه كقاعدة عامة يخضع شكل عقد الزواج لحل إبرامه ، وهو بوجه عام الشريعة الإسلامية أو وفقاً لأى قاعدة قانونية أخرى خاصة بالأحوال الشخصية بشرط التشريع المصرى إلى تطبيقها ، وذلك بالنسبة للأجانب أو بالنسبة لغير المسلمين من المصريين إذا كانا يدينان بهذه القواعد . ولما كانت الشريعة الإسلامية بوصفها القانون العام للأحوال الشخصية في مصر تقضى بترك غير المسلمين وما يدينون ، بمعنى أنها لا تتعرض في أحكامها للفصل في صحة عقود زواجهم أو بطلانها بمعاييرها ، وإنما تركهم يشاغلون على الزواج حسب مقتضيات عقائدهم . ومن ثم يتعين الرجوع إلى قواعد المذهب الكاثوليكي لانقضاء الزواج باعتبار أن طرفي هذا النزاع ينتميان حسبما جاء في الأوراق . ولما كان من البين أن الشرائع المسيحية في مصر ومنها - الكاثوليك - تقرر أنه لا يكفى لانقضاء الزواج أن تتوافر الشروط الموضوعية من حيث الرضا والأهلية وانتفاء الموانع وإنما يلزم إلى جانب ذلك أن يتم الزواج علنياً وفقاً للعقوس الدينية

المرسومة وإلا كان الزواج باطلاً ، فهذه المادة ٨٥ من الإرادة الرسولية المنظمة لقواعد الكاثوليك في الزواج قد قضت بأن الزواج يكون باطلاً إذا لم يعقد برتبة دينية أمام رجل الدين وأمام شاهدين على الأقل ، وضمن حدود ولاية رجل الدين المباشر للعقد . (الخورى أو الرئيس الكنسى المحلى) وكان واضحاً من أوراق الشاكى أنه لم يتم عقد الزواج بينه وبين - م.ج - هذه على هذا الوجه بمعنى أنه لم تراع الطقوس المقررة في المذهب الكاثوليكي

لما كان ذلك : يكون هذا الزواج بافترض جريان عقده بحضور الراعى الإنجليى باطلاً لم يستوف شروط انعقاده صحيحاً كالمبين في المادة ٨٥ وما بعدها ، والزواج الباطل بسبب نقصان الصيغة المشروعة لا يصحح إلا بعقده ثانية بموجب هذه الصيغة وفقاً للمادة ١٢٦ من الإرادة الرسولية كما أن للبطريرك سلطاناً في تصحيح عقد الزواج من أصله إذا حال دون صحته نقصان في صيغة عقده كنص المادة ٢/١٣٠ من هذه الإرادة . ومع هذا فإن نص المادة ١/٩٨ من ذات الإرادة صريح في بطلان عقد الزواج للكاثوليك إذا تم بعيداً عن الكنيسة دون إذن من الرئيس الدينى أو الخورى . فقد جرى نصها بأنه : « يجب أن يبرم عقد الزواج في كنيسة الخورية ، ولا يجوز إبرامه في غيرها من الكنائس أو المعابد عمومياً كان المعبد أم شبه عمومى إلا بإذن الرئيس المحلى أو الخورى » . ونخلص مما سلف إلى أنه بافترض إجراء الراعى الإنجليى لعقد زواج بين الشاكى وبين - م.ج - مع أنهما كاثوليكيان دون إنابة صحيحة من الرئيس الدينى المحلى لهما أو الخورى أو دون ضرورة فإن العقد يكون باطلاً لا وجود له قانوناً وفقاً للقواعد الكاثوليكية المقررة بالإرادة الرسولية في المواد ٨٥ وما بعدها ، وأن هذا البطلان راجع إلى صيغة العقد وإجراءاته في غير الكنيسة التى يتبعانها دون إذن من الرئيس الدينى المحلى أو الخورى ، ويظل هذا البطلان قائماً لا يرتفع إلا بإجراء عقد جديد كنص المادة ٢/١٣٠ من هذه

الإرادة . وليس في الأوراق المروضة ما يدل على تجديد ج. م ، م. ج
العقد بشروطه وصيغته في المذهب الكاثوليكي حتى يكون زواجهما قائماً
مُعترفاً به في القانون المصري الأمر الذي ينتهي بنا إلى القول بأن عقد
الزواج المستفسر عنه غير قائم قانوناً إذا كان قد وقع على الوجه الوارد
بأوراق الشاكي .



الموضوع

(١١٦١) الأمن القانوني ليس شرطاً في صحة عقد الزواج

المبادئ

١ - الاتصال المشروع بين الرجل والمرأة أحله الله بالزواج وامتنع على الناس بهذه الصلة المشروعة ، وفي مقابل هذا حرم الصلة غير المشروعة وأغلظ عقوبتها .

٢ - تطلب الإسلام شروطاً يجب تحققها في العاقلين وفي عقد الزواج ليس من بينها بلوغ الزوجين سنّاً معينة ، ولا توثيق العقد في ورقة رسمية .

٣ - القانون منع المولق من مباشرة عقد الزواج والمصادقة عليه ما لم تكن سن الزوجة ست عشرة سنة ومن الزوج ثمان عشرة سنة .

٤ - الضرورات تبيح المحظورات ودفع المفاسد مقدم على جلب المصالح .

٥ - يبلغ الغلام والجارية بالعلامات الشرعية يكونان أهلاً بأنفسهما للعقود على الزواج شرعاً ، متى كانا عاقلين في نطاق أرجح الأقوال في فقه مذهب أبي حنيفة .

٦ - إذا رأت المحكمة إغفال قاعدة سن الزواج كان عليها أن تبأشر هي عقد تزويج طرفي الواقعة عقداً قولياً بإيجاب وقبول شرعيين بحضور الشهود ، ويولق في محضرها .

(ق) الفتى : يشبهه الشيخ جد الحق على جد الحق - م ١٠٥ - م ٢٨٤ - م ٢٥٧ -
١٨ ذو الحجة ١٤٠٠ هـ - ٢٧ أكتوبر ١٩٨٠ م .

٧ - بعد تمام العقد تسقط المحكمة من الجاني بإقرار صريح صحيح بأبوة
لهذا الحمل ونسبته إليه، وما يتبع العقد من صداق وإقرار الطرفين بالدخول
الحقيقي بينهما والمعاشرة .

٨ - لا يجوز تكليف الموقوف (المأذون) بإثبات هذه الزوجية لقيام
النص القانوني بالنسبة له ، ولا ولاية له في إغفاله .

سئل :

من السيد الأستاذ مدير نيابة أحداث القاهرة .

بالكتاب الوارد في ١١ أكتوبر سنة ١٩٨٠ المقيّد برقم ٢٩٠
لسنة ١٩٨٠ والذي جاء به : أن نيابة الأحداث بالقاهرة قدّمت المّهم
ج.م.ع في القضية رقم لسنة ١٩٨٠ جنح أحداث القاهرة
بهمّة : أنه في تاريخ سابق على ٣ يّونية سنة ١٩٨٠ هنك عرض البنت /
ه.ح. أ بغير قوّة أو تهديد حال كونها لم تبلغ من السادسة عشرة
من عمرها . كما أن الجاني دون سن الثامنة عشرة وقد بان من التحقيق
أن المّني عليها حامل . وقد رغب الجاني في الزواج منها ووافق والدّها
وطلبّا من النيابة إتمام الزواج .

وقد أصدرت المحكمة بجلّسة / ١٩٨٠ قرارا بطلب فعوى
بالرأى الشرعى في مدى إمكان زواج من هو في سن المّهم بمن هي
في سن المّني عليها ، وتأجل نظر القضية بجلّسة / ١٩٨٠
لورود الفعوى .

أجاب :

إن الله سبحانه قد أحلّ الاتصال المشروع بين الرجل والمرأة بالزواج
لإنشاء الأسرة التي هي نواة المجتمع الإنساني ، ومن خلّاهما يستمر نسل الإنسان

إلى ما شاء الله . وقد امتن الله على الناس بهذه الصلة المشروعة فقال سبحانه .
(ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم
مودة ورحمة ..) من الآية ٢١ سورة الروم .

وفي مقابل هذا حرم الصلة غير المشروعة وأغلظ عقوبتها وقاية
للإنسانية من الانحلال والفساد .

والزواج عقد بين رجل وامرأة تحمل له ، لإنشاء أسرة مرتبطة بحياة
مشتركة متعاونة طلباً للنسل ، ويتم بين البالغين بإيجاب وقبول مع توافر
باقى الشروط التى تطلب الإسلام تحقيقها فى العاقدین ، وفى صيغة العقد
ومحلّه وصحته ونفاذه ولزومه . وليس من بين تلك الشروط التى أوجب
الفقهاء توافرها استنباطاً من المصادر الأصلية للشريعة الإسلامية ، بلوغ
الزوجين سنّاً معينة ، ولا توثيق العقد فى ورقة رسمية . ولكن التنظيم القانونى
المنوط بالسلطة التشريعية فى الدولة قد منع الموثق من مباشرة عقد
الزواج والمصادقة عليه ما لم تكن سن الزوجة ست عشرة سنة ، وسن
الزوج ثمانى عشرة سنة وقت العقد (المادة ٣٣ / ٢ المضافة إلى لائحة
المأذونين بالقرار الوزارى الصادر فى ٢٤ مايو سنة ١٩٥٦) .

وقد زيدت هذه المادة فى لائحة المأذونين ، بديلا للمادة ٣٦٧ من
لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ التى ألغيت
ضمن المواد الملغاة من هذه اللائحة بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ .

وكانت المذكرة الإيضاحية للمادة (٣٦٧) الملغاة قد أفصحت عن
أسباب تشريعها فقالت : إن عقد الزواج له من الأهمية فى الحالة الاجتماعية
منزلة عظمى من جهة سعادة المعيشة المنزلية أو شقاءها والعناية بالنسل
أو إهمالها ، وقد تطورت الحال بحيث أصبحت المعيشة المنزلية تتطلب
استعداداً كبيراً لحسن القيام بها ، ولا تتأهل الزوجة أو الزوج لذلك
غالباً قبل بلوغ هذه السن ، غير أنه لما كانت بنية الأنثى تستحكم وتقوى
قبل استحكام بنية الصبي وما يلزم لتأهيل البنت للمعيشة الزوجية يتدارك

في زمن أقل مما يلزم للصبي كان من المناسب أن يكون من الزواج
للفق ١٨ سنة وللغاة ١٦ سنة .

وأضافت المذكرة الإيضاحية : إن هذا التحديد إنما تقرر بناء على
أن من القواعد الشرعية أن القضاء يتخصص بالزمان والمكان والحوادث
والأشخاص ، وأن لولى الأمر أن يمنع قضائه عن سماع بعض الدعاوى
وأن يقيد السماع بما يراه من القيود تبعاً لأحوال الزمان وحاجة الناس وصيانة
الحقوق من العبث والضياع .

ولهذه المبررات جرت أيضاً عبارة المادة ٥/٩٩ من لائحة ترتيب
المحاكم الشرعية سالفة الإشارة بأنه :

(ولا تسمع دعوى الزوجة إذا كانت من الزوجة تقل عن ست
عشرة سنة ، أو من الزوج تقل عن ثمانى عشرة سنة)

وذلك حملاً للناس على التقيد بهذه السن حدا أدنى للزواج وعدم
الإقدام على إنعام عقود الزواج قبل بلوغها .

لما كان ذلك : وكان البين أن النص الأول في لائحة المأذونين
موجه أصلاً إلى جهات الوثيق ، وأن النص الآخر في لائحة ترتيب
المحاكم الشرعية (م - ٥/٩٩) موجه للقضاء لمنع من سماع دعوى الزوجة
وأنهما بهذا الاعتبار لا يمان العقد إذا تم مستوفياً أركانها وشرائطه الشرعية
لأن كلا منهما ليس نصاً موضوعياً وارداً في بيان ماهية عقد الزواج
وكيفية انعقاده صحيحاً ، فلا يسوغ الادعاء بأن مسألة السن أصبحت
بمقتضى كل منهما ركناً أساسياً في عقد الزواج كما قد يزعم ، وإنما هو
نهي موجه فقط إلى الموظف الذى يباشر تحرير وثائق عقد الزواج
بحكم وظيفته بالألا يقوم بهذه المهمة إلا لمن يكونوا قد بلغوا تلك السن
من الذكور والإناث ، وموجه أيضاً فقط إلى القاضى بالألا يسمع الدعوى
بالزوجة أو بأحد آثارها عدا التسبب إذا كان الزوجان أو أحدهما
دون تلك السن وقت رفع الدعوى .

وإذ كان مقتضى ما تقدم أن انعقاد الزواج شرعاً ، متى جرى بشروطه المفصلة في موضعها من كتب الفقه الإسلامى والى سبق التنويه بمجملها ، لا يتوقف على بلوغ الزوجين أو أحدهما سنّاً معينة ، وأن تحديد سن الزوجة بست عشرة سنة ، وسن الزوج بثنائي عشرة سنة ، جاء في لائحة المأذونين ، في ذاته وبمبرراته ، أمراً تنظيمياً وليس حكماً موضوعياً من أحكام عقد الزواج ولا من شروط انعقاده وصحته ، وأن كل ما يمس موضوع العقد محكوم بأرجح الأقوال في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة إعمالاً للمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

ولما كان من القواعد الشرعية المستقرة ، المتفق عليها في الفقه الإسلامى عموماً : أن الضرر يزال ، وأن الضرورات تبيح المحظورات ، وأصلهما التشريعى . الحديث الشريف الذى رواه مالك في الموطأ عن عمرو بن يحيى (لا ضرر ولا ضرار) .

وكان من تطبيقاتهما ما استنبطه الفقهاء من أنه : إذا تعارضت مفسدتان روعى أعظمهما ضرراً باتكاب أخفهما ، وإذا تعارضت مفسدة ومصلحة ، قدم دفع المفسدة ، أو بعبارة أخرى : دفع المفسد مقدم على جلب المصالح . (الأشباه والنظائر لابن نجيم المصرى الحنفى في القاعدة الخامسة) .

ولما كان مؤدى القاعدة التنظيمية المقررة في لائحة المأذونين (المادة ٣٣ - ١ سالف الذكر) أنه لا يثبت نسب الحمل الذى كان ثمره اعتداء المتهم واتصاله بالحنى عليها ، باعتبار أن هذا الحمل نشأ من الزنا ، وكان في هذا أبلغ الضرر بملك الحنين ، بل وفيه تشجيع على العلاقات الجنسية غير المشروعة ، بما تستتبعه من أبناء غير شرعيين ، والانحراف عن الشرعية قضاء على مستقبل الإنسال الإنسانى .

هذا فوق الأضرار الأخرى التى قد يتعذر حصرها أو السيطرة عليها أسرياً واجتماعياً . ولما كان مقتضى القواعد الشرعية الموضوعية العامة سالف الإشارة وجوب دفع هذا الضرر بالمعايير الواردة في الشريعة الإسلامية .

نعم للفصل في الحادثة المطروحة المقارنة بين المقاصد المترتبة على تقابل وتعارض أمرين : هما :

إغفال قاعدة سن الزواج التنظيمية حتى لا يضيع نسب الحمل المستكن فعلا في أحشاء الهنفي عليها ، مع ما له من آثار أخرى ، وإعمال تلك القاعدة ومنع عقد زواج طرفي هذه الواقعة ، وبالتالي إضاعة نسب الحمل وإشاعة باقى الأضرار المترتبة على ذلك .

وبالمقارنة نستبين أيهما أكبر ضرراً حتى يرتكب أخضهما ، أو أيهما مفسدة والآخر مصلحة حتى تقدم دفع المقاصد على جلب المصالح .

ولاشك أنهما لا يتعادلان في الميزان ، لأن إضاعة النسب أعظم خطراً وأبعد أثراً في الإضرار بالجنين وأمه الهنفي عليها نفسياً واجتماعياً ، بل وعلى أسرتهما والمجتمع من إغفال إعمال القاعدة التنظيمية الخاصة بتحديد سن الزواج الموجهة أصلاً إلى المنوط به التوثيق الذى لا ولاية له في تفسير النصوص أو تأويلها أو المفاضلة بينهما ثم إعمالها أو إغفالها .

ولما كان دفع هذه المفسدة مقدماً على جلب تلك المصلحة (شرط السن) كان إثبات نسب هذا الحمل ، ودفع المقاصد الأخرى المرتبطة بتضييعه أولى بالحماية والتصدمة .

ولما كان إثبات هذا النسب إنما يتبع انعقاد زواج التهم من الهنفي عليها ، ليقبل منه شرعاً وقانوناً الإقرار بنسبة هذا الحمل إليه واكتسابه أبوته .

ولما كان كل من الجاني والهنفي عليها قد بلغا بالعلامات الشرعية ، وهى الإنزال والإجبال للفتى والحبل للفتاة - وذلك وارد ثبوته في ملونات هذه الواقعة - كانا أهلاً بأنفسهما للتعاقد على الزواج شرعاً ، متى كانا عاقلين في نطاق أرجح الأقوال في فقه مذهب أبى حنيفة .

ذلك لأن التكاليف الشرعية منوطة أصلاً بهذا البلوغ الطبيعى ، وإن كان الرشد المالى غير مرتبط بهذا النوع من البلوغ ، بل بسن معينة

قدرها فقهاء الشريعة باعتبار أن إدارة الأموال تعتمد الخبرة والبصر بطرق التعامل والاستثمار . قال تعالى : (ولا توتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما ..) (فإن آتسّم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم ..) من الآيتين ٥ ، ٦ من سورة النساء .

وإذ كان ذلك : كان إعمال القواعد الشرعية الموضوعية المشار إليها بإجراء عقد زواج هذين الحداث (في اعتبار قانون الأحداث) هو الواجب ، باعتبار أن ضرراً بليغاً له آثاره الاجتماعية والشرعية قد وقع ، ويملك القاضي بحكم ولايته العامة رفعه بتفسير النصوص والمقارنة بين المفاسد التي تترتب على منع عقد زواج الحاني والحني عليها ، مع الرغبة المبداءة من كل منهما ، وموافقة أسرة كل منهما ، وبين آثار إغفال قاعدة قانونية تنظيمية لا ارتباط لها بأركان عقد الزواج وشروطه في الإسلام ، وهذا الإغفال لضرورة دفع المفسدة ، ودفع المفاسد كتضييع النسب وغيره مقدم على جلب المصالح كتطبيق قاعدة من الزواج التنظيمية .

هذا : ولعل فيها رواه الإمام أبو يوسف عن الإمام أبي حنيفة في إسقاط الحد عن زنى بامرأة ثم تزوجها ، واعتبار مجرد هذا الاتصال شبهة تدرأ الحد ، مادامت قد أتبع بعقد الزواج (بدائع الصنائع للكاظمي ج ٧ ص ٦٢ ، وفتح القدير للكمال بن الهمام على الهداية ج ٤ ص ١٥٩) . لعل في هذا الحكم الاستفادة من هذه الرواية ، وإن كانت ليست الوحيدة في موضوعها ، إشارة إلى منج هؤلاء الأعلام من فقهاء الإسلام في المسارعة إلى دفع المفاسد ، ودرء الخلود بالشبهات .

ولارب في أن أية قاعدة قانونية تنظيمية ، لا تلوا في حصانها على حدود الله التي تدرأ بالشبهة ويوقف تنفيذها عند الضرورة ، تحقيقاً لمصالح الناس التي منها درء المفاسد . هذا : وإذا رأت المحكمة ، إغفال قاعدة من الزواج الواردة في المادة ٢/٣٣ - ١ من لائحة المأذونين ، كان عليها أن تبأشر هي عقد تزويج طرفي هذه الواقعة عقداً قولياً بإيجاب

وقبول شرعين بحضور الشهود ، ويوثق في محضرها وأن نستوثق فيه
بعد تمام العقد بإقرار صحيح صريح من الخاني بأبوته لهذا الحمل ونسبته
إليه ، وتوثيق ما يتبع العقد من صداق وإقرار الطرفين بالدخول الحقيقي
بينهما والمعاشرة ليصبح المحضر وثيقة رسمية في ثبوت هذه الزوجية
والنسب وآثارهما .

ولا يجوز تكليف الموثق (المأذون) بإثبات هذه الزوجية لأن النص
القانوني بالنسبة له قائم ، لا ولاية له في إغفاله . وإنما الولاية في هذا
للمحكمة التي تنظر الدعوى . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١١٦٢) زواج عرقى مع اختلاف الدين والجنسية

المبادئ

- ١ - الزواج المكتوب فى ورقة عرقية صحيح شرعاً إذا استوفى أركانه وشروطه المقررة فى الشريعة الإسلامية من وقت انعقاده .
 - ٢ - على الزوجين توليقه رسمياً بإجراء تصادق رسمى على قيام الزوجية بينهما مسندة إلى تاريخ تحرير العقد العرقى بهذا التاريخ .
 - ٣ - متى كان الزوجان مختلفى الديانة والجنسية فالجهة المختصة بالتوليق هى مصلحة الشهر العقارى .
 - ٤ - العقد العرقى غير معترف به عند التنازع أمام القضاء فى شأن الزواج وآثاره فيما عدا نسب الأولاد . كما لا تعترف به الجهات الرسمية كسند للزواج .
- مثل :

بالكتاب رقم ٧ م ١٥٢/١ ع ٥٢ هـ المؤرخ ٧ يناير سنة ١٩٨١ والمقيد برقم ٩ سنة ١٩٨١ والأوراق المرافقة له المرسلة من سفارة ألمانيا الاتحادية بالقاهرة بشأن الاستفسار عما إذا كان الزواج الذى يتم بعقد عرقى ، مصادقاً به فى مصر وصحيحاً من الناحية الشرعية ؟

أجاب :

إن الزواج فى الشريعة الإسلامية عقد قوى يتم بالنطق بالإيجاب والقبول فى مجلس واحد بالألفاظ الدالة عليهما الصادرة ممن هو أهل للتعاقد

(هـ) المبنى : مصلحة الشيخ جده الحق على جده الحق - س ١٠٥ - م ٢٨٨ -
١٢ جع الأول ١٤٠١ هـ - ١٩ يناير ١٩٨١ م .

شرعاً بحضور شاهدين بالغين عاقلين مسلمين إذا كان الزوجان مسلمين ، وأن يكون الشاهدان سامعين للإيجاب والقبول فاهمين أن الألفاظ التي قيلت من الطرفين أمامهما ألفاظ عقد زواج ، وإذا جرى العقد بأركانه وشروطه المقررة في الشريعة كان صحيحاً مرتباً لكل آثاره .

أما التوثيق بمعنى كتابة العقد وإثباته رسمياً لدى الموظف العمومي المختص ، فهو أمر أوجبه القانون صوناً لهذا العقد الخطير بآثاره عن الإنكار والحدود بعد انعقاده سواء من أحد الزوجين أو من غيرهما .

وحسباً للناس على إتمام التوثيق الرسمي لهذا العقد منعت المسادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المحاكم من سماع دعوى الزوجية أو أحد الحقوق المترتبة عليها للزوجين عند الإنكار إلا بمقتضى وثيقة زواج رسمية .

فإذا كان عقد الزواج المستول عنه قد تم على الوجه المبين بصورته الضوئية بعد نطق طرفيه بالإيجاب والقبول في مجلس واحد بالألفاظ الدالة على الزواج ، وتوفرت في الوقت ذاته باقي شروط الانعقاد كان صحيحاً مرتباً آثاره الشرعية من حل المعاشرة بين الزوجين وثبوت نسب الأولاد بشروطه والتوارث ، دون توقف على التوثيق الرسمي .

ولكن هذا التوثيق أمر لازم لإثبات الزواج عند الالتجاء إلى القضاء لاسيما إذا أنكره أحدهما ، إذ قد استوجب نص القانون المرقوم لسماع دعوى الزوجية عند الإنكار - وجود الوثيقة الرسمية وفضلاً عن هذا فإن الجهات الرسمية لا تقبل عقد الزواج كسند إلا إذا كان موثقاً رسمياً . والجهة المختصة بتوثيقه في مثل هذه الحالة هي مكتب التوثيق بمصلحة الشهر العقاري باعتبار أن هذين الزوجين مختلفات في الديانة والجنسية . وعليهما توثيقه رسمياً بإجراء تصادق رسمي على قيام الزوجية بينهما مستندة إلى تاريخ تحرير العقد المعرف بهذا الزواج .

لما كان ذلك : يكون الزواج المكتوب في ورقة عرفية صحيحاً^(١)
 شرعاً ، إذا استوفى أركانه وشروطه المقررة في الشريعة الإسلامية من
 وقت انعقاده ، وهو غير معترف به عند التنازع أمام القضاء في شأن
 الزواج وآثاره فيما عدا نسب الأولاد ، كما لا تعترف به الجهات الرسمية
 كسند للزواج .

(١) ملحوظة : نص عقد الزواج العرفي كالآتي :

عقد زواج

انه في يوم الأربعاء الموافق ٧ مارس سنة ١٩٧٦ م .
 فيما بين كل من :

- ١ — السيد / م.أ.م. المقيم بالزمالك قسم قصر النيل من مواليد القاهرة
 مسلم الديانة
 - ٢ — السيدة / ن — أ.ف. والمقيمة في نفس العنوان السابق مسيحية الديانة
 الملية الجنسية
- وقد اقر الطرفان بأطرافهما للمعاهد والتصرف وظوعهما من كل بائع شرعي وانقضا ابام
 الشهود المخبرين بهذا العقد وبعد تلاوته باللغة الانكليزية على الطرف الثاني الزوجة
 على ما يأتي :

اولا : يقر الطرف الأول بعد ايجاب وقبول صريحين بأنه قد قبل الزواج من الطرف الثاني
 زواجا شرعيا على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وعيلا بحكمكم
 الشريعة الاسلامية .

كما تتر الطرف الثاني بعد ايجاب وقبول صريحين بأنها قد قبلت الزواج من الطرف
 الأول زواجا شرعيا على كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعيلا
 بحكمكم الشريعة الاسلامية مع احكام الديانة المسيحية .

ثانيا : اتفق الطرفان على صدق قدره مائة جنيه مصري دفع من الطرف الأول بمجلس
 هذا العقد ليد الطرف الثاني .

ثالثا : تتر الطرف الثاني صراحة بأنها قد قبلت هذا الزواج برضا تام وعيلا بحكمكم الشريعة
 الاسلامية مع احتفاظها بحياتها المسيحية .

رابعا : قبل الطرفان جميع احكام هذا العقد بما تنفي به الشريعة الاسلامية وما قد يترتب
 عليه من آثار قانونية وخلاصة البتة لأن لأولادهما من هذا الزواج جميع الحقوق
 الشرعية والقانونية قبلها .

خامسا : تدر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف نسخة للمصل بموجبها لحين اتخاذ اجراءات
 فورية هذا الزواج رسميا وطبقا لاحكام القانون الوضعي لاجتهورية مصر للحرية
 وذلك بشهادة كل من : ١ — م.أ.م. ٢ — م.و.أ. .

(١) الطرف الأول (الزوج) توقيع

(٢) الطرف الثاني (الزوجة) توقيع

الموضوع

(١١٦٣) القواعد المعمول بها في مصر بشأن إبرام عقود الزواج

المبادئ

- ١ - توليق عقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك يختص به المأذونون بالنسبة للمصريين المسلمين .
- ٢ - يختص الموثقون المنتدبون بالمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة .
- ٣ - تختص مكاتب التوثيق بالشهر العقاري بمن اعتطفوا ديانة أو جنسية وبالأجانب المتحدى الجنسية أيا كانت ديانتهم .
- ٤ - يحتاج بزواج الأجانب في مصر متى استوفى الشكل اشغل بالنسبة إليهم دون نزاع ، أما الاحتجاج به في دولة الزوجين أو في دولة أخرى فيعترف على ما قضى به قواعد الإسناد في قانونها .
- ٥ - إذا كان أحد الزوجين مصرياً تعين إجراء الزواج في الشكل المقرر في القانون المصري ، ويصبح توثيقه من اختصاص مكاتب التوثيق .
- ٦ - للأجانب أن يتزوجوا في مصر في الشكل الدبلوماسي أو الانفصل حسب قانون الجنسية التي ينتمون إليها .
- ٧ - يحتاج بالزواج الانفصل في مصر مادام قد تم في تفصلية مصرح لها من حكومة مصر بذلك من باب التعامل بالمثل على ما تشير إليه المادة ٦٤ من القانون ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ .

(*) المني : تشيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - من ١٠٥ - م ٢١٢ - من ٢١٠ -
١ جلدى الآخرة ١٤٠١ هـ - ١٤ أبريل ١٩٨١ م .

سئل :

بكتاب الإدارة القنصلية بوزارة الخارجية ١٨٠/١٣٠١ ج ٢ المبلغ
إلينا بالكتاب الرقم ٢٢ . المقيّد برقم ١٢٠ سنة ١٩٨١ المرفق به
صورة مذكرة سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن القواعد المعمول
بها في جمهورية مصر العربية ، فيما يختص بإبرام عقود زواج الأجانب
في قنصلية أحد طرفي الزواج ، إذ سبق أن ألقى محامى السفارة المصرى
في هذا الموضوع بأنه : لم يصدر قانون ينص صراحة على عدم شرعية عقود
الزواج التى تبرم عن طريق القناصل الأجانب في مصر بين شخصين مختلفي
الجنسية أو العقيدة ، ولا يوجد شك في أنه وفقاً للقانون رقم ٦٢٩ الصادر
بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ الخاص بالزواج ، فإن عقود الزواج التى تبرم
في مصر بين أشخاص مختلفي الجنسية أو الديانة لا يمكن الاعتراف بها ،
إذا لم تتم أمام أحد مكاتب التوثيق المصرية .

وأنه طبقاً لهذا القانون تحدت اختصاصات المأذونين في تسجيل عقود
الزواج التى تتم فقط بين شخصين مصريين مسلمين .

وبالنسبة لعقود الزواج الدينية بين المصريين غير المسلمين ، متحدى
الطائفة والملة ، يكون معترفاً بها إذا ما تم فقط تسجيلها بمكتب التوثيق
اختص غير أنه في حالة اختلاف الجنسية أو الديانة أو ملة أحد الطرفين ،
فإن مكاتب التوثيق في مصر ، هى الجهة الوحيدة المختصة بإبرام عقود
الزواج .

وتربطاً على هذا : فإن كل زواج لا يتم بهذه الصورة لا يمكن
الاعتراف بصلاحيته ، ويمكن الطعن في بطلان مثل هذا الزواج ،
الأمر الذى يؤدي إلى نتائج وعيمة بالنسبة للطرفين .

ونظراً لأهمية هذا الموضوع ، وضرورة إيضاح التفاصيل المتعلقة به
فإن السفارة ترجو وزارة الخارجية - مرة أخرى - التكرم بإحالة
من جديد إلى الجهات المصرية المختصة ، لإبداء الرأى مع الأخذ في
الاعتبار فتوى المحامى المصرى المشروحة عليه .

أجاب :

إنه ترتب على صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المالية إعادة تنظيم توثيق عقود الزواج ، بتعديل المادة الثالثة من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بمقتضى القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ وجاء نص مادته الأولى على الوجه التالى :

تتولى المكاتب (مكاتب التوثيق) توثيق جميع المحررات وذلك فيما عدا عقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك الخاصة بالمصريين المسلمين والمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة ، ويتولى توثيق عقود الزواج والطلاق بالنسبة إلى المصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة موثقون منتدبون يعينون بقرار من وزير العدل ويضع الوزير لائحة تبين شروط التعيين فى وظائف الموثقين المنتدبين واختصاصاتهم وجميع ما يتعلق بهم .

وتنفذاً لنص هذه المادة صدر قرار وزير العدل فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥ بلائحة الموثقين المنتدبين ومن قبل كان قد صدر قبل هذا قرار الوزير بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٥٥ بلائحة المأذونين ، وقد حددت هاتان اللائحتان اختصاصات وواجبات كل من المأذونين والموثقين المنتدبين على الوجه المجهل فى المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ سالفه الذكر . أما واجبات واختصاصات مكاتب التوثيق بالنسبة لعقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة فهى مبينة بذات المادة وبالتعديلات الأخرى التى طرأت على قانون التوثيق وآخرها القانون ١٠٣ لسنة ١٩٧٦ .

وبمقتضى ذلك النص ، أصبح توثيق عقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك ، يختص به المأذونون بالنسبة للمصريين المسلمين ، ويختص الموثقون المنتدبون بالمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة ، ويختص مكاتب التوثيق ، بمن اختلفوا ديانة أو جنسية وبالأجانب المتحدى الجنسية أيا كانت ديانتهم .

وعلى ذلك : فإنه لم يعد هناك بالنسبة للأجانب ، سواء اتصلت جنسيتهم وديانهم أو اختلفوا ، سوى شكل واحد يجوز إفراغ زواجهم فيه ألا وهو الشكل الذى يتم لدى مكاتب التوثيق ، باعتباره الشكل المحلى بالنسبة إليهم .

ويحتاج بزواج الأجانب فى مصر متى استوفى الشكل المحلى دون نزاع ، أما الاحتجاج به فى دولة الزوجين أو فى دولة أخرى فيتوقف على ما تقضى به قواعد الإسناد فى قانونها .

وإذا كان أحد الزوجين مصرياً تعين إجراء الزواج فى الشكل المقرر فى القانون المصرى ، ويصبح توثيقه من اختصاص مكاتب التوثيق .

أما عن جواز إبرام عقود زواج الأجانب فى قنصلية أحد طرفى الزواج ومدى حجتيه فى مصر ، فإن الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من اتفاق مونترو سنة ١٩٣٨ الخاص بإلغاء الامتيازات فى مصر قد جرى نصها بالآتى :

ولهم (لقناصل الدول صاحبة الامتيازات الملغاة) بشرط التبادل أن يقوموا بالأعمال الداخلة فى الاختصاصات المعترف بها عادة للقناصل فى مواد لإشهادات الحالة المدنية وعقود الزواج والعقود الرسمية الأخرى والتركات والنيابة عن مواطنهم الغائبين أمام القضاء ومسائل الملاحة البحرية وأن يتمتعوا بالحصانة الشخصية .

ويعتضى هذا النص يكون للأجانب أن يتزوجوا فى مصر فى الشكل الدبلوماسى أو القنصلى - حسب قانون الجنسية التى ينتمون إليها - لأن بعض الدول تعتبر الزواج نظاماً دينياً كاليونان التى لا تجيز لقناصلها مباشرة عقد الزواج ، كما أن بعض الدول تستلزم أن يكون الطرفان أو أحدهما تابعاً لها .

لما كان ذلك : فإنه يحتاج بالزواج القنصلى فى مصر مادام قد تم فى قنصلية صرحت لها حكومة مصر وأذنت فى مباشرة هذا الاختصاص من باب التعامل بالمثل ، على ما تشير إليه المادة ٦٤ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى الذى حل محل المرسوم بقانون الصادر فى ١٩٢٥ الخاص بهذين السلكين .

إذ خول هذا القانون للمصريين في الخارج أن يقدوا زواجهم في الشكل الدبلوماسي أو القنصلي لدى ممثلي مصر في الدول الأجنبية مع مراعاة الاتفاقات والمعاهدات الدولية والعرف الدولي ، والانتعاض هذه الاختصاصات مع قوانين البلاد التي يعملون فيها ، وأن يكون الزوجان مصريين أو أحدهما مصرياً ، على أن يؤخذ مقدماً رأى وزارة الخارجية في حالة ما إذا كان أحد الزوجين غير مصري .

وإذا صدر عقد الزواج لدى أحد القناصل المعتمدين في مصر المأذون لهم من الحكومة المصرية بهذا الاختصاص ، من باب التعامل بالمثل كان صادراً من جهة مختصة قانوناً مادام مستوفياً شروط قانون دولة القنصل ، وفي حدود النظام العام والآداب في مصر ، ويجرى اعتماده والتصديق على شكله القانوني من الجهة المنوط بها أعمال القناصل المعتمدين في مصر .

ويخضع العقد الذي يجري لدى أحد القناصل الأجانب المصرح لهم بإجراء عقود الزواج لرقابة القضاء رقابة موضوعية إذا كان الزوجان مسلمين أو أحدهما مسلماً ، باعتبار أن مخالفة شروط عقد الزواج وأركانه المقررة في الشريعة الإسلامية تمس النظام العام .

هذا : ومتى كان أحد طرفي عقد الزواج مصرياً لم يجوز لأحد القناصل الأجانب إجراء عقد الزواج ، بل يتعين إجراؤه وتوثيقه في مكتب التوثيق . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١١٦٤) زواج الرجل بمن زنى بها ابنه

المبادئ

١ - نص فقهاء المذهب الحنفي على أن من زنى بامرأة حُرمت عليه أمها وبناتها وجدتها ، وتحرم المرأة المزني بها على آباء الزاني وأجداده وإن علوا ، وعلى أبنائه وإن نزلوا .

٢ - أثبت الفقه الحنفي لزنا حرمة المصاهرة كالزواج ، وهو ملهـب أحمد بن حنبل .

٣ - ذهب الفقه الشافعي قولاً واحداً إلى أنه لا حرمة لماء الزنا بدليل انتفاء سائر أحكام النسب من إرث وغيره ، ولكن يكره نكاحها بخروجها من خلاف من حرّمها ، وهو مشهور عن مالك .

٤ - يحل لوالد الزاني تزوج الفتاة التي زنى بها ابنه ولو كانت حاملاً منه ، وعقده عليها صحيح . كما يقول الشافعية . والمشهور عن مالك ، ويكون الولد للفراش .

٥ - يتعين الإحياط بأخذ التعهد على الوالد بقبوله الزواج منها وفقاً للمذهب الشافعي ، وإن كان الأحوط والأولى تزويجها لمن زنى بها .

سئل :

بالطلب المتقدم من مجلة منبر الإسلام المقيـد ١٩٨١/١٩٢ المتضمن :

(*) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١٠٥ - م ٢٦٦ - ١٨ شعبان ١٤٠١ هـ - ٢٠ يونية ١٩٨١ م .

أن فتاة حملت سفاحاً واتهمت بحملها شاباً ، فتقدم والده للعقد .
عليها ، وفلما قام المأذون بعقد القران (بعمل تصادق) بين هذه الفتاة
ووالد اتهم على زواجهما .

والسؤال :

هل هذا العقد صحيح أو غير صحيح ؟

وإذا صح فما حكم نسب هذا الجنين ؟

أجاب :

تقضى المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالمرسوم بقانون
رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ والمادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥
بأن تصدر الأحكام طبقاً لأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ما عدا
الأحوال التي ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة ، فيجب فيها
أن تصدر الأحكام طبقاً لتلك القواعد ، وقد نص فقهاء المذهب الحنفي
على أن : من زنى بامرأة حرمت عليه أمها وبناتها وجدتها ، وتحرم المرأة
المرتبة بها على آباء الزاني وأجداده وإن علوا ، وعلى أبنائه وبناته وإن
نزلوا (الهداية وشروحها ص ٣٦٥ وما بعدها ج ٢ وبدائع الصنائع
ج ٢ ص ٢٥٦) وبهذا أثبت فقه الحنفين للزنا حرمة المصاهرة كالزواج ،
وهذا الرأي متقول عن عمر وابن عباس وابن مسعود وعمران بن الحصين
وجابر وأبي وعائشة ، والحسن البصري والشعبي والنخعي والأوزاعي
وطاؤوس وعطاء ومجاهد وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار والثوري
وإسحاق بن راهوية ، وهو مذهب أحمد بن حنبل فقد نص الخرقى على أن
(وطء الحرام محرم كما يحرم وطء الحلال والشبهة) وقال ابن قدامة
في المغنى شرحاً لهذا : يعني أنه يثبت به تحريم المصاهرة ، فإذا زنى
بامرأة حرمت على أبيه وابنه وحرمت عليه أمها وابنتها (ج ٧ مع الشرح
الكبير ص ٤٨٢ وما بعدها) .

وفي بداية المجلد لابن رشد المالكي ج ٢ ص ٢٨ في المسألة الرابعة من مسائل حرمة المصاهرة قال : اختلفوا في الزنا ، هل يوجب من التحريم في هؤلاء ، ما يوجب الوطء في نكاح صحيح أو شبهة ، أعني الذي يدرأ فيه الحد ، فقال الشافعي : الزنا بالمرأة لا يحرم نكاح أمها ولا ابنتها ولا نكاح أبي الزاني لها ولا ابنه ، وقال أبو حنيفة والثوري والأوزاعي يحرم الزنا ما يحرم النكاح ، وأما مالك في الموطأ عنه مثل قول الشافعي أنه لا يحرم وروى ابن القاسم مثل قول أبي حنيفة أنه يحرم ، وقال صنون وأصحاب مالك يخالفون ابن القاسم فيها ويذهبون إلى ما في الموطأ .

وقال ابن جزى المالكي في القوانين الفقهية ص ٢٣١ : يعتبر في التحريم بالصهر النكاح الحلال أو الذي فيه شبهة أو اختلف فيه ، فإن كان زناً محضاً لم تقع به حرمة المصاهرة . فمن زنى بامرأة فإنه لا يحرم تزويجها على أولاده في المشهور وفقاً للشافعي خلافاً لأبي حنيفة ، إلا أن في المأونة : من زنى بأم امرأته فارقتها ، خلافاً لما في الموطأ .

وذهب الفقه الشافعي قولاً واحداً إلى أنه لا حرمة لماء الزنا ، بدليل انتضاء سائر أحكام النسب من إرث وغيره ، ولكن يكره نكاحها خروجاً من خلاف من حرمها (ص ٣٥٦ ج ٣ من الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع مع حاشيته تحفة الحبيب في المحرمات في النكاح) .

ونقل ابن قدامة في المغني (ج ٧ ص ٥١٥ مع الشرح الكبير) قال : وإذا زنت امرأة لم يحل لمن يعلم ذلك نكاحها إلا بشرطين : أحدهما : انتضاء عدتها ، فإن حملت من الزنا ، فقضاء عدتها بوضعه ولا يحل نكاحها قبل وضعه وهذا قال مالك وأبو يوسف وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة وفي الأخرى قال : يحل نكاحها ويصح ، وهو مذهب الشافعي ، لأنه وطء لا يلحق به النسب فلم يحرم النكاح ، كما لو لم تحمل .. والشرط الثاني أن تنوب عن الزنا . وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يشترط ذلك .

لما كان ذلك : كان العقد المستول عنه صحيحاً وفقاً لفقه مذهب الإمام الشافعي والمشهور عن مالك ، باعتبار أنه يحل لوالد الزاني تزويج هذه

الفتاة التي زنى بها ابنه ، ولو كانت حاملا منه ، ويقع العقد باطلا في فقه
مذهب الإمامين أبي حنيفة وأحمد ورواية عن مالك ، ومن قال بذلك
من الصحابة والتابعين على نحو ما سبق بيانه .

ومضى صح العقد كما يقول الشافعيون والمشهور عن مالك ، كان الولد
للغراش وإن كان الذي عليه القضاء هو فقه الحنفيين كما سبق .

ومن هنا : يتعين الاحتياط بأخذ التمهيد عليه بقبوله الزواج منها وفاقاً
لمذهب الشافعي ، وإن كان الأحوط والأولى تزويجها لمن زنى بها . والله
سبحانه وتعالى أعلم .



الموسوع

(١١٦٥) تحديد المصداق وقبض جزء منه قبل العقد ليس شرطاً

في صحة عقد الزواج

المبادئ

١ - الأصل شرعاً انعقاد الزواج بالنطق بإيجاب وقبول من الزوجين أو وكيلهما . أو من أحدهما ووكيل عن الآخر في حضور شاهدين بالغين عاقلين ومع استيفاء باقي الشروط .

٢ - توثيق الزواج رسمياً ليس شرطاً في صحة العقد ولكنه استيثاق فقط لعدم النزاع .

٣ - الزوجان اللذان انعقد زواجهما شرعاً بتاريخ ١٩٧٤/١/١ وأنجبا ولدين في عامي ٧٥ ، ٧٩ ثم قاما بتوثيق هذا العقد في صيغة تصديق في ١٩٨٠/٢/٢٨ ، يصبح زواجهما رسمياً من تاريخ التصديق . ويكون الولدان مولودين على فراش الزوجية الصحيحة شرعاً . وترتب فيما الآثار الشرعية والقانونية .

٤ - تحديد المصداق وقبضه أو جزء منه قبل الدخول ، أو تأجيله جميعه . كل ذلك متروك للعرف والاتفاق ، وليس شرطاً في صحة عقد الزواج ، وترتب على هذا العقد جميع الآثار الشرعية والقانونية .

(٩) انتهى : مشيلة الشيخ جلد الحق على جلد الحق - م ١٠٥ - م ٢٠٥ - ١٩ ذو الحجة ١٤٠١ هـ - ١٧ أكتوبر ١٩٨١ م .

سئل :

بكتاب السيد / رئيس الفرع المالي للمنطقة العسكرية المركزية .

المقيد ٣٠/٣/٣٠ الرقم ١٠٠٥٦ المؤرخ ١٩٨١/٩/٧ المقيد برقم ٣٠٤/١٩٨١ وقد جاء به : وردت لنا وثائق زواج وشهادات ميلاد المرفق صورها طيه (أ) الوثيقة الأولى : ومنها يتضح أن س . م . أ تزوج في ١٩٨٠/٢/٢٨ في حين أن أولاده تم إنجابهم في ١٩٧٥/٥/١٦ وفي ١٩٧٩/١/١٠ أى أنه تم الإنجاب قبل الزواج . . مع العلم أن الزوجة التي تزوجها في عام ١٩٨٠ وهى السيدة / ص . خ . م هى أم للولدين الذين تم إنجابهما قبل الزواج . فهل ينتج هذا الزواج آثاره القانونية ، ويستحق هؤلاء الأولاد غلاء معيشة أو يعتبرون أولادا غير شرعيين نتجوا عن عقد عرفي وليس لهم حقوق قانونية ؟

(ب) الوثيقة الثانية : وهى خاصة بزواج / م . س . ح ، ف . ح . م ، وقد جاء بها أن الصداق قدره ٤٠٠ جنيه وجميعه مؤجل بلغة الزوج لأقرب الأجلين فهل يعتبر هذا الزواج صحيحاً رغم إتمامه بدون مقدم صداق وينتج آثاره القانونية ويستحق بالتالى صرف إعانة زواج ؟

(ج) الوثيقة الثالثة : وهى صورة ضوئية غير رسمية من وثيقة تصادق على زواج مؤرخة ٢٨ فبراير سنة ١٩٨٠ محررة بين كل من الزوج س . م . أ ، والزوجة ص . خ . م ، حيث تصادقا على قيام الزواج بينهما بصحيح العقد الشرعى على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم على يد قبه مجهول من تاريخ أول يناير سنة ١٩٧٤ .

(د) وصورتين ضوئيتين من شهادتي ميلاد طفلين لذين الزوجين أحدهما : مولود بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٦ والآخر بتاريخ ١٩٧٩/١/١٠ .

أجابه :

أولاً : إن الأصل شرعاً أن ينقذ الزواج بالنطق بإيجاب وقبول من الزوجين أو من وكيلهما أو من أحدهما ووكيل عن الآخر في حضور شاهدين بالغين عاقلين ، ومع استيفاء باقي الشروط .

واستحدثت الدولة توثيق الزواج بين المسلمين على يد المأذون حرصاً على ضمان ثبوت هذا العقد عند النزاع ، لكن التوثيق ليس شرطاً في صحة هذا العقد شرعاً ، ولا يتوقف نفاذه ولا ثبوت نسب الأولاد على هذا التوثيق ، أى على كتابته في وثيقة الزواج لدى المأذون .

ولما كان واقع هذه الأوراق أن الزوجين قد سبق انعقاد زواجهما شرعاً بتاريخ ١٩٧٤/١/١ وقد أنجبا ولديهما بعد هذا العقد في ٧٥/٥/١٦ وفي ٧٩/١/١٠ ومن ثم يكون الولدان قد ولدا بناء على عقد زواج صحيح شرعاً .

ثم إن الزوجين تنفيذاً للقانون وثقا هذا العقد في صيغة تصادق رسمى بهذه الوثيقة المؤرخة ١٩٨٠/٢/٢٨ ولا يؤثر هذا التوثيق على العقد الشرعي الذي تم في ١٩٧٤/١/١ ، بل أصبح هذا العقد من هذا التاريخ رسمياً يمتضى وثيقة التصادق وفقاً لللائحة المأذونين ولائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ .

لما كان ذلك : كان هذان الولدان مولودين على فراش زوجية صحيحة شرعاً وترتب لهما الآثار الشرعية والقانونية .

ثانياً : إن تحديد الصداق ليس شرطاً في صحة عقد الزواج . وكذلك ليس من شروط صحته ونفاذه قبضه أو قبض جزء منه قبل الدخول . وإنما المطلوب شرعاً فقط أن يكون للزوجة صداق ، سواء قبضته جميعه وقت العقد أو قبضت جزءاً منه ، أو تأجل جميعه وبقى ديناً في ذمة الزوج لميعاد محدد اتفقا عليه ، أو أجلاه إلى أقرب الأجلين ، الموت أو الطلاق ، كل ذلك مبروك للعرف والاتفاق ، ولا دخل له في صحة عقد الزواج ،

لأن الله سبحانه أوجب للزوجة مهراً في ذمة الزوج بقوله : (.. وآتوا
النساء صدقاتهن نحلة^(١)) والمقصود هنا الوجوب في النعمة .

لما كان ذلك : كان اتفاق الزوجين في العقد الثابت بالوثيقة المحررة
في ١٩٨١/٢/٧ بزواج - م. م. ح ، ف. ح. م على جعل المهر كله مؤجلاً
لأقرب الأجلين صحيحاً نافذاً ، ولا يخل بصحة هذا العقد الذي تم بإيجاب
وقبول شرعيين في حضرة الشهود ، وثبت توثيقه رسمياً على يد المأذون
ومن ثم ترتب على هذا العقد جميع الآثار الشرعية والقانونية والله سبحانه
وتعالى أعلم .

(١) الآية ٤ سورة النساء .

الموضوع

انعتاد الزواج بعبارة المرأة أصيلة أو وكيلة

المبادئ

- ١ - أرحج الأقوال في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة صحة انعتاد الزواج بعبارة المرأة أصيلة عن نفسها أو وكيلة عن غيرها .
 - ٢ - يشترط في حالة الوكالة أن يصرح في التوكيل بالتزويج .
- مثل :

بكتاب السيد المستشار وكيل وزارة العدل .
لشئون مكتب الوزير .

الرقم ٤٠/١ - ٢٢٨٤ / هـ ، ١٢/١٢/١٩٨١ .

في شأن حكم الشريعة الإسلامية في مباشرة إحدى السيدات عقد تزويج موكلها الأجنبي المقيم خارج البلاد . وذلك بمناسبة الطلب المقدم من الأستاذة ف . ع . م . م المحامية بصفها وكيلة عن السيد / م . ر . أ اللبناني الجنسية بموجب التوكيل الذي قدمت صورته إلى وكيل وزارة العدل لشئون الشهر العقاري والتوثيق .

وقد أوضحت في طلبها أنه يصدر على موكلها حضور إجراءات توثيق زواجه من الآنسة : و . أ . أ / المصرية الجنسية ، وأنها بمقتضى وكالته إياها في إجراء هذا العقد ترغب في إتمامه وتوثيقه .

(*) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - ص ١٠٥ - م ٢١٤ -
١٩ صفر ١٤٠٢ هـ - ١٥ ديسمبر ١٩٨١ م .

الموضوع

(١١٦٧) عقد الزواج الثاني على الزوجة قبل طلاقها باطل

المبدأ

عقد الزوج على زوجته ثانياً قبل طلاقها منه باطل ولا أثر له على العقد الأول بشروطه .

مثل :

بالطلب المقيّد برقم ١٩٠ سنة ١٩٧٩ المتضمن أن رجلاً وامراً مسلمين بالغين قد عقدا زواجهما لدى مأذون بمصر ، وقد اشترطت الزوجة في هذا العقد أن يكون لها حق الطلاق ، معنى أن تكون العصمة بيدها وقبل الزوج هذا الشرط - وقد تمت الخلوة بين هذين الزوجين واستمرت الحياة الزوجية بينهما - وأنها أثناء قيام هذا العقد قد أجريا عقد زواج آخر بينهما على يد مأذون آخر - وذكرنا في هذا العقد الثاني أنهما لم يسبق لهما زواج - وكان هذا العقد الثاني نظراً لأن أسريتهما لم يعلموا بالعقد الأول - وأن العقد الثاني قد خلا من اشتراط أن تكون العصمة بيد الزوجة .

وطلب السائل الإفادة عن الآتي :

١- ما حكم العقد الأول - وهل ما زال قائماً مع شرط العصمة أم لا ؟

٢- ما حكم العقد الثاني - وهل له أثره ووقفه الشرعي والقانوني ؟

(هـ) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - ص ١١٢ - م ٢٢٢ - ص ٢٠٦ - ١٢ جلدی الآخره ١٣٩٩ هـ - ٢٠ مايو ١٩٧٩ م .

أجاب :

١ - عن عقد الزواج الأول : فإنه مادام قد صدر صحيحاً مستوفياً لشروطه وأركانه فهو عقد نافذ شرعاً ، وتترتب عليه آثاره الشرعية والقانونية ، ويظل هذا العقد قائماً بما فيه من شروط تفويض الطلاق إليها أى جعل العصمة بيدها مادام لم يطرأ على العقد ما ينقضه .

٢ - وعن عقد الزواج الثاني : فإنه قد وقع والزوجية قائمة بينهما فعلا بعقد الزواج الأول - ومن ثم فليس له أثر شرعاً ولا قانوناً ، لأن العقد الأول ما زال قائماً - بشروطه - ولهذا الزوجة أن تستعمل حقها المشروط لها وهو تفويض الطلاق إليها .

وهذا إذا كان الحال كما ورد بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١١٦٨) غياب الزوج عن زوجته وأثره

المبادئ

- ١ - يحرم شرعاً على الزوج الغياب عن زوجته سنة فأكثر بدون عذر مقبول متى تضررت ، وعليه نقلها إليه أو الحضور إليها للإقامة معها .
- ٢ - زكاة الفطر لا تسقط بفوات وقتها ، وإنما تصير ديناً في النعمة واجب الأداء .
- ٣ - الركعات الثلاث بعد العشاء وسنّها كلها وتر واجب عند الخنفية ويرى فقهاء الأئمة الثلاثة أن الوتر سنة وأقله ركعة واحدة وأكثره إحدى عشرة ركعة .

سئل :

بالطلب المتقدم من السيد / م . م . ع . أ المصري المقيم بالسعودية المقيّد برقم ١٩٧٩/٤٧ المتضمن أن السائل مقيم بالسعودية من مدة عامين تقريباً لم يحضر فيهما إلى القاهرة - وأن زوجته في القاهرة ، وهو يريد أن يعرف حكم الشرع في غيبته عنها هذه المدة وهل هذا الغياب حرام أم حلال ؟ - كما أنه لم يؤد زكاة الفطر عن هذين العامين لأنه كان يعتقد أن والده سيخرج عنه الزكاة في مصر ، وهو يريد أن يعرف حكم الشرع في هذا وماذا يجب عليه أن يفعله ؟ كما أنه يريد أن يعرف حكم الشرع في الثلاث ركعات التي تؤدي بعد صلاة العشاء وركعتي سنّها - وهل الركعات الثلاث وتر كلها أو فيهن شفع وفيهن وتر ؟ - كما أن السائل يحفظ سوراً قصاراً من القرآن الكريم - فهل إذا صلى وحده وقرأ سورة قصيرة -

(*) الفتى : مفيدة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٢ - م ٢٢٧ - ٢ رجب ١٣٩٩ هـ - ٢٨ مايو ١٩٧٩ م .

هل تكون الصلاة صحيحة أم باطلة ؟ - كما أنه يقرأ في الثلاث ركعات سوراً قصاراً من القرآن فهل هذا يجوز أم لا ؟ : وطلب السائل بيان حكم الشرع في هذه الموضوعات .

أجاب :

المقرر شرعاً أنه لا يجوز للزوج هجر زوجته - ومن أجل هذا أجاز فقهاء مذهب الإمام مالك وفقهاء مذهب الإمام أحمد بن حنبل للزوجة التي يهجرها زوجها طلب التطلق للضرر ، وأخذ القاتون المصري بذلك فجعل للزوجة التي يغيب عنها زوجها ويقم في بلد آخر غير محل إقامتها سنة فأكثر دون عذر مقبول أن تطلب من القاضي الطلاق إذا تضررت من بعده عنها ، ولو كان له مال تستطيع الإنفاق منه . لما كان ذلك - فإذا كانت زوجة السائل متضررة من بعده عنها فإنه يحرم عليه شرعاً هجره لها هذه المدة الطويلة ويجب عليه أن ينقلها إلى محل إقامته أو أن يحضر للإقامة معها ولا يطيل غيبته عنها أكثر من سنة وفاء بحقها الشرعي عليه كزوجة - هذا فوق ما لها من النفقة الشرعية مدة غيبته عنها إذا لم يكن قد أنفق عليها أو وكل أحداً بالإنفاق عليها .

أما زكاة القطر : فإنه يجب عليه شرعاً أن يخرجها عن العامين الماضيين عن نفسه وعن نجب عليه نفقته ولا تسقط بفوات وقتها ، وإنما تصير ديناً في ذمته وعليه أداؤها .

أما عن الركعات الثلاث بعد صلاة العشاء وسنّها : فإن فقهاء المذهب الحنفي يرون أنها كلها وتر واجب وتؤدي بتسليمية واحدة كهيئة صلاة المغرب ويقرأ المصلّي في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة ثم القنوت (الدعاء) في آخر ركعة قبل الركوع - ويرى فقهاء مذاهب الأئمة مالك والشافعي وأحمد ابن حنبل أن الوتر بعد أداء صلاة العشاء وسنّها سنة . وأقله ركعة واحدة وأكثره إحدى عشرة ركعة وللوسائل اتباع أي من هذين الرأيين . هذا : وللوسائل أيضاً أن يصلّ بالسور التي يحفظها من القرآن الكريم فإن صلاته بما يحفظه صحيحة شرعاً متى استوفت باقي شروطها - ومن هذا يعلم الجواب إذا كان الحال كما ورد بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع (١١٦٩) شبكة

المبادئ

١ - الخطبة وقراءة الفاتحة وقبض المهر والشبكة وقبول الهدايا من مقدمات الزواج ومن قبيل الوعد به ما دام العقد لم يتم .

٢ - المقرر شرعاً أن المهر يثبت في ذمة الزوج بعقد الزواج الصحيح فإذا لم يتم فلا تستحق الخطوبة منه شيئاً وللمخاطب استرداده .

٣ - الشبكة إذا كان قد اتفق عليها مع المهر أو جرى العرف باعتبارها منه أخلت حكمه فتسترد بذاتها إن كانت قائمة أو مظهراً أو قيمتها إن كانت هالكة .

٤ - إذا لم تدخل في المهر بهذا الاعتبار فإنها تأخذ مع الهدايا حكم الهبة ، فيجوز الرجوع فيها واستردادها إن كانت قائمة وإلا فلا .

٥ - ما دام المبلغ المدفوع من المخاطب لشراء الشبكة كان بالاتفاق فيعتبر من المهر وله استرداده سواء كان الفسخ من قبله أو من قبل الخطوبة .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ١٩٦ سنة ١٩٧٩ م المتضمن أن السائل أختاً شقيقة تقدم أحد الأشخاص خطبتها ودفع مبلغ ٥٠٠ جنيه كمساهمة جنيه لحساب الشبكة ، وخلال فترة الخطوبة قام المخاطب بفسخ الخطبة من جانبه دون سبب من قبل السائل ، ولم تم باقى الإجراءات . فهل من حق المخاطب استرداد المبلغ المدفوع منه لحساب الشبكة أم لا ؟

(*) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٢ - م ٢٢٧ - م ٢٢٢ - ١١ رمضان ١٣٩٩ هـ - ٤ يونية ١٩٧٩ م .

أجاب :

الخطبة وقراءة القاتحة وقبض المهر والشبكة وقبول الهدايا من مقدمات الزواج ومن قبيل الوعد به مادام عقد الزواج لم يتم بأركانه وشروطه الشرعية والمقرر شرعاً أن المهر يثبت في ذمة الزوج بعقد الزواج الصحيح فإذا لم يتم عقد الزواج فلا تستحق المخطوبة منه شيئاً وللمطالبة استرداده . أما الشبكة التي تقدم للمخطوبة فإذا كان قد اتفق عليها مع المهر أو جرى العرف باعتبارها منه فإنها تكون من المهر وتأخذ حكمه السابق ذكره ، بمعنى أن تسرد بذاتها إن كانت قائمة أو مثلها أو قيمتها إن كانت هالكة . أما إذا لم تدخل في المهر بهذا الاعتبار فإنها تأخذ مع الهدايا حكم الهبة في فقه المذهب الحنفي الجاري عليه القضاء بالمحاكم بنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، والهبة شرعاً يجوز الرجوع فيها واستردادها إذا كانت قائمة بذاتها ووصفها ، أما إذا كانت هالكة فلا تسرد بذاتها أو قيمتها لأن الهلاك أو الاستهلاك من موانع الرجوع في الهبة شرعاً . هذا : والظاهر من السؤال أن المبلغ المدفوع من الخاطب لشراء الشبكة كان بالاتفاق ، وعلى هذا فإن المبلغ المستول عنه يعتبر من المهر وللمطالبة استرداده سواء كان الفسخ من قبله أو من قبل المخطوبة وفقاً لتصوص فقه المذهب الحنفي الجاري عليه القضاء ، إذ لم يجر العرف بين المخطوبين إهداء النقود إلا في المناسبات كالأعياد لاسيما والمدفوع نقود من جنس المهر . وبهذا يعلم الجواب إذا كان الحال كما ورد بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١١٧٠) الخلوۃ الصحیحة ترتب آثارها الشرعیة

المبادئ

- ١- لبوت الخلوۃ الصحیحة بین الزوجین يستتبع جمیع الحقوق المقررة للمدخل بها فیما عدا التوارث بینهما للطلاق البائن .
- ٢ - الشبکة والمدايا فی هذه الحالة وبعد أن تم عقد الزواج . لا حق للزوج فی استردادها .
- ٣ - إذا اتفق علی قدر المهر فی السر ثم ذکر فی العقد مهر أقل حکم بالمهر المتفق علیه فی السر .
- ٤ - ولیقة الزواج ورقة رسمیة فی خصوص الزواج فقط . وتعتبر ورقة عرفیة فیما عدا ذلك يجوز إثبات عکسها بكافة طرق الإثبات .
- ٥ - التعویض بمعناه المعروف فی القانون المدني غیر مقرر فی الشریعة إلا إذا كانت هناك أضرار مادیة .

سئل :

بالطلب المتقید برقم ٢٦٣ سنة ١٩٧٨ المتضمن أن للسائل بنتاً جامعیة تقدم لخطبتها مهتمس بعمل بالسعودیة ، وقدم لها شبکة من الذهب وبعض المدايا - وعند الاتفاق علی المهر خیره المهتمس بین أن یدفع مهراً إلى بنته مهما كان کبیراً و بین أن یقوم هو بإعداد بیت الزوجیة بتألیث

(*) الفتی : مشیلة الشیخ جاد الحق علی جاد الحق - س ١١٢ - م ٢٤١ -
٩ أغسطس ١٩٧٩ م .

ثلاث غرف تليق بالزوجية وبمركز الأسرة الاجتماعي ، على أن يمر بهذا الجهاز قائمة لصالح الزوجة بأن جميع الأثاث ملك خالص لها . وقد اختار السائل هذا الوضع الثاني على أن تكون قيمة الأثاث الذي يؤتته ليبت الزوجية بمثابة المهر ، وتم الاتفاق بين السائل وخاطب ابنته على هذا الأساس ثم سافر هذا الخاطب إلى السعودية ومكث بها سنة ، ثم عاد إلى مصر وطلب من السائل عقد القران على ابنته ، وتم عقد القران فعلاً بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢١ وقد ذكر في هذا العقد أن مقدم الصداق هو ٢٥ قرشاً ومؤخر الصداق هو ٣٠٠ جنيه - على أساس أن الاتفاق بين الطرفين هو تأليث بيت الزوجية من جانب الزوج هو المعمول به بدلاً من مقدم الصداق الذي هو كرمز فقط بالعقد . ثم سافر الزوج مرة أخرى إلى السعودية ثم حضر في أواخر شهر مارس سنة ١٩٧٨ ، وطوال هذه المدة لم يتم بالإنفاق على زوجته ثم مكث فترة مدعياً أنه يبحث عن شقة لتأليث سكن الزوجية ، وكان يحضر إلى زوجته أسبوعياً يوم الخميس ويعود إلى القاهرة يوم السبت ، وقد حصلت خطوة شرعية بين الزوجين عدة مرات ، ثم حضر إليهم مبدئياً وغبته في إجراء الطلاق بدون أسباب ولا مبررات على شرط أن يسترد الشبكة والهدايا والمصاريف التي أنفقها في حفل عقد القران ، وبين لم أن كل ما يلزمه هو أن يدفع لم نصف مؤخر الصداق . وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في حالة الطلاق قبل الدخول مع حدوث خطوة شرعية عدة مرات بين الزوجين وذلك بالنسبة للآتي :

١ - الشبكة التي قلعت للزوجة في فترة الخطبة .

٢ - الهدايا .

٣ - مقدم الصداق وإمكان طلب تحليفه إيمان الحاشية أمام القضاء لبيان حقيقة مقدم الصداق الذي تم الاتفاق عليه خلافاً للتأليث بوثيقة الزواج .

٤ - النفقة الشرعية من تاريخ الزواج حتى تاريخ الطلاق أو التطليق .

٥ - مؤخر الصداق .

٦- التوكيد اللازم للزوجة لما أصابها من أضرار مادية وأدبية ونفسية ناجمة عن هجر الزوج لها ، وطلب الطلاق قبل الدخول وبعد حلول الخطوة الشرعية الصحيحة ؟

أجاب :

من المقرر فقهاً وقانوناً أن نفقة الزوجة التي سلمت نفسها لزوجها ولو حكماً تجب عليه من وقت امتناعه من الإنفاق عليها مع وجوبه دون توقف على قضاء أو رضاء ولا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء - وأن الخطوة الصحيحة بين الزوجين إذا ثبتت بالإقرار أو البيعة تستتبع جميع الحقوق المقررة للدخول بها فيؤكد بها جميع المهر عاجله وآجله للزوجة وتجب عليها العدة إذا طلقت ولها النفقة مدة العدة شرعاً أو إلى سنة من تاريخ الطلاق ، وبجل لها مؤجل الصداق بالطلاق لأنه بائن - وأما عن الشبكة والمدايا في موضوع السؤال وبعد أن تم عقد الزواج فلا حق للزوج في استردادها ، لأنها وإن اعتبرت جزءاً من المهر بالاتفاق أو جرى العرف باعتبارها جزءاً منه أخذت حكم المهر - وإذا لم تكن كذلك أخذت حكم الهبة فتصبح حقاً للزوجة لا يجوز للزوج الرجوع فيها ، لأن الزوجية من موانع الرجوع في الهبة شرعاً . وتعتبر باقي المدايا من قبيل الهبة وتأخذ ذات الحكم . وأما عن مقدم الصداق الثابت بالوثيقة ومقداره خمسة وعشرون قرشاً ، فإن الفقهاء قد تحدثوا فيما سموه بمهر السر ومهر العلن ، وعلى هدى أقوال فقهاء المذهب الحنفي فإنه إذا اتفق على قدر المهر في السر ثم ذكر في العقد مهر أقل فإنه يحكم بالمهر المتفق عليه في السر . وفي واقعة السؤال : إذا كان قد تم الاتفاق على أن يجهز الزوج ثلاث غرف تليق بالزوجة ومركز أسرتها ويحرم بها قاعة تملك للزوجة كما جاء بالسؤال وثبت هذا الاتفاق بطريق من طرق الإثبات الشرعية ، فإن هذا المتفق عليه يكون مقابل مقدم المهر . هذا : ووثيقة الزواج ليس لها صفة الرسمية في مقدار المهر لأنها لم تعد لإثبات ذلك ، فيجوز لإثبات عكس ما جاء فيها بكافة طرق الإثبات ومنها عين المدعى عليه ونكوله . أما التوكيد بالمعنى المعروف في القانون المدني فهو غير مقرر في الشريعة إلا إذا كانت هناك أضرار مادية - أما الأضرار الأدبية فإن مؤجل الصداق ونفقة العدة إذا ثبتت الخطوة كل أولئك التزامات أوجبها الله ترضية للمطلقة وجبراً لما يكون قد لحقها . ومن هذا يعلم الجواب إذا كان الحال كما ورد به السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١١٧١) نكاح المحارم بطلان ولا يثبت نمسا للأب

المبادئ

- ١- فروع الأبوين وفروع فروعهما وإن بعثت الوسائط بينه وبينهن محرمات . وإجماع المسلمين منعقد على ذلك .
- ٢- زواج الرجل من بنت ابن أخيه باطل، ويجب عليهما أن يتفرقا، وإلا فلكل مسلم رفع أمرهما إلى النيابة العامة لترفعه بملورها إلى المحكمة المختصة لفريق بينهما فوق المسألة الختالية .
- ٣- لا يثبت نسب الأولاد في هذه الحالة إلى الزوج لبطلان النكاح وإنما ينسبون إلى أمهم فقط .

مثل :

بالطلب المقيم برقم ٢٨١ لسنة ١٩٧٩ المتضمن أن محال السائل (أخو أمه لأبها) عطف ابنته وتزوجها في غيبة بدون علمه رغم معارضة الناس لهذا الزواج - وأنجب منها أولادا . وطلب السائل الإفادة عن حكم هذا الزواج شرعاً . وهل يثبت نسب الأولاد إلى هذا الزوج المذكور ؟

أجاب :

يقول الله تعالى في آية المحرمات (حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت ... الخ)^(١) قال صاحب مجمع الأئمة في باب المحرمات (ويحرم أخيه لأب وأم أو لأحدهما لقوله تعالى : (وأخواتكم) ويحرم بنتها لقوله تعالى (وبنات الأخت) وابنة أخيه وإن

(١) المفسر : مبدئية للتفخيم جاد الحق على جاد الحق - ص ١١٢ - م ٢٧٠ - ص ٢٦٢ -
٦ من المحرم ١٤٠٠ هـ - ٢٦ نوفمبر ١٩٧٩ م .
(١) من الآية ٢٢ من سورة النساء .

سفلتا) والمستفاد من الآية الكريمة وأقوال الفقهاء جميعاً في شأنها أن فروع الأبوين وفروع فروعهما وإن بعدت الوسائط بينه وبينهن محرمات . فأخته وبناتها وبنات أخيه وبنات بنت أخيه وبنات ابن أخيه وبنات ابن أخيه وهكذا مهما طال حبل النسب حرام عليه، سواء أكان الأخ أو الأخت لأبوين أو لأحدهما . لعموم دلالة قوله تعالى (وأخواتكم) وقوله سبحانه (وبنات الأخ وبنات الأخوت) . وقد انعقد إجماع المسلمين على ذلك. وعلى هذا في حادثة السؤال : تحرم بنت السائل على خاله، فإذا كان قد تزوج بها فالزواج باطل ويجب عليهما أن يتفرقا، وإلا فلكل واحد من المسلمين أن يتقدم إلى النيابة العامة ببلاغ، وإذا ثبتت هذه الجريمة رفعت النيابة أمر الزوجين إلى محكمة الأحوال الشخصية المختصة للتفريق بينهما فوق المساءلة الجنائية. هذا: ولا يثبت نسب الأولاد إلى هذا الزوج لأن نكاح المحارم لا يثبت النسب به شرعاً لأنه نكاح باطل كما تقدم، وإنما ينسب هؤلاء الأولاد إلى أمهم فقط. وما ذكر يعلم الجواب إذا كان الحال كما ورد بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١١٧٧) عجز الزوج من الممارسة الجنسية

المبادئ

- ١ - إذا احتلف الزوجان في الدخول الحقيقي من علمه فالقول للزوج ان كانت ثيبا اما ان كانت بكرا وأنكرت هي الدخول وأقر به هو تعرض على النساء فإن قلن هي بكر فالقول قولها وإلا فلا
- ٢ - إشهاده على طلاقه لهذه الزوجة في ورقة رسمية مقرر أن دخل بها وأنها ثيب . إقرار منه بوصوله إليها جنسياً .

٣ - إذا كان وصف الثبوبة يضر بها ، ويقف حائلا دون الرغبة في الزواج منها ، فلها رفع دعوى قضائية أمام المحكمة المختصة ، والمحكمة إذا أصر الزوج على موقفه بتحقيق الدعوى بمعرفة أهل الخبرة ، وتقضى فيها على الوجه الذي يتجه التحقيق .

سئل :

بالمطلب المقيّد برقم ٣٠٥ لسنة ١٩٧٩ المتضمن أن السائل عقد قران ابنته الآنسة ش.م.ى يوم ١٩٧٧/٧/٧ إلى م.ب.أ - وزفت إليه في ١٩٧٨/١٢/١٩ ، ولكنه عجز عن معاشرتها والدخول بها ، وقد تبين أنه (عين) وأراد إجبارها على إزالة بكارتها لدى أحد الأطباء ، ولكنها امتنعت ورفضت ذلك ، فأساء إليها واعتدى عليها ، ووقع الخلاف بينهما واستمر النزاع ورفع أمره إلى القضاء ، وقد لجأ الزوج المذكور إلى تطليقها أمام المأذون بأشهاد طلاق مرفق منه صورة ضوئية ، وبالإطلاع عليها تبين أن الإشهاد

(هـ) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٢ - م ٢٨٤ - م ٢٩١ -
٢٨ محرم ١٤٠٠ هـ - ٢٢ ديسمبر ١٩٧٩ م .

مؤرخ في ١٥ ربيع الآخر سنة ١٣٩٩ هجرية الموافق ١٤ مارس سنة ١٩٧٩
أمام المأذون التابع لمحكمة . . . للأحوال الشخصية بشهاد رقم ١٩٧٠٤٧
الثابت به أن الزوج المذكور قال أمام شهوده أشهدكم على أن زوجتي الثيب
ش. م. ي الغائبة عن هذا المجلس طالق مني ، وأقر بأنه الأول فصار مطلقه
منه طلاق أولى رجعية ، وطلب السائل الإفادة عما يأتي :

١ - هل تعتبر ابنته المذكورة ثيباً كما ورد بالإشهاد رغم أنه لم يدخل
بها لعجزه ، وأنها ما زالت بكرًا حتى الآن . ؟
٢ - ما موقفها إذا تقدم إليها شخص آخر للزواج منها ؟

أجاب :

فقهاء المذهب الحنفي الذي تصدر الأحكام في مثل هذه الواقعة على
مقتضى أرجح الأقوال فيه ، عملاً بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية
قد نصوا على أن الزوجين إذا اختلفا في الدخول الحقيقي بالمعاشرة الجنسية
فعلاً ، فقال الزوج إنه قد دخل بها ووصل إليها وأنكرت الزوجة ، فإن كان
قد تزوجها ثيباً فالقول له ، وإن قالت أنا بكر منكراً وصوله إليها قلنا
حتى يربها النساء. والمرأة الواحدة تكفي والتنتان أحوط ، فإن قلن هي ثيب
فالقول للزوج وإن قلن هي بكر فالقول لها في عدم الوصول إليها . ولما كان
الزوج المطلق في واقعة هذا السؤال قد أشهد على طلاق هذه الزوجة في ورقة
رسمية مقررًا فيها أنه دخل بها وأنها ثيب فإن مفاد هذا التقرير وصوله إليها
جنسياً ، ولما إذا كان وصف الثبوبة يضر بها ويقف حائلاً دون الرغبة في
الزواج منها أن ترفع الأمر إلى المحكمة المختصة في دعوى قضائية ، وللمحكمة
إذا أسر المطلق أمامها على قوله أن تحقق الدعوى بمعرفة أهل الخبرة وتقضي
فيها على الوجه الذي ينتجه التحقيق ، هذا: وأمر الجوء إلى القضاء لإنهاء وصف
الثبوبة بقدومه هذه المطلقة حسبما نشاء في نطاق هذه القواعد ومصلحتها
والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١١٧٣) هل من حق الزوج إجبار زوجته على المحجب

المبادئ

١- النصوص الشرعية توجب على المرأة المسلمة أن تستر جميع جسدتها فيما عدا الوجه والكفين فلا يجب سترهما على ما عليه أكثر فقهاء المسلمين .

٢- إبداء ما عدا ذلك حرام إلا للزوج أو المحرم ممن ذكرهم الله عز وجل في كتابه الكريم .

٣- تأثم الزوجة إذا عاقت ذلك بإجماع علماء المسلمين .

٤- للزوج شرعاً ولكل ولي كالأب والأخ والابن إجبار المرأة على الالتزام بما فرضه الله .

٥- للزوج ولاية إجبار زوجته على ستر جسدتها ، بل عليه ذلك حتماً ولا شاركها في إثمها .

٦- له إن عاقت ولاية تأديبها بالموعظة الحسنة ثم بالمعجر في المضجع ثم بالضرب غير المبرح مع الصبر عليها في النصيحة والعظة .

مثل :

بالطلب المقيد برقم ٣١٩ سنة ١٩٧٩ المتضمن الإفادة عما إذا كان من حق الزوج شرعاً إجبار زوجته على التحجب بخارج البيت على غير رغبته أو لا ؟

أجاب :

يقول الله سبحانه وتعالى في الآية ٣١ من سورة النور (وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدین زینتهن إلا ما ظهر

(هـ) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - ص ١١٢ - م ٢٨٥ - ص ٢٠٠ -
٢ صفر ١٤٠٠ هـ - ٢٢ ديسمبر ١٩٧٩ م .

منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يلبسن زينتهن إلا ليعولن أو
 آباءهن أو آبائهن يعولن أو أبنائهن أو أبناء يعولن أو إخوانهن أو بنى
 إخوانهن أو بنى أخواتهن أو نساءهن أو ما ملكت أيمانهن أو التابعين
 غير أولى الإرية من الرجال . أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات
 النساء . ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن وتوبوا إلى الله
 جميعاً أيه المؤمنون لعلكم تفلحون) ويقول الله سبحانه وتعالى في سورة
 الأحزاب من الآية ٥٩ (يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء
 المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ... الآية) ومن الأحاديث النبوية
 الشريفة في هذا المقام ما رواه أبو داود عن عائشة رضى الله عنها أن أسماء
 بنت أبي بكر رضى الله عنهما دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وعليها ثياب رقاق ، فأعرض عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقال لها : يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا
 هذا وهذا وأشار إلى وجهه وكفيه . ومن هذه النصوص الشرعية يتقرر أنه
 يجب على المرأة المسلمة أن تستر جميع جسدتها فيما عدا الوجه والكفين
 فلا يجب سترها على ما عليه أكثر فقهاء المسلمين . وإبداء ما عدا ذلك
 حرام إلا للزوج أو المحرم ممن ذكرهم الله جل شأنه في الآية الأولى ،
 والمسلمة آتمة إن خالفت هذا الحكم بإجماع علماء المسلمين . وللزوج شرعاً
 كما لكل ولي كالأب والأخ والابن إيجاب المرأة على الالتزام بما فرضه
 الله من عبادة وعمل ولباس . وهذا مستفاد من قوله الله سبحانه في سورة
 النساء في الآية ٣٤ (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على
 بعض) وقوله تعالى في سورة البقرة في الآية ٢٢٨ (وللرجال عليهن درجة)
 وقوله تعالى في سورة طه الآية ١٣٢ (وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها) .
 وستر العورة من العبادات التي يلتزم بها المسلمون ، وللزوج ولاية إيجاب
 زوجته على ستر جسدتها ، بل عليه ذلك حقاً وإلا شاركها في إنعها . وله إن

خالفت ولاية تأديبها بالطرق المقررة في قوله تعالى في سورة النساء من الآية ٣٤ (واللاتي يخافون نشوزهن فعضوهن وامسوهن في المضاجع واضربوهن فإن أظعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا) فان خالفت فيما يجب عليها طاعته فيه فلزوجها أن يؤدبها بادئا بالموعظة الحسنة، ثم بالمعجر في المضجع بأن لا يبيت معها على فراش واحد . ثم بالضرب غير المبرح مع الصبر عليها في النصيحة والعظة كما تشير الآية الكريمة . وبما ذكر يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١١٧٤) وفاة الخاطب قبل العقد وبعد تقديم الشبكة

المبادئ

- ١ - إذا صارت الشبكة جزءاً من المهر انشأاً أو عرفاً أدخلت حكمه وكان من حق ورثة الخاطب استردادها إن كانت قائمة ومثلها أو قيمتها إن كانت هالكة أو مستهلكة مادام العقد لم يتم .
- ٢ - إذا لم تكن الشبكة جزءاً من المهر بالاتفاق أو العرف في هذه الحالة تكون هدية وهبة يتمتع الرجوع فيها بموت الواهب أو الموهوب له .

سئل :

بالطلب المقيّد برقم ١٩٧٩/٣٣١ المتضمن أن ابنه قدم شبكة ذهبية لإحدى الفتيات قيمتها ١١٠٠ جنيه - ألف ومائة جنيه ليقدّم عليها مستقبلاً ، وقد تمت الخطبة وأدخلت المخطوبة هذه تمهيداً لعقد قرانه عليها ، ولكن حالت منيته دون ذلك فقد توفي بعد تقديم الشبكة بأسبوع ، وقد طالب والد الخاطب والد المخطوبة برد هذه الشبكة إليه فرفض ردّها مدّحياً أنّها من حق ابنته المخطوبة ، وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في هذا الموضوع .

أجاب :

إن الخطبة من مقدمات الزواج ، لا ترتب أي حق لطرفها مما يترتب عقد الزواج . وفي خصوص الشبكة التي يقدمها الخاطب لمخطوبته في فترة الخطبة فإن نصوص فقه المذهب الحنفي التي يجري عليها القضاء في هذا الموضوع تقضي بأن الشبكة تأخذ حكم المهر إن اتفق الطرفان على أنّها جزء منه

(هـ) الفتاوى : سلسلة الشيوخ جاد الحق على جاد الحق - ص ١١٢ - م ٢٩١ - ١٤ صفر ١٤٠٠ هـ - ٢ يناير ١٩٨٠ م .

أو جرى العرف بذلك - وإن لم تصر كذلك أخذت حكم الهبة . وفي
الحادثة موضوع السؤال : إذا كانت الشبكة قد صارت جزءاً من المهر
اتفاقاً أو عرفاً أخذت حكم المهر - ولما كان المهر لا يستحق شرعاً إلا
بعقد الزواج الصحيح ولم يتم كان من حق ورثة الخاطب الشرعيين والحالة
هذه استرداد الشبكة إن كانت قائمة ومثلها أو قيمتها إن كانت هالكة
أو مستهلكة . أما إذا لم تكن الشبكة جزءاً من المهر بالاتفاق أو العرف
كانت هدية وهبة ، يمتنع الرجوع فيها بموت الواهب أو الموهوب له .
ومن هنا يعلم الجواب إذا كان الحال كما ورد بالسؤال . والله سبحانه وتعالى
أعلم .



الموضوع

(١١٧٥) زواج المسلم بغير المسلمة وبيئت الزنى بها

المبادئ

١ - إجماع الأئمة قائم على عدم حل من لا دين لها لمسلم . أما الكتابية فيحل للمسلم الزواج منها ، والأولى عندهم أن يكون الزواج من مسلمة .

٢ - إجماع المسلمين قائم على أنه لا يجوز للمسلمة الزواج من غير مسلم مطلقاً .

٣ - بزواج المسلم من الكتابية يكون لكل منهما الحقوق المترتبة على العقد شرعاً عند الميراث .

٤ - يرى فقهاء الحنفية أن الزنا يوجب حرمة المصاهرة . فمن زنى بامرأة حرمت عليه أصولها وفروعها ، ويرى الشافعية عكس ذلك .

وعن الإمام مالك روايتان . إحداهما توافق الحنفية في المنع والأخرى توافق الشافعية في الإباحة .

مثل :

بالطلب المتقيد برقم ٢٨ لسنة ١٩٨٠ المتضمن أن السائل شاب يبلغ من العمر ٢٢ سنة وهو مسلم ويعمل منذ ثلاث سنوات بألمانيا الغربية ، ويسكن عند إحدى العائلات المكونة من سيدة ألمانية وابنتها البالغة من العمر ١٥ سنة ، وحدث ذات ليلة أن سول له الشيطان ارتكاب الزنا من السيدة المذكورة

(ج) المني : قضية الشيخ جسد الحق على جسد الحق - من ١١٢ - م ٢٤١ -
٢٢ ربيع الأول ١٤٠٠ هـ - ١٠ فبراير ١٩٨١ م .

بعد إغرائها له ثم فعل ذلك أكثر من مرة ولكنه تاب إلى الله بعد ذلك ولم يقربها وأنه أحب ابنتها ويريد أن يتزوجها بعد أن بادلتها شعورها نحوه ، وسأل الطالب . هل يجوز لي الزواج من كافرة أى من ابنتها ، أم يجب أن تعطن إسلامها وهل تحتر محرمة عليه لما فعله من الزنا بأمرها . كما طلب الإفادة عن معنى كلمة النكاح لغة وشرعاً . وما الفرق بين النكاح والزنا ؟ .

أجاب :

النكاح لغة : الوطء والضم . وهو من الألفاظ المشتركة بين العقد والوطء بمعنى المعاشرة الجنسية بين الرجل والمرأة . ولا يطلق على الزنا أى المعاشرة بين رجل وامرأة بغير عقد زواج . ويطلق لفظ النكاح ويراد به شرعاً أنه عقد يفيد حل العشرة بين الرجل والمرأة وتعاونهما وتحديد ما لكل منهما من حقوق وما عليه من واجبات . وحكمته بالإضافة إلى أنه الوسيلة المشروعة لحفظ النوع وبقاء النسل تتمثل في مقاصد دينية واجتماعية ونفسية ، فهو رابطة مقدسة شرعها الله . علاقة روحية ونفسية حيث يقوم على العطف والمودة والرحمة بين الزوجين . وإلى هذا يشير قوله تعالى (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة) (١) وكما في قوله صلى الله عليه وسلم (الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة) . وقوله (يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة (تكاليف الزواج) . فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء) - (أى وقاية من الوقوع في الزنا) . وفي الزواج كف النفس عن الحرام وهو الزنا الذى يكون بالاختلاط الجنسي بين رجل وامرأة دون عقد زواج ، وهو محرم ومنهى عنه بالقرآن والسنة وإجماع المسلمين . من هذا قوله تعالى (ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلاً) الآية رقم ٣٢ من سورة الإسرء وفي الحديث الشريف (لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن) ذلك لأن في الزنا انتشار الفساد وهتك الأعراض واختلاط الأنساب وشيوع الرذيلة وضياع الحرمات ، بالإضافة إلى الأمراض

(١) من الآية ٢١ من سورة النور .

الحيثية التي تصيب الزناة ، وكفى به فاحشة ومقناً وساء ميلاً كما وصفه القرآن الكريم . هذا : وقد اتفق الفقهاء على أن المسلم لا يجوز له أن يتزوج من لا تمنتق ديناً سماوياً إذ من كانت من هؤلاء كالبوذيات والهندوسيات تعتبر مشركة لا يجوز للمسلم العقد عليها ، وتدخل في عموم النهي الوارد في قوله تعالى : (ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم) الخ من الآية ٢٢١ من سورة البقرة . وقال جمهور الفقهاء إنه يحل للمسلم أن يتزوج الكتائية (اليهودية والنصرانية) لقوله تعالى (اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) الخ من الآية رقم ٥ من سورة المائدة ، وإن كان الأول للمسلم ألا يتزوج إلا مسلمة تمام الألفة من كل وجه ، ولينشأ الأولاد بين والدين مسلمين وفي بيئة مسلمة . ولقد كان سيدنا عمر ينهى عن الزواج من الكتائيات إلا لفرض سام كارتباط سياسى يقصد به جمع القلوب ، والفرق بين الكتائية والوثنية أن عباد الوثن وهم مشركون لا تلتقى مبادئهم الخلقية مع مبادئ الإسلام . فالمرأة المشركة قد تسهوى زوجها المسلم وتضعفه في دينه وتفسد نسله . أما الكتائية فلأنها تلتقى غالباً في لب الفضائل الاجتماعية مع مبادئ الإسلام ، لأن أصول الأديان السماوية واحدة . وقد أجمع المسلمون على أنه لا يجوز للمسلمة أن تتزوج غير مسلم سواء كان مشركاً أم كتائياً لقوله تعالى (فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن) من الآية ١٠ من سورة الممتحنة . وإذا تزوج المسلم الكتائية يكون عليها كل حقوق الزوج المسلم مع المسلمة ويكون لها كل حقوق المسلمة إلا أنه لا توارث بينهما . ويكون أولاده منها مسلمين تبعاً للدين أبيهم المسلم ، ويرث أولاده منه ولا يرثون أمهم الكتائية لاختلاف الدين . ولهذا ينبغي للمسلم أن لا ينتفع في الزواج بغير المسلمة إلا للضرورة . أما عن الزواج من ابنة المزنى بها بافراضها كتائية (يهودية أو مسيحية) فقد اختلقت كلمة فقهاء الشريعة في ذلك . فقال فقهاء الحنفية : إن الزنا يوجب حرمة المصاهرة ، وعليه فلا يحل لمن زنى بامرأة أن يتزوج إحدى أصولها

أو فروعها أى أمها وابنتها . ذلك لأنه قد اعتاد الاتصال بمن زنى بها وقد لا يكف عن ذلك مع الزواج بفرعها أو أصلها فيوقع العداوة بينهما . ويرى فقهاء الشافعية : أن الرنا لا يوجب حرمة المصاهرة لأن المصاهرة نعمة فلا تنال بالحرام ، فيصح عند الإمام الشافعى أن يتزوج الرجل البنت التى زنى بأمها . وعن الإمام مالك روايتان إحداهما توافق فقه الحنفية فى المنع والأخرى توافق فقه الشافعية فى الإباحة . هذا : ونميل للأخذ بقول الإمام الشافعى فى إباحة الزواج للرجل ببنت من زنى بها إذا ضمن لنفسه ومن نفسه الامتناع عن مخالطة الأم جنسياً ، وصحت عزيمته على ذلك ، وكانت توبته خالصة لله سبحانه ، وإن كان لا يقوى على مثل هذه العزيمة فإن الأخذ برأى الإمام أبى حنيفة أولى حتى لا يوقع العداوة بين أم وابنتها ، ولأنه إذا عقد زواجه على البنت صارت أمها كأمه ، وحرمت عليه كحرمة أمه التى ولدته . فإن اختلط بها جنسياً فكأنما خالط والدته وزنى معها . وبهذا يعلم الجواب إذا كان الحال كما ورد بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع (١١٧٦) زوجة الأب محرمة على ابنه تاييدا المبادئ

- ١ - يحرم على الابن الزواج بمن كانت زوجة لآبيه . متى كان عقد زواج أبيه قد تم صحيحاً شرعاً سواء طلقها الأب أو مات عنها .
- ٢ - لا التفات لما أثير من اعتبارات في سبب تزوج الأب بها أو طلاقه إياها ولا في سبق اتهام ابنه بها .

ستل :

بالطلب المقيد برقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ المتضمن أن بنتاً في العشرين من عمرها حملت من شخص مجهول . وتزوجها رجل سنة ٥٨ سنة زواجاً رسمياً بعقد تصادق على زواج تسراً عليها ولقد أقرت هذه البنت بأن ما في بطنها من هذا الرجل ، وقد قبل الرجل منها ذلك تسراً عليها . وأثبتت بعقد الزواج أنها حامل . ثم ظلت هذه البنت في عصمة ذلك الرجل مدة أربعة أشهر ، وظل ينطق عليها من مآكل ومشرب وملبس ومسكن وهما منفردان سوياً في منزل الزوجية ، ثم طلقها قبل الوضع بشهر واحد . وبعد الوضع ادعت هذه الفتاة أن الولد الذي وضعته هو نتيجة علاقة غير شرعية بينها وبين ابن هذا الرجل . وقد أنكر الابن ذلك . ويقول السائل هل يجوز لهذا الابن أن يتزوج هذه الفتاة التي هي مطلقة أبيه أم لا ؟ ويان الحكم الشرعي في ذلك .

أجاب :

قال الله تعالى : « ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء إلا ما قد سلف إنه كان فاحشة ومقتاً وساء ميلاً » الآية ٢٢ من سورة النساء وبمقتضى

(هـ) الفتى : جميلة الشيخ جاد الحق طر جاد الحق - س ١١٥ - م ٦ -
٢٢ جمادى الأولى ١٤٠٠ هـ - ٨ أبريل ١٩٨٠ م .

هذا النص القرآني الكريم القطعي الثبوت والدلالة يحرم على الابن الزواج من كانت زوجة لأبيه ما دام عقد هذا الأخير قد تم صحيحاً شرعاً ، وسواء أدخل بها الأب أم لم يدخل بها . لما كان ذلك : فإنه يحرم في هذه الواقعة زواج الابن من مطلقة أبيه لأن زوجة الأب من المحرمات حرمة دائمة مستمرة ، حتى ولو طلقت من الأب أو مات عنها . وهذا دون التفات لما أثاره السائل من اعتبارات في سبب تزوج الأب بهذه المرأة أو طلاقه إياها ولا في سبق اتهام ابنه بها . « تلك حدود الله فلا تعتلوها »^(١) والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) من الآية ٢٢٦ من سورة البقرة .

الموضوع

(١١٧٧) درجة القرابة بين ابن الزوج وزوجة أبيه

المبادئ

١ - زوجة الأب بالنسبة لابنه من الأصهار في نطاق أحكام الشريعة الإسلامية .

٢ - تقضى المادة رقم ٣٧ من القانون الملقى باعتبار أقارب أحد الزوجين في نفس القرابة والدرجة بالنسبة للزوج الآخر . ولا تنعقد بين أقارب أحدهما وأقارب الآخر .

٣ - لما كان الأب بالنسبة لابنه هو الأصل . أى في الدرجة الأولى . كانت زوجة الأب بالنسبة للابن من حيث المصاهرة في الدرجة الأولى كذلك .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ١١٣ لسنة ١٩٨٠ المطلوب به الإفادة عن درجة القرابة بين ابن الزوج وزوجة أبيه .

أجاب :

يرتبط الإنسان بأقاربه - الأصول والفروع والحواشي برباط النسب . ومع أقارب الزوج برباط المصاهرة - وعلى هذا تكون زوجة الأب بالنسبة لابنه من الأصهار في نطاق أحكام الشريعة الإسلامية ، ويحرم على الابن الزوج بمن كانت زوجة لوالده ينص القرآن الكريم . وتقضى المادة ٣٧ من القانون الملقى باعتبار أقارب أحد الزوجين في نفس القرابة والدرجة

(ج) المتن : فضيلة الشيخ جلد الحق طى جلد الحق - ص ١١٥ - م ١٢ -
٢٨ جلد الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٤ أبريل ١٩٨٠ م .

بالنسبة للزوج الآخر . لأن قرابة المصاهرة قاصرة على أقارب أحد الزوجين
بالنسبة للآخر . ولا تتعد بين أقارب أحدهما وأقارب الآخر . لما كان
ذلك . وكان الأب بالنسبة لابنه هو الأصل أى فى الدرجة الأولى ، كانت
زوجة الأب بالنسبة للابن من حيث المصاهرة فى الدرجة الأولى كذلك .
والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١١٧٨) استقلال الزوجة بذمتها المالية من زوجها شرعاً

المبادئ

- ١ - للمرأة المتزوجة في الإسلام شخصيتها المدنية الكاملة ، ولزومتها الخاصة المستقلة عن شخصية زوجها ولزومته . ولكل منهما ذمته المالية .
- ٢ - عقد الزواج لا يرب أي حق لكل منهما قبل الآخر في الملكية أو الدخل ، ولكنه رتب للزوجة حقوقاً على الزوج يجعلها العدل في المعاملة والمهر والتفقة طالما كان عقد الزواج قائماً .
- ٣ - انحلال عقد الزواج يكون بالطلاق الذي هو حق للزوج وحده لإنهاء الزواج عند تعذر الوفاق .
- ٤ - المهر أو الصداق هو مبلغ من المال يجب للزوجة على زوجها بمقتضى عقد الزواج ويخضع سندها إليها للاتفاق والعرف ، وهو لا يأخذ حكم التصويض .
- ٥ - الزواج وآثاره والطلاق وآثاره من مسائل الأحوال الشخصية التي تحكمها في مصر الشريعة الإسلامية باعتبارها القانون العام في هذا الشأن .
- ٦ - فكرة الحقوق المكتسبة الناشئة عن العقد تقتضى أيضاً تطبيق حكم الشريعة الإسلامية باعتبارها قانون العقد .
- ٧ - ليس للزوجة أي استحقاق في أموال زوجها الخاصة . سواء التي امتلكها قبل عقد الزواج أو في مدة الزوجية أو بعد الفتره بينهما طبقاً للمادة ١٣ من القانون المدني المصري ١٣١ لسنة ١٩٤٨ .

(هـ) المبنى : مسألة الشيخ جاد الحق على جسد الحق - ص ١١٥ - م ١٧ -
١٦ جلد١ الأولى ١٤٠٠ - ٤ جلد ١٦٨٠ م .

٨- لا يختلف الحال في الشريعة الإسلامية بين ما إذا طلق الزوج .
أو كان الطلاق بناء على طلبه أو طلبها فإن لها بعد الطلاق نفقة العدة ومؤخر
الصداق المتفق عليه إن كان . ولا يسقط هذان الحلقان إلا بتنازها عنهما
أو إبراء زوجها منهما نظير الطلاق .
سئل :

بالطلب المقدم من ع . ١ ، س والمفيد برقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٠
وخلصته أن أمها - المسلم الديانة المصرية الجنسية - كان مقبلاً في جمهورية
مصر حتى عام ١٩٦٩ ثم هاجر إلى أمريكا ومعه زوجته المصرية وابن لها ثم
حصلوا جميعاً على الجنسية الأمريكية بعد مرور خمس سنوات وفقاً للقانون
هناك - وقد فوجيء هذا الزوج بأن زوجته تلك أقامت ضده قضية طلاق
أمام المحاكم الأمريكية في الوقت الذي يقم معه في مسكن واحد ، ولما يفصل في
هذه القضية الآن ، وأن القانون الأمريكي يعطى الزوجة نصف ما يملكه الزوج
وقت الانفصال ونصف ما يحصل عليه من دخل .

وانتهت السائلة إلى طلب بيان حكم الشريعة الإسلامية بالنسبة للطلاق
والنفقة الواجة بعده . وهل يختلف الحال إذا كان الزوج هو طالب الطلاق
أو الزوجة هي طالبة ، وما هو مؤخر الصداق في الشريعة الإسلامية - وهل
هو بمثابة تعويض المطلقة ومن أجل هذا ينص عليه في عقود الزواج ؟
أجاب :

إن الإسلام سوى بين الرجل والمرأة أمام القانون في جميع الحقوق
المدنية سواء في ذلك المرأة المتزوجة وغير المتزوجة . فالزواج يختلف في
الإسلام عنه في قوانين معظم الأمم المسيحية الغربية . ففي الإسلام لا تفقد
المرأة بالزواج اسمها ولا شخصيتها المدنية ، ولا أهليتها في التعاقد ، ولا حقها
في التملك ، بل تظل المرأة المسلمة بعد الزواج محظوظة باسمها واسم أسرتها
ولها مطلق الحق وكامل الأهلية في تحمل الالتزامات ، وإجراء مختلف العقود
من بيع وشراء ورهن وهبة ووصية ، ومحظوظة بحقها في التملك مستقلة عن
زوجها . وعلى وجه الإجمال - فإن للمرأة المتزوجة في الإسلام شخصيتها

المدينة الكاملة و ثروتها الخاصة المستقلة عن شخصية زوجها و ثروته . إذ لكل منهما ذمته المالية ، فلا شأن لها بما يكسبه الزوج أو بدخله أو بثروته – وكذلك لا شأن للزوج بثروة زوجته أو بدخلها فهما في شئون الملكية والثروة والدخل منفصلان تماماً ، وعقد الزواج لا يربط أى حق لكل منهما قبل الآخر في الملكية أو الدخل .

وهذه المبادئ قد أرساها القرآن الكريم في آيات كثيرة كآيات أرقام ٢٢٨ ، ٢٢٩ من سورة البقرة ، ٤ ، ٢٠ ، ٢١ من سورة النساء .

ثم إن الإسلام رتب للزوجة حقوقاً على الزوج بمقتضى عقد الزواج يجعلها العدل في المعاملة ، والمهر والتفقة طالما كان عقد الزواج قائماً فإذا انحل بالطلاق كان لها التفقة مدة العدة ، وأقصى هذه المدة سنة من تاريخ الطلاق وفقاً للمادتين ١٧ ، ١٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعمول به في مصر .

وانحلال عقد الزواج يكون بالطلاق الذى هو حق للزوج وحده أجاز له الإسلام لإنهاء الزواج عند تعذر الوفاق بين الزوجين ، كما أجاز للزوجة أن تلجأ إلى القاضى طالبة الطلاق بأسباب محددة بينها القوانين أرقام ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ، ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المعمول بها في مصر . والمهر أو الصداق هو مبلغ من المال يجب للزوجة على زوجها بمقتضى عقد الزواج ، ويخضع سداذه إليها للاتفاق والعرف ، فقد يكون كله مدفوعاً وقت العقد ، وقد يدفع الزوج بعضه ويتفقان على تأجيل الباقي لحين الانفصال بالطلاق أو بموت أحدهما ، وهو ما يسمى عرفاً بمؤخر الصداق ، ويلون بهذا الوصف في وثيقة العقد الرسمى ، وهو لا يأخذ حكم التصويض المعروف في العقود المدنية ، لأن الصداق جميعه مقلده ومؤخره تستحقه الزوجة بذات العقد .

والتزامات الزوج للزوجة بحكم الإسلام بعد الطلاق تتمثل في مؤخر الصداق إن كان ، ونفقها من مأكـل ومشرب وملبس ومسكن مدة العدة

وأقصاها مدة ستة من وقت الطلاق كما تقدم . وعليه نفقة أولاده منها وأجرة حضانتها لهم وأجرة مسكن الحضانة وجميع نفقات تربيتهم في حدود مغلته المالية وأعبائه الاجتماعية. وبهذا يكون الطلاق منياً لالتزامات الزوج التي نشأت بعقد الزواج، فلا تستحق الزوجة قبله أية حقوق بعد انتهاء فترة العدة .

والزواج وآثاره والطلاق وآثاره من مسائل الأحوال الشخصية التي تحكمها في مصر الشريعة الإسلامية باعتبارها القانون العام في هذا الشأن .

ومع هذا فإن فكرة الحقوق المكتسبة الناشئة عن العقد تقتضى أيضاً تطبيق حكم الشريعة الإسلامية باعتبارها قانون العقد حيث قد تم عقد الزواج لهذين الزوجين في نطاقها — وهذا المبدأ سبق أن تقرر في المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ في مصر .

لما كان ذلك: وكان نظام أموال الزوجين في الإسلام هو نظام الانفصال المطلق ، واستقلال ذمة كل منهما مالياً عن الآخر ، لم يكن لهذه الزوجة أى استحقاق في أموال زوجها الخاصة سواء التي امتلكها قبل عقد الزواج أو في مدة الزوجية أو بعد الفروقة بينهما بالطلاق .

فقد نصت المادة ١٣ من القانون المدني المصري ١٣١ لسنة ١٩٤٨ على أنه : يسرى قانون النكحة التي ينتمى إليها الزوج وقت انعقاد الزواج على الآثار التي يربتها عقد الزواج بما في ذلك من أثر بالنسبة للمال ، ووفقاً لهذا النص يكون حكم الشريعة الإسلامية المتقدم ذكره هو الواجب التطبيق .

هذا : ولا يختلف الحال في الشريعة الإسلامية بين ما إذا طلق الزوج أو كان الطلاق بناء على طلبه أو كان بناء على طلب الزوجة . فإن للزوجة بعد الطلاق نفقة العدة ولها مؤخر الصداق المتفق عليه إن كان ، ولا يسقط هذان الحقان إلا بتنازل الزوجة عنها تنازلاً مباشراً مجرداً، أو في نظير الطلاق بما يسمى في مصر وفقاً لأحكام الإسلام طلاقاً نظير الإبراء من حقوقها المالية قبل الزوج . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١١٧٩) صرع الزوجة وآثره

المبادئ

- ١ - طلب فسخ عقد الزواج عند وجود عيب بأحد الزوجين غير جائز عند الظاهرية . سواء كان قبل العقد أو بعده .
- ٢ - ظهور عيوب مرضية محدقة بالرجل تجيز للمرأة طلب التفريق عند فقهاء المذهب الحنفي - ويرى فقهاء المالكية والشافعية والحنابلة أن الرجل والمرأة في طلب التفريق سواء .
- ٣ - وجود عيب بالزوجة بعد الدخول بها ولم يكن يعلمه الزوج قبل العقد ولم يرض به يجوز له الرجوع بالمهر على من غره - في الصحيح عند الحنابلة وبه قال مالك والشافعي في القديم - ويرى أبو حنيفة والشافعي في الجليل عدم الرجوع بشيء بعد الدخول على أحد .
- ٤ - أرجح الأقوال في فقه المذهب الحنفي أنه لا يجوز للرجل طلب فسخ الزواج إذا وجد بزوجه عيبا ولا الرجوع بشيء من المهر على أحد - وبه أخذ القانون .

مثل :

بالطلب المقيد برقم ٣٦٠ سنة ١٩٧٩ المتضمن أن ابن السائل تزوج بامرأة، وبعد دخوله بها فوجيء بأنها مصابة بمرض الصرع، وتكررت نوبات الصرع بكثرة، وانضح للزوج المذكور أن أهل زوجته أخفوا عنه هذه الحقيقة التي كانوا يعرفونها قبل زواجه بها حتى تم عقد القران والدخول. وبعد حملها

(ب) المتي : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٥ - م ٢٠ -
٢٨ جلدی الآخر ١٤٠٠ هـ - ١٢ مايو ١٩٨٠ م .

منه أجهضت . وقرر الأطباء أن سبب الإجهاض إصابتها بهذا المرض ، وأنها ستعرض للملك دائماً ، وأنها لو فرض وحلت مستقبلاً فستضع جنيناً مشوهاً . وطلب السائل بيان حكم الشرع في هذا الزواج ومدى مسئولية والدها من الناحية القانونية والشرعية بسبب إخطائه هذه الحقيقة . وماهى حقوق الزوج في هذا الموضوع ؟

أجاب :

إن الزواج في الإسلام مودة ورحمة ومعاشرة بالمعروف . فإذا ظهرت عيوب مرضية مستقرة غير قابلة للعلاج والشفاء بأحد الزوجين فهل يجوز لأحدهما طلب فسخ الزواج قضاء أم لايجوز ؟ اختلف فقهاء الشريعة في هذا إلى ثلاثة آراء : الأول : أنه لاخيار لأحد الزوجين إذا ما وجد بصاحبه عيباً . فلا يجوز له طلب فسخ عقد الزواج سواء كان هذا العيب قبل العقد أو حدث بعده وسواء كان بالزوج أو بالزوجة . وبهذا يقول الظاهرية . الثاني : أنه يجوز طلب التفريق بعيوب محددة ، ويقول بهذا فقهاء مذاهب الأئمة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد . غير أن فقهاء المذهب الحنفي يرون أن التفريق يكون بسبب العيوب المرضية التي توجد في الرجل خاصة على خلاف بينهم في عدد هذه العيوب ، بينما يرى فقهاء المذاهب المالكية والشافعية والحنابلة والزيدية والجعفرية جواز طلب التفريق بسبب العيوب المرضية سواء للرجل والمرأة ، وإن اختلف هؤلاء أيضاً في عدد العيوب المشيرة لهذا الطلب ونوعيتها .

الرأى الثالث : يميز طلب التفريق مطلقاً بأى عيب جسدى أو مرضى ، ولأى من الزوجين هذا الحق . وبهذا يقول شريح وابن شهاب والزهري وأبو ثور . وقد انتصر لهذا الرأى العلامة ابن القيم في زاد المعاد ج ٤ ص ٥٨ ، ٥٩ . هذا : والصحيح في مذهب الإمام أحمد بن حنبل - كما جاء في المغنى لابن قدامة ص ٥٨٧ ج ٧ أن الزوج إذا وجد بزوجه بعد الدخول بها عيباً لم يكن يعلمه قبل العقد ولم يرض به - أنه يرجع بالمهر على من غره ، وأن ولي الزوجة ضامن للصداق . وبهذا قال الإمام مالك

والإمام الشافعي في القديم والزهري وقنادة اعتقاداً بأثر مروى عن سيدنا عمر بن الخطاب ، وقال أبو حنيفة والشافعي في الجديد لا يرجع الزوج بشيء على أحد، لأنه بالدخول بها قد استوفى حقه استناداً إلى قول سيدنا علي ابن أبي طالب في هذه الواقعة . ولما كان القضاء في مصر قد جرى في هذا الموضوع على أرجح الأقوال في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة عملاً بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ . وكان فقه هذا المذهب يقضى بأنه لاحق للزوج في طلب فسخ الزواج إذا وجد بزوجه عيماً من العيوب التي تجب فسخ الكفاءة بما يملكه من حق الطلاق إذا يش من علاجها لأن الزوجية قائمة على حق تبادل المتعة ، وذلك لا يمنع منه ظهور أنها مصابة بالجنون أو بالصرع ، كما أنه ليس للزوج الرجوع عليها أو على وليها بشيء إذا ظهر بها عيب . لما كان ذلك : لم يكن لابن السائل في هذه الواقعة أى حق قبل زواجه أو أحد من أوليائها بسبب ظهور هذا المرض بها ، وليس له إلا أن يصبر على معاشرتها أو يفارقها بطلاق ، وفي هذه الحالة تكون لها جميع الحقوق الشرعية التي تترتب على الطلاق . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١١٨٠) وفاة الخاطب بعد دفع المهر وإعداد الجهاز

المبدأ

١ - ما دام عقد الزواج الصحيح لم يتم شرعاً فلا ترتب عليه حقوق مالية أو شرعية .

سئل :

بالطلب المتقدم من السيد / ... المقيد برقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٠ المتضمن أنه تقدم خطبة أخته شاب وتم تحديد المهر وتسميته، وقدم الخاطب المهر المسمى وقاموا بإعداد الجهاز الخاص بالخطوبة ، وأودع تحت يد السائل بمنزل الخطوبة، وحددوا موعداً لعقد القران، ولكن شاعت الأقايد وتوفي الخاطب قبل عقد القران . ويسأل هل لأخته الخطوبة حق في الجهاز الذي تم إعداده والمهر المسمى ، وهل لها الحق في تركة الخاطب ؟ ...

أجاب :

إن الخطبة وقراءة الفاتحة وقبض المهر وإعداد الجهاز وتقديم الشبكة وقبول الهدايا كل ذلك من قبيل الوعد بالزواج ومقدماته . ولا ترتب على شيء من هذا أية حقوق مالية أو شرعية مادام لم يتم عقد الزواج الشرعي الصحيح . ولما كان المقرر أن المهر لا يستحق إلا بعقد الزواج الصحيح لأنه من تبعاته ، وإذا لم يتم العقد فلا تستحق المخطوبة شيئاً منه ، ويكون من حق الخاطب استرداد مادفعه مهرآ . وعلى هذا : ففي هذه الحادثة وقد توفي الخاطب قبل عقد القران وبعد دفع المهر يكون من حق ورثته استرداد المهر الذي دفعه للمخطوبة واسترداد قيمة ما أسهم به في إعداد الجهاز المذكور ولاحق للمخطوبة في المهر ولا شيء منه ، حيث لم يتم عقد الزواج بينهما . كما لا تستحق شيئاً ميراثاً في تركته، لأنها لم تكتسب الصفة التي تترتب بها وهي الزوجية . وبهذا يعلم الجواب . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(*) الفتى : فضيلة الشيخ جعفر الحق على جعفر الحق - من ١١٥ - م ٢٢ -
٢٦ جمادى الآخرة ١٤٠٠ هـ - ١٤ مايو ١٩٨٠ م .

الموضوع

(١١٨١) رواج فامد بعد حكم باطل بالطلاق

المبادئ

١ - بصور حكم بالتطليق للزوجة وصبروته نهائياً ثم زواجها بآخر ثم صدور حكم بطلان حكم الطلاق لصالح زوجها الأول وصبروته هنا الحكم نهائياً . يكون عقد زواجها بالأول مازال قائماً، وعقد زواجها بالثاني قد وقع باطلا لعدم المحل .

٢ - تصبح معاشرتها للرجل الآخر واتصالها جنسياً بعد إلغاء حكم الطلاق زنا محرماً شرعاً .

٣ - على الزوج الأول اتخاذ الإجراءات القانونية لتنفيذ الحكم الصادر لصالحه دفعةً لهذا المنكر وإلا كان شريكاً في الإثم .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ المتضمن أن السائل تزوج سنة ١٩٦٩ ، وأنجب من زوجته طفلة تبلغ من العمر الآن تسع سنوات . وقد حصل خلاف بينه وبين زوجته فطلقها ثم تزوجها مرة ثانية بعقد جديد . وبعد ذلك حصل خلاف بينه وبين زوجته فأقامت ضده دعوى نفقة ، ثم سوى الأمر بينهما واتفقا على الاستمرار في المعاشرة الزوجية مع حصولها على المبلغ المتفق لها به بمقتضى إيصالات ، وأثناء معيشتها معه أقامت ضده دعوى طلاق للضرر، وأعلنت بها في عنوان وهي، وحصلت على حكم بطلانها منه، وأعلنت بهذا الحكم في مكان وهي أيضاً ، ثم حصلت على شهادتين بعدم حصول معارضة واستئناف عن هذا الحكم ، وتزوجت برجل آخر استناداً

(هـ) الفتى : فضيلة الشيخ جده الحق على جده الحق - م ١١٥ - م ٤٨ - م ٨٢ -
١١ شوال ١٤٠٠ هـ - ٢١ أغسطس ١٩٨٠ م .

إلى هذه الأوراق ، وما أن تم هذا الزواج حتى هجرته . ولما علم السائل بذلك أقام ضدها دعوى ببطالان حكم الطلاق ، وصدر الحكم له بذلك وصار نهائياً ، وتم إعلانها به رسمياً وإعلان زوجها الخالي به وأمره بالامتناع عن معاشرتها . وانتهى السائل إلى طلب بيان حكم العلاقة القائمة بين زوجته وبين زوجها الخالي الذي تزوجته بعد حكم الطلاق الباطل .

أجاب :

إذا كانت هذه الوقائع صحيحة ، وكان حكم التطليق الصادر ضد السائل قد حكم نهائياً ببطلانه كان عقد زواجه بهذه المرأة مازال قائماً ، ويكون عقد زواجها بالآخر وقع باطلاً ، إذ قد ظهر أنها لم تكن محلاً للزواج به لوجودها على عصمة زوج فعلاً ، وتصبح معاشرتها للرجل الآخر واتصالها جنسياً بعد إلغاء حكم الطلاق زناً محرماً شرعاً ، وعلى السائل اتخاذ الإجراءات القانونية لتنفيذ الحكم الصادر لصالحه ودفعاً لهذا المنكر وإلا كان شريكاً في الإثم . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١١٨٢) زواج البهائي من المسلمة باطل

المبادئ

١ - البهائية أو البابية مذهب مصنوع مزيج من أخطأ الديانات البوذية والبرهمية والوثنية والزرادشتية واليهودية والمسيحية والإسلام ومن اعتقادات الباطنية .

٢ - البهائيون لا يؤمنون بالموت بعد الموت ولا بالجنة ولا بالنار . وهم بهذا لا يعترفون بنبوته سيدي محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه خاتم النبيين . وبهذا ليسوا من المسلمين .

٣ - أجمع المسلمون على أن العقيدة البهائية أو البابية ليست عقيدة إسلامية ، وأن من اعتنق هذا الدين ليس من المسلمين ، ومردد عن دين الإسلام .

٤ - اتفق أهل العلم كذلك على أن عقد زواج المرتد يقع باطلا سواء عقد على مسلمة أو غير مسلمة .

٥ - لا يحل للمسلمة الزواج ممن اعتنق البهائية ديناً . والعقد إن تم يكون باطلاً شرعاً . والمعاشرة بينهما تكون زناً محرماً في الإسلام .

مثيل :

بالطلب المقيّد برقم ٣٢٩ سنة ١٩٨٠ المتضمن السؤال التالي :

هل يمكن زواج مسلمة من رجل يعتنق الدين البهائي ، حتى ولو كان عقد الزواج عقداً إسلامياً ؟ إذا كان الجواب بالرفض فلماذا ؟

(ج) المعنى : مشيئة الشيخ جواد الحق على جواد الحق - ص ١١٥ - م ٧١ - ١ ص ١٤٠ - ٨ ديسمبر ١٩٨١ م .

أجاب :

إن البائية أو البائية طائفة منسوبة إلى رجل يدعى - ميرزا علي محمد - الملقب بالباب ، وقد قام بالدعوة إلى عقيدته في عام ١٢٦٠ هـ (١٨٤٤م) معلناً أنه يستهدف إصلاح مافسد من أحوال المسلمين وتقويم ما اعوج من أمورهم ، وقد جهر بدعوته بشيراز في جنوب إيران ، وتبعه بعض الناس ، فأرسل فريقاً منهم إلى جهات مختلفة من إيران للإعلام بظهوره وبث مزاعمه التي منها أنه رسول من الله ، ووضع كتاباً سماه (اليان) ادعى أن ما فيه شريعة منزلة من السماء ، وزعم أن رسالته ناسخة لشريعة الإسلام ، وابتدع لاتباعه أحكاماً خالف بها أحكام الإسلام وقواعده ، فجعل الصوم تسعة عشر يوماً وعين لهذه الأيام وقت الاعتدال الربيعي ، بحيث يكون عيد الفطر هو يوم النيروز على الدوام ، واحتسب يوم الصوم من شروق الشمس إلى غروبها وأورد في كتابه (اليان) في هذا الشأن عبارة : (أيام معلودات ، وقد جعلنا النيروز عيداً لكم بعد إكمالها) .

وقد دعى مؤسس هذه الديانة إلى مؤتمر عقد في بادية (بلشت) في إيران عام ١٢٦٤ هـ - ١٨٤٨م أفصح فيه عن خطوط هذه العقيدة وخطوطها ، وأعلن خروجها وانفصالها عن الإسلام وشريعته ، وقد قاوم العلماء في عصره هذه الدعوة وأبانونا فسادها وأفتوا بكفره ، واعتقل في شيراز ثم في أصفهان ، وبعد قن وحروب بين أشياعه وبين المسلمين عوقب بالإعدام صلباً عام ١٢٦٥ هـ . ثم قام خليفته - ميرزا حسين علي - الذي لقب نفسه بهاء الله ووضع كتاباً سماه الأقدس سار فيه على نسق كتاب اليان الذي ألفه زعيم هذه العقيدة ميرزا علي محمد ، ناقض فيه أصول الإسلام بل ناقض سائر الأديان ، وأهدر كل ما جاء به الإسلام من عقيدة وشريعة . فجعل الصلاة تسع ركعات في اليوم واليلة ، وقبلة البائتين في صلاتهم التوجه إلى الجهة التي يوجد فيها ميرزا حسين المسمى بهاء الله . فقد قال لهم في كتابه هذا (إذا أردتم الصلاة فولوا وجوهكم شطرى الأقدس) وأبطل الحج وأوصى بهم بيت الله الحرام عند ظهور رجل مقتدر شجاع من أتباعه .

وقال البهائية بمقالة الفلاسفة من قبلهم . قالوا : بقدم العالم (علم جاء
لأن الكون بلا مبدأ زمني ، فهو صادر أبدي من العلة الأولى ، وكان الخلق
دائماً مع خالقهم ، وهو دائماً معهم) وعجمل القول في هذا الملعب -
البهائية أو البابية - أنه مذهب مصنوع ، مزيج من أخطا الديانات البوذية
والبرهمية الوثنية والزرادشتية واليهودية والمسيحية والإسلام ، ومن اعتقادات
الباطنية^(١) .

والبهائيون لا يؤمنون بالبعث بعد الموت ولا بالجنة ولا بالنار ، وقلدوا
هذا القول الدهريين ، ولقد ادعى زعيمهم الأول في تفسير له لسورة يوسف
أنه أفضل من رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم ، وفصل كتابه البيان على
القرآن ، وهم بهذا لا يعترفون بنبوته سيدنا رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم
وأنه خاتم النبيين ، وبهذا ليسوا من المسلمين ، لأن عامة المسلمين كخاصتهم
يؤمنون بالقرآن كتاباً من عند الله وبما جاء فيه من قول الله سبحانه^(٢)
(ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين . . .) .

وقد ذكر العلامة الألوسي في تفسيره^(٣) لهذه الآية أنه : قد ظهر في
هذا العصر عصاة من غلاة الشيعة لقبوا بأنفسهم بالبابية ، لهم في هذا فصول
يحكم بكفر معتقدها كل من انتظم في سلك ذوى العقول . ثم قال الألوسي
وكونه صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين مما نطق به الكتاب ، وصدعت به
السة وأجمعت عليه الأمة ، فيكفر مدعى خلافه ، ويقتل إن أصر .

ومن هنا أجمع المسلمون على أن العقيدة البهائية أو البابية ليست عقيدة
إسلامية ، وأن من اعتنق هذا الدين ليس من المسلمين ، ويصير بهذا مرتداً
عن دين الإسلام ، والمرتد هو الذي ترك الإسلام إلى غيره من الأديان
قال الله سبحانه^(٤) (ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك
حيطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون)
وأجمع أهل العلم بفقهاء الإسلام على وجوب قتل المرتد إذا أصر على رده

(١) كتاب مفتاح باب الأبواب للفكر ميرزا محمد مهدي خان طبع مجلة الفكر ١٣٢١ هـ .

(٢) من الآية ٤٠ سورة الاحزاب .

(٣) ج ٢٢ ص ٤١ .

(٤) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

عن الإسلام. لمحدث الشريف الذى رواه البخارى وأبو داود (من بدل دينه فاقتلوه) واتفق أهل العلم كذلك على أن المرتد عن الإسلام إن تزوج لم يصح تزوجه ويقع عقده باطلا سواء عقد على مسلمة أو غير مسلمة ، لأنه لا يقر شرعاً على الزواج ، ولأن دمه مهتر شرعاً إذا لم يتب ويعود إلى الإسلام ويتبرأ من الدين الذى ارتد إليه .

لما كان ذلك : وكان الشخص المسئول عنه قد اعتنق البهائية ديناً كان بهذا مرتدّاً عن دين الإسلام ، فلا يحل للسائلة وهى مسلمة أن تزوج منه ، والعقد إن تم يكون باطلاً شرعاً ، والمعاشره الزوجية تكون زناً محرماً فى الإسلام . قال تعالى : (ومن يتخ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو فى الآخرة من الخاسرين^(١)) صدق الله العظيم .

والله سبحانه وتعالى أعلم . . .

(١) الآية ٨٤ من سورة آل عمران .

الموضوع (١١٨٣) زواج المتوعدة

المبادئ

- ١ - فقدان العقل أو نقصانه أو اختلاله إن كان مصحوباً بهيوة فهو المحرّم وإن كان مصحوباً باضطراب فهو الجنون .
- ٢ - إذا باشر المحرّم رجلاً كان أو امرأة عقد زواجه ، كان عقده موقوفاً على إجازة وليه إن كان ممزاً ، وإلا وقع عقده باطلاً ولا تلحقه إجازة الولي .
- ٣ - صاحب الولاية في ذلك هو القاضي ، وله أن يسمي بأهل الخبرة في بيان وتحديد الحالة العقلية للأشخاص .
- ٤ - لا يجوز تزويج المحرّم إلا بولي نفسه أو القيم المأذون من القاضي وإلا كانت الولاية للقاضي في تزويجه .

مثل :

بالطلب المقيد برقم ١٧٤ سنة ١٩٨١ المتضمن أن المواطنة / ل.م.س فحصت بواسطة دار الصحة النفسية بالخانكة - وجاء بالتقرير أنه يبدو عليها علامات التخلف الواضح ، ولا تعرف اليوم ولا التاريخ ولا عدد أصابع يدها ولا المسائل الحسابية البسيطة فهي تجيب $3 + 5 = 8$ ، وبسؤالها عن أملاكها أعلنت تخطئ في كلامها ولا تستطيع أن تحدد شيئاً واضحاً - وبين من هذا النقص أن المذكورة مصابة بحالة نقص عقلي شديد، وهو

(*) المقتضى : مجلة الشيخ جاد الحق طر جاد الحق - س ١١٥ - م ١٢٢ - س ٢٢٢ -
٢ شبطن ١٤٠١ هـ - ٤ يونية ١٩٨١ م .

نوع من الله ، مما يجعلها غير قادرة على إدارة شئونها بالطريقة الصحيحة الواجبة .

وطلب السائل الإفادة عما إذا كان يحق لها - وهي بهذه الكيفية - مباشرة عقد زواجها بنفسها أو بواسطة وكيلها أو القيم عليها ، وما الحكم إذا باشرته بنفسها من غير ولي أو قيم عليها ؟

أجاب :

في كتب اللغة أن (عته) بفتح أوله وكسر ثانيه (عتها) بفتح الأول والثاني من باب تعب ، بمعنى نقص عقله من غير جنون ، أو بمعنى دهش وفي التهذيب : المتعوه المدهوش من غير مس أو جنون - ودهش دهشاً من باب تعب ، ذهب عقله حياءً أو خوفاً .

والإنسان قد يولد مجرداً من العقل ، كمن يولد فاقداً حاسة البصر ، وقد يولد معه عقله ، لكن يعترضه ما يوقف العقل عن سيره في أول أحوار حياته ، أو بعد ذلك بقليل أو كثير من الزمن ، وقد يولد سليم العقل ، ويساير عقله جسمه في النمو حتى يبلغ رشيداً ، ثم يعتوره مرض يذهب بالعقل كله أو بعضه ، أو يذهب به في بعض الأزمنة دون بعض .

وقد تردد في كتب الفقه وأصوله لفظان يصفان حالة الإنسان الذي يكون بهذه الحال ، الجنون والعته ، لكن الفقهاء لم يبينوا أيهما حقيقة واحدة يندرج تحتهما نوعان ، أو هما حقيقتان متغايرتان .

وفي معنى العته قال الزيلعي في كتابه^(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق : واختلفوا في تفسيره اختلافاً كثيراً ، وأحسن ما قيل فيه أنه هو : من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير . إلا أنه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون .

(١) كتاب المجر ص ١٦١ ج ٥ طبعة أولى يولاي ١٢١٥ هـ وذات الموضع في التلوي الهندية ج ٥ ص ٤٤ ومليهما والدر المختار ورد المحتار لابن عابدين ج ٥ ص ١٢٦ ومليهما والهداية وتكملة معج اللغير والحنفية ج ٢ ص ٢٠٩ ومليهما .

وهلنا يفرق المنة عن الجنون ، إذ الأخير موجب لعدم العقل ،
أما الأول فوجب لنقصانه ، وبذلك يمكن القول : إن فاقد العقل ،
أو ناقصه أو مختله ، سواء أكان هذا الوصف ثابتاً لاصقاً به من أول حياته
أو كان طارئاً عليه بعد بلوغه عقلاً : إن كانت حالته حالة هلوه
فهو المعتوه في اصطلاح الفقهاء ، وإن كانت حالته حالة اضطراب
فهو المجنون .

والمعتوه بهذا الوصف قسمان : مميز وغير مميز ، فإن كان مميزاً فحكم
تصرفاته حكم الصبي المميز ، وإن كان دون ذلك كانت أحكامه أحكام
الصبي غير المميز .

وجملة أحكام الصبي في العقود والتصرفات : أنه إذا كان غير مميز ،
بأن كان دون سن السابعة من عمره لا يتعدى شيء من تصرفاته : أما إذا
كان مميزاً بأن بلغ هذه السن فما فوقها دون البلوغ . كانت تصرفاته
على ثلاثة أقسام :

الأول - أن يتصرف تصرفاً ضاراً بماله ضرراً ظاهراً - كالطلاق
والقرض والصدقة ، وهذا لا يتعدى أصلاً فلا ينفذ ولو أجازته الولي .

الثاني - أن يتصرف تصرفاً نافضاً نعماً ينعماً - كقبول الهبة ، وهذا
يتعدى وينفذ ولو لم يجزه الولي ، وكل جازته نفسه للعمل بأجرة مثله وعمله
فعلاً فيما استوجر عليه .

الثالث - أن يتردد بين النفع والضرر - كالبيع والشراء ، باحتمال
كون الصفقة رابحة أو خاسرة ، وهذا القسم يتعدى موقوفاً على إجازة
الولي ، وليس للولي أن يميزه إذا كان في الصفقة التي عقدها الصبي
المميز غبن فاحش ، ومثل هذا عقد الزواج ، حيث يتوقف على إجازة
الولي أو إذنه .

ومجربى فقه الإمامين مالك وأحمد - في الجملة - على نحو هذه الأحكام
أما فقه الإمام الشافعي فلم يمتد بتصرف الصبي سواء كان مميزاً أو غير مميز
فلا تتعدى منه عبارة ، ولا تصح له ولاية ، لأنه مسلوب العبارة والولاية

لما كان ذلك : وكان من شروط صحة عقد الزواج ولزومه ونفاذه بترتب آثاره عليه - أن يكون كل من العاقدين كامل الأهلية (بالغا عاقلا) - فإذا باشر المعتوه - رجلا أو امرأة - عقد زواجه كان عقده موقوفاً على إجازة وليه إذا كان مميزاً ، أما إذا كان غير مميز وقع عقده باطلاً ولا تلحقه إجازة الولي - كالصبي تماماً في أحكامه المتقدمة .

وإذا كان ذلك : فإذا كانت المستول عنها قد بلغ العتة بها درجة إسقاط التمييز . لم يجوز لها أن تباشر أى تصرف ومن ذلك عقد تزويج نفسها ، فإذا باشرته وهى غير مميزة وقع العقد باطلاً ، والأمر في هذا إلى القاضي صاحب الاختصاص ، لأنه لا ينبغي أن يبت في أمر ضعيف العقل ومحتله ، إلا بعد أن يمتحن ويتحرى حاله ، وصاحب الولاية في هذا هو القاضي ، وله أن يستعين بأهل الخبرة في تبيان وتحديد حالة المستول عنها العقلية ، فإذا ظهر أنها غير مميزة قطعاً ، كان عقد زواجها الذى باشرته باطلاً لا يميز معاشرتها كزوجة شرعاً ، ويعتبر من يعاشرها بمقتضى هذا العقد زانياً ، والقاعدة الموضوعية للقضاء في هذا أرجح الأقوال في فقه الإمام أبي حنيفة ، إمضاء للمادتين ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ والسادسة من القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ وذلك لحلو التشريع الخاص (القانون رقم ١١٩ سنة ١٩٥٢) من النص على هذا الحكم .

هذا : ولا يباشر تزويج المعتوه سواء كان مميزاً أو غير مميز إلا ولي نفسه شرعاً ، الأب ثم الجد لأب ثم باقى العصبة بترتيب الميراث ، أو القيم الذى يأذنه القاضي المختص بالتزويج ، أو ذات القاضي صاحب الولاية في أمور عديمي الأهلية . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع (١١٨٤) زواج المجنون بنفسه باطل

المبادئ

١ - صحة عقد الزواج وبطلانه أو فسادة . أمر محكوم بأرجح الأحوال في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة . نفاذا لحكم المادة ٢٨٠ من اللائحة الشرعية وللمادة السادسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

٢ - لما اشترطه فقهاء هذا المذهب لانقضاء الزواج صحياً مستتباً آثاره . أن يكون العاقدان كامل الأهلية ، وذلك بأن يكونا بالغين عاقلين .

٣ - من كان جنونه مطبقاً وباشر عقد زواجه بنفسه وقع العقد باطلاً ، أما من كان مجنوناً ويثيق فباشر العقد بنفسه حال إفاخته كان عقده صحيحاً .

مثل :

بالطلب المقيد برقم ١٧٩ سنة ١٩٨١ المتضمن أن لـسائلة أخوا شقيقاً يبلغ من العمر ثمانية وخمسين عاماً لا عمل له . مصاب بمرض الجنون منذ عام ١٩٦٨ وإلى الآن - وأنها عينت عليه قياً بلا أجر وبمحكم قضائي - وأن أخواها المذكور قد احتالت عليه امرأة تصغره بثلاثين عاماً مستغلة علم تمييزه وإدراكه ، ونسبت إليه طفلاً مولوداً في ١٩٧٨/٢/١٦ حيث سجلته أباً لهذا الطفل في دفتر المواليد ، وبعد عشرة أيام من تاريخ قيد هذه الواقعة ، أي في يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٧٨ حررت هذه المرأة على أمي السائلة عقد زواج رسمي - وتم عقد القران بوكالة شقيق الزوجة عنها - وأثبت وكيلها في العقد أنها آتية بكر وشيدة لم يسبق لها الزواج - كما أثبت

(٥) المبنى : نسخة للشيخ جاد الحق طر جاد الحق - م ١١٥ - م ١٢٠ - م ٢٦٠ -
٢٢ شعبان ١٤٠١ هـ - ٢٤ يونيو ١٩٨١ م .

في وثائق العقد أن شقيق السائلة المذكور - رجل بالغ رشيد ونولي العقد بنفسه - بالرغم من أن هذه المرأة تعلم يقيناً أنه فاقده الوعي والإدراك وليس أهلاً لتصرف وأنه محجور عليه .

وبالعقد أيضاً أن الزوج والزوجة بلا عمل دون أن يكفله أحد ، مع أنه لا يمي ولا يدرك ولا يرتقي ، أى أنه لا عقل له ولا مهنة - وأرقت بهذا الطلب صورة ضوئية غير رسمية من شهادة الميلاد وصورة ضوئية غير رسمية من عقد الزواج . وطلبت السائلة بيان الحكم الشرعى في هذا الزواج وفي نسب الطفل المولود قبل زواج أمه البكر بعشرة أيام .

أجاب :

إن صحة عقد الزواج وبطلانه أو فساده أمر محكوم بأرجح الأقوال في فقه مذهب الإمام أبى حنيفة ، فإذا لحكم المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ وللمادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

وبما اشترطه فقهاء هذا المذهب لانعقاد الزواج صحيحاً مستتباً آثاره أن يكون الماعدان كامل الأهلية ، وذلك بأن يكونا بالغين عاقلين .

وفرعوا على هذا : أن الزوجين إذا كانا عديمي الأهلية لجنون أو صغر أو عته أو قام أحد هذه الأعراض بواحد منهما ، لم ينعقد الزواج إذا باشره فاقد الأهلية منهما بنفسه ، فإذا باشره وهو بهذه الحال وقع العقد باطلا لانقضاء شرط الانعقاد ، ووقوع الخلل في صلب العقد وركنه .

ومنى كان هذا : لم يترتب عليه شئ من آثار عقد الزواج الصحيح ، فلا يحل به دخول بينهما ، ولا يجب به المهر ، ولا تستحق بمقتضاه نفقة ، كما لا يستحق هو الطاعة ، ولا يثبت به توارث إذا مات أحدهما ، ولا نسب لمولود ، ولا أحكام المصاهرة ، ولا يقع فيه طلاق ، لأن الطلاق فرع وجود الزواج الصحيح .

وإذا كان ذلك : فإذا كان الشخص المستول عنه مجنوناً منذ سنة ١٩٦٨ وحتى الآن ، جنوناً مطبقاً لا يفيق في بعض الأوقات يكون عقد زواجه الذى باشره بنفسه وهو في هذه الحالة قد وقع باطلا .

ومتى وقع عقد الزواج باطلا ، لم يرتب عليه أى أثر من آثار العقد الصحيح ، أما إذا كان جنون هذا الشخص غير مطبق ، بمعنى أنه يفتق فى أوقات معلومة ثابتة كانت تصرفاته فى وقت الإفاقة مثل تصرفات العقلاء الراشدين ، فتصح عقوده وتستتبع آثارها .

ولما كان القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ قد خلا من القاعدة القانونية التى تحكم عقد الزواج وآثاره إذا تولاه فاقد الأهلية أو ناقصها ، كانت واقعة هذا السؤال محكومة بأرجح الأحوال فى فقه مذهب أبى حنيفة على الوجه المتقدم .

وإذا ثبت أن الرجل المستول عنه مجنون جنوناً مطبقاً ، وأن هذه الحال قائمة حتى تاريخ مباشرته عقد الزواج بنفسه ، كان هذا العقد باطلا ، لا يرتب أى أثر من آثار العقد الصحيح ، ومنها نسبة أولاد إليه . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١١٨٥) اثر العنة في عقد الزواج

المبادئ

- ١ - العنة ابتداء عيب يميز للزوجة طلب التفريق بينها وبين زوجها .
- ٢ - اعتراف الزوجة بوصول زوجها إليها مانع من ممانع دعواها أنه عتق بعد ذلك .
- ٣ - إذا وصل الزوج إلى زوجته وقاعاً في مكان الحرث منها ولو مرة فلا يفرق بينهما بما طرأ عليه من مرض يحول دون الوصول إلى حرثها .
- ٤ - يحصل حق المرأة بالوطء مرة وما زاد عليها فهو مستحق ديانة لا قضاء ، ويأثم إذا ترك الوقاع معتصماً مع القدرة على الوطء .
- ٥ - على الزوجين الامتثال لأوامر الله سبحانه بالمعاشرة بالمعروف فإذا استحالت العشرة وانعدم السبب الشرعي للتفريق قضاء ، فلا جناح عليهما فيما افترقت به .

مثل :

بالطلب المقدم من الأستاذ / م . ع . ق - المحامي المقيد برقم ٤٦ لسنة ١٩٨١ الذي يطلب فيه حكم الشريعة الفراء في امرأة تزوجت رجلاً يكبرها بسبعة عشر عاماً . وأنجبت منه على فراش الزوجية الصحيحة ولداً وبناتاً ، ومنذ وضعها للبت من نحو ستة عشر عاماً لم يفرقها بالمعاشرة الزوجية معللاً بأنه مريض بالقلب ، وقد عرض الزوج على العديد من الأطباء ، ولم يجلوا به مرضاً عضوياً يمنعه من ذلك . وقد تعرضت الزوجة بسبب عدم

(٥) الفتى : فتيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - ص ١١٥ - م ١٢٦ - ص ٢٧٢ -
٢٥ رمضان ١٤٠١ هـ - ٢٦ يولية ١٩٨١ م .

لنضاء ورغبتها الجنسية لحالة مرضية خطيرة جعلها تطلب من زوجها الطلاق إلا أنه رفض. والسؤال: هل من حق هذه الزوجة طلب الطلاق لهذا السبب ؟
أجاب :

اتفق علماء الشريعة الإسلامية على أن سلامة الزوج من بعض العيوب شرط أساسي للزوم الزواج بالنسبة للمرأة . بمعنى أنه إذا تبين لها وجود عيب فيه كان لها الحق في رفع أمرها إلى القاضي طالبة التفريق بينها وبين زوجها المعيب . والفقهاء وإن اختلفوا في تحديد هذه العيوب إلا أنهم اتفقوا على أن العنة عيب يميز للزوجة طلب التفريق بينها وبين زوجها . والعنة - بضم العين وفتحها - الاعتراض ، من عن بالبناء للمفعول . والعنين في اللغة من لا يقدر على الجماع ، وشرعاً من تعجز آتته عن الدخول في قبل زوجته وموضع الحرث منها . وأكثر^(١) أهل العلم على أن الزوجة إن اعترفت أن زوجها قد وصل إليها بطل أن يكون عتيماً ، فإذا ادعت عجزه بعد هذا لم تسمع دعواها ولم تضرب له مدة ، بهذا قال الإمام أبو حنيفة وأصحابه ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل وعطاء وطاووس والأوزاعي والليث بن سعد والحسن بن يحيى وشريح وعمرو بن دينار وأبو عبيد . ومقتضى هذا أن الزوج إذا وصل إلى زوجته وقاعاً في مكان الحرث منها ولو مرة ، فلا يفرق بينهما بما طرأ عليه من مرض وقف به دون تكرار الوصول إلى حرثها . وهذا هو ما روى أيضاً عن الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه . قال : إن على الزوجة أن تصبر إن كانت العلة طارئة ، وكان قد سبق له جماعها . وقد نص فقهاء المذهب الحنفي في هذا الموضع على أنه : (٢) ... ولو تزوج ووصل إليها ثم عجز عن الوطء بعد ذلك ، وصار عتيماً ، لم يكن لها حق الخصومة .. (٣) وعلى أنه (٤) ... فلو جن بعد

(١) الخنزي لابن قدامة الحنبلي مع الشرح الكبير ج ٧ ص ٦١٠ والطحاوي لابن حزم ج ١١ ص ٢٦٦ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ .
(٢) النعلاوي الخنفتية الطهيمية على مجلس النعلاوي الهندية ج ١ ص ١٢٢ طبعة دكية بولاق .
الأميرة ١٢١٠ هـ .
(٣) لدر المختار للحكيمي شرح توير الإيجار للملائي وحاشيته رد المختار لابن مصلحين ج ٢ ص ٩١٧ ، ٩١٨ والبحر الرائق لابن نجيم المصري الخنزي ج ٤ ص ١٢٥

وصوله إليها مرة أو صار عتيقاً بعد الوصول إليها لا يفرق بينهما لحصول حقها بالوطء مرة ، وما زاد عليها فهو مستحق ديانة لا قضاء ، ويأثم إذا ترك الديانة متعتاً مع القدرة على الوطء ..) وفقه هذا المذهب هو المعمول به قضاء في التفريق بين الزوجين بسبب تعيب الزوج بالعتة ، بل على وجه العموم بالنسبة لعيوب التناسل ، كما تشير إلى هذا المذكرة الإيضاحية للقانونين رقمي ٢٥ لسنة ١٩٢٠ و ٢٥ لسنة ١٩٢٩ إذ جاء بها في الفقرة الخامسة ما يلي : (ومما تحسن الإشارة إليه هنا أن التفريق بالطلاق بسبب اللعان أو العنة أو إلقاء الزوج عن الإسلام عند إسلام زوجته يبقى الحكم فيه على مذهب أبي حنيفة) ومن ثم فلا يسرى على الادعاء بالعتة حكم المادة التاسعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ كما نهت إلى ذلك المذكرة الإيضاحية على الوجه السابق .

لما كان ذلك : وكان البادى من السؤال أن هذه الزوجة قد وصل إليها زوجها وأنجب منه ابناً وبناتاً في مراحل التعليم المختلفة ، ثم إنه توقف عن وقاعها منذ حملت في ابنتهما التي بلغت سنها الآن ست عشرة سنة . إذ كان ذلك : فقد بطل عن هذا الزوج وصف العنة ، ولم يبق لزوجته هذه حق في طلب التفريق بينها وبينه قضاء لهذا السبب لحصول حقها في المباشرة بينهما والإنجاب ، وإن كان الزوج يأثم ديانة إذا ترك وقاعها متعتاً مع القدرة عليه^(١) . ومع هذا : ففيما نقل عن الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه النصيحة المثلث لهذه الزوجة ، إذ عليها وفقاً لقوله أن تصبر وتصابر نفسها ، وتستعين على تهدة أحوالها ورغباتها الجسدية بالصوم ، كما نصح رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه الشريف (يا معشر الشباب من استطاع منكم البائة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء^(٢)) وليستمع الزوجان إلى قول الله سبحانه (الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن

(١) المرجع السلفي في فقه المذهب الصفي .

(٢) صحيح البخاري ج ٤ ص ٢١٨ .

يخافا ألا يقيا حدود الله فإن خفمَ ألا يقيا حدود الله فلا جناح عليهما
 فيما افئتت به تلك حدود الله فلا تمتلوا^(١)) وإلى قوله تعالى .
 (ولا تمسكوهن ضراراً لتمتلوا^(٢)) وعلى الزوجين الامتثال لأوامر الله
 سبحانه في القرآن الكريم^(٣) بالمعاشرة بالمعروف ، فإذا استحال العشرة
 وانعدم السبب الشرعي للتفريق بين الزوجين قضاء فقد وجه الله سبحانه
 في القرآن الكريم إلى حل عقدة الزواج بقوله : (... فإن خفمَ ألا يقيا
 حدود الله فلا جناح عليهما فيما افئتت به ..) والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) سورة البقرة الآية ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٢١
 (٢) سورة النساء الآية ١٩ وسورة الطلاق الآية ٦ .

الموضوع

(١١٨٦) اشتراط الزوجة حق الدراسة والعمل

المبادئ

١- اشتراط الزوجة لنفسها في عقد الزواج إتمام دراستها الجامعية والعمل بعد التخرج . من الشروط الصحيحة الخاتمة ، لكن لا يلزم الوفاء به في قول جمهور الفقهاء ، ويلزم الوفاء به في قول الإمام أحمد بن حنبل ومن وافقه .

٢- هذا الشرط أقره القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ أخذاً بمذهب الإمام أحمد بن حنبل واعتد به شرطاً مانعاً للحكم بنشوز الزوجة إذا خرجت بدون إذن . ولم يضع جزاء ملزماً للزوج بتنفيذه . كما لم يعط للزوجة حق طلب الطلاق .

٣- لائحة المأثومين لا تبيح للمأثوم تلويح أى شروط للزوجين أو لأحدهما مقترنة بعقد الزواج في الوليقة ما عدا الكفالة وما يختص بالمهر وغيره من البيانات الواردة فيها .

مثل :

بالطلب المقيّد برقم ٣٦٩ لسنة ١٩٨١ وقد جاء به :

إنه قد تم عقد قران الأتية : ص.ى.ع- الطالبة بيكالوريوس العلوم جامعة القاهرة ، وأنه حرصاً على مستقبلها ، اشترطت لنفسها في عقد الزواج الشرط الآتي نصه :

(لشرط الزوجة إتمام دراستها الجامعية ، والعمل بعد التخرج ، وأداء الخدمة العامة) .

(هـ) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق طى جاد الحق - ص ١١٥ - م ١٧٢ -
١٥ محرم ١٤٠٢ هـ - ١٢ نوفمبر ١٩٨١ م .

وأن الزوج وافق على هذا الشرط ، ودونه المأذون بخطه على القسيمة الأولى من قسائم العقد ، وحين تسلم الوثائق من المأذون ، لم يوجد هذا الشرط مدوناً عليها ، واعتذر المأذون بأن المحكمة ألغت القسيمة الأولى ، لأن هذا الشرط يمنع توليق عقد الزواج .

والسؤال :

(أ) هل من حق الزوجة أو وكيلها أن يشترط هذا الشرط في عقد الزواج حرصاً على مستقبلها ؟

(ب) هل في هذا الشرط مخالفة للدين والشرع ؟

(ج) هل يمنع هذا الشرط أو أى شرط آخر غير مخالف للدين والشرع توليق التسمم في المحكمة والسجل المدني ؟

(د) هل يمنع قانون الأحوال الشخصية مثل هذا الشرط ؟

أجاب :

إن عقد الزواج متى تم بإيجاب وقبول منجزاً مستوفياً باقى شروطه الشرعية كان عقداً صحيحاً مستتباً آثاره من حقوق وواجبات لكل واحد من الزوجين .

والعقد المنجز هو الذى لم يضاف إلى المستقبل ، ولم يعلق على شرط ، لكنه قد يقترن بالشرط الذى لا يخرج به عن أنه حاصل فى الحال بمجرد توافر أركانه وشروطه الموضوعية .

والشرط المقترن بعقد الزواج لتحقيق مصلحة لأحد الزوجين ثلاثة

أقسام :

أحدها : الشرط الذى يتأق مقضى العقد شرعاً كاشتراط أحد الزوجين

تأقبت الزواج ، أى تحديده بمدة ، أو أن يطلقها فى وقت محدد ، فثل هذا الشرط باطل ، ويطل به العقد باتفاق الفقهاء .

الثاني : الشرط القاسد في ذاته ، مثل أن يتزوجها على ألا مهر لها أو ألا ينفق عليها ، أو أن ترد إليه الصداق ، أو أن تنفق عليه من مالها ، فهذا وأمثاله من الشروط الباطلة في نفسها ، لأنها تتضمن إسقاط أو التزام حقوق يجب بعد تمام العقد لا قبل انعقاده ، فصح العقد وبطل الشرط في قول جميع الفقهاء .

الثالث : الشرط الصحيح عند أكثر الفقهاء وهو : ما كان يقتضيه العقد ، كاشتراطه أن ينفق عليها ، أو أن يحسن عشرتها ، أو كان مؤكداً لآثار العقد ومقتضاه كاشتراط كفيل في نفقتها وصداقها ، أو ورد به الشرع كاشتراط الزوج أن يطلقها في أى وقت شاء ، أو اشتراطها لنفسها أن تطلق نفسها متى شاءت ، أو جرى به عرف كأن تشترط الزوجة قبض صداقها جميعه أو نصفه ، أو يشترط هو تأخير جزء منه لأجل معين حسب العرف المتبع في البلد الذى جرى فيه العقد .

وقد يكون الشرط غير مناف لعقد الزواج ، كما لا يقتضيه العقد ، وإنما يكون بأمر خارج عن معنى العقد كالشروط التى يعود نفعها إلى الزوجة ، مثل أن تشترط ألا يخرجها من دارها أو بلدها أو ألا يسافر بها أو لا يتزوج عليها ، فهذا أيضاً من باب الشروط الصحيحة . لكن الفقهاء اختلفوا في وجوب الوفاء بها على طائفتين :

إحداها : أن هذه الشروط وأمثالها وإن كانت صحيحة في ذاتها لكن لا يجب الوفاء بها ، وهو قول الأئمة أبي حنيفة وأصحابه ومالك والشافعي والليث والثوري .

الطائفة الأخرى : إن الشرط الصحيح الذى فيه نفع وفائدة للزوجة يجب الوفاء به ، فإذا لم يف به الزوج ، كان للزوجة طلب الطلاق قضاء ، روى هذا عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وسعد بن أبي وقاص ، وبه قال شريح وعمر بن عبد العزيز والأوزاعي وأحمد بن حنبل : وأدلة كل من الطائفتين على ما قالوا مبسطة في عملها من كتب الفقه .

لما كان ذلك : وكانت الزوجة في العقد المستول عنه قد اشترطت لنفسها (إتمام دراستها الجامعية والعمل بعد التخرج وأداء الخدمة العامة) وكان هذا الشرط داخلا في نطاق القسم الثالث للشروط ، بمعنى أنه من الشروط الصحيحة ذات النفع والفائدة للزوجة كان جائزاً ، لكن لا يجب الوفاء به في قول جمهور الفقهاء ، ويلزم الوفاء به في قول الإمام أحمد بن حنبل ومن وافقه .

ولما كان هذا الشرط باعتباره اشتراط العمل للزوجة بعد الانتهاء من دراستها ، قد أقره القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية أخذاً بمذهب الإمام أحمد بن حنبل ، لكن هذا القانون قد اعتد به شرطاً مانعاً للحكم بنشوز الزوجة إذا خرجت بدون إذن الزوج لإتمام دراستها أو للعمل ولم يضع جزاء ملزماً للزوج بتنفيذه ، كما لم يعط للزوجة حق طلب الطلاق ، كما يقول مذهب الإمام أحمد عند عدم الوفاء بالشرط الصحيح الذي يعود نفعه وفائدته على الزوجة .

ولما كان القضاء يجري في خصوص انعقاد الزواج وشروطه وفي كثير من أحكام الأحوال الشخصية على أرجح الأقوال في فقه الإمام أبي حنيفة الذي لا يلزم الزوج بالوفاء بمثل هذا الشرط ، توقف العمل به قضاء إلا في حال النشوز فقط كما تقدم .

ولما كانت لائحة المأذونين لم تبيح للمأذون تلوين أى شروط للزوجين أو لأحدهما مقترنة بعقد الزواج ، يكون موقف المأذون صحيحاً في حلود اللائحة التي تنظم عمله ، لاسيما ووثيقة الزواج قد أعدت أصلاً لإثبات العقد فقط ، حماية لعقود الزواج من الجسود ، وذلك لخطورة آثارها في ذاتها على المجتمع ، على أنه يمكن كتابة هذا الشرط أو غيره مما يفتى عليه الزوجان ، ويدخل في نطاق الشروط الصحيحة شرعاً في أية ورقة أخرى غير وثيقة الزواج ، التي لا ينسج نطاقها القانوني لغير بيانات عقد الزواج ذاته .

وبما تقدم يتضح أن الشرط الوارد في السؤال من الشروط الخارجة عن ماهية عقد الزواج المقترنة به ، وفيه قبح وفائدة للزوجة .

ويلخل بهذا ضمن الشروط الصحيحة التي يجوز اشتراطها ، لكن لا يلزم الوفاء به في رأى جمهور الفقهاء ، ويجب الوفاء به في مذهب الإمام أحمد بن حنبل ومن واقعه .

والشرط في ذاته لا مخالفة فيه للدين ، لكن المأذون ممنوع وفقاً للأئمة المأذونين من تلوين أية بيانات لا تحوى الوثيقة موضعاً لها ، ومنها الشروط فيما عدا الكفالة وما يختص بالمهر وغيره من البيانات الواردة فيها ، وقانون الأحوال الشخصية رقم ٤٤ سنة ١٩٧٩ وإن أجاز للزوجة اشتراط العمل لمصلحتها ودرءاً للنشوز ، لم يرتب على هذا الشرط جزاء على الزوج ، سوى إجازته لها الخروج للعمل المشروط دون إذنه ، ولا تعد ناشراً بهذا الخروج ، وبالقيد الى وردت فيه . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع صداق المرأة والجهاز

المبادئ

١ - جمهور الفقهاء على أن المهر حق خالص للزوجة ، تصرف فيه كيف تشاء ، وليس عليها إعداد بيت الزوجية ، ولا أن تشترك في إعداده ، فإن قامت بذلك كانت متبرعة بالمنفعة مع بقاء ملكيتها للأعيان .

٢ - تجهيز البيت واجب على الزوج . بإعداده وإملائه بما يلزم لأن ذلك من النفقة .

٣ - التجهيزات التي قام بها الزوج لنزول الزوجية بعد دفعه المهر المتفق عليه دون مشاركة من الزوجة تكون ملكاً له باتفاق الفقهاء .

٤ - تصح صلاة الفروض كلها خلف الإمام الذي أتم نفسه بالفسق اتباعاً للمذهب الإمامي أبي حنيفة والشافعي . وقول في مذهبي الإمامين مالك وأحمد . حملاً لحال المسلم على الصلاح .

مثل :

بالطلب المقيد ١٢٦ سنة ١٩٨١م المتضمن :

أولاً : إن رجلاً تزوج على مهر مسمى ثم قبضه . ورغم دفعه المهر المتفق عليه كاملاً قام بتجهيز منزل الزوجية بجميع محتوياته بما في ذلك كل الأدوات المنزلية ، والزوجة لم تسهم بأى مبلغ في هذه التجهيزات .

ويسأل لمن ملكية جميع محتويات المنزل ؟ علماً بأن كثيراً من هذه الأدوات كانت موجودة بمنزل الزوجية قبل الزواج .

(هـ) المتن : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٥ - م ١٦٠ -
١٠ صفر ١٤٠٢ هـ - ٦ ديسمبر ١٩٨١ م .

ثانياً : إمام مسجد دار نقاش بينه وبين بعض المصلين فاتهم نفسه بأنه
فاسق أمام شهود . ويسأل السائل هل تصح الصلاة خلفه بعد ذلك ؟

أجاب :

عن السؤال الأول :

قال الله تعالى : (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فإن طبن لكم عن شيء منه
نفساً فكلوه هنئلاً مريباً) الآية رقم ٤ من سورة النساء .

أجمع أهل العلم على ثبوت الصداق للزوجة على زوجها متى تم عقد
زواجهما صحيحاً ، وعلى وجوبه ، وعلى أنه عطية من الله للمرأة بمقتضى هذه
الآية ، ومن أجل هذا قال جمهور الفقهاء إن المهر حق خالص للزوجة ،
تصرف فيه كيف شاءت ، وليس عليها إعداد بيت الزوجية ولا أن تشرك
في إعداده ، إذ لا يوجد نص من مصادر الشريعة يلزمها بأن تجهز منزل
الزوجة ، كما لا يوجد نص يجبر أب الزوجة على ذلك ، فإذا قامت بذلك
كانت متبرعة وأذنت للزوج باستعمال جهازها الاستعمال المشروع مع
بقاء ملكيتها لأعيانه .

وقالوا : إن تجهيز البيت واجب على الزوج ، بإعداده وإمداده بما
يلزم من فرش ومتاع وأدوات ، لأن كل ذلك من النفقة الواجبة على الزوج
لزوجته ، ولم يخالف أحد في أن إسكان الزوجة واجب على الزوج ، ومتى
وجب الإسكان استتبع ذلك تهيئة المسكن بما يلزمه ، باعتبار أن ما لا يتم
الواجب إلا به كان واجباً .

هذا : وإن كان فقه الإمام مالك ، لا يرى أن المهر حقاً خالصاً للزوجة
وعليها أن تجهز لزوجها بما جرت به العادة في جهاز مثلها مثله ، بما قبضته
من المهر قبل الدخول إن كان حالاً ، ولا يلزمها أن تجهز بأكثر منه ، فإن
زفت إلى الزوج قبل القبض ، فلا يلزمها التجهيز إلا إذا قضى به شرط
لو عرف^(١) .

(١) حاشية المستوى على الشرح الكبير ج ٢ ص ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

لما كان ذلك : وكان الظاهر من الواقعة المستول عنها أن الزوج بالرغم من دفعه المتفق عليه كاملاً - قام بتجهيز منزل الزوجية بجميع محتوياته بما في ذلك كل الأدوات العصرية دون أن تشترك الزوجة في التجهيز بأي مبلغ -

إذ كان ذلك : كانت هذه التجهيزات ملكاً للزوج باتفاق الفقهاء .

عن السؤال الثاني :

الجماعة شرط في صحة صلاة الجمعة ، أما في غيرها من القروض فهي مشروعة على خلاف في حكمها بين الفقهاء ، وقد شرعها الله في القرآن . قال سبحانه : (وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة) من الآية رقم ١٠٢ سورة النساء . وفي الحديث الشريف الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما قوله صلى الله عليه وسلم (صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة) . واتفق المسلمون على مشروعيتها . وقد استنبط الفقهاء شروطاً استوجبوا توافرها في الإمام ، واختلفوا في إمامة الفاسق . ففي فقه مذهبي الإمامين أبي حنيفة والشافعي : تصح إمامته للناس في الصلاة مع الكراهة إلا إذا لم يوجد سواه فلا كراهة ، وتصح إمامته لمثله مطلقاً بدون كراهة ، وفي فقه الإمام مالك ضمن أقوال - الجواز والمنع على الإطلاق - وقيل تجوز إمامته إن كان فسق في غير الصلاة ، أو إن كان غير مقطوع بفسقه ، أو كان فسقه بتأوله في بعض الأحكام المجتهد فيها ، وهذا غير المتأول في العقيدة إذ لا تجوز إمامته . وفي فقه الإمام أحمد : أن إمامة الفاسق ولو لمثله غير صحيحة إلا في صلاة الجمعة والعيد إذا تعذرت صلاتهما خلف غيره ، فتجوز الصلاة خلفه ضرورة ، وهذه هي الرواية المشهورة عن الإمام أحمد . وهناك رواية أخرى بالصحة .

لما كان ذلك : وكان الأصل حمل حال المسلم على الصلاح ، كانت الصلاة خلف الإمام المستول عنه صحيحة في القروض كلها اتباعاً للمذهب الإمامين أبي حنيفة والشافعي وقول في مذهب الإمامين مالك وأحمد ، إذ لعل حجة النقاش دفعته إلى إتمام نفسه بذلك . والله سبحانه وتعالى أعلم .

من أحكام النفقة والأهول
وما يتعلق بها

الموضوع

(١٨٨٨) الأحوال الشخصية للمسلمين وغيرهم في مصر

المبادئ

١ - القانون العام للأحوال الشخصية في مصر هو في الجملة أرجح الأقوال في فقه أبي حنيفة .

٢ - بالنسبة المصريين غير المسلمين . مسائل الزواج مستثناة من أحكام القانون العام للأحوال الشخصية بهذا الاعتبار .

٣ - تقضى التواعد المنظمة للطوائف الدينية في مصر بخضوع الزواج للأحكام الدينية لكل طائفة بشرط اتحاد الملة والطائفة .

٤ - عند اختلاف الزوجين ملة أو طائفة . تحكم منازعتهم في عقد الزواج بقواعد الشريعة الإسلامية ممثلة في أرجح الأقوال في فقه أبي حنيفة .

٥ - واقعة الزواج اليهودية التي تمت في مصر عام ١٩٥٤ أمام السلطات اليهودية لطرفين يهوديين متحابين في الطائفة مطابقة للقانون ، ويرجع في شأن استيفاء العقود لأحكام دينهما وطائفتهما .

٦ - إذا اختلفا طائفة مع أنهما يهوديان فالشروط الموضوعية للعقد يرجع في شأنها إلى أرجح الأقوال في فقه مله أبي حنيفة .

(*) المني : نشطة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - ص ١٠٥ - م ٢٥٧ - ٢ شعبان ١٣٦٦ هـ - ٢٧ يونيو ١٩٧٦ م .

مثل :

من السلطات القضائية البلجيكية عن صحة واقعة زواج يهودية - تمت عام ١٩٥٤ بالقاهرة أمام السلطات الدينية اليهودية فعلا - من وجهة نظر قانون الأحوال الشخصية المصري .

أجاب :

إن مسائل الأحوال الشخصية في مصر محكومة في جملتها بما يثبتته المادة ٢٨٠ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية من قواعد إسنادية ونصها :

تصدر الأحكام طبقاً للملوك في هذه اللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ما عدا الأحوال التي ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب أن تصدر الأحكام طبقاً لتلك القواعد .

ومن هذا يظهر أن القانون العام للأحوال الشخصية هو في الجملة أرجح الأقوال في فقه أبي حنيفة .

وبالنسبة للمصريين غير المسلمين - ومنهم اليهود - فإن مسائل الزواج مستثناة من أحكام القانون العام للأحوال الشخصية بهذا الاعتبار ، إذ تقضى القواعد المنظمة للطوائف الدينية في مصر بخضوع الزواج للأحكام الدينية لكل طائفة بشرط اتحاد ملة وطائفة الزوجين في نطاق النظام العام ، فإذا اختلف الزوجان ملة أو طائفة كانت منازعتهم في شأن عقد الزواج محكومة بقواعد الشريعة الإسلامية ممثلة في أرجح الأقوال في فقه أبي حنيفة . وعلى ذلك : فالزواج الموقود في مصر يعتبر صحيحاً إذا كان قد تم وفقاً لشروطه في فقه أبي حنيفة ، أو وفقاً لحكم ملة وطائفة الزوجين إن كانا غير مسلمين وكانا متحليين في الملة والطائفة .

وترتیباً على ما تقدم : فإنه إذا كانت واقعة الزواج اليهودية المستول عنها قد تمت في مصر عام ١٩٥٤ أمام السلطات الدينية اليهودية فعلا وكان طرفا الواقعة - مع أنهما يهوديان - متحليين في الطائفة كذلك ، فإن العقد

يكون قد طابق القانون ، ويمكن الرجوع حينئذ في شأن استيفاء العقد لشروطه الموضوعية لأحكام دينهما وطلافتها ، أما إذا كانا قد اختلفا في الطائفة مع أنهما يهوديان فالشروط الموضوعية للعقد يرجع في شأنها إلى أرجح الأقوال في فقه ملهـب أبي حنيفة .



الموضوع

(١١٨٩) رد شبهات حول قانون الأحوال الشخصية رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩

المبادئ

- ١ - القانون بجميع نصوصه مصلحه الفقه الإسلامى .
- ٢ - القانون يرشد إلى العدل ، وموازنة الحقوق والواجبات بين الزوجين ، ويواجه مشاكل الأسرة بفقه الإسلام
- ٣ - الاعتراضات التى أثيرت موجهة إلى المواد ٥ مكرراً ، ٦ مكرراً ، ١٨ مكرراً ، والمادة ٢ فقرة ٥ .
- (أ) عن المادة الخامسة مكرراً .
- ١ - النص لا يستتبع تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرم الله .
- ٢ - القانون لم يحصر طرق إثبات الطلاق فيما جاء به من وسائل علم المطلقة ، بل إن لكل من المطلقة والمطلق إذا لم يوثق الطلاق أن يثبت وقوعه قضاء بكافة طرق الإثبات الشرعية .
- ٣ - الأمر فى حال اختلاف شاهد للدليل ، لأن البيئة على من ادعى وإيمين على من أنكر .
- ٤ - التنظيم الذى فرضه القانون للعلم بالطلاق وتوثيقه إجرأى فقط لا يمتد إلى وقوع الطلاق ذاته ، فلا تلازم بين وجوب التوثيق ووقوع الطلاق ، فالطلاق واقع ولو لم يوثق ، وتلزم آثاره منذ العلم به ، وهذا هو حكم الفقه الحنفى الذى جرى به القانون .
- ٥ - وجوب توثيق الطلاق لا يمتد أثره إلى النسب ، وذلك لأنه يثبت بكافة الطرق فى نطاق القوانين المستمدة من الفقه الإسلامى .

(ب) المتن : نسخة الشيخ جاد-الحق على جاد-الحق - من ١٠٥ - م ٢٧٤ -
٧ جلدى الآخرة ١٤٠٠ هـ - ٢٢ أبريل ١٩٨٠ م .

٦ - المطلقة شفاها من قبل صلور القانون كانت تبقى معلقة إلى أن
تقيم الدليل قضاء ، وهذا أمر نظائى للاحتياط .

(ب) عن المادة السادسة مكرراً .

١ - اقتران الزوج بـزوجة أخرى بغير رضا الأولى لا يعتبر إضراراً بها
ولا يحرم ما أحل الله ، ومستند هذا ما أوضحه ابن القيم تخريجاً على قواعد
الإمام أحمد وقاعدة فقه المالكية - لا ضرر ولا ضرار - والتخريج غير
النص .

٢ - القول بأن هذا لم يفعله الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه
والتابعون ، قول حق لم يرد به وجه الله . والضرر معيار شخصى للزوجة
لا لعقد الزواج .

(ج) عن المادة الثامنة عشرة مكرراً .

١ - النص جاء وفقاً للمذهب الإمام الشافعى فى الجديد القائل بوجود
المصلحة استمداً من كلام الله تعالى ، ولم يمنعها غيره ، وإنما قالوا
بالتنب .

(د) عن المادة الثانية فقرة خامسة .

١ - النص لا يخالف الفقه الإسلامى ، وإنما هو مأخوذ من فقه مذهب
الأئمة . الشافعى وأبى حنيفة ومالك .

٢ - متى أعيد القانون بقول مجتهد فلا يحتاج عليه بقول مجتهد آخر .
طالما لا يوجد نص قاطع .

سئل :

بشأن الشبهات الواردة على قانون الأحوال الشخصية رقم ٤٤ سنة

١٩٧٩ م .

أجاب :

اطلعنا على نشرة بعنوان (مناقشة قانون الأحوال الشخصية فى ضوء
الشرعية الإسلامية) .

وقد جاء بهذه النشرة الاعتراض على النقاط التالية من القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية .

(أ) المادة ٥ مكرراً :

تترتب آثار الطلاق بالنسبة للزوجة من تاريخ علمها به .

وتعتبر الزوجة عالمة بالطلاق بحضورها توثيقه ، فإذا لم تحضر كان على المطلق إعلانها بوقوع الطلاق على يد محضر مع شخصها أو في محل إقامتها ... الخ .

وقد جاء في النشرة تعليقاً على هذا النص ما خلاصته : إن النص حدد طريق العلم بما لم يقل به أحد من العلماء . وأنه لو أعملنا النص بحالته لأدى إلى تحريم ما أحل الله وتحليل ما حرم الله .

وساق فروضاً رتبها على هذا الذي استفاده .

وظاهر أن هذا التعليق بعيد عن عبارة هذه المادة .

ذلك أن النص خال من أية أداة للحصر ، وإنما جاء بطرق لإعلام الزوجة بالطلاق ، فإن أوقعه الزوج ووثقه في حضورها فهذا أبلغ طرق العلم ، وإن أوقعه في غيبتها فذلك ما شرع له إجراء الإعلان بمعرفته ثم تسليمها نسخة لإشهاد الطلاق بمعرفة الموثق بالإجراء الذي يصدر به قرار من وزير العدل فإذا لم يفعل كل منهما الإجراء الموكول إليه كان الجزاء العقاب المقرر بالمادة ٢٣ مكرراً من ذات القانون .

فهل مع هذا تبقى المطلقة معلقة ، وهل عبارة النص تدل على الحصر لغة أو ضمناً أو شرعاً ؟ .

فإذا طلقها ولم يوثق رغم هذا العقاب كان عليها أن تثبت الطلاق بكافة طرق الإثبات الشرعية والقانونية ، فإن النص لم يخلق هذا الباب لأنه قد راعى أن الطلاق تترتب عليه الحرمة ، وهو حق الله تعالى أناطه بالزوج يستقل بإصداره في نطاق قول الرسول صلى الله عليه وسلم : (أبغض الحلال إلى الله الطلاق) .

أما إرثها منه إذا مات فذلك تابع لنوع الطلاق وثبوته ، فإذا ثبت بانثاء صغرى أو كبرى فلا ميراث وإن كان موته وهى فى العدة ، وإن لم يثبت فهى زوجته بالعقد الثابت قطعاً وورثته .

ولو رجع السيد القاضل إلى موضع النص المشار إليه فى المذكرة الإيضاحية لعلم أن نص القانون (المادة ٥ مكرراً) جاء علاجاً لهذه الحالة التى قضى فيها الفقه الحنفى بتأخير بدء العدة إلى وقت الإقرار بالطلاق السابق زجراً له ، ولعلم أن نص القانون جاء مقتناً لقول الفقه فى هذا الموضع . والقول بأن النص المستدل به قاصر على العدة ، والقضية فى آثار الطلاق كلها ، وأن النص قاصر على حالة الإخفاء غير وارد لأن أول آثار الطلاق العدة ، وبها تبدأ كل الحقوق والواجبات المترتبة على الطلاق - يدل لذلك قول صاحب الدر المختار فى الموضع المشار إليه فى المذكرة الإيضاحية (.. لو كتم طلاقها لم تنقض زجراً له ، وحينئذ فببذورها من وقت الثبوت والظهور) . ومتى بدأت تبعها كل آثار الطلاق فالقضية واحدة ، ثم إن النص قد أبان حكم علم الزوجة بالطلاق بحضورها مجلسه وتوثيقه كما أوجب إعلانها إذا لم تحضر وهذا هو المقصود الأصيل للنص .

ولقد قرر الفقهاء استنباطاً من النصوص القرآنية والنبوية أن تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة ولو لم يرد بها نص ظاهر ، ولنا فى عمر ابن الخطاب رضى الله عنه القدوة ، فإنه لما فتح الله البلاد على المسلمين فى عهده ونشأت لديهم الوظائف والأعمال التى لم يكن لهم بها عهد ، دون المواوين ورتب الوظائف وأجاز تولى غير المسلمين الأعمال التى لا يحسنها المسلمون ، فهل مع هذا يكون فى إلزام المطلق توثيق طلاقه ثم ومخالفة لشرع الله ؟ أم أن ذلك يخل فى مقاصد الشريعة فى سياسة البلاد والعباد وينطبق عليه قول عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه (يحدث للناس أقدسية بقلدر ما يحدثون من فجور) .

هل كان في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه من يكتم طلاق امرأته ويحتبس أمر الطلاق عنها نكابة بها وسعياً لإسقاط حقوقها ؟ وهل نفل وقوفاً عند قول المتكلمين من الفقهاء : إن الكتابة لا تصلح دليلاً للإثبات عند النزاع ونهمل قول المتأخرين من الفقهاء الذين اتخلوا الكتابة دليلاً ، وأنها في عصرنا انقسمت الأوراق إلى رسمية وعرفية ؟ .

وهل كنا نفل وقوفاً عند قول بعض المجتهدين الأعلام لا يجوز القضاء على غائب ، ونترك الخصوم يتغيبون عن مجلس القضاء فتتعطل الأحكام وتضيع الحقوق ؟ وهل نفل وقوفاً عند تكليف المدعى إحضار خصمه مجلس القضاء وإلا فلا تسمع دعواه ، أو نفكر وتأخذ بما هو أبسر وأهدى للناس مادام الله سبحانه قد أمر بالحكم بالعدل دون أن يحصر لنا طرق الوصول إلى هذا العدل ؟ .

لا شك أن أصول شريعة الله تحوى أحكام واقعات الحياة خيرها وشرها حتى يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين .

هذا : ولن شاء استزادة فليطالع مقاصد الشريعة في كتاب الموافقات للشاطبي ج ٢ وغيره من كتب أصول الفقه ، والأشياء والنظائر لابن نجيم الحنفي المصري ، والأشياء والنظائر للسيوطي الشافعي ، وكتب الفقه الحنفي في باب العدة .

(ب) المادة ٦ مكرراً :

يعتبر إضراراً بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها .
جاء بالنشرة تعليقاً على هذا النص ما خلاصته :

إن هذا النص لم يقل به أحد من الفقهاء ، وهو يخالف الكتاب والسنة وإجماع الأمة وما علم من الدين بالضرورة ، وأنه يؤدي إلى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ارتكب الحرام وفضل الإضرار حين تزوج بأخريات بغير رضاه الأولى ، وكذلك فعل أصحابه والتابعون — ثم جاء بالنشرة بعد هذا

أن فقه الإمام مالك قد نص على أن الزواج بأخرى ليس من الضرر ، ومع هذا فإن النص ليس في مصلحة الأسرة . . . الخ .

ثم قالت : ومن هنا يتضح أن المذكرة الإيضاحية قد جانبها الصواب حين ادعت في صفحة ٢١ - أن هذا الحكم مأخوذ من مذهب الإمام مالك ..

وقبل بيان سند نص المادة تجب الإشارة إلى أن عبارة - وهذا الحكم مأخوذ من مذهب الإمام مالك . . الخ في ص ٢١ من المذكرة الإيضاحية جاءت عقب نص المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وليس توضيحاً للنص الوارد في القرار ٤٤ سنة ١٩٧٩ في المادة ٦ مكرراً ، وإنما بيان مصدر هذا النص الأخير هو ما جاء بالمذكرة الإيضاحية صفحة ٢٢٤ من قولها (ومستند هذا ما أوضحه ابن القيم تخريجاً على قواعد الإمام أحمد وقواعد فقه أهل المدينة) . .

ومن هذا يظهر أن المذكرة لم تجانب الصواب ولم تنسب فقهاً لمن لم يقل به ، وإنما خرجت على قواعد مذهب الإمام أحمد وقواعد فقه أهل المدينة تبعاً لما أوضحه العلامة ابن القيم ، وأصل هذا في قواعد هؤلاء الحديث النبوي الشريف ، وهو في مرتبة الحسن ورواه مالك في الموطأ وأخرجه ابن ماجه والدار قطني في سننهما، وهو قاعدة عامة من قواعد الإسلام ، فقد أوتي صلوات الله وسلامه عليه جوامع الكلم فقال (لا ضرر ولا ضرار) والضرر إلحاق مفسدة بالغير والضرار مقابلة الضرر بالضرر ، وهي قاعدة من أركان هذه الشريعة ، وتشهد لها نصوص كثيرة من الكتاب والسنة ، وسند لمبدأ الاستصلاح في درء المفساد وجلب المصالح ، وهي عدة الفقهاء وعلمتهم وميزانهم في تعميد الأحكام الشرعية للحوادث ، ونسبها إلى الضرر نقياً ، ويوجب منه مطلقاً ويشمل الضرر الخاص والعام ، كما يفيد دفعه قبل الوقوع بكل طرق الوقاية الممكنة ورفضه بعد الوقوع بما يتيسر من التدابير التي تزيله وتمنع تكراره .

هذه القاعدة تنسج آفاقها وتضييق وفقاً لحوادث الزمان . إذ هي في ذاتها ثابتة مستقرة ، ولكن المتطور أو القى في حاجة إلى التطور ، هو الإدراك العقلى والتجريبى لدى الناس ، ثم وسائل التطبيق الزمنية وفقه الفقهاء ، قاعدة (لا ضرر ولا ضرار) يأخذ منها الفقه في كل زمن ما يظهر من صنوف الضرر والإضرار . وحين نعود إلى الفقه المالكى نجد أنه قد تواردت كلماته على هذه القاعدة في شأن الطلاق، واختلفت في بيان الأمثلة بين مقل ومكثر ، فهي أمثلة للقاعدة لا حصر لأحكامها ومدى انطباقها ، بل ذلك إلى حوادث الزمن ومقتضيات الأحوال ، ففي هذا الفقه : ولما التلطيح طلقة بائنة بشبوت الضرر وإن لم يتكرر ، ومثلوا له بقولهم : كقطع كلامه عنها أو تولية وجهه عنها في الفراش (حاشية حجازى على شرح مجموع الأمير ج ١ قبيل الخلع) وحين ردد بعض هذه الكتب أن الزوج بأخرى أو التسرى ليس من باب الضرر ، اكتفت كتب أخرى بالتسرى فقط ككتاب لما لا يكون إضراراً بالزوجة - ففي مواهب الجليل شرح مختصر خليل ج ٤ صفحة ١٧ وعلى هامشه التاج والإكليل (ولما التلطيح للضرر . قال ابن فرحون في شرح ابن الحاجب . من الضرر قطع كلامه عنها ، وتحويل وجهه في الفراش عنها ، وإيثار امرأة عليها وضربها ضرباً مؤلماً ، وليس من الضرر منعها من الحمام والزاهة وتأديبها على ترك الصلاة ولا فعل التسرى) انتهى . وفي ذات الصفحة في الهامش في كتاب التاج والإكليل بعد نقل مثال ما سبق . . (وانظر إذا كان لها شرط في الضرر قال في السليمانية إذا قطع الرجل كلامه عن زوجته أو حول وجهه عنها في فراشها فلذلك من الضرر بها ولها الأخذ بشرطها. وقال الميتطى إذا ثبت أنه يضر يزوجه وليس لها شرط فليل إن لها أن تطلق نفسها وإن لم تشهد البيعة بتكرار الضرر ، قال ويستوى على القول الأول من شرط الضرر ومن لم يشترط) .

هذه قاعدة فقه مالک في الضرر وفقهاء المنصب بين مقل ومكثر في الأمثلة . ومن هنا وعلى هدى ما تقدم قالت المذكرة الإيضاحية إن نص هذه المادة تخريج على قواعد أهل المدينة ، وفرق بين التخريج والنص

ثم فقه الإمام أحمد بن حنبل قد أجاز للمرأة أن تشرط على زوجها ألا يتزوج عليها ، فإذا اشترطت وتزوج فلها فراقه : وقد جاء في كتاب المغني لابن قدامة في هذا الموضع ص ٤٤٨ ج ٧ بعنوان مسألة . وإذا تزوجها وشرط لها ألا يخرجها من دارها ويلبدها فلها شرطها لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (إن أحق ما أوفيت به من الشروط ما استحللتم به الفروج) وإن تزوجها وشرط لها أن لا يتزوج عليها فلها فراقه إذا تزوج عليها .

وبعد أن تحدث ابن قدامة في الشروط في النكاح وبيان المخالفين والمذاهب في هذا الموضع قال : ص ٤٤٩ : وقولهم إن هذا يحرم الحلال : قلنا : لا يحرم حلالاً وإنما يثبت للمرأة خيار الفسخ إن لم يف لها . وقولهم ليس من مصلحته (أى العقد) قلنا ، لا نسلم ذلك فإنه من مصلحة المرأة وما كان من مصلحة العاقد كان من مصلحة عقده .

وبعد : أرأيت أن دعوى مخالفة نص المادة ٦ مكرراً للكتاب والسنة وإجماع الأمة وأنه محرم لما أحل الله دعوى لاسند لها ، وأن قاعدتها جاءت تخريباً صحيحاً على قواعد إمامين جليلين مالك وأحمد بن حنبل ، بل إن فقه مالك — كما سبق — يميز للزوجة في حال الضرر وثبوته الطلاق ولو لم تشرطه .

أما أن هذا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعون فإنه قول حق أريد به غير الحق ، فإن أولئك كانوا علولاً أو هم العدل يتزوجون علانية بل يزوج أحدهم أخاه ابنته أو أخته وترضى الأولى أو الأوليات شأن البيعة والعادة ، فإذا امتد الزمن وجاءت زوجة لا ترضى أن تكون لها ضرة قلنا لزوجها بل أمسكها وقلنا لها لا ، بل من الحتم أن تكون لك هذه الضرة ، ونهر قواعد الإسلام في دفع الضرر والإضرار « لا ضرر ولا ضرار » وعموم الآية (ولا تمسكوهن ضراً)^(١) فليس من العشرة بالمعروف إمساك الزوجة بالرغم عنها ، وليس كل زوجة تقبل أن تكون لها شريكة في زوجها ، لأن الضرر

(١) من الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

هنا معياره شخصي ، ولما كانت المرأة سريعة الانفعال فقد وقت القانون مدة تروى فيها الزوجة وتهدأ عاطفتها ، وقد يذهب غضبها فتنسحق مع زوجها .
(ج) المادة ١٨ مكرراً - في شأن المنة المطلقة بعد الدخول .

إن هذا النص جاء وفقاً للمذهب الإمام الشافعي القائل بوجوب المنة ولم يمنعها غيره وإنما قالوا بالنسب ، فهل في تقرير حق شرعي للمطلقة إصرأ أو إثم ، وهل خشية التحايل على القانون يمنع إعماله وإصداره ، أو يصدر القانون بالحكم الشرعي . وتتخذ الوسائل لحايته وتنفيذه .

(د) المادة الثانية من القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ البديل للمادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ جاء في فقرتها الخامسة :

(ولا يعتبر سبباً لسقوط نفقة الزوجة خروجها من مسكن الزوجية بلون إذن زوجها - في الأحوال التي يباح فيها ذلك بحكم الشرع أو يجري بها العرف أو عند الضرورة ، ولا خروجها للعمل المشروع . مالم يظهر أن استعمالها لهذا الحق المشروط مشوب بإساءة استعمال الحق ، أو مناف لمصلحة الأسرة وطلب منها الزوج الامتناع عنه .)

جاء بالنشرة تعليقاً على هذا النص : إن نصوص الشريعة الإسلامية على التقيض من هذا الحكم . وسأقت نصوصاً في نشوز الزوجة من فقه مالك وفقه أحمد وفقه الشافعي . ومن أمانة العلم أن نقول للناس ونعلمهم أن ما في كتب الفقهاء إنما هي نصوص فقهية وليست نصوص الشريعة ذاتها . ثم نسوق نص الفقه الحنفي في خروج الزوجة لزيارة والديها . ففي تنوير الأبصار وشرحه الدر المختار في باب النفقة (ولا يمنعها من الخروج إلى الوالدين في كل جمعة إن لم يقلدوا على إتيانها على ما اختاره في الاختيار ولو أبوها زمناً مثلاً فاحتجتها فعلياً تعاهده ولو كافراً وإن أبي الزوج) وفي الهداية ج ٣ ص ٣٣٥ . (لا يمنعها من الخروج إلى الوالدين ولا يمنعها من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من المحارم التقليدية بسنة هو الصحيح) وفي شرحها فتح القدير للكمال بن الهمام في ذات الموضع (ولو كان أبوها زمناً مثلاً وهو محتاج إلى خدمتها والزوج يمنعها من تعاهده فعلياً أن تغضبه مسلماً كان الأب

أو كافرًا) وفي مجموع التوازل (فإن كانت قابلة أو غسالة أو كان لها حق على آخر أو لآخر عليها حق تخرج بالإذن وبغير الإذن) .

وفقه الشافعية: فإن النص الذي ساقته النشرة ص ٤ نقلًا عن معنى المحتاج شرح المهاج جزء ٣ ص ٢٦ غنى عن البيان فقد جاء به - كما جاء بالنشرة - والنشوز هو الخروج من المنزل بغير إذن الزوج - ثم أبان النص بعد هذا ما تخرج فيه بدون إذن فقال - لا إلى القاضي لطلب الحق منه ولا إلى اكتسابها النفقة إذا أعسر بها الزوج ولإلى استفتاء إذا لم يكن زوجها قبيهاً ولم يستفت لها ولقد أضاف فقه الشافعية إلى هذا كما جاء في نعمة المحتاج بشرح المهاج (خروجها بلا إذن الزوج إذا أشرف البيت أو بعضه على الانهدام أو تخاف على مالها أو نفسها من فاسق أو سارق) .

وفي فقه المالكية: كما جاء في الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ج ٤ ص ٥٧٩ (إن الزوج إذا حلف على زوجته ألا تزور والديها بحث ويقضى لها بالزيارة إن كانت مأمونة وهي شابة وهي محمولة على الأمانة حتى يظهر خلافه) وفي كتاب التاج والإكليل لمختصر خليل ج ٤ ص ١٨٥ على هامش منح الجليل (وفي العتية: ليس للرجل أن يمنع زوجته من الخروج للدار أبيها وأخيها ويقضى عليه بذلك خلافاً لابن حبيب) . وفي ص ١٨٦ من منح الجليل . (وليس له منع زوجته من التجارة وله منعها من الخروج) . قال أبو الحسن يعني الخروج للتجارة وما أشبه ذلك، وأما في زيارة أبيها وشهود جنازتهما فليس له منعها وكذلك خروجها إلى المساجد .

وقوله ليس له منعها من التجارة أنه لا يفتق عليها . ثم قال: قال مهنون في نوازله: لئلا الزوج أن تلتخل على نفسها رجلاً تشهدم بغير إذن زوجها وزوجها غائب ولا تمتنع من ذلك لكن لا بد أن يكون معهم عزم . . ثم قال: وتجاوز الشركة بين النساء وبين الرجال . بل لقد عد الفقه المالكي منع الزوج زوجته من زيارة والديها إضراراً بها كما جاء في مواهب الجليل ص ٣٤ ج ٤ - على هذا جاءت تلك الفقرة. وأنصحت المذكورة الإيضاحية

ص ٣٢ عن أمثلة يهتدى بها في بيان خروج الزوجة بحكم الشرع ، وما جرى به العرف ، وما قضت به الضرورة . كما أبانت أن خروجها بإذن الزوج للعمل ، أو عملها دون اعتراض منه ، أو إذا تزوجها عالماً بعملها . كل ذلك أمر مشروع ، ولعل في القول المشار إليها سند كل ذلك من أقوال فقهاء مذاهب الحنفية والمالكية والشافعية .

فإذا جاء النص ونفى سقوط نفقة الزوجة إذا خرجت دون إذن زوجها في هذه الحالات فإنه لا يكون قد خالف الفقه الإسلامى ، إذ أن هذا الفقه يقر هذا الخروج في تلك الحالات على نحو ما سبق بيانه .

هذا : ولعله من المناسب أن يتضح أمر الأخذ من كل مذهب فقهي بما يلائم دون ارتباط بفقه معين ، وقد درج على ذلك التشريع في مصر منذ صدور القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ وعدل به عن فقه مذهب أبي حنيفة في مواضع : دين نفقة الزوجة ومدة العدة وأحكام المفقود . بل لقد سبق ذلك في لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية . فقد عمل بقاعدة جواز تخصيص القضاء وغيرها من القواعد التي أصلها فقهاء المذاهب استنباطاً من الكتاب والسنة ، وذلك يدخل ضمناً فيما اصطلح عليه علماء أصول الفقه بالتقليد والتلفيق ومباحثهما في مواضعهما من هذا العلم الأصيل ومن شاء فليطالع في شأن هذين الاصطلاحين كتب : مسلم الثبوت وشرحه فواتح الرحموت ، وجمع الجوامع بشرح الجلال المحلى ، والتقوير والتحرير لابن أمير حاج على التحرير للكمال ابن الهمام ، والتلويح على التوضيح لسعد الدين التفتازانى ، والمواقفات للشاطبي ، والأحكام في أصول الأحكام للأمدى ، وقواعد الأحكام في مصالح الأنعام للز بن عبد السلام ، وأعلام الموقعين لابن القيم ، وفتاوى الشيخ عليش المالكي في قسم الأصول ، وبصرة الأحكام لابن فرحون المالكي في الركن الثاني من أركان القضاء ، ثم البحثين القيمين من أبحاث مجمع البحوث الإسلامية في شأن التقليد والتلفيق في التشريع . أحدهما : للعلامة المرحوم الشيخ فرج السهوري ، والآخر بقلم الشيخ عبد الرحمن الفلهود وهما منشوران ضمن بحوث المؤتمر الأول لمجمع البحوث الإسلامية .

وبعد :

فإنه مع الاحترام والتقدير لما أبداه بعض الإخوة من الطمأنينة من آراء ومحاذير لم تغب عن فكر من راجعوا هذه التعديلات التي انتهت على النحو الذي صدرت به في القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - أرى : أن من الخير أن تتوفر جهود الجميع للإفصاح عن قواعد أخرى متخفية من فقه المذاهب تسد حاجة المجتمع ، وتداول مشاكلكه المتعددة ، والتي يذكرها أوارها تبادل الثقافات على موجات الأثير .

إن القوانين لا تعدل سلوكاً وإنما هذا السلوك من باب العقيدة يجب أن يستقر في نفوس الناس ، وذلك هو بناء الإنسان الذي بدأ به الإسلام في مكة المكرمة .

إن هذا البناء يقتضي أن يستبين كل مسلم وكل مسلمة أن الأسرة المسلمة مبناها قول الله سبحانه (خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة^(١)) هذه صلة الأسرة في الإسلام من واجب علماء المسلمين أن يقرروا هذه الصلة في النفوس بالدعوة الدائمة المستترة بلغة العصر وسبل الإعلام فيه ، وليأخذوا حذرهم من استغلال المغرضين لهم ودفعهم إلى ما ليس من أخلاق العلماء ولا ينبغي لهم .

وبعد : فإن إطلاق القول على عواهنه دون ترويض أو ترقب أو اطلاع على ما تم أمر جد خطير على الناس . فهذه مجلة لها اسمها تناقش تعديلات للأحوال الشخصية لم ترد في القانون .

(أ) تقييد الطلاق وعدم وقوعه إلا أمام القاضي وإلاذنه .

(ب) تقييد تعدد الزوجات .

(ج) المساواة بين الرجل والمرأة في الميراث .

لقد صدر القانون ووافق عليه مجلس الشعب . فهل جاء به شيء مما أذاعته المحلة عن هذه الموضوعات ؟ اللهم . لا . وإن أساء البعض الفهم والتأويل وحملوا العبارات مالا تقيده ولووا رؤوسهم تأكيداً لفهم غير مستقيم .

(١) من الآية ٢١ من سورة البقرة .

أما التحايل على القانون الذى حذر منه بعض الكتاب فإن ذلك من سمات هذا العصر ليس بالنسبة لقانون الأحوال الشخصية وإنما لكل القوانين ، لأننا قد وصلنا إلى درجة تقويم السلوك بالقانون دون أن تستقيم النفوس التى فى الصدور ، ولقد قيل مثل هذا وقت أن أوجب القانون توثيق عقد الزواج ، منذ أكثر من ستين عاماً ، فهل توقف الناس عن الزواج بعيداً عن المأذون ؟ ثم هل نشفق على الرجل الذى يطلق زوجته خفية استغلالاً لحق أسنده الله إليه ولا يحيط به زوجته علماً ، حتى إذا ما اشتجرا وكثيراً ما يقع الشجار فى زمننا بارزها بورقة الطلاق ؟ .

أنشفق على رجل مثل هذا من السجن إن هو لم ينفذ القانون ؟ ولقد قال بعض الكتاب والعلماء إن القانون منع الرجل من الزواج بأخرى إلا بإذن الزوجة الأولى وهذا غير صحيح . إن القانون أوجب لإختار الأولى بالزواج فقط دون تعرض لعقد الزواج الجديد . فأين هذا من ذلك التأويل البعيد عن عبارة ونص الإجراء الذى حدده القانون ؟ .

ولعل فى العبارة المتقولة قبلاً عن ابن قدامة الفقيه الحنبلى فى كتاب المغنى ج ٤ ص ٤٤٩ الغناء :

(. . . وقولهم هذا يحرم حلالاً ، قلنا لا يحرم حلالاً وإنما يثبت للمرأة خيار الفسخ إن لم يف لها . . .) .

هذا : ولعل من المناسب هنا أن نشر إلى ما أورده ابن تيمية فى المجلد الأول فى المسألة ٢٤٠ من الفتاوى ص ٤١٠ إذ قال : مسألة فيمن يقول إن النصوص لاثني عشر معشار الشريعة ، هل قوله صواب . . . وما معنى قولهم النص ؟ . ثم أجاب بما خلاصته : الصواب الذى عليه جمهور أئمة المسلمين أن النصوص وافية بجمهور أحكام أفعال العباد ، ومنهم من يقول إنها وافية بجميع ذلك ، ومن ينكر ذلك إنما ينكره لأنه لم يفهم معانى النصوص العامة التى هى أقوال الله ورسوله وشملها لأحكام أفعال العباد وقال : ولفظ النص يراد به تارة ألفاظ الكتاب والسنة سواء كان اللفظ دلالة قطعية أو ظاهرة ، وهذا هو المراد من قول من قال النصوص تتناول أفعال المكلفين .

وبعد : فلعلنا نستهدى بالقرآن الكريم في البدء والختام . فالحمد لله سبحانه يقول (وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله ذلكم الله ربى عليه توكلت وإليه أنيب^(١)) ويقول (. . . ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان إلا قليلا^(٢)) . ويقول توالى نعاؤه (يا أيها الناس قد جاءكم موعظة من ربكم وشفاء لما فى الصدور وهدى ورحمة للمؤمنين^(٣)) صدق الله العظيم ، وهدانا إلى صراطه المستقيم ، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

(١) من الآية ١٠ من سورة الشورى .

(٢) من الآية ٨٢ من سورة النساء .

(٣) من الآية ٥٧ من سورة يونس .

الموضوع

(١١٩٠) تكييف المتعة في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩

المبادئ

١- المتعة في معيار نصوص القرآن الكريم والسنة الشريفة وأقوال الفقهاء نوع من مستحقات المطلقة على المطلق، لا يدخل تحت عنوان النفقة ولا يحمل اسمها ولا طبيعتها .

٢- المتعة المقررة للمطلقة بهذا القانون نوع من حقوقها مقابل للمهر . وللنفقة وليس من أنواع النفقات ، ومن ثم فلا يأخذ حكم النفقة ومميزاتها وإنما شأنه شأن الصداق وغيره من الديون العادية .

سئل :

من السيد الأستاذ / م . ب . ن - قصر النيل - القاهرة .

بكتابه الرقم ٧٥/٥٤٤ المؤرخ ٥/٢٧/ سنة ١٩٨٠ المنتهى بطلب إبداء الرأي في تكييف المتعة الى اقتضاها نص المادة ١٨ مكرر - المضافة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ حيث جاء به أن الزوجة المدخول بها في زواج صحيح إذا طلقها زوجها بدون رضاها ولا بسبب من قبلها تستحق فرق نفقة عديتها متعة تقدر بنفقة سنتين على الأقل ، وهل تجبر هذه المتعة نفقة أم لا ؟

(*) الفتى : نشيلة الشيخ جاد الحق طى جاد الحق - من ١٠٥ - م ٢٧٨ -
١٦ شبعبان ١٤٠٠ هـ - ٢٦ يونية ١٩٨٠ م .

أجابه :

إن الحقوق التي تنشأ للزوجة على زوجها بمقتضى عقد الزواج وبسببه متنوعة ، وقد وصفت النصوص الشرعية هذه الحقوق وسماها . وعلى سبيل المثال : المهر سماه القرآن الكريم - صداقاً - في قوله تعالى : (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة) من الآية ٤ من سورة النساء . وسماه أجراً في قوله تعالى : (.. فااستمتعتم به منهن فأنوهن أجورهن فريضة) من الآية ٢٤ من سورة النساء . ونفقة المعتدة تحدث عنها القرآن بالأمر بالإتفاق في قوله تعالى : (وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن ..) من الآية ٦ من سورة الطلاق .

وفي شأن المتعة جاء قول الله سبحانه (لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفضوا لهن فريضة ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره) . من الآية ٢٣٦ من سورة البقرة وقوله تعالى : (وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين) الآية ٢٤١ من هذه السورة .

ومن هاتين الآيتين الأخيرتين نرى أن الله سبحانه سمي ما يعطى للمرأة بعد الطلاق باسم المتعة ، بينما فرض حقاً آخر في آية أخرى باسم النفقة ، والتغاير في التسمية يقتضى تغاير النوع ، ومن هنا فسر العلماء متعة المرأة بأنها : ما وصلت به المرأة بعد الطلاق من متاع قد يكون نقداً وقد يكون عيناً .

لما كان ذلك : كانت المتعة في معيار نصوص القرآن الكريم والسنة الشريفة وأقوال الفقهاء نوعاً من مستحقات المطلقة على المطلق ، لا يدخل تحت عنوان النفقة ، ولا يحمل اسمها ولا طبيعتها ، وإنما هو حق قرره القرآن الكريم باسم المتعة ، كما قرر الصداق وسماه مرة بهذا الاسم ومرة باسم المهر وأخرى باسم الأجر .

ولايرد على هذا أن النفقة اتخذت في هذا القانون أساساً لتقدير المتعة لأن نص القانون يسر للقاضي المعيار الذي يقيده به عند تحديد المتعة

لأن حال الزوج والمطلق من يسر وعسر معتبر في تقدير النفقة والمتعة
كما تشير إليه النصوص الكريمة المسطورة .

وإذ كان ذلك : كانت المتعة المقررة للمطلقة بهذا القانون نوعاً من
حقوقها مقابل المهر والنفقة وليس من أنواع النفقات . ومن ثم فلا يأخذ
حكم النفقة ومميزاتها ، وإنما شأنه شأن الصداق وغيره من الديون العادية .
والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع (١١٩١) الخلوۃ بين الاكثر والاثبت

المبادئ

- ١ - إذا اختطف الزوجان في أن الطلاق وقع قبل الدخول أو بعده .
أو قبل الخلوۃ الصحيحة أو بعدها . كان القول له والبيئة بينهما .
- ٢ - إثبات المطلق في إشهاد الطلاق أنه قبل الدخول والخلوۃ الصحيحة .
ورقامة المطلقة بينهما في دعوى نفقة عليه على أن الطلاق كان بعد الخلوۃ
الصحيحة والقضاء لها نهائياً بذلك . يكون الاعتبار لما قامت عليه البيئة
وانتهى إليه القضاء .

سئل :

بالطلب المتقيد برقم ٢٢٧ سنة ١٩٨٠ المتضمن أن السائلة طلقها
زوجها بإشهاد رسمي ذكر فيه أنه لم يدخل ولم يحتل بها ، وأن السائلة
قد رفعت ضده دعوى نفقة أثرت فيها بأنه لم يدخل بها ، ولكنه احتل بها
خلوة شرعية صحيحة ، وقد حكم لها على مطلقها بالنفقة وبثبوت الخلوۃ الصحيحة
الشرعية . وطلبت السائلة بيان ما إذا كانت تحبر شرعاً مطلقة قبل الدخول
والخلوة كما جاء بإشهاد الطلاق ، أو أنها مطلقة قبل الدخول وبعد الخلوۃ
الصحيحة ليتضح واقعها شرعاً أمام محاطها ؟

أجاب :

إن نصوص الفقه الحنفي الذي يجري القضاء على أرجح الأقوال
فيها في عقد الزواج وفي بعض أحكام الطلاق وفقاً لنص المادة ٢٨٠
من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ تقضى بأنه - إذا اختطف الزوجان

(*) الفتى : مجلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - ص ١١٥ - م ٤٧ - ص ٨١ -
١٠ شوال ١٤٠٠ هـ - ٢٠ أغسطس ١٩٨٠ م .

في أن الطلاق وقع قبل الدخول أو بعده أو قبل الخلوة الصحيحة أو بعدها كان القول له واليئة بينها . لما جاء في الأشباه والنظائر في قاعدة الأصل عدم - وجاء فيها في الفن الثالث : إذا اختلف الزوجان في الوطء فالقول لتأنيده أي لمن ينفي الدخول الحقيقي ، وفيها أيضاً . لو قالت : طلقني بعد الدخول وعليه كمال المهر ، وقال قبله ولك نصفه . فالقول لها في وجوب العدة عليها . وله في المهر والنفقة والسكنى في العدة وفي حل بنتها وأربع سواها وأختها محال - ولأن القول لمن يشهد له الظاهر ، ولأن اليئات شرعت للإثبات لا للنفي - ولأنه لا يعلم خلاف مطلقاً في القصة الحنفية في أن القول للمطلق أن الطلاق قبل الدخول والخلوة أو بعدها في ادعاء النفقة والسكنى . لما كان ذلك : كان القول للزوج عند اختلافهما في أن الطلاق بعد الخلوة الصحيحة وقبل الدخول أو قبلهما وكانت اليئة على الزوجة (الأشباه والنظائر لابن نجيم في المواقع المينة وأنفع الوسائل للطرسمى ص ٣٩ والمبسوط للسرخسي ج ١٧ ص ٢) .

وإذا كان ذلك : فإذا كان المطلق في هذه الواقعة قد أثبت في إظهار الطلاق أنه قبل الدخول والخلوة الصحيحة ، وإذا كانت المطلقة قد أقامت بينها في دعوى نفقتها على هذا المطلق ، وثبت أن الطلاق كان بعد الخلوة الصحيحة ، وقضى لها نهائياً بذلك كان الاعتبار لما قامت عليه اليئة وانتهى إليه القضاء ، وتصبح السائلة إذا ثبت ذلك مطلقة قبل الدخول وبعد الخلوة الصحيحة بمقتضى إظهار الطلاق الرسمي الصادر من المطلق بإقراره وبمقتضى ثبوت الخلوة الشرعية الصحيحة قضاء بالحكم الصادر بينهما . ومن هذا يعلم الجواب إذا كان الحال كما ورد بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١١٩٢) لا تسند القوانين الى الزمن المتقضى الا بنص

المبادئ

١ - مبدأ سريان الحكم التشريعي في الإسلام منذ إبلاغه من المشرع
وتقرير العمل به ، ولا رجعية في التشريع في الإسلام أيضاً إلا بنص من
الشارع ، ويمثل هذا جرت القوانين الوضعية كبدأ عام .

٢ - الزوجة التي طلقت بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٦ وانقضت عدتها بوضع
الحمل في ١٩٧٩/٧/١٠ لا تجب لها معة الطلاق ، طبقاً للقانون ٤٤ لسنة
١٩٧٩ المعمول به من ١٩٧٩/٦/٢٢ وإن كانت عدتها قد انقضت في ظل
إعماله ، لأن إسناد الاستحقاق لذات السبب وليس لتوابعه .

٣ - إطلاق اسم النفقة على المتعة خطأ شائع ، لإفراد القرآن لها بتسمية
خاصة .

سئل :

بالطلب المتيد برقم ٢٣١ لسنة ١٩٨١ المتضمن أن السائل طلق زوجته
بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٦ وانقضت عدتها بوضع الحمل في ١٩٧٩/٧/١٠ ،
فهل تستحق مطلقة نفقة معة طبقاً لقانون الأحوال الشخصية رقم ٤٤ لسنة
١٩٧٩ المعمول به من ١٩٧٩/٦/٢٢ ؟

أجاب :

إن الإسلام قرر أن يكون مبدأ سريان الحكم التشريعي منذ إبلاغه
من المشرع وتقرير العمل به - نجد هذا صريحاً في آيات القرآن الكريم

(ج) المتقضى : مفصلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - ص ١١٥ - م ١٧٨ -
٢٢ محرم ١٤٠٢ هـ - ١٩ نوفمبر ١٩٨١ م .

التي وردت بإرسال الرسل إلى أقوامهم ، وجاءت الكلمة الجامعة في هذا في قول الله سبحانه : (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا)^(١) .

ولارجعية في التشريع في الإسلام أيضاً إلا ينص من الشارع . وأظهر الأمثلة على ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم في خطبته في حجة الوداع^(٢) (ألا وإن كل ربا في الجاهلية موضوع - لكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون غير ربا العباس بن عبد المطلب فإنه موضوع كله) فالنبي بذلك الربا القائم لا من وقت التحريم ، بل رجع به إلى ما قبل تحريمه . وبمثل هذا جرت القوانين الوضعية كبداً عام .

لما كان ذلك : وكان العمل جارياً قبل صدور القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية بأن لا تمتع وجوباً للمطلقة بعد الدخول وفقاً لفقه مذهب الإمام أبي حنيفة - وإنه ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون صار الإعمال لتصوره المأخوذة من فقه مذهب الإمام الشافعي في الجديد من أقواله ، القائل بوجوب المتعة للمطلقة بعد الدخول متى توافرت شروط الاستحقاق .

ولما كان الطلاق بعد الدخول هو السبب المباشر في استحقاق المطلقة بعد الدخول للمتعة ، وكان الطلاق في الواقعة المستول عنها قد وقع قبل العمل بهذا القانون .

لما كان ذلك : لم تجب لهذه المطلقة متعة الطلاق بعد الدخول المقررة به ، وإن كانت عدتها قد انقضت بوضع الحمل في ظل إعماله ، ذلك لأن إسناده الاستحقاق لذات السبب وليس لتوابعه . إذ العدة أثر للطلاق كالمتعة . هذا : وإطلاق اسم النفقة على المتعة خطأ شائع ، والواقع الشرعي والقانوني أنها لا تدخل تحت أنواع النفقة فقد أفردها القرآن بتسمية خاصة فقال : (والمطلقات متاع بالمعروف حقاً على الْمُتَّقِينَ)^(٣) . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) من الآية ١٥ من سورة الأنعام .

(٢) رَوَاهُ جَابِرٌ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَا بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ عَلَى مَسْنَدِ الْأَمَلِ » .

٢

(٣) من الآية ٢٤١ من سورة البقرة .

من أمكام الوضانة

الموضوع

١١٩٣) مشروع الاتفاقية الدولية الخاص بالنواحي المدنية لاختطاف الأطفال ورأى الافتاء فيه

المبادئ

١- ينهى حق الحضانة ببلوغ الصغير سن العاشرة والصغيرة التي عشرة سنة ، ويجوز للقاضي بعد هذه السن إبقاء الصغير حتى سن الخامسة عشرة والصغيرة حتى تزوج في يد الحاضنة بدون أجر حضانة إذا اقتضت مصلحتهما ذلك طبقاً للمادة رقم ٢٠ ق ٤٤ لسنة ١٩٧٩ .

٢- لكل من الأبوين الحق في رؤية الصغير أو الصغيرة اتفاقاً .
وإذا تعذر ذلك نظم القاضي الرؤية، على أن تتم في مكان لا يضر بالصغير أو الصغيرة نفسياً . ولا يجوز نقله إلى غير محل إقامة الحاضن إلا بموافقة أو انتهاء مدة الحضانة .

سئل :

بالكتاب الرقم ٨٢ بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٠ م : والمقيد برقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ الوارد إلينا من السيد المستشار وكيل وزارة العدل لشئون التشريع المطلوب به رأى الشرع في الأحكام الواردة في مشروع الاتفاقية الخاصة بالنواحي المدنية لاختطاف الأطفال الذي كانت قد تمت الموافقة عليه

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١٠٥ - م ٢٧١ - م ١٦٨ -
١٥ ربيع الآخر ١٤٠٠ - ٢ مارس ١٩٨٠ م .

في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧٩ من اللجنة الخاصة بالاختطاف الدولي للأطفال
بوساطة أحد الأبوين المنبثقة من مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص
لأسمها ما حوته المادتان ٤ ، ١٢ من هذا المشروع .

حفرة صاحب القضية / ملى جمهورية مصر العربية

تحية طيبة وبعد

نظرف بأن نبعث لسيادتكم وفق هذا نسخة مترجمة الى اللغة العربية من مشروع الاتفاقية
الخاصة بالنواحي المدنية لاختطاف الاطفال الذي تمت الموافقة عليه في ١٦ نوفمبر ١٩٧٩ من
اللجنة الخاصة بالاختطاف الدولي للأطفال بواسطة أحد الأبوين المنبثقة من مؤتمر لاهاي
للقانون الدولي الخاص .

نترجو التفضل بإبداء الرأي القرمي في نصوص المشروع وبخاصة المادتين ٤ و ١٢ منه
حتى يتسنى الرد على كتاب وزارة الخارجية في شأن ملاحمة انضمام جمهورية مصر العربية
الى الاتفاقية من محبه .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ..

وكيل وزارة العدل

اشكون التشريع

احمد ابو العز

.

**المشروع الابتدائي للاتفاقية الخاصة
بالتقاضي الجنية للاطفال الدولى للاطفال
اتركه اللجنة الخاصة
في ١٦ نوفمبر ١٩٧٩**

الفصل الأول : مجال تطبيق الاتفاقية :

المادة الأولى :

هذه الاتفاقية موضوعها :

(أ) ضمان الإعادة السريعة للأطفال المتولين ظلما أو المحتجزين بطريقة غير مشروعة في كل دولة من الدول المتعاقدة .
(ب) وأيضا ضمان الاتصاف العسلى بحق الحضانة وبحق الزيارة في كل دولة من الدول المتعاقدة .

المادة الثانية :

تتخذ الدول المتعاقدة التدابير المناسبة لكي تضمن في حدود أقاليمها تحقيق أهداف الاتفاقية . ويتمين عليها أن تتخذ أسرع الإجراءات المتخذة لها .

المادة الثالثة :

نقل الطفل وعدم اعلمته يعتبران غير مشروعين جنبا بجمان انتهاكا لحق الحضانة التي يمارسها عملا شخصي (أو مؤسسة) منفردا أو منضما ، ويكون مخطولا بملقون دولة الاقلية المتعاقدة للطفل قبل نقله أو احتجازه مباشرة ، سواء بحكم القانون ، أو بقرار قضائي أو اداري، أو باتفاق له قوة القانون في هذه الدولة .

المادة الرابعة :

تطبق الاتفاقية على كل طفل تقل سنه عن (١٦ سنة) كانت اقلية المتعاقدة في دولة متعاقدة قبل الإعتداء على حقوق الحضانة أو الزيارة مباشرة .

المادة الخامسة :

يعنى في تطبيق هذه الاتفاقية :

(أ) تعبير « حق الحضانة » يعنى حق العناية بشخص الطفل ، وخاصة حق تحديد محل اقلية .

(ب) تعبير « حق الزيارة » يتضمن خاصة حق اصطحاب الطفل لفترة محددة لكن آخر غير محل اقلية المتعاقدة .

الفصل الثاني : السلطات المركزية :

المادة السادسة :

تضمن كل دولة متعاقدة سلطة مركزية يتخط بها القيام بالتزامات التي فرضها عليها الاتفاقية لكل دولة بجزائية أو دولة ذات نظم قانونية متعددة نافذة تمين أكثر من سلطة مركزية وتحديد الاختداد الاكتملى لسلطات كل واحدة منها .
تضمن الدولة التي تستعمل هذه الرخصة السلطة المركزية التي يمكن توجيه الطلبات اليها بغصد ارسالها الى السلطة المركزية المختصة في هذه الدولة .

المادة السابعة :

يجب على السلطات المركزية أن تتعاون فيما بينها وأن تشجع التعاون بين السلطات المختصة في دولها ضمان الامادة السابعة للأطفال ، وتحقيق الاهداف الاخرى لهذه الاتفاقية .

ويصنف خاصة فئة يمتحن عليها ، اما مباشرة ، واما بواسطة سلطات اخرى مختصة في دولها :

- (ا) اتخاذ الخطوات لاكتشاف مكان الطفل المتقول او المحتجز بطريقة غير مشروعة .
- (ب) ان تتخذ بنفسها او بواسطة غيرها كل تدبير مؤقت يفيد في منع اخطار جديدة للطفل او لضرر اخرى للاطراف ذات الشأن .
- (ج) تبادل - اذا ثبت هذا - انه نفع - المعلومات المتعلقة بالمرکز الاجتماعي للطفل .
- (د) تتخذ بنفسها او بواسطة غيرها كل تدبير مناسب سواء لفهم اعادة الطفل الاختيارية ، او لتسهيل الحل الودي .
- (هـ) اعطاء معلومات ذات طابع عام عن مضمون قانون دولتها فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقية .
- (و) اتخاذ او تشجيع اتخاذ اجراء قضائي او اداري بقصد اعادة الطفل ، وعند الانقضاء ، تعديد او السماح بممارسة حق الحضانة او حق الزيارة .
- (ك) ان تمنح او تسهل عند الانقضاء ، الحصول على المساعدة القضائية والتعاونية وتشمل خدمات المحلى .
- (ز) ان تتخذ الاجراءات الادارية اللازمة والملائمة بقصد ضمان اعادة الطفل سالما .

الفصل الثالث : اعادة الطفل :

المادة الثامنة :

كل شخص يدمى أن حقه في الحضانة قد انتهك يجوز له لكي يضمن اعادة الطفل أن يبلغ السلطة المركزية لحل الاتلية المتعانة للطفل او سلطة اى دولة اخرى متعانة ، وينبغى أن يتضمن الطلب :

(ا) التفاصيل المتعلقة بشخصية الطالب والطفل ، والشخص الذى يدمى انه نقل الطفل او احتجزه .

(ب) تاريخ ميلاد الطفل .

(ج) الاسباب التى يستند عليها الطالب في طلب اعادة الطفل .

(د) كل المعلومات الممكنة المتعلقة بمحل وجود الطفل وهوية الشخص الذى يدمى بوجود الطفل لديه .

يجوز ان يكون الطلب مصحوبا او مكملا بـ :

— صورة طبق الاصل مصدق عليها من اى قرار يفيد في هذا الشأن او اى اتفاق له قوة القانون .

— شهادة او اقرار مصدق عليه صادر من السلطة المختصة لدولة محل الاتلية المتعانة للطفل او من اى شخص آخر ذى صلة بشأن التصوصب التفرعية من حق الحضانة في هذه الدولة .

— اى مستند اخر خلص بهذا الشأن .

المادة التاسعة :

قبل اتخاذ اى اجراء قضائي او اداري تتخذ الجهة المركزية للدولة التى يوجد بها الطفل بنفسها او بواسطة غيرها كل اجراء من شأنه ضمان تصلبه الاختيارى .

المادة العاشرة :

يجب على الجهات القضائية أو الإدارية لكل دولة متعاقدة أن تبت على وجه السرعة في طلبات إعادة الطفل . وإذا لم تحصل هذه الجهات في خلال ستة أسابيع من تاريخ تسليمها الطلب فإنه يمتحن على السلطة المركزية للدولة المطلوب منها أن تخطر الطلب والسلطة المركزية للدولة الطفلية مع إعطائها الأسبب .

ولا يقوم الالتزام المفروض على السلطة المركزية للدولة المطلوب منها بمقتضى هذه الفترة إلا عندما تكون هذه السلطة قد أخضرت بالطلب .

المادة الحادية عشرة :

عند انتهاك حق الحضانة في حكم المادة ٢ وعندما تكون مدة نفل من ستة أشهر من وقت تقديم الطلب قد انقضت ابتداء من تاريخ انتهاك حق الحضانة فإن السلطات القضائية أو الإدارية للدولة التي يوجد بها الطفل تلزم بمودته الفورية . غير أن السلطات القضائية عندما تكون آتية الطفل مجهولة فإن فترة السعة أشهر المشار إليها في الفترة السابقة تبدأ منذ اكتشاف الطفل دون أن تتجاوز ستة ابتداء من انتهاء حق الحضانة .

المادة الثانية عشرة :

ورغم نصوص المادة السابقة فإن السلطات القضائية أو الإدارية للدولة المطلوب منها ليست ملزمة بأن تلزم بإعادة الطفل إذا ثبت الشخص الذي نفل الطفل أن :

(أ) أنه في وقت انتهاك المدمى لم يكن الطالب ييسر عملا أو يهتس نية حق الحضانة على الطفل .

(ب) أو أنه يوجد خطر جسيم في حالة عودة الطفل مستعرضا لخطر الجسدي أو النفسي أو أن هذه الحضانة تتضمنه في مركز لا يحتمل . ويجوز أيضا للسلطات القضائية أو الإدارية أن تعرض عودة الطفل إذا لاحظت أنه يعرض في مودته وأنه قد بلغ سنا ودرجة من النضج من المناسب أن يمتد فيها بوجبة نظره .

في تقدير الظروف المشار إليها في هذه المادة : يمتحن على السلطات القضائية أو الإدارية أن تأخذ في الحسبان المعلومات الحديثة من السلطة المركزية لدولة محل الاتية المتعاقدة للطفل من مركزه الاجتماعي .

المادة الثالثة عشرة :

عند الفصل في طلب إعادة الطفل فإن السلطات القضائية أو الإدارية تأخذ في الحسبان قانون دولة الآتية المتعاقدة قبل نضله كما هو منصوص عليه في المادة ٢

المادة الرابعة عشرة :

يجوز للسلطات المركزية القضائية أو الإدارية لدولة متعاقدة أن تطلب من سلطات دولة الآتية المتعاقدة للطفل أن تتخذ جميع الخطوات العملية للحصول على قرار أو شهادة قضائية تثبت أن الطفل قد نفل أو احتجز ، وأن هذا النفل أو عدم إعادة الطفل كان أمرا غير مشروع في حكم المادة ٢ من هذه الاتفاقية .

المادة الخامسة عشرة :

نصوص هذا الباب لا تمنع سلطة الجهات القضائية أو الإدارية أن تلزم بإعادة الطفل بعد انتهاء مدة المشار إليها في المادة ١١ .

المادة السادسة عشرة :

ان القرار الخاص بإعادة الطفل لا يمس حق الضميمة .

المطلب الرابع : حق الزيارة

المادة السابعة عشرة :

يجوز تقديم طلب بتحديد أو حماية ممارسة حق الزيارة الى السلطة المركزية لأحد الدول المتعاقدة طبقا لنسب الإوضاع الخاصة بطلب إعادة الطفل . وتطبق السلطات المركزية التعاون المنصوص عليه في المادة ٧ لضمان الممارسة الهائلة لحق الزيارة ، وتوفر كل الشروط التي تخضع لها ممارسة هذا الحق والالتزام بطرق الأكلان على المعينات التي من شأنها أن تعترض مباشرة هذه الحقوق . ويجوز للسلطات المركزية أن تمارس مباشرة أو بواسطة السلطات المختصة في دولتها أن تتخذ أو تساعد في اتخاذ إجراء قانوني بقصد تحديد أو حماية حق الزيارة والشروط التي قد يخضع لها ممارسة هذا الحق .

المطلب الخامس : احكام عامة

المادة الثامنة عشرة :

لا يجوز فرض أي كلفة أو ديمية تحت أي اسم على الشخص الذي يقدم مادة في دولة متعاقدة كشرط أولى لاتخاذ إجراءات قضائية تدخل في نطاق الاتفاقية .

المادة التاسعة عشرة :

لا يطلب أي تصديق أو أي إجراء مماثل في نطاق الاتفاقية .

المادة العشرون :

كل طلب وكل ابلاغ وايضا كل المستندات موجهة الى السلطة المركزية للدولة المطلوب فيها في لغتها الأصلية مصحوبة بترجمة في اللغة الرسمية أو إحدى اللغتين الرسميتين لهذه الدولة . فإذا تعذر ذلك بترجمة فرنسية أو إنجليزية .

غير أن للدولة المتعاقدة أن تحترض على استعمال الفرنسية أو الإنجليزية ميلا بالتمسك المنصوص عليه في المادة العاشرة .

المادة الواحدة والعشرون :

لإواطني الدولة المتعاقدة والاختصاص المهين مادة في هذه الدولة الحق في كل ما يتعلق بتطبيق الاتفاقية ، في المساعدة القضائية والقانونية في جميع الدول المتعاقدة الأخرى كما لو أنهم من مواطني الدولة الأخرى ويعتبرون بها مادة .

المادة الثانية والعشرون :

تتصل كل سلطة مركزية بتفاتها الخاصة عند تطبيق الاتفاقية ولا تفرض السلطة المركزية والسلطات الإدارية الأخرى للدولة المتعاقدة أي أمباء عليها يتعلق بالتعليمات المقدمة طبقا لهذه الاتفاقية . ولكن يجوز :

(أ) طلب مداد كل النفقات التي لا يغطيها نظم المساعدة القضائية والتي قد تقترب على الاستعانة بالمحامين أو وكلاء الدعاوى .
(ب) طلب دفع النفقات المترتبة على إعادة الطفل الى وطنه .

المادة الثالثة والعشرون :

منبدا يكون من الواضح عدم توافر الشروط التي تتضمنها الاتفاقية وأن الطلب لا أساس له فإن السلطة المركزية لا تكون ملزمة بقبول الطلب .

وفي هذه الحالة تخطر السلطة المركزية نفورا الطلبة أو السلطة المركزية التي ألفتها
الطلب بامتناعها .

المادة الرابعة والعشرون :

لكل سلطة مركزية أن تطلب أن يكون الطلب مضموبا بتصريح يقولها سلطة العمل باسم
الطلب أو تعيين شخص أو مؤسسة لها صلاحية العمل باسمها .

المادة الخامسة والعشرون :

لا تحول هذه الاتفاقية دون تقديم الشخص الذي انتهك حقه في الحماية أو الزيارة من
أن يطلب مباشرة السلطات القضائية أو الإدارية للدول المتعاقدة .

المادة السادسة والعشرون :

كل طلب يقدم للسلطات المركزية للدول المتعاقدة طبقا لاحكام الاتفاقية الحالية وأيضا كل
المستندات والمعلومات التي قد ترفق أو تقدمها سلطة مركزية تكون مقبولة لئلا يحكم
الدول المتعاقدة .

المادة السابعة والعشرون :

يالنسبة الى الدولة التي لها في مادة حماية الاطفال نظيلان تقونيان أو أكثر واجبة
التطبيق في وحدات اقليمية مختلفة :

(أ) كل ائلة الى مكان الاتفاقية المتعاقدة في هذه الدولة تفسر على انه يحيل الى الاتفاقية
المتعاقدة في وحدة اقليمية من هذه الدولة .

(ب) كل اشارة الى تقون دولة الاتفاقية المتعاقدة تفسر على أن المقصود بها هو تقون
الوحدة اقليمية التي بها اقلية الطفل المتعاقدة .

المادة الثامنة والعشرون :

فيما يتعلق بإحدى الدول المتعاقدة التي لها في مادة حماية الاطفال نظيلان تقونيان
أو أكثر واجبة التطبيق على تلك منطقة من الأشخاص فإن كل اشارة الى تقون هذه الدولة
يقصد بها النظام التقوني الذي يمنه تقونها .

المادة التاسعة والعشرون :

لا تنظم الدولة التي لوحداتها اقليمية المختلفة تواعدها التقونية الخاصة في مادة حماية
الاطفال بتطبيق هذه الاتفاقية تنميا لا تكون الدولة ذات النظام التقوني الموحد غير ملتزمة

بتطبيقها .

مادة ٧

العلاجات بالاتفاقيات الأخرى : تقررها الدورة الرابعة عشرة .

مادة ٨

التطبيق الانتقالي للاتفاقية : تقرره الدورة الرابعة عشرة .

مادة ٩

(المحفوظات مقبولة) .

مادة ١٠

فدوج في الشروط اقليمية :

يجوز للدولة المتعاقدة التي تشمل وحدتين أو أكثر من للوحدات اقليمية التي لها
تواعدها القانونية الخاصة في مادة حماية الاطفال منذ التوقيع أو التصديق أو القبول أو
الموافقة أو الانضمام ، أن تصرح أن الاتفاقية الحالية ستبند الى كل هذه الوحدات اقليمية
أو الى واحدة أو أكثر من بينها ويجوز لها في كل وقت تحديل هذا التصريح بتقديم تصريح جديد .
يلج هذه التصريحات الى وزارة خارجية مملكة هولندا ، وتذكر صراحة للوحدات اقليمية
التي ينطبق عليها الاتفاقية .

أجاب :

أولاً : إن الإسلام نظم تربية الطفل منذ ولادته وحدد الولاية عليه في ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : ولاية تربيته ، وهي في الفترة التي يعجز فيها الطفل عن أن يقوم بمحاجاته التي تتوقف عليها حياته بنفسه ، وتسمى مرحلة الحضانة ، ويعرفها الفقهاء بأنها تربية الولد (ذكراً كان ، أو أنثى) والقيام على أمور طعامه ولباسه ونظافته وتعليمه وتطعيمه .

المرحلة الثانية : الولاية على النفس . ومهمتها الحفظ والتأديب وإحسان التوجيه إلى الطريق الذي يسلكه الولد في حياته ، وإكمال تعليمه بأن يكون عضواً نافعاً في مجتمعه يؤدي حقوق الله وحقوق العباد .

المرحلة الثالثة : الولاية على المال لتدبير شئون أموال الصغير وإدارتها وتنميتها إن كان ذا مال حتى يبلغ رشده وأشدّه ويحسن التصرف فيها .

وجعل الإسلام المرحلة الأولى من حق الأم وواجبها أو من يلها من الحضانات ، وأناط المرحلتين الأخيرتين بالأب أو من يقوم مقامه من العصابة في عهد النسب الأبوي .

وجرى التشريع المصري في نطاق أرجح الأقوال في فقه المذهب الحنفي ، فحدد أقصى سن حضانة النساء للصبي بتسع سنين قرية ، وأقصاها للبنت إحدى عشرة سنة قرية (المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩) .

ثم استبدلت هذه المادة بالمادة ٢٠ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ونصها :

ينتهي حق حضانة النساء بلوغ الصغير سن العاشرة وبلوغ الصغيرة سن اثني عشرة سنة ، ويموز للقاضي بعد هذه السن إبقاء الصغير حتى

سن الخامسة عشرة ، والصغيرة حتى تزوج في يد الحاضنة بلون أجر حضانة إذا تبين أن مصلحةهما تقتضى ذلك .

ولكل من الأبوين الحق في رؤية الصغير أو الصغيرة وللأجداد مثل ذلك عند عدم وجود الأبوين .

وإذا تعذر تنظيم الرؤية اتفاقاً نظمها القاضي على أن تتم في مكان لا يضر بالصغير أو الصغيرة نفسياً .

لما كان ذلك : وكانت الشريعة الإسلامية قد جرت أحكامها على توفير الاستقرار والأمان للطفل ببقائه في يد صاحب الحق الشرعى في حضانته ومنع نقله من مكانه إلى غير محل إقامة الحاضن إلا بموافقة ، أو بانتهاء مدة الحضانة المقررة في القانون إلى مرحلة أخرى من المراحل ساقفة الذكر وكان مشروع الاتفاقية المعروض يهدف إلى ذلك في الحملة يكون مقبولا شرعاً بالتحفظات التالية :

إنه لا يجوز للأُم وهي حاضنة لطفلها أن تسافر به إلى مكان يبعد عن محل إقامة الأب بعداً لا يمكنه من زيارته ورؤيته ثم العودة إلى مقره في ذات اليوم بوسائل السفر المعتادة مثله ، فإن فعلت سقط حقها في الحضانة ، ومنعت جبراً من السفر به دون موافقة من أبيه ، وكذلك الشأن بالنسبة للأب يمنع جبراً من أخذ الولد (الذكر أو الأنثى) وإخراجه من محل إقامة الحاضنة القائمة فعلا وصاحبة الحق في حضانته بغير رضاها وموافقتها .

ثانياً : عن المادة الرابعة من المشروع : إن للتسمية في اللغة العربية والشريعة معالم تنتهى إليها . فلفظ طفل يطلق على الذكر وعلى المؤنث ويبقى هذا الاسم للولد (ذكراً أو أنثى) حتى يميز ، ثم يقال له بعد ذلك صبي إن كان ذكراً وصبيبة إن كان أنثى . وعند الفقهاء . الولد طفل ما لم يراهق الحلم ، أى ما لم يبلغ بالعلامات الطبيعية التى يتغير بها جسده ، وهو الاحتلام والإحبال للذكر والحيض والحبل للأنثى . وقد يكون البلوغ

هذه العلامات الشرعية قبيل من الماشرة أو بعدها للبنت ، وفي الثانية عشرة أو بعدها للصبي . وجمهرة الفقهاء على أنه إذا لم تظهر تلك العلامات والتغيرات الجسدية على الصبي أو الصبية حتى يبلغ أو بلغت سن الخامسة عشرة بالسنتين القمرية كان بالغاً بالسن ، ودخل بهذا في نطاق التكاليف الشرعية ، وصار مستولاً عن فروض ربه وواجبات دينه ومجتمعه .

وعلى هذا جرى نص المادة ٢٠ بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ في إنهاء حضانة الصبي ببلوغه سن الخامسة عشرة من العمر ، حيث ترتفع يده والديه عن إجباره على الإقامة مع أى منهما ، وإن كانت ولاية أبيه على نفسه نظراً ورعاية ونصحاً وتوجيهاً لا ترتفع إلا بظهور رشده ، وللأب إجباره على الإقامة معه - بحكم قضائي - إذا انحرف .

لما كان ذلك : كان نص هذه المادة حين ارتفع بالسن الذي تنتهى به الطفولة إلى ١٦ سنة مخالفاً للنصوص الشرعية .

وأقترح التحفظ على هذا النص بالمعيار الشرعى للبلوغ على النحو المتقدم ، وبما يعطى للأب حق الاعتراض ومنع ولده من السفر إلى خارج بلده متى أثبت أن الولد في حاجة لرعايته بسبب انحرافه عملاً بقواعد الولاية الشرعية للأب على أولاده لاسيما إذا كان مسلماً والأم غير مسلمة .

ثالثاً : عن المادة الثانية عشرة : أقترح التحفظ عليها بما يلي :

(١) : - إنه ليس للمحضون في مدة الحضانة رأى ، لأن القانون المصرى - أخذاً بالفقه الحنفى والفقه المالكي في التعديل الأخير بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - قد أناط تقدير المصلحة بالقاضى عند اختلاف الأبوين مع أيهما يقيم الولد بعد انتهاء سن حضانة الأم له على ما هو مبين في نص المادة ٢٠ من هذا القانون ، وقاضى الموضوع وهو يطبق هذا القانون عليه أن يتعرف المصلحة بكل الطرق الممكنة على أن تكون مصلحة مشروعة في الإسلام مراعى في تقديرها نشأة الولد محفوظاً في عقيدته ودينه وأخلاق الإسلام .

(ب) : - لا يرفع التحفظ السابق ما نوهت به المادة ١٣ من المشروع من أنه يُرخذ في الحساب عند الفصل في طلب إعادة الطفل قانون دولة الإقامة المعتادة قبل نقله كما هو منصوص في المادة (٣) .

إذ الاقتراح المطروح في هذا التحفظ هو النص على وجوب الالتزام بالقانون المصرى تطبيقاً للشرعة الإسلامية التى تحيط* الأولاد بالرعاية والحفظ لينشئوا على الدين والخلق القويم .

رابعاً - حق الزيارة : هو ما جبر عنه القانون المصرى في شأن الحضانة تبعاً لأحوال فقهاء الإسلام بحق الرؤية ، وهو وارد في المادة ٢٠ سالفة الذكر .

وتكلمة لما جاء بها - وفقاً لنصوص فقه المذهب الحنفى عملاً بالمادة ٢٨٠ من لأئحة المحاكم الشرعية - فإن من يده الطفل لا يكلف نقله إلى الطرف الآخر ليراه ، بل عليه فقط ألا يمنعه من الرؤية ، سواء بعدت المسافة أو قربت بين محل إقامة الحاضن الفعلى وبين محل إقامة الطرف الآخر الراغب في الرؤية ، وهذا لا يمنع من اتفاقهما على غير ذلك ، ولكن لا يقضى بنقل المحضون إلى غير محل إقامة الحاضن بدون موافقته لأنه صاحب حق قائم دائم فعلاً ، أما الزيارة أو الرؤية فأمر طارئ موقوف ومن ثم كان على طالبا عبء الانتقال ما لم يرض صاحب اليد على الولد لأن هذا الحكم مقرر لصالحه يجوز له الزول عنه ، وهذا ما لم يكن في الانتقال إضرار بالمحضون ، فإنه عندئذ يجب على القاضى رفض طلب النقل أو الزيارة ، لأن المناط هو رعاية مصلحة الولد والقاضى هو القيم عليها .

هذا : وإن كانت المادة ٢٨ من التفتين المدنى تنص على أنه : لا يجوز تطبيق أحكام قانون أجنبى إذا كانت هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو للأداب في مصر . إلا أنى أقترح مع هذا : التحفظ صراحة بعدم جواز تطبيق أحكام قانون أجنبى تخالف الشريعة الإسلامية . والله سبحانه وتعالى أعلم .

استدراك

نشرت بعض المراجع في المجلدات السابقة في غير بابها وصحة
ذلك كالآتي :

- ١ — قواعد الأحكام في مصالح الأنام — للعز بن عبد السلام — نشر بالمجلد
الأول ضمن كتب أصول الفقه وهو من كتب الفقه العام .
- ٢ — جيع الجوامع شرح الجلال المحلى عليه — سبق نشره بالمجلد الرابع
ضمن كتب الحديث والصحيح أنه من كتب أصول الفقه .

الفهارس

فهرس آیات المجلد الثامن من الفتاوى الإسلامية

نص الآية	رقم الآية	الاسم السورة	رقم الصفحة
« إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ »	٢٤٨	البقرة	٢٧٢١
« إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٣٥﴾ »	٩	الحجر	٢٧١٥
« حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴿٢٣٨﴾ »	٢٣٨	البقرة	٢٧١٧
« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَايَةِ أَوْ لَمَسَ الْمَرْءُ الْمَرْءَةَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٦﴾ »	٦	المائدة	٢٧٢٧
« وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ »	٤	المدثر	٢٧٢٧
« وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ »	٧٨	الحج	٢٧٢٩
« وَإِذَا مَرِضْتَ فَهَوِّسَيْنِ »	٨٠	الشعراء	٢٧٢٩
« وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ۖ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ »	١٨٧	البقرة	٢٧٣٤

تابع فهرس آيات المجلد الثامن من الفتاوى الإسلامية

نص الآية	رقم الآية	اسم السورة	رقم الصفحة
«عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ»	٥	المعات	٢٧٣٤
«يَتَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوْا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُرْدُوْا مِيْنٌ ﴿٥٨﴾ إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ»	١٦٩٦/١٧٨	البقرة	٢٧٣٦
«وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ»	٤٣٦٤٤	البقرة	٢٧٣٦
«وَأَعِظْهُمْ بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا»	١٠٢	المملك	٢٧٣٨
«إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا»	١٠٢	النساء	٢٧٤٣
«فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ»	١٦	التعابيه	٢٧٤٤
«وَلَا يَصْدَنْكُمُ الشَّيْطَانُ إِنَّهُ لَكُرْدُوْا مِيْنٌ»	٦٤	الزحرفه	٢٧٤٨
«وَأَخْوَفُكُمْ مِنْ أَرْضَعَةٍ»	٢٢	النساء	٢٧٥٣
«وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَلْبَيْنِ»	٢٣٨	البقرة	٢٧٥٩
«لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا»	٢٨٦	البقرة	٢٧٦١
«أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ»	٦	المائسه	٢٧٦٠
«فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ»	١٦	التعابيه	٢٧٦١

تابع فهرس آيات المجلد الثامن من الفتاوى الإسلامية

رقم الآية	اسم السورة	رقم المعجم	نص الآية
١٠	الجمعة	٢٧٦٥	«فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ»
٢٦٧	البقرة	٢٧٦٥	«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ»
١٨٨	البقرة	٢٧٦٥	«وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِنَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ»
٢٩	النساء	٢٧٦٥	«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ رِاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُرِّ رَحِيمًا ﴿٢٩﴾»
١٣٠	الأنعام	٢٧٦٥	«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَرْبَاً أَضْعَفًا مضعفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٣٠﴾»
			«الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَرْبَاً لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ

فهرس آیات المجلد الثمان من الفتاوى الإسلامية

رقم المصنف	الاسم النسب	رقم الآية	نص الآية
٢٧٦٥	البقرة	٢٧٥	جَاءَهُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ فَأَنْتَبَهتُمْ فَلَهُمْ مَاسَلَفٌ وَأَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٧٥﴾
٢٧٦٦	البقرة	٢٧٨ ٢٧٩	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ﴿٢٧٨﴾ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾
٢٧٦٧	الحج	٢٨	﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا أَنَّمْ اللَّهُ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَرَكَةٍ أَلَّا يُعْتَمِرُوا﴾
٢٧٧٢	الزمر	٧٨	﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكَ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾
			﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ ﴿١٨٧﴾ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ

تابع فقههم آيات المجلد الثامن من الفتاوى الإسلامية

نص الآية	رقم الآية	اسم السورة	رقم الصفحة
خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ، وَإِنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٤﴾ شَهْرَ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ، وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُمْ وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٨٥﴾ «	١٨٣ ١٨٤ ١٨٥	البقرة	٢٧٨١
«فَمَنْ أَضْطَرُّ غَيْرَ بَاطِلٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ»	١٧٣	البقرة	٢٧٨٢
«فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ، وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ»	١٨٥	البقرة	٢٧٨٢
«سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴿٧﴾»	٧	الطه	٢٧٩٠
«وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلَّلَ لَهُمْ وَالْمُحَصَّنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحَصَّنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْنَهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ وَلَا مَتَّحِنِينَ أَخَذَانِ»	٥	المائدة	٢٧٩٠
«إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ»	٤٥	العنكبوت	٢٧٩١

تابع فهرس آيات المجلد الثامن من الفتاوى الإسلامية

نص الآية	رقم الآية	اسم السورة	مصحف الفتوى
« وَالَّذِينَ يَطْعَمُونَ مِنْ سَعَاءِهِمْ ثُمَّ يَمُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ ذَلِكَ تُوعَظُونَ بِهِ ۚ وَالَّذِينَ يَمَاسَّ قَبْلُ أَنْ يَتَمَاسَّ ۚ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ۖ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَمَاطَعَامُ سِتِينَ مِسْكِينًا ۚ ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ۚ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٩٠﴾ »	٤٤٣	المجادلة	٢٧٩٣
« وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٩١﴾ »	١٩٥	البقرة	٢٨٠١
« * إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ ۚ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۚ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٩٢﴾ »	٦٠	التوبة	٢٨١٤
« خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا »	١٠٣	التوبة	٢٨٢٣
« وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴿١٩٣﴾ »	١٩	الزرايات	٢٨٢٣
« وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴿١٩٤﴾ »	٤٣	البقرة	٢٨٣٧
« وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴿١٩٥﴾ »	١٩	الزرايات	٢٨٣٧

تابع فهرس آيات المجلد الثامن من الفتاوى الإسلامية

نص الآية	رقم الآية	اسم السورة	رقم الصفحة
«خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا»	١٠٣	التوبة	٢٨٤٢
«وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ»	١٤١	الأنعام	٢٨٤٢
«يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً»	١٣٠	الاحزاب	٢٨٤٣
«وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ» (٢٦)	٣١	الاحزاب	٢٨٥٩
«خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ»	١٩٩	الاحزاب	٢٨٧١
«وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ»	٢١٩	البقرة	٢٨٧٠
«وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»	٩٧	آل عمران	٢٨٨٠
«وَلَا تَتَّبِعُوا الْاٰخِثِ مِنْهُ تُنْفِقُونَ»	٢٦٧	البقرة	٢٨٨١
«وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ» (٢٦) لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا أَنَّمَا اللَّهُ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَةٍ	٢٧ ٢٨	الحج	٢٨٨٥
«وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ»	١٩٥	البقرة	٢٨٨٦
«وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ»	٢٩	النساء	٢٨٨٦
«فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ			

تابع فهرس آيات المجلد الثامن من الفتاوى الإسلامية

رقم الآية	اسم السورة	رقم الصفحة	نص الآية
٢٨٨٧	البقرة	١٩٦	<p>مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴿٢٨٨٧﴾</p> <p>﴿قَنْ فَرَضَ فِيهِ الْحَجَّ فَلَا رَفْتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ وَتَزِدُّوا عُقْدًا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ يَأْتِيَنَّكَ الْيُسْرَىٰ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٢٨٨٨﴾</p>
٢٨٨٩	البقرة	١٩٧	<p>﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾</p> <p>﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُضْعًا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴿٢٨٩٠﴾﴾</p>
٢٨٩٠	البقرة	٢٠١	<p>﴿إِنَّ الصَّافِيَاتِ وَالْمُرَوَّةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾</p> <p>﴿قَنْ تَمْنَعَ بِالْعَمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ قَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ قَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ ۚ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ۚ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ</p>
٢٨٩١	البقرة	١٠٨	<p>﴿وَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾</p>
٢٨٩٢	البقرة	١٩٦	<p>﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾</p> <p>﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا</p>
٢٨٩٥	البقرة	٢٩٦	<p>﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾</p>
٢٨٩٦	البقرة	٢٨٦	<p>﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾</p>

تایع فہرہ آیات المجلد الثامن من الفتاوی اسلامیة

نص الآیۃ	رقم الآية	اسم السورۃ	رقم السورۃ
<p>الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۖ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۚ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ۚ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ يَمْحُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ ۚ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾</p> <p>«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِءَاجِلِيهِ ءِلَّا أَنْ تَغْمِضُوا فِيهِ ۖ وَأَعْلُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴿٢٧٧﴾ وَمِنْ ءَايَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ»</p> <p>«وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴿٢٧٨﴾ وَابْتُلُوا النَّسَاءَ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُمْ مِنْهُمُ رَشَدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا ۚ وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ</p>	٢٧٥ ٢٧٦	البقرة	٢٩٠٣
<p>«وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴿٢٧٨﴾ وَابْتُلُوا النَّسَاءَ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُمْ مِنْهُمُ رَشَدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا ۚ وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ</p>	٢٧٧	البقرة	٢٩٠٣
<p>«وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴿٢٧٨﴾ وَابْتُلُوا النَّسَاءَ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُمْ مِنْهُمُ رَشَدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا ۚ وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ</p>	٢١	الزمر	٢٩٣٩

تابع فهرس آيات المجلد الثامن من الفتاوى الإسلامية

رقم الآية	الاسم السورة	نص الآية
٦٤٥	النساء ٢٩٤٣	وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْبِهُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا ﴿٦٤٥﴾ « وَءَاتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتَيْنِ نَحْلَةً »
٤	النساء ٢٩٦٠	« حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُ النِّسَاءِ الَّذِينَ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضْعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبُكُمْ أَلَّتِي فِي جُحُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّذِينَ دَخَلْتُمْ بَيْنَ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بَيْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلِيلُ آبَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٢٩٦٠﴾ »
٢٣	النساء ٢٩٧٢	« وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءَ بُعُولَتِهِنَّ

تابع فهرس آيات المجلد الثامن من الفتاوى الإسلامية

نص الآية	رقم الآية	الاسم	رقم الصفحة
<p>أَوْ أَبْنَاءَ بُعُولَتَيْنِ أَوْ إِخْوَتَيْنِ أَوْ بَنِي إِخْوَتَيْنِ أَوْ بَنِي أَخَوَتَيْنِ أَوْ نِسَاءً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ الَّذِينَ تَشْتَبِعُونَ غَيْرِ أُولَى الْأَرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الْوَلَدِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ الْأُنثَى وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٢٩٧٦﴾</p> <p>﴿يُنَادِيهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكُمْ وَبَنَاتِكُمْ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلِيبِهَا ذَلِكَ أَذْنَى أَنْ يَعْرِفْنَ فَلَا يُؤْذِينَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٢٩٧٧﴾﴾</p> <p>هَذِهِ الرِّجَالُ قَوْمُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالْمُصَالِحَةُ قَسَمْتُ حِفْظَتِهَا لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَالَّتِي تَخَافُونَ شُرُوزَهُنَّ فِطْرُهُنَّ وَأَجْرُهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَصْرُهُنَّ فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا ﴿٢٩٧٨﴾</p> <p>﴿وَالرِّجَالُ عَلَى نِسَائِهِمْ دَرَجَةٌ﴾</p>	٣١	النساء	٢٩٧٦
<p>هَذِهِ الرِّجَالُ قَوْمُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالْمُصَالِحَةُ قَسَمْتُ حِفْظَتِهَا لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَالَّتِي تَخَافُونَ شُرُوزَهُنَّ فِطْرُهُنَّ وَأَجْرُهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَصْرُهُنَّ فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا ﴿٢٩٧٨﴾</p> <p>﴿وَالرِّجَالُ عَلَى نِسَائِهِمْ دَرَجَةٌ﴾</p>	٥٩	النساء	٢٩٧٧
<p>هَذِهِ الرِّجَالُ قَوْمُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالْمُصَالِحَةُ قَسَمْتُ حِفْظَتِهَا لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَالَّتِي تَخَافُونَ شُرُوزَهُنَّ فِطْرُهُنَّ وَأَجْرُهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَصْرُهُنَّ فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا ﴿٢٩٧٨﴾</p> <p>﴿وَالرِّجَالُ عَلَى نِسَائِهِمْ دَرَجَةٌ﴾</p>	٣٤	النساء	٢٩٧٧
<p>هَذِهِ الرِّجَالُ قَوْمُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالْمُصَالِحَةُ قَسَمْتُ حِفْظَتِهَا لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَالَّتِي تَخَافُونَ شُرُوزَهُنَّ فِطْرُهُنَّ وَأَجْرُهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَصْرُهُنَّ فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا ﴿٢٩٧٨﴾</p> <p>﴿وَالرِّجَالُ عَلَى نِسَائِهِمْ دَرَجَةٌ﴾</p>	٢٩٨	البقرة	٢٩٧٧

تابع فهرس آيات المجلد الثامن من الفتاوى الإسلامية

رقم الآية	اسم الآية	رقم الصفحة	نص الآية
١٢	طه	٢٩٧٧	«وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا ^ط »
٢١	الرحم	٢٩٨٢	«وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ^ط »
٣٢	الزمر	٢٩٨٤	«وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ^ط »
٢٢١	البقرة	٢٩٨٣	«وَلَا تَتَّبِعُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا ^ط وَلَا أُمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ^ط »
٥	المائدة	٢٩٨٣	«الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ ^ط وَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلٌّ لَكُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ^ط »
١٠	الممتحنة	٢٩٨٣	«فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا مِنْ حِلٍّ لهنَّ وَلَا هُنَّ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ^ط »
٢٢	النساء	٢٩٨٥	«وَلَا تَتَّبِعُوا مَا نَكَّحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ^ط إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ^ط »
٢٢٩	البقرة	٢٩٨٦	«تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ^ط »

تابع فهرس آيات المجلد الثامن من الفتاوى الإسلامية

رقم الآية	الاسم السورة	رقم الفتوى	نص الآية
٤٠	الأعراف	٣٠٠١	« مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ »
٢١٧	البقرة	٣٠٠١	« وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُم مِّن دِينِهِ فَمَا يَكُفِّرْ فَأُولَٰئِكَ حَظَّتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَٰئِكَ أُصْحَبُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ »
٨٥	ال عمران	٣٠٠٢	« وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ »
			« الطَّلُقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ وَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَاءٍ اتَّيَمُّوهُنَّ شَيْعًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٣١﴾ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا حِلَّ لَهَا مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ

تایع فہرس آیات المجلد الثامن من الفتاوی اسلامیة

نص الآیة	رقم الآية	اسم سورة	رقم صحیفہ الفتوی
وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣٩﴾ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُنَّ أَجَلَهُنَّ فَلْيَسْكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سِرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا ۚ	٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣٠	البقرة	٣٠١٢
« وَهَاتُوا النِّسَاءَ صَدَقْتِهِنَّ نَحْلَةً فَإِنْ طَلَبَ لَكَ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا »	٤	النساء	٣٠٢٠
« وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقِمْ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتُمْ طَافَةً مِنْهُمْ مَعَكَ وَلِيَاخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلِتَأْتِ طَافَةً أُخْرَى لَّ يَصَلُّوا فَلْيَصَلُّوا مَعَكَ وَلِيَاخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْلَبُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مِيلَةً وَحِلَّةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ إِنْ كَانَ بِكَ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرَضًا أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ﴿٤١﴾ »	١٠٢	النساء	٣٠٢١
« وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا ۚ	٢٣١	البقرة	٣٠٣٥
« وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكُّهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ			

تابع فهرس آيات المجلد الثامن من الفتاوى الإسلامية

رقم الآية	الاسم سورة	رقم الفتوى	نص الآية
١٠	الشورى	٣٠٤١	رَبِّ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ (وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَسَى الَّذِي يَسْتَنْصِفُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيَاطِينَ إِلَّا قَلِيلًا)
٨٣	النساء	٣٠٤١	(يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾)
٥٧	يونس	٣٠٤١	(لَقَدْ اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُمْ فَفَاتَوْهُمْ أَجُورَهُمْ فَرِيضَةً (وَإِنْ كُنْ أُولَتْ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ)
٩٤	النساء	٣٠٤٣	(لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَزَّ فُتُوهُنَّ أَوْ تَفَرَّضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسَجِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ)
٦	طه	٣٠٤٣	(وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِمَا تَعَرَّضُوا بِهِ لِلزَّوَاجِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ)
٢٣٦	البقرة	٣٠٤٣	(وَمَا كَانَ مَعَدِّينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا ﴿٥٥﴾)
٢٤	البقرة	٣٠٤٣	
١٥	الاسراء	٣٠٤٨	

فهرس الأحاديث الواردة بالمجلد الثامن

رقم الصفحة	نص الحديث
٢٧١٨	عن البراء بن عازب قال : (نزلت حافظوا على الصلوات وصلاة الغمر) فقرأناها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شاء الله ثم نسخها الله فأنزل (حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى)
٢٧٢٢	عن معاذة قالت : سألت عائشة فقلت : ما بال الحائض تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة ؟ قالت : كان يصيبنا ذلك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة
٢٧٢٤	(دم الحيض أسود وإن له رائحة فإذا كان ذلك فدمي الصلاة وإذا كان الآخر فاغتسلي وصلي)
٢٧٢٤	(دم الحيض أسود خائر تملوه حمرة ودم الاستحاضة أصفر رقيق)
٢٧٢٤	وفي رواية (دم الحيض لا يكون إلا أسود غليظا تملوه حمرة ودم الاستحاضة دم رقيق تملوه صفرة)
٢٧٢٤	عن عائشة (إذا كان دم الحيض قان أسود يعرف فأمسكى عن الصلاة فإذا كان الآخر فتوضئي فأما هو عرق)

(نزهوا من البول)

٢٧٢٧	عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بقبرين فمسأل (انهما يعذبان وما يعذبان في كبير أما أحدهما فكان لا يستتر من بوله وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة)
٢٧٣٥	عن سهل بن سعد قال نزلت (وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود) ولم ينزل (من الفجر) وكان رجال إذا أرادوا الصوم ربط أحدهم في رجله الخيط الأبيض والأسود ولا يزال يأكل ويشرب حتى يتبين من رؤيتهما ، فأنزل الله بعد (من الفجر) فطعموا أنه إنما يعني بذلك بياض النهار

تابع فهرس الأحاديث الواردة بالمجلد الثامن

- | نص الحديث | رقم الصفحة |
|---|------------|
| عن عدى بن حاتم قال : (قلت يا رسول الله ما الخيط الأبيض من الخيط الأسود ؟ أمها الخيطان ؟ قال: انك لعريض القفا ان ابصرت الخطين . ثم قال : لا . بل سواد الليل وبياض النهار) . . | ٢٧٣٥ |
| سمع النبي صلى الله عليه وسلم قوما يتمارون في القرآن فقال : (انما هلك من كان قبلكم بهذا ، ضربوا كتاب الله بعضه ببعض وانما نزل كتاب الله يصدق بعضه بعضا ولا يكتب بعضه بعضا ، فما علمتم منه فقولوا وما جهلتم منه فكلوه الى عاله) | ٢٧٣٩ |
| (اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل مايقول ثم صلوا على، فانه من صلى على صلاة صلى الله بها عليه عشرا ثم سلوا لى الوسيلة فاتها منزلة في الجنة لا تنبغى الا لعبد من عباد الله وأرجو أن أكون أنا هو ، فمن سأل الله لى الوسيلة حلت عليه شفاعتى) . | ٢٧٣٩ |
| وفي رواية (صلى الله عليه بها عشر) | ٢٧٤٠ |
| (ماراه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن) | ٢٧٤٠ |
| (من سن سنة حسنة فله ثوابها وثواب من عمل بها الى يوم القيامة ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيامة) | ٢٧٤٠ |
| (ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يطلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم الا انزلت عليهم السكينة وغشيتهم الرحمة وحفهم الملائكة وذكرهم الله فيمن عنده) | ٢٧٤١ |
| (خمس صلوات كتبهن الله على العباد فمن جاء بهن ولم يضيع منهن شيئا استخفافا بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة) . | ٢٧٤٣ |
| (بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة) | ٢٧٤٣ |
| (بنى الاسلام على خمس شهادة أن لا اله الا الله ولن محمدا رسول الله واقام الصلاة وايتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت من استطاع اليه سبيلا) | ٢٧٤٣ |
| (أخرجوا من هذا الوادى فان فيه شيطانا) | ٢٧٤٧ |

تابع فهرس الأحاديث الواردة بالمجلد الثاني

نص الحديث	رقم الصفحة
عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : (عرسنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يستيقظ حتى طلعت الشمس، فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليأخذ كل رجل برأس راحلته فإن هذا موضع حضرننا فيه الشيطان)	٢٧٤٧
(تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما إن تمسكتم بهما كتاب الله وسنتي)	٢٧٥٠
(صلوا كما رأيتموني أصلى)	٢٧٥٢
(إذا مات الإنسان انقطع عمله الا من ثلاث . صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له)	٢٧٥٦
(جبلت لى الأرض سجدا وطهورا ، فأينما أدركتني الصلاة تمسحت ووصلت)	٢٧٥٦
(لقد همت أن أمر رجلا يصلى بالناس ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوثهم)	٢٧٥٧
عن عمران بن الحصين قال : كانت بى بواسير فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال : صل قائما فإن لم تستطع فقاعدا ، فإن لم تستطع فعلى جنب) وفى رواية (فإن لم تستطع فمستلقيا)	٢٧٥٩
(فإذا أمرتكم بالشئ فخذوا به ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شئ فاجتنبوه)	٢٧٦٠
عن عدى بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم فى المستحاضة (تدع الصلاة أيام أقرانها ثم تغتسل وتضم وتصلى وتتوضأ عند كل صلاة)	٢٧٦١
(الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعر بالشعر والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل يدا بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى)	٢٧٦٦
(لا تذبحوا الا مسنة الا ان تعسر عليكم فاذبحوا جذعة من الضأن)	٢٧٦٩

تابع فهرس الأحاديث الواردة بالمجلد الثامن

رقم الصفحة	نص الحديث
٢٧٦٩	عن ابن عباس رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر . فقيل لابن عباس لم فعل ذلك ؟ قال : اراد الا يخرج لمتة .
٢٧٧٠	(من قام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه) . . .
٢٧٧٥	(من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكر)
٢٧٧٦	عن ابي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (يصلون بكم فان اصابوا فلكم ولهم ، وان اخطاوا فلكم وعليهم)
٢٧٧٦	روى (انه كان لسمرة بن جندب نخلا في بستان لرجل من الانصار فكان يدخل هو واهله الى هذا البستان فيؤذى صاحبه فشكا الانصارى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلقاه من سمرة فقال الرسول لسمرة بعه غابى فقال فاقطعه غابى . قال هبسه ولك مثله في الجنة غابى — قلنا منه ان الرسول يقول له ذلك على سبيل النصيح لا على سبيل القضاء والالزام — عندئذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسمرة أنت مضار وقال للانصارى اذهب فاقطع نخله)
٢٧٧٨	(لا يحتكر الا خاطيء)
٢٧٨٢	عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال مخبرا عن ربه (يقول الله تعالى : كل عمل ابن آدم له الا الصوم فاته لى وانا اجزى به)
٢٧٨٦	(ليس من البر الصيام في السفر)
٢٧٩٠	عن عائشة رضى الله عنها ان قوما قالوا يا رسول الله ان قوما ياتوننا باللحم لا ندرى اذكر اسم الله عليه ام لا ؟ فقال : (سموا عليه انتم وكلوا)
٢٧٩١	عن ابي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ذرونى ما ترككم فانما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على انبيائهم ، فاذا امرتكم بشيء فخذوه ما استطعتم واذا نهيتكم عن شيء فانتهوا)

تابع فهرس الأحاديث الواردة بالمجلد الثامن

نص الحديث	رقم الصفحة
عن عائشة رضى الله عنها قالت (خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذكر الا الحج حتى جئنا مرف فطهت ، فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أبكي ، فقال مالك ؟ لملك نفست ، فقالت نعم . قال : هذا شيء كتبه الله على بنات آدم . انملى ما يفعل الحاج غير الا تطوف بالبيت حتى تطهري) ، وفي رواية لمسلم (فأتقضى ما يقضى الحاج غير الا تطوف بالبيت حتى تفتسلى)	٢٧٩٧
(اذا اقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا وغربت الشمس فقد افطر الصائم)	٢٨٠٢
(صوموا لرؤيته وانظروا لرؤيته وانسكوا لها فان غم عليكم فائتوا ثلاثين يوما)	٢٨٠٢
ورد في صحيح مسلم (ان مدة الدجال أربعون يوما وان فيها يوما كسنة ويوما كشهر ويوما كجمعة ومسائر أيامه كأيامنا فقل الصحابة : يا رسول الله فذاك اليوم الذى كسنة أيكينا فيه صلاة ؟ قال لا : اقدروا له قدره)	٢٨٠٤
روى أحمد عن أسامة بن شريك قال : (جاء أعرابي فقال : يا رسول الله الا نتداوى ؟ قال نعم فان الله لم ينزل داء الا انزل له شفاء علمه من علمه وجهله من جهله) ، وفي رواية بلفظ (قالت الأعراب يا رسول الله الا نتداوى ؟ قال نعم عباد الله تداووا فان الله لم يضع داء الا وضع له شفاء أو دواء الا داء واحدا . قالوا يا رسول الله وما هو ؟ قال : الهرم)	٢٨١٦
عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (المؤمن القسوى خير وأحب الى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير)	٢٨١٦
(مثل المؤمنین فی نوادهم وتراحمهم كمثل الجسد اذا اشتكى عضو منه تداعى سائرہ بالحمى والمسر)	٢٨١٧
(اعدلوا بين ابنائكم ، اعدلوا بين ابنائكم ، اعدلوا بين ابنائكم)	٢٨٢٨

تليح فهرس الأحاديث الواردة بالمجلد الثامن

نص الحديث	رقم الصفحة
عن جابر قال : قالت امرأة بشير انحل ابني غلاما وأشهد لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ان ابنة فلان سألتني ان انحل ابنها غلاما . فقال : هل له اخوة ؟ قال نعم . قال فكلهم أعطيت مثل ما أعطيته . قال لا . قال فليس يصلح هذا واني لا أشهد الا على حق . وفي رواية (لا تشهدني على جور ان لبنيك عليك من الحق ان تعدل بينهم)	٢٨٢٩
(انت وملك لابيك)	٢٨٢٩
عن ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذ الى اليمن كان مما أوصاه بإبلاغه للناس (ان الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد الى فقرائهم)	٢٨٣٧
عن أبى هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الاسلام فقال (الاسلام ان تعبد الله ولا تشرك به شيئا وتقيم الصلاة المكتوبة ، وتؤدى الزكاة المفروضة ، وتصوم رمضان) الحديث	٢٨٤٢
(ليس فيما دون خمسة أو سق تمر ولا حب صدقة)	٢٨٤٢
(الذهب بالذهب وزنا بوزن مثلا بمثل والفضة بالفضة وزنا بوزن مثلا بمثل فمن زاد أو استزاد فهو ربا)	٢٨٤٣
(دع ما يريبك الى ما لا يريبك)	٢٨٤٤
(من سأل من غير فقر فأتاهما ياكل الجمر)	٢٨٥١
(لا تحل الصدقة لغنى ولا لقوى مكتسب)	٢٨٥١
عن عائشة رضى الله عنها (أتتها دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى في يديها فتخلت من ورق (فضة) فقال ما هذا يا عائشة ؟ فقالت : صنعتهن لأتزين لك بهن يا رسول الله . فقال : أتؤدين زكاتهن ؟ قالت لا . قال هن حسبك من النار)	٢٨٥٢

تليع فهرس الالحديث الواردة بالمجلد الثامن

نص الحديث	رقم الصفحة
عن ابى هريرة رضى الله عنه قال (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها الا اذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فلحمى عليها في نار جهنم . فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره كلما بردت أعيدت له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد غيرى سبيله ابا الى جنة واما الى نار)	٢٨٥٣
(فى الرقة ربع العشر)	٢٨٥٣
(ليس فيها دون خمس اواق من الورق صفقة)	٢٨٥٤
(لا زكاة فى مال حتى يحول عليه الحول)	٢٨٥٦
عن سمرة قال (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نخرج الصدقة مما نعهده للبيع)	٢٨٦٤
عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فى كل ابل سائبة فى كل أربعين ابنة لبون)	٢٨٧٠
من حديث أنس رضى الله عنه (. . . وفى صفقة الفهم فى سائمتها اذا كانت أربعين فيها شاة)	٢٨٧٠
عن سويد بن غفلة قال : (اتانا مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلست اليه فسمعتة يقول : ان فى عهدى الا آخذ من راضع لبن)	٢٨٧١
من ابى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه)	٢٨٨٥
عن عبد الله بن جراد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (حجوا فان الحج يغسل الذنوب كما يغسل الماء الدرن) . . .	٢٨٨٥
عن ابى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الحجاج والمعابر وفد الله ان دعوه أجابهم وان استغفروه غفر لهم)	٢٨٨٥

تابع فهرس الأحاديث الواردة بالمجلد الثامن

نص الحديث	رقم الصفحة
عن بريدة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (النفقة في الحج كالنفقة في سبيل الله الدرهم بسبعمئة ضعف)	٢٨٨٥
(أذن الرسول صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله عنها في نقض شعرها بقوله انقضى رأسك وامتشطى)	٢٨٨٩
(رب اغفر وارحم واعف عما تعلم أنت الأعز الأكرم رب اغفر وارحم واهدنى السبيل الأقوم)	٢٨٩٢
(الحج عرفة)	٢٨٩٣
(أفضل الدعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلى . لا إله إلا الله وحده لا شريك له . له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير)	٢٨٩٣
عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (إذا قضى أحدكم حجه فليتعجل إلى أهله فإنه أعظم لأجره)	٢٨٩٧
(صلاة في مسجدى خير من الفصلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام)	٢٨٩٧
عن أبى سعيد الخدرى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والنهر بالنهر والملح بالملح مثلا بمثل يدا بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى الأخذ والمعطى فيه سواء)	٢٩٠٣
(يا أيها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا . فقال رجل : أكل عام يا رسول الله ؟ فسكت صلى الله عليه وسلم حتى قالها ثلاثا ثم قال رسول الله عليه الصلاة والسلام لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم)	٢٩٦٠
(أيها صبي حج ثم بلغ فعليه حجة الإسلام وأيما عبد حج ثم عتق فعليه حجة الإسلام)	٢٩٠٧
عن عبد الله بن أبى أوفى قال : (سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل لم يحج أيستقرض للحج ؟ قال : لا) . .	٢٩٠٩

تابع فهرس الأحاديث الواردة بالجلد الثامن

نص الحديث	رقم الصفحة
(من حج غلم يرمث ولم يفسق رجع من ثنويه كيوم ولدته أمه) .	١٩١٢
(من حج عن أبويه أو قضى عنها مغرمًا بعث يوم القيامة من الأبرار)	٢٩١٣
(من حج عن ميت كتبت للميت حجة وللحاج سبع) وفي رواية وللحاج براءة من النار)	٢٩١٣
الاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله ، وان محمدا رسول الله ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتصوم رمضان ، وتحج البيت ان استطعت اليه سبيلا . والايمان ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره)	٢٩٢٠
(من قدم نسكا بين يدي نسك فلا حرج)	٢٩٢٨
(لا ضرر ولا ضرار)	٢٩٤١
عن عائشة رضي الله عنها : (ان أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق فاعرض عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لها : يا أسماء ان المرأة اذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها الا هذا وهذا وأشار الى وجهه وكفيه)	٢٩٧٧
(الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة)	٢٩٨٢
(يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانها غرض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء)	٢٩٨٢
(لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن)	٢٩٨٢
(من بدل دينه فاقتلوه)	٣٠٠٢
(صلاة الجباعة تفصل صلاة الغد بسبع وعشرين درجة)	٣٠٢١
(ابغض الحلال الى الله الطلاق)	٣٠٣٠
(لا ضرر ولا ضرار)	٣٠٣٣
(ان احق ما أوتيتم به من الشروط ما استحللتم به الفروج)	٣٠٣٥
الا وان كل ريا في الجاهلية موضوع ، لكم رؤوس امواكم لاتظلمون ولا تظلمون ، غير ريا العباس بن عبد المطلب فإنه موضوع كله)	٣٠٤٨

مراجع الكتب التي وردت في المجلد الثامن

أولاً - من كتب التفسير :

الجامع لأحكام القرآن - للقرطبي
عجاز القرآن - للباقلاني
فتح القدير - للشوكاني
أحكام القرآن - للجصاص
تفسير المنار - لإحمد رشيد رضا
المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الفرناطى
محاسن التأويل - للقاسمي
أحكام القرآن - لابن العربي
تفسير ابن كثير - لابن كثير
تفسير الألوسي - للألوسي
التصوير الفني في القرآن - لسيد قطب

ثانياً - من كتب الحديث :

الموطأ - للإمام مالك
نيل الأوطار - للشوكاني
التلخيص الخبير في أحاديث الرافعي الكبير - لابن حجر
الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد مع شرح بلوغ
الأماني - للساعاتي
الترغيب والترهيب - للمنذرى
شرح صحيح البخارى - للشيخ زروق
صحيح مسلم - للنووى
تلخيص المستدرك - للذهبي
فتح البارى - لابن حجر
شرح الترمذى - لابن العربي
زاد المسلم فيما اتفق عليه البخارى ومسلم وشرحه فتح المنعم

تابع مراجع الكتب التي وردت في المجلد الثاني

ثالثا - من كتب العقائد :

مفتاح باب الابواب - للدكتور ميرزا محمد مهدي خان (عقائد بهائية).

رابعا - من كتب القراءات :

لطائف الاشارات لفنون القراءات - للقسطلاني

خامسا - من كتب اصول الفقه :

الموافقات - للشساطبي

مسلم الثبوت وشرحه فوائده الرحموت - الاول : لابن عبد الشكور

- والثاني لابن نظام الدين الانصارى

جميع الجوامع

التقرير والتجيب - لابن ابراهيم (اصول فقه حنفى)

التحرير - للكمال بن الهمام (اصول فقه حنفى)

التلويح على التوضيح - للتفتازانى (اصل فقه حنفى)

الاحكام فى اصول الاحكام - للامدى

مناوى الشيخ عليش المالكى فى قسم اصول الفقه

سادسا - من كتب الفقه العام :

قواعد الاحكام فى مصالح الاثم - للعز بن عبد السلام

الاموال - لآبى مبيد

تبصرة الحكماء - لابن فرحون

الخراج - ليجى بن آدم

الاشباه والنظائر - لابن نجيم المصرى

الاشباه والنظائر - للسيوطى

الانصاح من معانى الصحاح - لابن هبيرة

زاد المعاد - لابن القيم

سابعا - من كتب الفقه الحنفى :

رد المحتار على الدر المختار - لابن عابدين

الاختيار شرح المختار - للموصلى

تابع مراجع الكتب التي وردت في المجلد الثامن

مراعى الفلاح شرح نور الايضاح — للشربللى
حاشية الطحطاوى على الدر المختار — للطحطاوى
فتح القدير على الهداية — للكمال بن الهمام
بدائع الصنائع — للكاسانى
مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر — للشيخ عبد الرحمن الشهير
بالشيخ زيادة
تبين الحقائق شرح كنز الدقائق — للزيلعى
البحر الرائق — لابن نجيم
الفتاوى الخاتية — للأستاذ / محمود الأوزجندى
شرح تنوير الأبصار — للعلاى
المبسوط — للسرخصى
انفع الوسائل — للطرسوسى
حاشية منحة الخالق على البحر الرائق — لابن عابدين
الاحكام الشرعية فى الاحوال الشخصية — لقرى باشا
شرح الاحكام الشرعية — لحمد زيد الايباتى
نظام النفقات فى الشريعة الاسلامية — للشيخ أحمد ابراهيم
احكام الاحوال الشخصية فى الشريعة الاسلامية — للشيخ
عبد الوهاب خلاف
احكام الزواج فى الشريعة الاسلامية — للشيخ محمد ابو زهرة

ثامنا — من كتب الفقه المالکى :

القوانين الفقهية — لابن جزی
مواهب الجليل مع التاج والاکيل شرح مختصر خليل — للخطاب
بداية المجتهد — لابن رشد
حاشية النسوقى على الشرح الكبير — للردیر
حاشية الصلوى على الشرح الصغير على اقرب المسالك — للردیر
الرسالة وشرحها — للعلامة زروق
المدونة الكبرى — للإمام مالك
منع الجليل على مختصر العلامة خليل — للشيخ محمد عیش
شرح حجازى على مجموع الامیر — للشيخ حجازى العدوى
بلغة المسالك لأقرب المسالك — وهى حاشية للشيخ أحمد بن محمد
الصلوى على الشرح الصغير — للردیر

تابع مراجع الكتب التي وردت في المجلد الثاني

تاسعا - من كتب الفقه الشافعي :

- المجموع - للنسوي
- روضة المحتاجين لمعرفة قواعد الدين - للشيخ رضوان العدل ببيرس
- تحفة المحتاج شرح المنهاج - لابن حجر
- مغنى المحتاج شرح المنهاج - للشيخ شمس الدين بن محمد
- المشهور بالخطيب الشربيني على منهاج الطالبين للنووي
- نهاية المحتاج شرح المنهاج - للرملي
- الحاوي للفتاوى - للسيوطي
- الأم - للإمام الشافعي
- حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب - للشيخ سليمان البجيرمي
- تحفة الحبيب على شرح الخطيب وهي حاشية - للشيخ سليمان
- محمد عمر المسروق بالبجيرمي على شرح الخطيب الشربيني
- المسمى الاقتناع في حل الفاظ أبي شجاع
- فتح العزيز - للرافعي
- الاقتناع في حل الفاظ أبي شجاع - للحجاوي
- التهذيب - للشيرازي
- الاحكام السلطانية - لأبي الحسن البصري

عاشرا - من كتب الفقه الحنبلي :

- المغنى - لابن قدامة
- كشف القناع - للبهوتي
- مختصر الدرر المضية من الفتاوى المصرية - لابن تيمية
- الروض المربع - للبهوتي

لحد عشر - من كتب الفقه الزيدي :

- الروضة الندية شرح الدرر البهية
- الروض النضر شرح مجموع الفقه الكبير - للشيخ ابن صالح السباغي

ثاني عشر - من كتب الفقه الظاهري :

- المطى - لابن حزم الظاهري

تابع مراجع الكتب التى وردت في المجلد الثامن

ثالث عشر — من كتب الشيعة :

جواهر الكلام فى شرح شرائع الاسلام

رابع عشر — من كتب القانون :

القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١

القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠

القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩

القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩

القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧

القانون المدنى المصرى رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨

خامس عشر : من الكتب المتنوعة والبحوث :

دلائل الاعجاز — لعبد القاهر الجرجاني (بلاغة)

اعجاز القرآن — لمصطفى صادق الرافعى (ادب)

دائرة المعارف الاسلامية

تقرير لجنة البحوث الفقهية — لجمع البحوث الفقهية بالأزهر الشريف

بحوث المؤتمر الاول لجمع البحوث الاسلامية :

بحث فى التوفيق بين احكام المذاهب — للشيوخ محمد أحمد فرج السنهورى

بحث فى التوفيق بين اقوال المذاهب — للشيوخ عبد الرحمن النلهود

فهرس موضوعات الفتاوى الإسلامية -- المجلد الثامن

تقديم المرحلة الثالثة لفضيلة الامام الاكبر

الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر

رقم الفتوى الموضوع الموضوع الصفحة

من احكام القرآن الكريم

- (١١١٧) التعريف الاصطلاحي للآية الواحدة ، وعدد آيات الفاتحة،
وترتيب الآيات ٢٧٠٩
- (١١١٨) المصحف الامام ٢٧١٦

من احكام الطهارة وما يتعلق بها

- (١١١٩) عبادة الحائض والنفساء ٢٧٢١
- (١١٢٠) عبادة المستحاضة ٢٧٢٣
- (١١٢١) حكم سلس البول ٢٧٢٦

من احكام الصلاة وما يتعلق بها

- (١١٢٢) مواقيت الصلاة ٢٧٣٣
- (١١٢٣) صلاة العيد في الشارع امام المسجد ٢٧٣٧
- (١١٢٤) الصلاة على النبي بعد الاذان وتلاوة القرآن يوم الجمعة ٢٧٣٩
- (١١٢٥) فوائت الصلاة ٢٧٤٢
- (١١٢٦) صلاة العيد في قاعات اللهو ٢٧٤٥
- (١١٢٧) حكم القعود الاول في الصلاة ٢٧٥١
- (١١٢٨) صلاة الجنائزة وستر الجثة عند نقلها ٢٧٥٤

تابع فهرس موضوعات الفتاوى الاسلامية — المجلد الثامن

رقم الفتوى	الموضوع	الصفحة
(١١٢٩)	صلاة المريض ومن به سلس بول	٢٧٥٨
(١١٣٠)	سن الأضحية وأوقات الصلاة	٢٧٦٢
(١١٣١)	قضاء الفوائت وبيع المؤم وتحديد الأرباح التجارية	٢٧٧٣

من احكام الصيام وما يتعلق به

(١١٣٢)	صوم مريض القلب	٢٧٨١
(١١٣٣)	الفطر في السفر	٢٧٨٥
(١١٣٤)	العمل في نهار رمضان غير مانع من الصيام	٢٧٨٧
(١١٣٥)	صيام المجهود جسدياً او ذهنياً	٢٧٨٨
(١١٣٦)	الامطار بدون عذر في نهار رمضان	٢٧٩٢
(١١٣٧)	الترخيص بالفطر في رمضان للأعذار	٢٧٩٤
(١١٣٨)	افطار المرأة عمداً في رمضان وكيفية قضائها الكفارة وحجها وهي حائض	٢٧٩٦
(١١٣٩)	مبدأ الصيام وانتهائه في النرويج	٢٧٩٩

من احكام الزكاة وما يتعلق بها

(١١٤٠)	زكاة	٢٨١٣
(١١٤١)	دفع الزكاة لمشروع انشاء معهد أمراض الكبد	٢٨١٥
(١١٤٢)	زكاة افطر لا تسقط الا بالاداء	٢٨٢٠
(١١٤٣)	زكاة المال المخضر لجهاز البنت	٢٨٢٢
(١١٤٤)	دفع زكاة الاموال لبناء وعمارة المساجد	٢٨٢٥
(١١٤٥)	الزكاة وعقود التأمين على الحياة	٢٨٢٧

تليع فهرس موضوعات الفتاوى الاسلاميه — المجلد الثامن

رقم الفتوى	الموضوع	الصفحة
(١١٤٦)	الضريبة والزكاة	٢٨٣١
(١١٤٧)	زكاة المسال	٢٨٣٦
(١١٤٨)	زكاة مال المجنون	٢٨٣٨
(١١٤٩)	اعطاء الارض الزراعية للأخ للانتفاع بها دون مقابل صدقة	٢٨٤١
(١١٥٠)	بيان بنك ناصر في الزكاة ورأى دار الافتاء فيه	٢٨٤٥

من أحكام الحج وما يتعلق به

(١١٥١)	الحج بمال فيه شبهة	٢٨٧٩
(١١٥٢)	اعمال الحج والعمرة	٢٨٨٣
(١١٥٣)	غائدة أموال جماعة الحج في البنك لا يجوز صرفها في وجوه الخير	٢٩٠٢
(١١٥٤)	تأجيل الهدى غير جائز	٢٩٠٤
(١١٥٥)	مكتة الحج في الاسلام	٢٩٠٥
(١١٥٦)	حج وزكاة دين	٢٩١٤
(١١٥٧)	الاستطاعة الصحية والحج عن الغير	٢٩١٦
(١١٥٨)	حج المرأة وهى في عدة الوفاة	٢٩١٩
(١١٥٩)	مفاجأة الحيض للمرأة أثناء الحج وقبل طواف الاغاضة	٢٩٢٥

من أحكام الزواج وما يتعلق به

(١١٦٠)	زواج الكاثوليكى باطل اذا لم يتم على يد رجل الدين	٢٩٣٣
(١١٦١)	السن القانونى ليس شرطاً في صحة عقد الزواج	٢٩٣٧
(١١٦٢)	زواج عربى مع اختلاف الدين	٢٩٤٥

تابع فهرس موضوعات الفتاوى الإسلامية — المجلد الثامن

رقم الفتوى	الموضوع	الصفحة
(١١٦٣)	القواعد المعمول بها بشأن إبرام عقد الزواج . . .	٢٩٤٨
(١١٦٤)	زواج الرجل بمن زنى بها ابنه	٢٩٥٣
(١٦٥)	تحديد المصداق وقبض جزء منه قبل العقد ليس شرطاً في صحة عقد النكاح	٢٩٥٧
(١١٦٦)	انعتاد الزواج بعبارة المرأة أصيلة أو وكيلة . . .	٢٩٦١
(١١٦٧)	العقد ثانياً على ذات الزوجة قبل طلاقها باطل . . .	٢٩٦٣
(١١٦٨)	غياب الزوج من زوجته وأثره	٢٩٦٥
(١١٦٩)	شبكة	٢٩٦٧
(١١٧٠)	الخلوة الصحيحة ترتب آثارها الشرعية	٢٩٦٩
(١١٧١)	نكاح المحارم باطل لا يثبت نسباً للأب	٢٩٧٢
(١١٧٢)	عجز الزوج عن المعاشرة الزوجية	٢٩٧٤
(١١٧٣)	هل من حق الزوج إجبار زوجته على الحجاب . . .	٢٩٧٦
(١١٧٤)	وفاة الخاطب قبل العقد وبعد تقديم الشبكة . . .	٢٩٧٩
(١١٧٥)	زواج المسلم بغير المسلم ويبنت المزنى بها . . .	٢٩٨١
(١١٧٦)	زوجة الأب محرمة على ابنه تليداً	٢٩٨٥
(١١٧٧)	درجة القرابة بين ابن الزوج وزوجة أبيه	٢٩٨٧
(١١٧٨)	استقلال الزوجة بذمتها المالية عن زوجها شرعاً . .	٢٩٨٩
(١١٧٩)	صرع الزوجية وأثره	٢٩٩٣
(١١٨٠)	وفاة الخاطب بعد دفع المهر واعداد الجهاز . . .	٢٩٩٦
(١١٨١)	زواج فاسد بعد حكم باطل بالطلاق	٢٩٩٧

تلمع فهرس موضوعات الفتاوى الإسلامية — المجلد الثامن

رقم الفتوى	الموضوع	الصفحة
(١١٨٢)	زواج البهائي من المسلمة باطل	٢٩٩٩
(١١٨٣)	زواج المعتنقة	٣٠٠٣
(١١٨٤)	زواج المجنون بنفسه باطل	٣٠٠٧
(١١٨٥)	أثر العنة في عقد الزواج	٣٠١٠
(١١٨٦)	اشتراط الزوجة حق الدراسة والعمل	٣٠١٤
(١١٨٧)	مصادق المرأة والجهاز	٣٠١٩

من أحكام النفقة والأجور وما يتعلق بها

(١١٨٨)	الأحوال الشخصية للمسلمين في مصر يحكمها الفقه الحنفى غالباً	٣٠٢٥
(١١٨٩)	رد شبهات حول قانون الأحوال الشخصية رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩	٣٠٢٨
(١١٩٠)	تكييف المتعة في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩	٣٠٤٢
(١١٩١)	الخطوة بين الإنكار والإثبات	٣٠٤٥
(١١٩٢)	لا تستند القوانين الى الزمن الماضي الا بنص	٣٠٤٧

من أحكام الحضانة وما يتعلق بها

(١١٩٣)	رأى الشرع في اختطاف الاطفال بواسطة أحد الأبوين	٣٠٥١
--------	--	------



Biblioteca Alexandrina



0598249